

# انارة الحج

شرح

الشيخ محمد علي بن حسين المكي للملك

للدريس بالحرم المكي الشريف

على

## تنوير الحجاز نظم سفينته النجا

الأستاذ أحمد بن صديق اللاسي الفاسرواني

وبله رسالتان لصاحب الشرح

١ - بلوغ الأمانة : بفتاوى النوازل العصرية .

٢ - اللعة في بيان ما هو الراجح في أول وقت الجمعة .

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ  
(حديث شريف)

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ مُنَوِّرِ الْحُجَبِ يَهْدِي إِلَى نَظْمِ سَفِينَةِ النِّجَا

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي خص بالتفقه في الدين ، من أراد به خيرا من اللوحدين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأبياء والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .  
أما بعد : فيقول من لا قول له ولا حول ، ولا قوة ولا طول ، عبد ربه ، وأسير ذنبه ، الفقير إلى عفو مولاه المولى [ محمد علي بن حسين المالكي السكي ] عامله الله تعالى بلطفه الخفي ، وبرّه الوفي :  
إن نظم سفينة النجا السمي « بتنوير الحجا » لناظمه العالم الفاضل الرباني : الشيخ أحمد بن صديق اللامي الفاسرواني ، لما اشتغل بحفظه أطفال الجاويين ، وعمّ النفع بأصله جميع الطالبين ، والتمس متى ناظمه الفاضل شرحه بما يوضعه للتدوين ، ويتم النفع به لراغبين ، تأكد على إجابته لما أمله ، وأن أنجز له في الحال ما أمّ له ، رجاء أن أفوز بدعوة مقبول ، عند ما يظهر من ذلك الشرح بالمأمول ، وسميته :

### إنارة الدجى بتنوير الحجا بنظم سفينة النجا

أسأل الله به النفع العميم ، والقوز لديه بالنظر إلى وجهه الكريم ، إنه على ذلك قدير ، وبالإجابة لمن يؤمله حقيق وجدير . قال المؤلف حفظه الله تعالى :  
( بسم الله الرحمن الرحيم ) أى بكل اسم من أسماء الذات الأعلى للنعم بحليل النعم ودقيقها ، أو الريد الإنعام بذلك أولف متبركا أو مستعينا اقتداء بالكتاب العزيز ، وعملا بحديث أبي داود وغيره . « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو أتر أو أجذم » ثم افتتح افتتاحا إضافيا بقوله : ( الحمد لله منور الحجا ) اقتداء أيضا بالكتاب ، وعملا بحديث ابن ماجه « كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أجذم » وفي رواية « فهو أقطع » وفي رواية « فهو أتر » والمعنى على كل فهو مقطوع البركة ناقصها وقليلها : أى الثناء بالكلام على الجليل الاختيارى على جهة التمجيل والتعظيم ولو لم يكن في مقابلة نعمة مستحق لله منور العقل حال كونه ( يهدي إلى نظم ) متن العلامة الخاص سيدي الشيخ « سالم بن عمير الحفري » رحمه الله تعالى السمي ( سفينة النجا .

فَنَفَعُهَا أَطْفَالَ أَرْضِ جَاوَةٍ عَمَّ بِحَوْلِ رَبَّنَا وَقُوَّةُ  
عَمَلَتُهُ مُسَهِّلًا لِّمَنْ إِيكَى يَعُودَ لِي النَّفْعُ غَدَاً وَوَالِدِيَّ  
وَزِدَّتْهَا قَوَائِدًا مُهِمَّةِ أَرْجُو الْقُبُولَ بِنَبِيِّ الرَّحْمَةِ  
صَلَّى عَلَيْهِ رَبَّنَا وَسَلَامًا وَالْآلِ وَالصَّحْبِ، وَبَعْدُ فَأَعْلَمُهَا  
أَنَّ مِنَ الْإِلَازِمِ عِلْمُهُ الْبَشَرِ وَجَزُمُهُ وَالنُّطْقُ حَالًا إِنْ كَفَرَ

(١) إن عموم نفعها قد تحقق ، بل (نفعها أطفال أرض جاوة \* عمَّ بحول ربنا وقوة ) فلذا حصلت  
لنظمها ، و ( عملته مسهلاً ) الحفظ ( لحم ) أى لأطفال أرض جاوة ( لكى \* يعود لى النفع غدا  
ووالدى ) لقوله صلى الله عليه وسلم : « إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث » الحديث .  
( وزدتها ) أى وزدت فى نظمى على السفينة ( قوائدا مهمة ) تنبأ بالنفع حال كونى ( أرجو القبول )  
من لولى الكريم الذى وقفى لنظمها متوسلا إليه ( بنى الرحمة ) للنزل عليه « وما أرسلناك  
إلا رحمة للعالمين » أى لكل الخلق المخاطب بقوله تعالى « وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم » أى  
فى مشركى العرب الذين حكى الله تعالى عنهم قولهم « اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك فأمطر  
علينا حجارة من السماء أو ائتنا بذباب أليم » . ( صلى عليه ربنا وسلاما ) أى زاده الله عطفاً وتعظيماً  
وزاده نعمة عظمى بلغت الدرجة القصوى ( والآل ) أى جميع أمة الإجابة ، لحبر « آل محمد كل تقى »  
أخرجه الطبرانى وهو الأنسب بمقام الدعاء ولو عاصين لأنهم أحوج إلى الدعاء من غيرهم ( والصحب )  
جميع صحابى ، وهو من اجتمع مؤمناً بالنبي صلى الله عليه وسلم بعد الرسالة ولو قبل الأمر بالدعوة  
فى حال حياته احتكاماً متعارفاً بأن يكون فى الأرض ولو فى ظلمة أو كان أعمى ، وإن لم يشعر به أو كان  
غير مميز أو عارفاً أحدهما على الآخر ولو نائماً ، أو من رأى النبى أو رآه الذى صلى الله عليه وسلم  
ولو مع بعد المسافة ولو ساعة واحدة .

( وبعد ) أى وبعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله : أى مهما يكن من شئ  
بعد ذلك ( ٢ ) أقول ( اعلم ) يأمُر بتأتى منه العلم ، وألفه هى للفتنة عن نون التوكيد الخفيفة  
( أن من الإلزام ) أى الواجب شرعاً ، وقوله ( علمه البشر ) فاعل الإلزام ومفعوله والجار والمجرور  
فى محل رفع خبر أن مقدم ، وقوله ( وجزمته ) أى تصميم قلبه بالدليل العقلى عطف تفسير على  
علمه ، اختار به عن العلم التقليدى ، فإنه لا يكتفى على الصحيح ( و ) من الإلزام أيضاً ( النطق )  
أى نطق للكلف ( حالاً إن كفر ) أى فى فور وقوع الكفر منه .

وَالْإِلَهِ فِي الصَّلَاةِ قَوْلِي أَشْهَدُ<sup>(١)</sup> أَنْ لَا إِلَهَ غَيْرُهُ وَأَشْهَدُ  
أَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ أَبْدَلُ بِاللَّهِ غَيْرَ اللَّهِ

(وإلا) يقع منه كفر (في الصلاة) وقوله (قولي أشهد \* أن لا إله غيره وأشهد . أن محمداً رسول الله) أى كلقى الشهادتين اسم أن مؤخر . وأشار بقوله (أبدل بإلا الله غير الله) إلى أن لا إله غيره الواقع في النظم ضرورة يبدل بإلا الله ، لأنه هو الوارد وإن كان الواقع في النظم مفيداً معناه لأن إلا اسم بمعنى غير فافهم<sup>(٢)</sup> فقوله غير الله إظهار في محل الإضمار .

واعلم ان حاصل فقه السألة أن من صدق بقلبه ولم يقرّ بلسانه مع تمكنه منه ، فهو إذا كان كافراً باق على كفره فيما بيننا فلا ينكح ولا يورث ، وأما فيما بينه وبين الله إذا لم يكن امتناعه كبراً أو حذار سبباً فاختلف فيه ، فقال الجمهور وأبو منصور الماتريدي : مؤمن بناء على أن النطق شرط لإجراء الأحكام الظاهرة فقط من مناعة وتوارث وغيرها فلا تجرى عليه الأحكام إلا بعد النطق والإعلان به وظهوره لمن يتعلق به إجراء الأحكام من إمام وغيره ، وهذا هو الذي ذكره الغزالي

(١) قوله أشهد : البيتين ، فيه إعادة كلمة الروى لفظاً ومعنى غير أنه في البيت الثاني لا إبطاء فيه لأنه مما عذب الاستكثار منه ، وهو لفظ الجلالة كما علمت ، ومنه محمد صلى الله عليه وسلم . وأما البيت الأول فإنه وإن لم يكن من ذلك إلا أنه يراد به الوارد الذي به لاخلاف في صحة إيمان من نطق به فحينئذ لا ينظر إلى كونه إبطاء ، لاسيما أن هناك من جوزوه للعرب فضلاً عن المولدين راجع حاشية الكافي للمنهجوري اه ناظم .

(٢) قوله فافهم ، إشارة إلى دفع ما يقال إن الناظم راعى اشتراط الشافعية النفي والإثبات ، والإتيان بلفظ أشهد ، وأن يرتباً ، وأن يوالى بينهما : بأن لا تراخى الثانية عن الأولى مدة طويلة كما يشترط أن يكون الناطق بهما بالغاً عاقلاً ، وأن لا يظهر منه ما ينافي الاقياد ، وأن يكون مختاراً إلا إذا كان حريباً أو مرتدّاً لأن إكراهه حينئذ مجق ، وأن يقرّ بما أنكره ، أو يرجع عما استباحه إن كان كفره بمحمد مجمع عليه معلوم من الدين بالضرورة أو استباحة محرّم إلى غير ذلك كما أشار لذلك بعضهم بقوله :

شروط الاسلام بلا اشتباه عقل بلوغ عدم الإكراه  
والنطق بالشهادتين والولا والسادس الترتيب فاعلم واعمل

هذا هو المتمد عند الشافعية ، وقيل لا يشترط شيء من ذلك ، بل المدار على ما يدل على الإقرار لله تعالى بالوحدانية ، ولحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة ولومن صبي استقلالاً ، وهو المتمد عند المالكية كما في الباجوري على السنوسية . وذلك الدفع هو أن كلامه ليس خاصاً بنطق من كفر ، بل يعنه ومن لم يكفر ، بل باق على ما ولد عليه من الفطرة فافهم اه مؤلف .



تَعْتَمِدُهَا اعْلَمْ صَدَقَ وَاعْتَقِدْ أَنَّ لَيْسَ مَعْبُودٌ بِحَقٍّ وَجِدَا  
إِلَّا إِلَهُ الْوَاحِدِ الْفَرْدِ الصَّمَدِ وَأَنْ تُخْتَارَ الْعَلِيمُ مِنْ مَعْدٍ  
مُحَمَّدًا رَسُولُهُ إِلَى الْوَرَى فَهُوَ شَفِيعٌ صَادِقٌ مَا أَخْبَرَا

وفهمه ابن رشد حسبما نقله ابن عرفة من المدونة ، ففيها لابن القاسم إذا اغتسل ، وقد أجمع على الإسلام أجزاء لأنه إما اغتسله . قال ابن رشد : لأن إسلامه بالقلب إسلام حقيق لومات قبل نطقه مات مؤمنا . وقال أكثر السلف كأبي حنيفة والثافى لا يكون مؤمنا عند الله بناء على أن النطق شرط : أى ركن من الإيمان ، أو شرط لصحة الإيمان القلبى . أما غير المتمكن من النطق لحرس أو مفاجأة موت فوجوب النطق ساقط عنه ، ويقبل عنده إجماعا خلاف ما فى شرح الصغرى . وأما الآبى كبرا وحذر سبة فكافر قطعا . وأما من ولد فى الإسلام فخرم الشيخ السنوسى وغيره أنه باق على فطرة يوم الميثاق ، وهناك أصل التصديق والإقرار ، وذلك هو الإيمان فلم يحتج لإنشاء الإيمان مرة أخرى بعد النشأة الثانية ، وقد قال صلى الله عليه وسلم « كل مولود يولد على الفطرة وأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه » لكن يجب عليه النطق بالشهادتين وجوب الفروع فقط مرة ينوى بها الوجوب ، فإن تركه مع الإمكان أو ترك نية الوجوب فعاص فقط ، ولم تر فى ذلك خلافا . أفاده ابن حمدون على شرح ميارة الصغير على ابن عاشر . ومنه تعلم ما فى قول الناظم وإلا فى الصلاة ، وذلك أنه من حيث إن الاختصار فى محل البيان يفيد الحصر يقتضى أن وجوب النطق بالشهادتين على من ولد فى الإسلام وجوب الفروع فقط لا يكون إلا فى الصلاة . وقد علمت مما ذكر أن نطقه بهما مرة فى غير الصلاة ينوى بها الوجوب واجب عليه بذلك إجماعا فإن تركه مع الإمكان أو ترك نية الوجوب فعاص فقط بلا خلاف ، فكان عليه إسقاطه .

ثم تبرع ببيان معنى الشهادتين تنبيها للفائدة ، فقال : ( معناها ) أى معنى كلمتى الشهادتين ( اعلم ) و ( صدقنا واعتقدا ) ولو بالدليل الإجمالى ( أن ليس معبود بحق وجدا . إلا الإله الواحد الفرد الصمد » وأن مختار العليم من معد . عجا ) بدله من مختار ( رسوله إلى الورى ) أى يتقن أن لا معبود بحق موجود إلا الله الفرد الصمد ؛ أى للفرد بالملك والتدبير الواحد فى ذاته وصفاته وأفعاله المتصف بكل كمال لانهاية له ولا يعلمه إلا هو ، واللتز به عن كل نقص ، السيد الذى يصمد إليه فى الحوائج أى يقصد . وتيقن أن هذا الذى اختاره العليم من معد رسول الله إلى جميع الخلق حتى الأنبياء والرسلين ولللائكة والحيوانات والجمادات : من رمل وحجر ومدر كما رجحه البارزى ، وزاد فى ترتيب الأرائك أنه مرسل إلى نفسه قال صلى الله عليه وسلم « وأرسلت إلى الخلق كافة » فإن للتكلم يدخل فى عموم كلامه ، ومن تمام الإيمان برسالة صلى الله عليه وسلم كما حكاه شيخ والنسب الشيخ إبراهيم الباجورى عن بعض العلماء أن تعتقد أنه لم يجتمع فى أحد من

كِلَاهُمَا مِنْ خَمْسَةِ الْأَرْكَانِ لِمِلَّةِ الْإِسْلَامِ ثُمَّ الثَّانِي  
إِقَامُ خَمْسِ الصَّلَوَاتِ وَالزَّكَاةِ وَالصَّوْمُ ثُمَّ حَجُّ بَيْتِ اللَّهِ

الحاسن الظاهرة والباطنة مثل ما اجتمع فيه صلى الله عليه وسلم ، فلذا قال ( فهو شفيع صادق مأخذا ) أى وإذا كان صلى الله عليه وسلم رسولا إلى الورى كافة فهو شفيع : أى مشفع بل مقدم في الشفاعة على غيره من جميع الأنبياء والرسلين والملائكة المقربين لاختصاصه صلى الله عليه وسلم أولا بالشفاعة العظمى للإراحة من طول الموقف ، وهى أول المقام المحمود . وثانياً بالشفاعة في إدخال قوم الجنة بغير حساب . وثالثاً بالشفاعة فيمن استحق دخول النار أن لا يدخلها على ما فيه من تردد النوى . ورابعاً بالشفاعة في إخراج الموحدين من النار حيث كانت لإخراج من في قلبه مقال ذرة من إيمان ، وإلا شاركه غيره فيها كما للقاضى عياض . وخامساً بالشفاعة في زيادة الدرجات في الجنة لأهلها على ما جاوزته النوى . وسادساً بالشفاعة في جماعة من صلحاء أمته ليتجاوز عنهم في تقصيرهم في الطاعات . وسابعاً بالشفاعة فيمن خلد في النار من الكفار . إما دائماً كالأى طالب ، وهل من عذاب غير الكفر ، أو ولو منه ضرورة تفاوته ولا يخفف عنهم مما قسم لهم ؟ يحتمل وإن اشتهر الأول . ولا التفات لمن قال بإيمانه كما في حاشية الأمير على عبد السلام ، وإما في أوقات مخصوصة كالأى لمب يخفف عنه ليلة الاثنين لعنته جاريته التى بشرته بولادة النبى صلى الله عليه وسلم . وثامناً بالشفاعة في أطفال المشركين أن لا يذبوا . ذكره جلال الدين السيوطى وغيره . قال العارف ابن عربى : وهو الذى يفتح باب الشفاعة لغيره فيشفع لبقية الشافعين في أن يشفعوا ، وهو ( صادق ) أى مطابق حكم خبره للواقع في جميع ما أخبر به إيجاباً أو سلباً ولو بالمرح كسائر الرسل لقوله تعالى « وصدق الله ورسوله » ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز الكذب في خبره تعالى لتصدقهم إياهم بالمعجزة للنازلة منزلة قوله تعالى « صدق عبدى في كل ما يبلغ عنى » وتصدق الكاذب من العالم بكذبه محض كذب ، وهو محال عليه ؛ فلزومه ، وهو جواز الكذب عليهم كذلك فافهم \* ( كلاهما ) أى كلا كلتي الشهادتين هو الركن الأول ( من خمسة الأركان ) أى من الأركان الخمسة ( لملة الإسلام ) التى في قوله صلى الله عليه وسلم « بنى الإسلام على خمس » الحديث . قال شيخ والدى الشيخ إبراهيم الباجورى : الإسلام لغة : مطلق الاتقياد : أى سواء كان للأحكام الشرعية أو لغيرها ، وشرعاً : الاتقياد للأحكام الشرعية ، وقيل الإسلام هو العمل اه ( ثم الثانى ) من أركانه ( إقام خمس الصلوات ) أى الإتيان بها مقومة معدلة بحيث تكون مستوفية للشروط والأركان . قال ابن عطاء الله : إقامة الصلاة حفظ حدودها ظاهراً وباطناً مع حفظ السر مع الله عز وجل ، فلا يختلج بتركه سواء . وقال الإمام أبو القاسم القشيري : هو القيام بأركانها وستنها . ثم النية عن شهودها برؤية من صلى له ، فتكون مستقبل القبلة وقلبك مستقر في حقائق الوصلة .

عن هنا قال سيدي أبو العباس الرسي : كل موضع ذكر فيه الصلوات في معرض المدح فإنه إمام جده  
 لمن أقام الصلاة : إما بلفظ الإقامة أو بمعنى يرجع إليها ، قال سبحانه وتعالى « الذين يؤمنون بالنبية  
 وقيمون الصلاة » وقال الله تعالى « رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي » وقال عز وجل « أقم  
 الصلاة - وإقام الصلاة - والقيم الصلاة » ولما ذكر الصلوات بالنفلة قال « فويل للصلين الذين هم  
 عن صلاتهم ساهون » ولم يقل فويل للقيمين الصلاة ، فالإقامة بحرثها أنه إذا صلى المؤمن صلاة  
 قبلت منه خلق الله من صلاته صورة في ملكوته راقمة ساجدة إلى يوم القيامة ، وثواب ذلك  
 لصاحب الصلاة ، فالصلاة من أكبر التحف القدسية وأنفس النخار للكونية . جمع الله تعالى فيها  
 لصاها فنونا من العبادات التي تعبد بها ، وكل منها متضمن لنوع من الفتحاح والتجليات ،  
 وتحصيل تلك الفنون هو المقصود من الصلاة ، ولذا قال في الحكم : ليكن همك إقامة الصلاة  
 لأجودها ، فما كل مصل مقيم ( و ) الركن الثالث ( الزكاة ) أي إخراج الزكاة في ثمانية أصناف  
 من أصناف المال : الإبل والبقر والغنم والذهب والفضة والزرع والنخل والنب . وأما عروض  
 التجارة فهي ترجع للذهب والفضة لأن الزكاة إنما تجب في قيمتها ، وهي إنما تكون من الذهب  
 والفضة ، وصرفها لثمانية أصناف من طبقات الناس : أي إلى جميعهم الذين ذكرهم الله تعالى  
 في كتابه العزيز في قوله « إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها وللؤلفة قلوبهم وفي  
 الرقاب والمسلمين وفي سبيل الله وابن السبيل » وأشار إليهم بعضهم بقوله :

صرفت زكاة الحسن لم لا بدأت بي فإني لها المحتاج لو كنت تعرف  
 قسبر ومسكين وغاز وعامل ورق سييسل غارم ومؤلف

فيجب تخصيصهم عند وجودهم في محل المال ، وإلا فلن وجد منهم فوراً إذا تمكن من الأداء  
 فإن قدوا كلهم حفظت الزكاة حتى يوجدوا كلهم أو بعضهم ، ولا يقتصر في إعطاء الزكاة على أقل  
 من ثلاثة من كل صنف من الأصناف الثمانية إلا العامل فإنه يجوز أن يكون واحداً إن حصلت به  
 الكفاية وإذا صرف لثنين من كل صنف غرم لثالث أقل متمول . وقيل يغرّم له الثلث .

ويبان هذه الأصناف هو أن الفقير في الزكاة : هو الذي لا مال له ولا كسب يقع موقفاً من  
 حاجته فيصدق أولاً بمن لا مال له ولا كسب أصلاً حلالين ، والمراد بالكسب هنا طلب المعيشة .  
 وثانياً بمن له مال فقط حلال لا يستد من جوعته مستداً من كفاية العمر الغالب على الاعتماد عند توزيعه  
 عليه إن لم يتجرّم به ، بحيث لا يبلغ النصف كأن يحتاج إلى عشرة دراهم كل يوم ، ولو وزع المال  
 لدى عنده على العمر الغالب لحص كل يوم أربعة أو أقل ، أما إن أخرج فيه فالعبرة بكل يوم .  
 وثالثاً بمن له كسب فقط حلال لا يثق به لا يستد مستداً من كفايته كل يوم كمن يحتاج إلى عشرة  
 ويكتسب كل يوم أربعة فأقل ، وراجاً بمن له كل منهما ولا يستد مجموعهما مستداً من كفايته ،  
 وأن المسكين هو من قدر على مال أو كسب يقع كل منهما موقفاً من كفايته ولا يكفيه كمن يحتاج

إلى عشرة دراهم كل يوم ، وماله لو وزع على المعسر الغالب لحسن كل يوم خمسة أو تسعة أو يكون كسبه كل يوم خمسة أو تسعة أو يكون مجموع المال والكسب كذلك ولا يكفيه إلا عشرة ؛ فالفقير عند الشافعية أسوأ حالا من للسكين ، وأما عند الإمام مالك ، فالمسكين أسوأ حالا من الفقير لأنه عنده الذي لا شيء له ، بخلاف الفقير فإنه ذو بلعة لا تكفيه كما في ميارة على نظم ابن عاشر ، ويجمع فقر الشخص ومسكنته كفايته بنفقة قريب أو زوج أو سيد لأنه غير محتاج كالكسب كل يوم قدر كفايته واشتغاله بنوافل مانعة له من الكسب ، بخلاف اشتغاله بعلم شرعى يتأتى منه تحصيله ، وهو بمنه من الكسب لأنه فرض كفاية أو فرض عين فلا يمنعهما ذلك ولا يمنعهما أيضا مسكنته وخادمه وتبناه ولو لتجمل ، وكتب محتاجها ومال غائب بمرحلتين فأكثر أو مؤجل ، فيعطى إن لم يجد من يقرضه ما يكفيه إلى أن يصل ماله أو يحل الأجل لأنه الآن فقير أو مسكين . وأن العامل : هو من استعمله الإمام على أخذ الصدقات ودفعها لمستحقها كساع يعمل في أخذها من أرباب الأموال ، وكاتب يكتب ما أعطاه أرباب الأموال ، وقاسم يقسمها على المستحقين ، وحاشر يجمع للبلاد والمستحقين ، لاقاض ووال فلا حق لهما في الزكاة . وأن المؤلفة قلوبهم هم أربعة أقسام : من أسلم وهو ضعيف اليقين : أى الإيمان ، أو وهو قويه إلا أن له شرفا في قومه بحيث يتوقع بإعطائه إسلام غيره من الكفار ، أو من يكفينا شر من يليه من الكفار أو من يكفينا شر مانعى الزكاة ، فشرط إعطاء هذين القسمين الآخرين أن يكون إعطاؤها أهون علينا من تجهيز جيش نبهه للكفار أو مانعى الزكاة بخلاف القسمين الأولين فإنه لا يشترط في إعطائهما ذلك . وأن الرقاب هم المكاتبون كتابة صحيحة مستوفية شروطها وأركانها ، لغير الزكي ولو لنحو كافر وهاشمي ومطلبي ، فيعطون ما يعينهم على العتق إن لم يكن معهم ما يفي بنجومهم ولو بغير إذن ساداتهم أو قبل حلول النجوم . وأن الغارم ثلاثة أقسام : أحدها من تداين لنفسه أو عياله في مباح : أى جائز طاعة كان أولا ، وإن صرفه في معصية ، أو تداين في معصية وصرفه في مباح أو في معصية وثاب وظن صدقه ، وإن قصرت اللذة فيعطى مع الحاجة بأن يحل الدين ولم يقدر على وفائه بخلاف مالو تداين في معصية وصرفه فيها ولم يقب ، وما لو لم يحتج فلا يعطى . وثانيها من تداين لتسكين فتنه بين طائفتين في قتل ولو كلبا ، فيقضى دينه من سهم الغارمين غنيا كان أو فقيرا . وثالثها من تداين لضمان بغير إذن للضمون إن أعسر ، وأن يعسر الأصيل ، وبإذنه إن أعسر مع الأصيل . وأن سبيل الله هم الغزاة اللطوعون بالجهاد : أى الذين لارزق لهم في النبي فيعطون ولو أغنياء إعانة لهم على النزو . وأن ابن السبيل هو من يبتدى سفره من بلد الزكاة أو من يحتاج ببلدها ، ويشترط في إعطائه الحاجة وعدم العصية بسفره ، فلا يعطى غير المحتاج ولا العاصي بسفره . وكذا المسافر لغير غرض صحيح كمن كان هائما . وشرط أخذ الزكاة من هذه الأصناف حرية وإسلام ، وأن لا يكون هاشميا ولا مطلبيا ولو منعوا حقهم من خمس الخمس ، ويجوز لكل منهم أخذ صدقة التطوع على المشهور ، ونقل عن الاصطخرى القول بجواز صرفه

الزكاة إليهم عند منعهم من خمس الخمس أخذاً من قوله في الحديث « إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو ينفيكم » فإنه يؤخذ منه أن محل عدم إعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الخمس . لكن الجمهور طردوا القول بالتحريم . قال الباجوري رحمه الله تعالى : ولا بأس بتقليد الاصطخرى في قوله الآن لاحتياجهم ، وكان شيخنا : يعني الفضالي رحمه الله يميل إلى ذلك بحجة فيهم نعمنا الله بهم اه . قلت : وفي منع آل البيت من الصدقتين عند المالكية ، وهو قول أصبغ ومطرف وابن الماجشون وابن نافع وهو المشهور ، وجرى عليه الخطاب في الخصائص فقال : وحرمة الصدقتين عليه وعلى آله ، قال ابن عبد السلام : إلحاقاً لهم به صلى الله عليه وسلم وإعطائهم منها ، وهو قول الأبهري : لأنهم منعوا في زماننا من حقهم من بيت المال ، فلم يجز أخذهم الصدقة لضاع قديم ، ومنعهم من الواجب دون التطوع ، وهو قول ابن القاسم رأى أن معنى ما رواه البخاري من قوله صلى الله عليه وسلم « لا تحل الصدقة لآل عدي » مقصور على الفريضة أقوال : راجعاً منهم من التطوع دون الواجب نظراً إلى أن الواجب لائمة فيه بخلاف التطوع . قال ابن حمدون : والعمل اليوم بقول الأبهري ، ونقل في المعيار عن ابن مرزوق ترجيحه ونحوه في المورد المكتوبة للازري وابن ناجي في شرح المدونة ، وأشار إليه في العمل المطلق فقال :

والوقت قاض يجوز إعطاء آل من مال الزكاة قسطاً

وفي العمليات الفاسية :

وشفعة الحريث لا لليف كذا التصديق على الشريف

وكان الشيخ العلامة الأستاذ الورع الزاهد الشريف سيدى الجيلاني السباعي يفتي بمعنى عام حجه بمنع الناس إعطاء أهل البيت من الزكاة ، فكتب إليه الوالد قدس سره إجابة لرغبة بعض الأشراف :

ذوى الفضل لا تمنعوا صدقا      نكم آل أحمد بدر البذور  
ولا تحكوا بالحديث الذي      رواه الأئمة صدر الصدور  
فذلك حكم له علة      وقد ذهبت وهو معها يدور  
وتحدث للناس أفضية      بقدر ما أحدثوا من جوار

مرجع من فتواه ، وينبغي لمن أراد أن يعطى لأحد الأشراف شيئاً أن ينوي بعطيته أنها هدية الشريف إجلالاً وتعظيماً للنبي صلى الله عليه وسلم ويكون وجلاً خائفاً من أن يرد ذلك عليه ولا يقبله منه ، فإذا قبلها فرح هو بذلك ورأى أن المنة للشريف عليه لا العكس ، وبذلك يعظم ثوابه اه كلام ابن حمدون بحروفه ( و ) الركن الرابع ( الصوم ) أى صوم رمضان ، وفرض في شعبان في السنة الثانية من الهجرة ، فصام صلى الله عليه وسلم تسع رمضانات واحداً كاملاً وثمانية نواقص . وللصوم عموم : وهو كف البطن والفرج عن قصد الشهوة ، وخصوص : وهو كف السمع والبصر واللسان واليد والرجل وسائر الجوارح عن الآثام ، وخصوص الخصوص : صرف القلب عن المهم



السنّة ~~مكتوبة على صفة الكعبة~~ ، أفاده شارح الأصل عن الفسقى (ثم) الركن الخامس ( حج  
بيت الله ) أى قصد بيت الله تعالى للحج أو العمرة من استطاع إليه سبيلا ، فهو بفتح الحاء وكسرها  
مصدر مضاف لمفعوله وحذف فاعله للعلم به ، والتقدير أن يحج البيت المستطیع ، وهو من الشرائع  
القدیمة ، بل ما من نبی إلا وحج خلافا لمن استثنى هوذا وصالحا ، وروی « حج آدم أربعين سنة  
من الهند ماشيا » وعيسى يحتمل أنه حج قبل رفعه إلى السماء ، أو أنه يحج حين ينزل إلى الأرض ،  
وفي الخبر « من قضى نسكه وسلم الناس من يده ولسانه غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر ،  
وإشفاق الحرم الواحد في ذلك يعدل ألف ألف فيما سواه » رواه الترمذی ، وورد في الخبر  
« إن البيت الحرام يحجه كل عام سبعون ألفا من البشر ، فإذا نقصوا عن ذلك آثمهم الله عز وجل  
من اللائكة ، وإذا زادوا عن ذلك فعل الله ما يريد » و « إن البيت المعمور في السماء الراجعة تحج  
إليه اللائكة كما تحج البشر إلى البيت الحرام » .

وحكى عن محمد بن النكدر أنه حج ثلاثا وثلاثين حجة ؛ فلما كان آخر حجة حجها قال وهو  
بحرفات : اللهم إنك تعلم أنى وقفت في موقفى هذا ثلاثا وثلاثين وقفة ، فواحدة عن فرضى ،  
والثانية عن أبى ، والثالثة عن أمى ، وأشهدك يارب أنى قد وهبت الثلاثين لمن وقف موقفى هذا  
ولم تتقبل منه ، فلما دفع : أى رحل من حرفات نودى : يا ابن النكدر أتكرم على من خلق  
الكرم والجود ؟ وعزى وجلالى قد غفرت لمن يقف في حرفات قبل أن أخلق حرفات بألف عام .  
أفاده شارح الأصل .

[ تنبيه ] في فتح العين . قال المحب الطبرى : يصل للبيت كل عبادة تفعل عنه واجبة  
أو مندوبة ، وفي شرح المختار لمؤلفه : مذهب أهل السنة أن للإنسان أن يجعل ثواب عمله وصلاه  
لقربه ويصله اه ، وفي حاشية شيخنا السيد أبى بكر شطرا رحمة الله تعالى عليه . قال الجعفرى : كأن  
صلى أو صام وقال اللهم أوصل ثواب ذلك إليه ، وهو ضيف اه . وقال فى بشرى الكرم :  
والضعف ظاهر إن أريد الثواب نفسه ، فإن أريد مثله فلا ينبغي أن يختلف فيه . نعم الصدقة يصل  
بها ثوابها للتصدق عنه إجماعا وكأنه هو المتصدق ، ويثاب المتصدق ثواب البر لا على الصدقة ،  
وكذا يصله مادعا له به إن قبله الله تعالى اه والله سبحانه وتعالى أعلم .

ولما ذكر أركان الإسلام أولا شرع يذكر الإيمان ثانيا لعظيم موقعهما باشتغالهما على جميع  
وظائف العبادات الظاهرة والباطنة حتى قال الجفرى : يقيح بالعقل أن يسأل عن أركان الإسلام  
والإيمان فلا يرد جوابا وهو يزعم أنه مسلم ومؤمن اه ، والأصل فيهما حديث جبريل المروى  
في الصحيحين ، واللفظ لمسلم عن عمر رضى الله عنه قال « بينا نحن جلوس عند رسول الله صلى  
الله عليه وسلم ذات يوم إذ طلع علينا رجل شديد بياض الثياب شديد سواد الشعر لا يرى عليه أثر  
السفر ولا يعرفه منا أحد حتى جلس إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأسند ركبتيه إلى ركبتيه ووضع  
كفيه على خذيّه وقال يا هذا أخبرنى عن الإسلام . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : الإسلام أن

## (فصل)

أَرْكَانُ الْإِيمَانِ بِسِتَّةٍ تَحُلُّ إِيمَانًا بِاللَّهِ مَعَ كُلِّ الرُّسُلِ  
وَالثَّلَاثُ الْإِيمَانُ بِالْمَلَائِكَةِ ثُمَّ يَكْتُبُ اللَّهُ خَيْرَ مَا لَكَ

شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ، وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة ، وتصوم رمضان ، وتحج البيت إن استطعت إليه سبيلاً ، قال صدقت ، فنهجنا له يسأله ويصدق . قال فأخبرني عن الإيمان . قال أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره . قال صدقت . قال فأخبرني عن الإحسان ؟ قال أن تعبد الله كأنك تراه فإن لم تكن تراه فإنه يراك . قال فأخبرني عن الساعة ؟ قال ما المسئول عنها بأعلم من السائل ، قال فأخبرني عن أماراتها ، قال أن تله الأمة ربها ، وأن ترى الحفاة العرلاء العالة يردن على أعقابهم ، قال فأخبرني عن الساعة ؟ قلت الله ورسوله أعلم ، قال فإنه جبريل أتاكم يعلمكم دينكم . انظر شروح الأربعة النورية ، فقال حفظه الله :

(فصل) في بيان ما يجب به الإيمان : أي التصديق القلبي : أي حديث النفس التابع للعزم سواء كان عن دليل . ويسمى معرفة ، أو عن تقليد من جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم به بما علم من الدين بالضرورة : بأن تقول تلك النفس بالقلب : رضيت بما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم ، قوله ( أركان الإيمان ب ستة تحل ) أي الأمور التي يتعلق الإيمان بها وينزل ستة فتحل بضم الحاء وكسرهما مضارع حل بمعنى نزل : الأول ، والثاني ( إيماننا بالله مع كل الرسل ) بأن تعين النظر في دلائل صنع الله عز وجل وتعتقد أن لك ولنا إلهاً قادراً علماً حياً مريداً محيطاً بصيراً متكهما منزهاً عن حدوث الكلام والعلم والإرادة مقدساً عن كل نقص وآفة ، لا يوصف بصفات المحدثين ، ولا يجوز عليه ما يجوز على المخلوقين ، ولا يشبهه شيء ولا تتضحته الأماكن والجهات ، ولا تحله الحوادث والآفات ، فلا يقال أين هو ولا كيف هو ولا متى هو ولا كم هو ؟ وما أحسن قول بعضهم :

لا يعرف الله إلا الله فاثبتوا والدين دينان إيمان وإشراك

واللعقول حدود لا تجاوزها والعجز عن درك الإدراك إدراك

وبأن تعين النظر في معجزات الرسل عليهم الصلاة والسلام وآياتهم وأعلام نبوتهم فتعتقد أنهم رسل الله وأمناءه على وجهه ، وأن سيدهم ومصطفاهم نبينا محمداً صلى الله عليه وسلم رسول الله إلى كافة الخلق من لدن آدم إلى قيام الساعة كما تقدم ( والثالث الإيمان بالملائك ) أي التصديق بأن للملائكة عباد الله تعالى وأنهم أجسام نورانية لطيفة ليسوا بذكور ولا إناث ولا خنثى ، لا أب لهم



ولا أمّ لهم لا كما زعم المشركون من أنهم بنات الله ، وهو إفراط ، مكرمون لا يعصون الله ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون لا كما زعم اليهود . . . من أن الملك قد يرتكب الكفر ويعاقبه الله تعالى بالمسخ ، وهو تفريط . . . وأما إبليس الذي كفر فلم يكن ملكا وإنما كان من الجن ففسق عن أمر ربه لكنه كان مغمورا فيما بينهم وفي صفهم من العادة فقلبوا عليه ، وصح استنأؤه منهم في آيات استثناء متصلا أو منقطعا ، وأما هاروت وماروت الاصح أنهما ملكان لم يصدر منهما كفر ولا كبيرة ، وتعليقهما إنما هو على وجه العناية بما عاين الأبناء عليهم السلام على الزلة والسهو ، وكأنا يعظان الناس ويقولان « إنما نحن فتنة فلا تكفر » ولا كفر في تعلمهم السحر ، بل في اعتقاده والعمل به . قاله السعد في شرح العقائد النسفية . . . وبأنهم سفراء الله تعالى بينه وبين خلقه متصرفون فيهم كما أن الله صادقون فيما أخبروا به عنه ، وبأنهم بالنون من المكثرة ما لا يمله إلا الله تعالى « وما يعلم جنود ربك إلا هو » « أطت السماء وحقق لها أن تثط مامن موضع قدم إلا وفيه ملك ساجد أو راجع » إلا من ورد تعينه باسمه المخصوص جبريل وميكائيل وإسرافيل وعزرائيل ومنكر وكبير ورضوان ومالك ورفيق وعتيد ورومان ، أو بنوعه كحكمة العرش والحفظة والكتابة فيجب الإيمان بهم تفصيلا ، وبأن أفضل الملائكة على الإطلاق جبريل كما في حديث الطبراني ، وعدد زووله أربعة وعشرون ألف مرة وخمسة وثلاث وعشرون ، وإلى هذا أشار العارف بالله سيدى أحمد ابن العربي بن الحاج فقال :

زل جبريل على نبي البشر	فيما حكاه الديلمي اثني عشر
إدريس يعقوب لكل زلا	أربع مرات على ما نقل
وعشرة عيسى وأيوب آتى	ثلاث مرات على ما ثبتا
ونوح خمسين وأربعينا	على الخليل قد حكى يقينا
وأربع موسى من اللثينا	وسيد الورى للفضلينا
قد جاءه عشرين ألف مرة	وخمسها أعظم ربي قدره

(ثم) الرابع الإيمان (بكتب الله خير ممالك) أى التصديق بأنها كلام الله الأزلى القديم القائم بذاته المنزه عن الحرف والصوت ، وبأنه تعالى أنزلها على بعض رسله بالفاظ عادية في ألواح أو على لسان الملك . . . وبأن كل ما تضمنته حق وصدق . . . وبأن بعض أحكامها نسخ ، وبعضها لم ينسخ . . . وهي كما قال الزمخشري وغيره : مائة كتاب وأربعة كتب أنزل منها خمسين على شيث ، وثلاثين على إدريس ، وعشرة على آدم ، وعشرة على إبراهيم ، والتوراة والإنجيل والزبور والفرقان . . . وقيل إنها مائة وأربعة عشر . وقال السحيمي : والحق عدم حصرها في عدد معين بأن يقال إنها مائة فقط لأنك إذا تبعت : أى فتشت الروايات تجدتها تبلغ أربعة وعشرين ومائة فيجب اعتقاد أن كتبها من السماء على الإجمال . . . لكن يجب معرفة الكتب الأربعة تفصيلا ، وهي التوراة

وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَالْقَضَاءَ وَالْقَدْرَ كُلُّ مِّنَ الْحَكِيمِ مِنْ خَيْرٍ وَشَرٍّ

## (فصل)

لسيدنا موسى ، والزبور لسيدنا داود ، والإنجيل لسيدنا عيسى ، والفرقان لخير الخلق سيدنا محمد صلى الله وسلم عليه وعليهم أجمعين . (و) الحامض الإيمان (اليوم الآخر) أى التصديق بوجوده وبجميع ما اشتمل عليه كالخير والحساب والجزاء والجنة والنار ،سمى بذلك لأنه لايل بعد ولا نهار ، ولا يقال يوم بلا تقييد إلا لما يقبه ليل ، أو لأنه آخر الأوقات المحدودة : أى آخر أيام الدنيا فليس بدم يوم آخر ، أو لتأخره عن الأيام النقصية من أيام الدنيا ، وأوله من النسخة الثانية إلى ما لايتناهى وهو الحق (و) الإيمان (بالقضاء والقدر) كل من الحكيم من خير وشتر ( أى التصديق بأن الأمور خيرها وشترها بقضاء وقدر ، ويجب الرضا بالقضاء إجماعاً ، ومحرم السخط إجماعاً . وأما القضى فهو محبب كسبنا يكون خيراً وشراً ، ولا يجب الرضا به ، وباعتبار خلق الله إياه لا يكون إلا حسناً ، ويجب الرضا به ، إذ كل ما صدر عنه سبحانه وتعالى فضلى أو عدل فى عيده . ولسيدى محمد وقارضى الله عنه :

سمعت الله فى سرى يقول أنا فى الملك وحدى لا أزول  
وحيث الكل منى لا يقيح وقبح القبح من حى جميل

وفى تباين القضاء والقدر أو ترادفهما خلاف انظره فى كتابى [ عقود القرائد فى علم العقائد ] والكسب الذى كلف العبد به : هو تعلق القدرة الحادثة بالفعل الاختيارى : أى مجرد مقارنتها له بدون تأثير فيه تأثير إيجابى واختراع ، وإنما له فيه نسبة الترجيح كالميل للفعل أو التترك الذى هو الاختيار الذى هو تعلق الإرادة ، ورتبه قبل الكسب الذى تعلق به القدرة . قال السعد فى شرح العقائد وهذا الاختيار الذى لايجد لا يمكن أن يعبر عنه بعبارة : أى واضحة ، بل الشخص يجد بين حركة يده إذا حرر كها هو وبين حركتها إذا حركها الهواء قهراً فيه فرقا ، يبنى أن هذا علامة واضحة ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ثم شرع فى بيان ما يجب وما يستحيل وما يجوز فى حق الله تعالى وفى حق رسله عليهم الصلاة والسلام ، قال :

[ فصل ] أعلم أن الحكم من حيث هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه ، وينقسم إلى ثلاثة أقسام : الأول العاقبى ، وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه بواسطة التكرار ، وينحصر فى أربعة أقسام : ربط وجود بوجود وربط وجود بالشبح بوجود الأكل . وربط عدم بعدم وربط عدم بالشبح بعدم الأكل . وربط وجود بعدم وربط وجود البعد بعدم البعد ، وربط عدم بوجود وربط عدم بالإعراق بوجود الماء . والقسم الثانى الحكم الشرعى وله إطلاقان : الأول إثبات أمر لأمر

الْفَرَضُ شَرْعًا مَا يُثَابُ فَاعِلُهُ وَيَسْتَحَقُّ بِالْعِقَابِ مُهْمِلُهُ  
وَهُوَ وَلَازِمٌ تَحْتَمُّ وَوَا جِبٌّ بِمَعْنَى ذَا لَوْلَانَا

أو فيه عنه بواسطة وضع الواضع ، والثاني كلام الله للتعليق بفعل الشخص من حيث التكليف أو الوضع له ، وينحصر في قسمين : خطاب تكليف وهو كلام الله للتعليق بفعل الشخص من حيث التكليف . وخطاب وضع ، وهو كلام الله تعالى للتعليق بفعل الشخص من حيث الوضع له ، ولهذا خمسة أقسام : وهي كلام الله للتعليق بكون الشيء سببا أو شرطا أو مانعا أو مهيئا أو فاسدا . وللاول : أى خطاب التكليف خمسة أقسام أيضا : الأول الإيجاب ، ويطلق عليه ( الفرض ) وهو ( شرطا ) كلام الله تعالى للتعليق بطلب الشيء طلبا جازما بمعنى ( ما يثاب فاعله \* ويستحق بالعقاب مهمله . وهو ) أى الفرض الذى هو إيجاب ( ولازم ) و ( تحتم وواجب بمعنى ) أى مترادفة على معنى واحد ، وهو كلام الله للتعليق بطلب الشيء طلبا جازما بحيث يثاب على فعله ويعاقب على تركه . والثاني الندب : وهو كلام الله للتعليق بطلب الشيء طلبا غير جازم بحيث يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه . والثالث التحريم : وهو كلام الله للتعليق بطلب ترك الشيء طلبا جازما بحيث يثاب على تركه ويعاقب على فعله . والرابع الكراهة ولو خفيفة ، وهو كلام الله للتعليق بطلب ترك الشيء طلبا غير جازم بحيث يثاب على تركه ولا يعاقب على فعله . والخامس الإباحة : وهي كلام الله للتعليق بالتخيير بين فعل الشيء وتركه بحيث لا يعاقب على فعله ولا على تركه ، وإذا نظرت لكون أقسام خطاب الوضع الخمسة السابقة تجزى مع كل واحد من هذه الخمسة كانت الجملة خمسة وعشرين فاعلة من ضرب خمسة في مثلها . وتوضيح ذلك بالمثال أن وجوب البيع مبيحه اضطرار للمشتري وشرطه التكليف ، ومانعه اضطرار البائع ، وصحة البيع باستكمال الشروط ، وفساده بانتفائها ، وأن ندب البيع سببه الاحتياج المخصوص ، وشرطه التكليف ، ومانعه اضطرار البائع ، وصحة البيع باستكمال الشروط ، وفساده بانتفائها . وأن تحريم البيع بعد أذان الجمعة سببه الاشتغال عن ذكر الله ، وشرطه التكليف ، ومانعه اضطرار المشتري أو عذر البائع والمشتري بعذر من أعيان الجمعة ، وصحة البيع باستكمال الشروط ، وفساده بانتفائها . وأن كراهة البيع لمن يتجرى أكلان اللوى ، سببها تمنى كثرة اللوى ، وشرطها التكليف ، ومانعها الاضطرار ، والصحة باستكمال الشروط ، والفساد بانتفائها ، وأن إباحة البيع سببها الاحتياج العام ، وشرطها التكليف ، ومانعها كونه وقت أذان الجمعة مثلا ، والصحة والفساد بما تقدم ، فليت من هذا أن السبب والشرط والمانع متعلقة بنفس التكليف بصورة الجنس ، والصحة والفساد متعلقان بمتعلقيه : وهو المكلف به بصورة الجنس ، فقولنا والوضع له : أى للتكليف من حيث ذاته ، ومن حيث متعلقه .

مَا الْعَقْلُ فِي عَدَمِهِ لَمْ يَقْبَلِ      وَالْمُسْتَحِيلُ عَكْسُهُ اضْطَبُطَ مَا يَلِي  
فَوَاجِبٌ لَهُ الْوُجُودُ وَالْقَدَمُ      بَقَا مُخَالَفَ لِمَا تَكَالَ الْقَدَمُ

والقسم الثالث : الحكم العقل ، وهو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه من غير توقف على تكرار ولا وضع واضح ، ويصغر في ثلاثة أقسام : الأول الواجب ( ذا الملوانا . ما العقل في عدمه لم يقبل ) أي ما لا يضمن العقل بعدمه ، ودخل في هذا التعريف كل من الواجب الضروري ، وهو ما لا يحتاج إلى نظر واستدلال كالنحو الجرم بمعنى أخذه قدرا من الفراغ والوهوم . والواجب النظري : وهو ما يحتاج إلى نظر واستدلال كقدرة الله تعالى ، وكذا جميع ما وجب في حقه تعالى وضمير عدمه قائم على ما باعتبار الأفراد كالقدرة والإرادة ، لا باعتبار المفهوم البكلى ، لأن مفهوم الواجب البكلى ليس بواجب لأنه نارة يوجد في الدهن ونارة لا يوجد ، وأل في العقل : إما للمهد وللعمود الفرد الكامل ، وإما للاستغراق فيشمل كل عقل ، لكن بقطع النظر عن العلاقة للامة من ذلك كالشبه التي تقوم بقل الفرق الخاصة فافهم ( و ) الثاني ( للمستحيل ) وهو ( عكسه ) أي عكس معنى الواجب المذكور ، يعني ما لا يقبل العقل وجوده ، ودخل فيه أيضا كل من المستحيل الضروري تنكروا الجرم عن الحركة والسكون ، والمستحيل النظري كالشريك ، والمراد بالوجود مطلق الثبوت ليخرج عن التعريف صفات السلوب والأحوال فافهم . والثالث الجائر : وهو ما يصح في العقل ثبوته وعدمه ، وهذا هو المعنى بقول الناظم ( اضطبط ما يلي ) أي ما يلي للمستحيل وهو الجائر .

[ تنبيه ] نيه الناظم بقوله : ذا الملوانا الخ على ما عليه أهل السنة من أن الواجب الآن في حق الرسل عليهم السلام شرعى بمعنى أنه بالدليل الشرعى ، وهو الحق كما يظهر للتأمل في أداته الآتية ، وقول للمتنزة : إنه عقل مبنى على أصلهم الفاسد من وجوب الصلاح والأصلح ، فافهم .

إذا علمت هذا فاعلم أنه يجب على المكاف شرعا أن يعرف ما يجب وما يستحيل وما يجوز في حقه تعالى وكذلك في حق الرسل عليهم الصلاة والسلام ( فواجب هـ ) تعالى عشرون صفة ، وهي ما ليس بذات : واحدة نفسية : أي ملازمة للنفس : أي الذات ، وهي ( الوجود ) وقدم على غيره لأنه كالأصل لما عده ، إذ لا يصح الحكم بالقدم وما بعده إلا بعد ثبوته ؛ واختلف في كون الوجود أمرا اعتباريا أو حالا ، والحق في الفرق بينهما أن كلا منهما وإن كان غير موجود وغير معدوم ومتحققا خارج الأذهان : أي في نفس الأمر ، لا خارج الأعيان إلا أن الحال له قيام بالذات بخلاف الاعتبار ، فالحال واسطة بين الوجود والمعدوم بحيث يصح أن يقال فيه إنه قائم بغيره ، والاعتبار ليس بواسطة بحيث لا يصح أن يقال فيه إنه قائم بغيره كما لا يقال إنه قائم بنفسه فافهم . وينبني على هذا الخلاف الخلاف في كون الوجود عين الوجود ، وهو قول الأشعرى والجمهور .

## فِيهِمُ بِالنَّفْسِ وَخِدَانِيَّةِ عِلْمِ حَيَاةٍ مُدْرَةٍ إِرَادَةٍ وَالسَّمْعِ وَالْبَصَرِ وَالْكَلَامِ . لَهُ صِفَاتٌ سَبْعَةٌ تُرَامُ

أو غير الوجود ، وهو قوله الإمام الرازي ، وعليه التعريف المشهور ، وهو أنه الحال الواجبة للذات مادامت الذات حال كون تلك الحال غير معطلة بطله : أي غير ملازمة لشيء آخر غير الذات ، بخلاف الصفات المنوية فإنها ملازمة لشيء آخر غير الذات ، وذلك الشيء الآخر هو صفات وعد الوجود صفة على هذا القول ظاهر . وأما على القول الأول فلا يظهر إلا أن يقال لما صح أن يقال أنه موجود ، كما صح أن يقال أنه عالم مثلاً ساغ عد الوجود حينئذ صفة لشبه بها في ذلك فافهم (و) خمس سلبية : أي معناها سلب كذا . الأولى (القدم) وهو في حقه تعالى عدم أولية الوجود وإن شئت قلت : عدم افتتاح الوجود ، والصحيح أنه يجوز إطلاق القديم عليه تعالى لثبوته بالإجماع ووروده في بعض الروايات بدل الأول ، والتحقيق أن القديم والأزلي بمعنى واحد ، وهو ما لا أول له وجودياً كان أو عدمياً . والثانية (بقا) وهو في حقه تعالى عدم آخرية الوجود ، وإن شئت قلت : عدم اختتام الوجود . والآخرية تطلق على الانقضاء ، وهو المراد هنا ، ويقابله بهذا المعنى الأولية بمعنى الابتداء ، وهو المراد فيما تقدم ، وتطلق على البقاء بعد فناء الخلق ، ومنها بهذا المعنى اسم الله تعالى الآخر ، ويقابله بهذا المعنى الأولية بمعنى السبق على الأشياء ، ومنها بهذا المعنى اسمه تعالى الأول . والثالثة (مخالف لما نال العدم) أي عدم مماثلته تعالى للحوادث ، ويعلم من ذلك نفي الجرمية والعرضية والكلية والجزئية . والرابعة (قيامه) تعالى (بالنفس) أي عدم افتقاره تعالى إلى ذات يقوم بها ولا إلى مخصص : أي موجد ، هذا هو المشهور ، واقتصر بعضهم على أنه بمعنى عدم الافتقار إلى الذات فقط نظراً إلى أن عدم الافتقار إلى المخصص معلوم من صفة القدم . والخامسة (وحدانية) أي عدم التعدد في ذاته وصفاته وأفعاله ، بمعنى أنه تعالى واحد في ذاته ، بمعنى أن ذاته تعالى ليست مركبة من أجزاء وأنه ليس في الوجود ولا في الإمكان ذات تشبه ذاته تعالى ، وأنه تعالى واحد في صفاته : بمعنى أنه ليس له تعالى صفتان متفتقتان في الاسم والمعنى كقدرتين وإرادتين وعلمين ، بل ليست له تعالى إلا قدرة واحدة وإرادة واحدة وعلم واحد . وأنه ليس لأحد صفة تشبه صفة من صفاته تعالى . وأنه تعالى واحد في أفعاله : بمعنى أنه ليس لأحد من المخلوقات فعل ، لأنه تعالى الخالق لأفعال المخلوقات من الأنبياء والملائكة والجن وغيرهم ، فالوحدانية الواجبة له تعالى نقت السكوت الخمسة المستحيلة ، فالكَم للتصل في الذات تركيباً من أجزاء ، والكَم للتفصل فيها أن يكون لها ذات تشبهها ، والكَم للتصل في الصفات أن يكون له تعالى قدرتان مثلاً ، والكَم للتفصل فيها أن يكون لغيره صفة تشبه صفة من صفاته تعالى ، والكَم للتفصل في الأفعال أن يكون لغيره تعالى فعل ، ومعنى الكَم العدد . وقوله (علم) و(حياة) و(قدرة) و(إرادة) . والسمع والبصر والكلام) مبتدأ خبره (له) أي كائنه له ، وقوله (صفات) فاعله

الظروف ، وقوله (سبعة زمام) صفتان لصفات ، وإثبات الثناء في سبعة ضرورية : أي هذه الصفات له تعالى صفات سبع تصد بوجود اعتقاد ثبوتها وقيامها بالذات العلية لو كشف عنا الحجاب لرأينا الذات العلية متصفة بها ، وتسمى صفات الملائكة ، لأن كلا منها دال على معنى وجودي قائم بذاته تعالى ، وهي أربعة أنواع :

الأول ماله تعلق بالممكن قطع : أي لا بالواجب ولا بالمستحيل ، وهي القدرة والإرادة : فالقدرة لها إجمالاً ثلاث تعلقات بالممكن ، وتفصيلاً سبع تعلقات بل ثمان ، وذلك أن لها تعلقاً به صلاحياً أزلياً . والأزل ، قال بعضهم :

أزمنة توهمت لا تنتهي إلى زمان حقق الأزل هي

وهو صلاحيتها في الأزل للإيجاد فيما لا يزال وللإعدام ، فهي صالحة في الأزل لأن توجد زيتها فيما لا يزال طويلاً أو قصيراً أو غير مريض ، وصالحة لإعطائه فيما لا يزال العلم . وتعلقاً تنجيزياً حادثاً بالممكن حال عدمه فتوجده ، وبه حال وجوده فتعدمه بالموت ، وبه حال موته فتوجده بالبعث فأفراده ثلاثة . وتعلقاً ثالثاً يسمى تعلق قبضة بالمعدوم قبل أن يريد الله وجوده بمعنى أن المعدوم في قبضة القدرة إن شاء الله أبقاه على عدمه وإن شاء أخرجه من العدم إلى الوجود ، وبالموجود بعد أن أراد الله وجوده وقبل أن يريد فناءه : بمعنى أن الموجود في قبضة القدرة إن شاء الله أبقاه على وجوده وإن شاء أخرجه من الوجود إلى العدم ، وبالمعدوم بالموت قبل أن يريد الله بئته بمعنى أنه في قبضة القدرة كما تقدم ، وبالموجود بعد البعث بمعنى أنه إن شاء الله أبقاه على وجوده وإن شاء أعدمه . فأفراد تعلق القبضة أربعة ، لكن هذا التعلق بأفراده مجازي كالصالحى ، والتعلق الحقيقي إنما هو التعلق التنجيزي الحادث بأفراده الثلاثة ، نعم في تعلقها بالعدم خلاف فالجمهور على تعلقها به ، وبعضهم على عدم تعلقها به ، فإذا أراد الله عدم شخص منع عنه الإمدادات التي هي سبب في بقاءه ، وهي الأعراض للممكنة ، فإذا منع الله عنه تلك الأعراض انعدم بنفسه كالفتيلة تستمر منورة ما دام فيها الزيت ، فإذا فرغ انطفأت بنفسها ولا تحتاج إلى أن يطفئها أحد . والإرادة لها تعلقان على التحقيق : تعلق صالحى قديم ، وهو صلاحيتها لتخصيص الممكن أزلاً بأي ممكن من الممكنات ، ولو غير الذي وجد عليه فيما لا يزال ، فزيد الطويل يجوز أن يكون على خلاف ما هو عليه باعتبار صلاحية الإرادة . وتعلق تنجيزى قديم ، وهو تخصيص الله تعالى الشيء بالصفة التي هو عليها ، فالعلم الذي اتصف به زيد خصه به تعالى أزلاً بإرادته . وأما تخصيص زيد بالعلم مثلاً حتى يوجد بالفعل فليس تعلقاً لها تنجيزياً حادثاً كما قيل : بل هو إظهار لتعلق التنجيزى القديم ، فالقدرة صفة تؤثر في الممكن الوجود أو العدم ، والإرادة صفة تخصص الممكن ببعض ما يجوز عليه .

النوع الثانى ما ليس له تعلق أصلاً بالوجود ولا معدوم : وهي الحياة ، وهي صفة وجودية تصح لمن قامت به الإدراك كالعلم والسمع والبصر فلا يلزم منها حق في حقه تعالى الاتصاف بالادراك ، نعم هو واجب في حقه تعالى لقيام الأدلة عليه ، جائز في حق غيره .

النوع الثالث ماله تعلق انكشاف بالواجب والجائز والمستحيل ، وهو العلم والسمع والبصر ، فالعلم صفة قديمة قائمة بذاته تعالى موجودة ينكشف لمن قام به مامن شأنه أن يعلم انكشافا على وجه الإحاطة من غير سبق خفاء ، وليس لها إلا تعلق تنجيزي قديم بالواجبات والجائزات والمستحيلات ، فيعلم أزلا علما تاما ذاته تعالى وصفاته بعلمه ويعلم الموجودات كلها وللمدومات كلها بعلمه ، ويعلم للمستحيلات بمعنى أنه يعلم أن الشريك مستحيل عليه تعالى ، فعلمه تعالى يخالف علم الحوادث في أشياء يشير إليها قول الغزالي :

علم الإله الواحد القیوم ليس كمثل سائر العلوم  
لأنه ليس له بداية ولا لمعلوماته نهاية  
وعلمه لها على التفصيل لاعن ضرورة ولادليل

والسمع والبصر صفتان قائمتان بذاته تعالى ينكشف بهما كل موجود واجبا كان أو جائزا زيادة على الانكشاف بعلمه فيتعلقان بكل موجود ، لا بالأحوال والأمر الاعتبارية والمدومات كما نص عليه بعض المحققين ، وتعلقهما بالنسبة لذاته تعالى وصفاته تنجيزي قديم ، وبالنسبة للحوادث بعد وجودهم تنجيزي حادث ، ولهم قبل وجودهم صلوحى قديم ، فذاته تعالى وصفاته منكشفة له تعالى بسمعه وبصره زيادة على الانكشاف بعلمه ، وزيد وعمرو والحائط يسمع الله تعالى ذواتهم ويصبرها ويسمع صوت صاحب الصوت ويصبره : أى الصوت ، فيجب علينا أن نعتقد أنهما متعلقان بكل موجود وإن لم نعرف كيفية التعلق ، وأن الانكشاف بهما غير الانكشاف بالعلم ، وإن كنا لا نميز بينهما وأن الانكشاف بإحدهما غير الانكشاف بالأخرى ، وإن كنا لا نميز بينهما .

النوع الرابع ماله تعلق دلالة بالواجبات والجائزات والمستحيلات ، وهو الكلام ، فهو صفة قديمة قائمة بذاته تعالى ليست بحرف ولا صوت منزهة عن التقدم والتأخر والإعراب والبناء ، وعن السور والآيات ، وتعلقها بما ذكر تعلق دلالة : بمعنى أنه لو كشف عنا الحجاب وبخمنها لفهمنا منها ما ذكر ، وتعلق تنجيزي قديم كما هو مذهب أهل الحق نظرا إلى أن التعلق الأزلى له بالأمر والنهي والإخبار والاستخبار وغير ذلك مع تقدير وجود مخاطب مأمور ومنهى وخبر وهكنا وصبروته أهلا للمخاطب كاف كما في خطاب النبي صلى الله عليه وسلم بأوامره ونواهيه كل مكلف إلى يوم القيامة والله المثل الأعلى ورسوله . وأثبت بعضهم له تعلقا صلوحيا قديما وتنجيزيا حادثا نظرا إلى أنه يشترط للأمر مثلا بالفعل وجود الأمور مثلا فالتعلق قبل وجوده صلوحى قديم ، وبعد وجوده تنجيزي حادث فليتأمل .



فَكُونُهُ حَيًّا مُرِيدًا عَالِمًا سَمِعًا بَصِيرًا قَادِرًا مُتَكَلِّمًا  
وَمُسْتَعِيلٌ ضِدُّ ذِي الصِّغَاتِ دَلِيلُهَا وَجُودُ مَخْلُوقَاتِ

وأما السبع للتنمية العشرين (٩) صفات تستلزم صفات المعاني المذكورة كما تستلزم الذات فلذا تسمى بالصفات المنوية نسبة إلى المعنى الذى هو مفرد المعاني على قاعدة النسب في قول ابن مالك :  
والواحد اذ كر ناسبا للجمع إن لم يشابه واحدا بالوضع  
وهى : إما أحوال أو اعتبار على نحو الخلاف المار في الوجود ، وتلك السبع (كونه حيا)  
وكونه (مريدا) وكونه (عالما) وكونه (سمعا) أى سمعا ، وكونه (بصيرا) وكونه (قادرا) وكونه  
(متكلما) وهى على القول بأنها أحوال صفات قائمة بذاته تعالى غير موجودة ولا معدومة ، بل هى  
واسطة بينهما ، وحال معنوية لانفسية عبارة عن قيام صفات المعاني بالذات ؛ وأما على القول بأنها  
أمور اعتبارية فقال العلامة الإبائى : لا حاجة لمد الكون قادرا ونحوه صفة على هذا القول لأن  
الكون قادرا عبارة عن قيام القدرة بالذات فهو اعتبار فيستغنى عنه بمد القدرة صفة ، بخلافه على  
القول بثبوت الأحوال فإنه أرقى من الاعتبار ، فينغى عنه صفة ولا ينظر للاستثناء حينئذ ،  
وأما الوجود فهو وإن كان اعتبارا ، إلا أنه عد صفة لعدم وجود ما ينغى عنه ، وفى اليوسى : فإن  
قبل أى فرق بين نفاذ الأحوال بغير كون القادرية مثلا بقيام القدرة ، ولا شك أن هذا اعتراف  
بثلاثة أمور : الذات والصفة وقيام الصفة بالذات ؟ ، وبين مثبتي الحال اعترفوا بثلاثة أمور : الذات  
والقدرة والقادرية . أجب بأن التعلق المذكور : أى قيام الصفة بالذات نسبة وإضافة ، لا أمر  
ثابت فى الخارج كالحال للمبر عنه بالقادرية مثلا اه بتوضيح تا . (ومستحيل ضد ذى الصفات)  
الشهرين ، والصد هنا بالمعنى القوى وهو مطلق للنافية ، لا بالمعنى الاصطلاحى لأن الضدين  
فى الاصطلاح : هما الأمران الوجوديان اللذان بينهما غاية الخلاف بحيث لا يجتمعان ، وقد يرتفعان  
كالسواد واللبايض إذ ليست المشروون للقابلية العشرين المذكورة كلها كذلك ، بل بعضها ضد ،  
وبعضها قبيض ، وبعضها مساو للقبض ، وبعضها أخص من التقبض ، وذلك أن ضد الوجود عدم  
والتقابل بينهما من التقابل بين الشئ والأخص من قبضه لأن قبض الوجود لا وجود ،  
وهو يشمل عدم والأمر الاعتبارى والواسطة : أى الحال على القول بها . وضد القدم الحدوث  
والتقابل بينهما إن فسر الحدوث بمعناه المجازى ، وهو التجدد بعد عدم فمن التقابل بين الشئ  
والمساوى لقبضه لأن قبض القدم لا قدم ، وهو عين الحدوث إذ لا واسطة بينهما ، وإن فسر  
بمعناه الحقيقى وهو الوجود بعد عدم ، فمن التقابل بين الشئ والأخص من قبضه لأن قبض القدم  
لا قدم كما علمت ، وهو يشمل الحدوث بالمعنى المذكور والتجدد بعد عدم . وضد البقاء الفناء :  
أى طرق عدم ، والتقابل بينهما من التقابل بين الشئ والمساوى لقبضه لأن قبض البقاء لا بقاء  
وهو عين طرق عدم الذى هو الفناء . وضد الخاتمة للحوادث المانعة للحوادث الشاملة للأجرام

والأعراض ، والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء والمساوى لنقيضه على نسق ما قبله ، لأن نقيض المخالفة للحوادث لا مخالفة للحوادث ، وهي عين المائلة للحوادث .

واعلم أن أنواع المائلة عشرة : الأول أن يكون جرما . الثاني أن يكون عرضا يقوم بالجرم . الثالث أن يكون في جهة . الرابع أن يكون له هو جهة . الخامس أن يكون في مكان . السادس أن يكون في زمان . السابع أن يكون محلا للحوادث . الثامن أن يكون متصفا بالصغر . التاسع أن يكون متصفا بالكبر . العاشر أن يكون متصفا بالأعراض في الأفعال والأحكام . وضد القيام بالنفس أن لا يكون قائما بنفسه : إما بأن يكون صفة يقوم بمحل : أى ذات ، أو يحتاج إلى محض : أى موجد . وإما بأن يكون صفة يقوم بمحل : أى ذات فقط على التفسيرين للآيتين للقيام بالنفس فلا تغفل . والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء ونقيضه كما هو ظاهر . وضد الوجدانية : أن لا يكون واحدا بأن يكون مركبا في ذاته أو يكون له مماثل في ذاته أو صفاته ، أو يكون معه في الوجود مؤثر . والتقابل بينهما من التقابل بين الشيء ونقيضه كما لا يخفى . وضد القدرة العجز عن ممكن ما كما يجاد مثل هذا العالم وأحسن منه . ولهذا اعترض الباقى على الغزالي في قوله : ليس في الإمكان أبدع مما كان بأن فيه نسبة العجز إليه تعالى . لكن أجب عنه بأن المراد أنه لا يمكن أن يوجد أبدع من هذا العالم لعدم تعلق قدرة الله وإرادته بإيجاده ولو شاء الله لأوجد أبدع منه . والتقابل بينهما على قول أهل السنة : إن العجز أمر وجودى يضاد القدرة من تقابل الضدين ، وعلى قول المعتزلة : إن العجز عدم القدرة عما من شأنه أن يكون قادرا من تقابل العدم ولللكة . وضد الإرادة الكراهية لوجود أو عدم شيء من العالم : أى عدم إرادته لذلك ، أو وجود أو عدم شيء من العالم بالتعليل أو بالطبع . والتقابل بينهما من تقابل العدم ولللكة ، لأن الكراهة عدم الإرادة كما علمت : نعم منافاة كراهة وجود أو عدم شيء من العالم للإرادة من حيث عموم تعليلها لمن حيث ذاتها بخلاف وجود أو عدم شيء من العالم بالتعليل أو بالطبع فإنه مناف لها من حيث ذاتها فافهم . وضد العلم الجهل وما في معناه بمعلوم ما ، والتقابل بينهما إن كان الجهل مركبا ، وهو اعتقاد الشيء على خلاف ما هو عليه فمن تقابل الضدين ، وإن كان بسيطا ، وهو عدم العلم بالشيء فمن تقابل العدم ولللكة ، وإنما سمى الأول مركبا لاستلزامه لجهلين فكأنه مركب منهما : الأول جهله بحقيقة الشيء ، والثاني جهله بحال نفسه لأنه يجهل أنه جاهل ، فلهذا قيل في حقه :

ومن لى بأن تدرى بأنك لا تدرى

والذى في معنى الجهل أمور : منها الظن : وهو إدراك الطرف الراجح . ومنها الشك : وهو إدراك كل من الطرفين على حد سواء . ومنها الوهم : وهو إدراك الطرف الرجوح . ومنها كون العلم ضروريا ، ويطلق على ما لم يحصل عن نظر واستدلال كالعلم بأن الواحد نصف الاثنين ، وعلى ما لا يورن الضرورة كالعلم بالحاصل بالتهديد والضرب مثلا ، وهو بهذا المعنى الثاني يستدعى سبق الجهل

فيستنتج إطلاقه عليه تعالى ، وهو بالمعنى الأول وإن كان يصح إرادته في حقه تعالى لأن عليه تعالى لم يحصل عن نظر واستدلال ، لكن يستنتج إطلاقه أيضا عليه تعالى لثلاثتهم للمعنى الثاني ، لالكونه يستدعي سبق الجهل . ومنها كون العلم بديها ، ويطلق على ما لا يتوقف على نظر واستدلال وإن توقف على نحو حدس أو تجربة ، وعلى هذا يكون مرادفا للضروري لكن بمعنى الأول ، ويطلق أيضا على ما لا يتوقف على شيء أصلا ، وعلى هذا يكون أخص من الضروري بمعنى المذكور ، وظاهر أنه على كل من الإطلاقيين ليس بمستحيل في حقه تعالى ، لكن لما كان يقال : بده النفس الأمر إذا أتمها بنته من غير سبق شعور امتنع إطلاقه في حقه تعالى لاقتضائه سبق الجهل ، كذا قيل ، وفيه عندي نظر ، وهو أنه كيف يكون بالإطلاق الأول مرادفا للضروري بمعنى الأول مع كون الضروري بالمعنى الأول مقيدا بعدم التوقف على شيء أصلا ، والبدهي بالمعنى الأول غير مقيد بذلك كما يدل لذلك قولهم وإن توقف على نحو حدس ، بل الظاهر أنه أعم منه مطلقا ، على أنا لو سلمنا عدم تقييد الضروري بالمعنى الأول بذلك كيف يكون الظاهر عدم استحالة إطلاقه عليه تعالى مع حافيه من إيهام التوقف على نحو حدس المستدعي سبق الجهل فتأمل وحرر . ومنها كون العلم كسبيا : أي حاصلًا بالاكتساب كأن يمر على الشخص شيء فيفتح عينيه ليراه فقد اكتسب بفتح عينيه العلم بذلك الشيء ، وهو محال على الله تعالى لاستدعائه سبق الجهل . ومنها كون العلم نظريا : أي حاصلًا عن نظر واستدلال كالعلم بوجود القدرة له تعالى ، وهو محال عليه تعالى لاستدعائه سبق الجهل . وضد الحياة للوت ، والتقابل بينهما . أما على مذهب أهل السنة من أن اللوت أمر وجودي يضاد الحياة فن تقابل الضدين ، وأما على مذهب المعتزلة من أنه عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيا فن تقابل العدم والملسكة ، ويدل للأول قوله تعالى « خلق اللوت والحياة » لأن الخلق إنما يخلق بالأمر الوجودي ، وكون المراد به التقدير خلاف الظاهر فافهم . وضد السمع الصمم ، والتقابل بينهما بناء على مذهب أهل السنة من أن الصمم أمر وجودي يضاد السمع من تقابل الالدين ، وعلى مذهب المعتزلة من أنه عدم السمع عما من شأنه أن يكون سميا من تقابل العدم والملسكة . وضد البصر العمى ، والتقابل بينهما على أن العمى عند أهل السنة أمر وجودي يضاد البصر من تقابل الضدين ، وعلى أنه عند المعتزلة عدم البصر عما من شأنه أن يكون بصيرا من تقابل العدم والملسكة . وضد الكلام البكم ، وهو عند أهل السنة أمر وجودي يضاد الكلام فيكون التقابل بينهما من تقابل التضاد ، وعند المعتزلة عدم الكلام عما من شأنه أن يكون متكلمًا فيكون التقابل بينهما من تقابل العدم والملسكة . وأضداد الصفات العنوية واضحة من أضداد صفات اللغائي ، لأنك إذا علمت أن ضد القدرة العجز علمت أن ضد كونه قادرا كونه عاجزا ، وأن ضد الإرادة الكراهة علمت أن ضد كونه مريدا كونه كارها ، وهكذا (دليها) أي الصفات الشرين الواجبة له تعالى ، والصفات الشرين للمستحيلة عليه تعالى (وجود مخلوقات) أما وجه دلالة على وجوده تعالى وقدمه وبقائه ومخالفته تعالى للحوادث وقيامه تعالى بنفسه وأضدادها فلأن

المخلوقات أجرام ملازمة لأعراض من حركة وسكون وغيرها شوهت تغيرها من عدم إلى وجود ومن وجود إلى عدم وكل متغير حادث وملازم للحادث حادث ، لأن ملازم الشيء لا يصح أن يسبقه ، إذ لو سبقه لانتفت الملازمة وهو خلاف الفرض ، فالمخلوقات من أجرام وأعراض حادثة وكل حادث لابد له من وجود محدث قديم باق قائم بنفسه يخالف لما متصف بصفات السكال منزّه عن صفات النقص ، لأنه لو لم يكن له محدث بل حدث بنفسه لزم أن يكون وجوده الذي هو مساو لعدمه أو الذي العدم لأسبقيته راجع عليه راجعا إما على مساويه بلا سبب وإما على الراجع عليه بلا سبب ، وكلاهما محال لما في الأول من اجتماع الرجحان والمساواة ، وهما ضدّان ، ونظير ذلك ميزان اعتدلت كفتاه ورجحت إحداها على الأخرى بلا سبب ، ولما في الثاني من ترجيح الرجوح بلا سبب ، وهو أقوى في الاستحالة من اللازم على الأول ، فدلّ وجود المخلوقات حينئذ على وجود موجد له متصف بصفات السكال منزّه عن صفات النقص ، وعلى كونه هو الله بواسطة ماورد عن الرسل من أن الموجد هو الله تعالى ، فصح كون هذا البرهان دليلا على وجوده تعالى متصفا بصفات السكال منزّها عن صفات النقص لكن مع الضميمة المذكورة ، وأما وجه دلالة على وجوب الوجدانية له تعالى واستحالة ضدّها فلاّنه تعالى لو لم يكن واحدا في ذاته وصفاته وأفعاله للزم أن لا يوجد شيء من العالم لكن عدم وجود شيء من العالم باطل بالمشاهدة فبطل ما أدّى إليه ، وهو عدم كونه واحدا كذلك ، وإذا بطل ذلك ثبت تقيضه وهو المطلوب ، وأما وجه دلالة على وجوب اتصافه تعالى بصفات المعاني والمعنوية واستحالة أضدادها ، فلاّنه لو اتفق شيء من هذه الصفات ، وثبت ضدّه لما وجد شيء من المخلوقات لكن عدم وجود شيء من المخلوقات محال ، فما أدّى إليه وهو انتفاء شيء منها محال ، وإذا استحال انتفاء شيء منها ثبت وجودها وهو المطلوب . نعم العبدية في وجوب السمع والبصر والكلام وكونه مميّزا وبصيرا ومتكلما واستحالة أضدادها إنما هو الدليل القلبي دون الدليل العقلي لضعفه ، إذ لا يلزم من كون الشيء نقصا في الشاهد أن يكون نقصا في الغائب ، فلذا قال السنوسي رحمه الله تعالى : وأما برهان وجوب السمع والبصر والكلام فالكتاب والسنة والإجماع : أي ملاحظة قواعد اللغة ، ثم ساق الدليل العقلي على وجه التقوية فقط فقال : وأيضاً لو لم يتصف بها لزم أن يتصف بأضدادها وهي نقائص والنقص عليه محال لهم فافهم . وهذا هو الدليل الإجمالي الذي يجب على كل مكلف من ذكر وأنثى معرفته كما يقوله أبو بكر ابن العربي والسنوسي ، ولا يكون تفصيلنا إلا إذا كان للكاف قادراً على ما يتوقف عليه من ردّ شبه الفلاسفة بما هو موضح في كتابي [ عقود الفرائد : في علم العقائد ] وغيره من كتب الكلام . [ تنبيه ] إذا أردت أن تعلم العوام صفاته تعالى على القول بنفي الأحوال وهو الحق فانت بدوالمها أسماء مشتقة من الصفات المذكورة ، وقل إن الله تعالى موجود قديم باق يخالف للحوادث مستغن عن كل شيء واحد قادر مريد عالم مميّز بصير متكلم ، ثم علمهم أضدادها بأن تقول ويستحيل عليه تعالى أن يكون معدوما حادثا فانما محالاً للحوادث مفتقرا للشيء ما عاجزا مكرها

## وَجَازُّ فِي حَقِّهِ إِيجَادُ كُلِّ وَتَرْكُهُ قِنَةُ إِرْسَالِ الرُّسُلِ

جاهلا ميتا أصم أعمى أبكم ، وإنما كانت تلك الأسماء المشتقة من الصفات للذكورة دالة عليها لأنها دالة على الذات للتصفة بهذه الصفات ، بل نقل عن الأشعرى أن مدلول القادر مثلا نفس الصفة التي هي القدرة من حيث اتصاف الذات بها ، لكن الشهور عند الأشاعرة أن مدلولها الذات باعتبار اتصافها بتلك الصفة .

والحاصل أن الأقسام الثلاثة : ما يدل على الذات ويشمر بالصفة كالقادر ، وما يدل على الذات ولا يشمر بالصفة كلفظ الجلالة ، وما يدل على الصفة فقط كالقدرة . ( وجاز في حقه ) تعالى ( إيجاد كل ) ممكن ( وتركه ) لأنه لو وجب عليه تعالى شيء منها عقلا أو استحالة عقلا لا قلب للممكن واجبا أو مستحيلا ، وذلك لا يصدق به العقل لأنه يلزم عليه قلب حقيقة من الحقائق الثلاث : أعني حقيقة الواجب وحقيقة الجواز وحقيقة المستحيل وهو مستحيل ، وإن كان قلب حقيقة من غير هذه الثلاث ليس بمحال . فقد نصوا على أنه تعالى يصور يوم القيامة الأعمال في صورة حسنة أو قبيحة فافهم . وقول للعزلة بوجوب الأصلح عليه تعالى أو الصلاح إن لم يكن أصلح باطل لأنه لو وجب عليه تعالى الأصلح لعباده لما خلق الكافر الفقير للعذب في الدنيا بالفقر وفي الآخرة بالعذاب الأليم الخلد سببا للبنى في الدنيا بالأسقام والمحن والآفات . وأيضا لو وجب عليه تعالى الأصلح لما بقي التفضيل : أي تفضيل العباد على بعض مجال ، إذ الواجب الكمال لكل فيضيع « ورفضنا بعضهم فوق بعض درجات » ولم يكن له خيرة في الإنعام ، وهو باطل لقوله تعالى « وربك يخلق ما يشاء ويختار - يختص برحمته من يشاء » فظهر بهذا بطلان قولهم للبنى على قاعدة وجوب الصلاح والأصلح للذكورة ، وكذا قول الحكماء بوجوب إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام عليه تعالى ، وقول السنية : إن إرسال الرسل عليهم الصلاة والسلام مستحيل أيضا باطل لأنه قلب لحقيقة الجواز العقلي الذي هو من الصالح العامة . وذلك ( فإن ) منه ( أي من أفراد الجواز العقلي ( إرسال ) الله تعالى جميع ( الرسل ) أي رسل البشر من آدم إلى محمد عليهم الصلاة والسلام إلى المكلفين من الثقلين ليفهم عنه أمره ونهيه ووعدده ووعيده ويبينوا لهم عنه سبحانه وتعالى ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين مما جاءوا به حتى تقوم الحجة عليهم بالبينات وتقطع عنهم سائر التملات « ولو أنا أهلكنهم ببناب من قبله لقالوا ربنا لولا أرسلت إلينا رسولا - وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا - رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » فأرسلهم بمحض فضله : أي مما يحسن فعله ولا يقبح منه تعالى تركه . والعلامة الأمير :

سبحان مولانا الحكيم تكرر ما رب العباد بفضل أنشأها  
وأمدم نعمنا صفت من فضله لا يستطيع لها الشكور جزاها  
سيان فيها شاكركم مع كافر بل شاكر النعمي أغد فيهاها

## وَوَاجِبٌ فِي حَقِّهِمُ الْأَمَانَةُ وَالصَّدْقُ وَالتَّبْلِيغُ وَالْقَطْآنَةُ

احذر تظن بشكره جازيته      فالشكر منه نعمة أولاهها  
وشقى أناسا آخرين بدله      فيه نعوذ من الشقا ورداهها  
فالكل منه سائرون لحكمه      مسبحانه ربنا ونعم إلها  
قولوا لقوم أكرموا مصالحها      يابش ماقام به قد فاهها  
من أين أتم ليت شعري فاعقلوا      آراؤهم ضلت وزاد عماها

وقوله من أين أتم : أى أتم عدم لولا فضل الله ما أنشأكم من العدم فكيف يجب لكم عليه شيء وإن عبدا يتجارى على إلهه بهذه المقالة لحقيق بالخسران لولا حلمه وكرمه كما أشار إليه في المطلع وقوله فاهم على لغة : إن أباهها . وقوله : بل شاكر النعمى أشد فهاها . يعنى أعجز من كافرها . والفهاة المعجز عن النطق الفصيح : وذلك أن الشكر زيادة نعمة أعطيت له ، ومن زاد عليه الدين كان عن الوفاء أعجز ، وبالتفليس لولا الكرم أحذر «لن يدخل أحد الجنة بجملة» بل فى الحقيقة لا عمل لكم إنما هو ربط ظاهره عليكم الفاعل فاحفظ هذا . فالمرجو أن يعينك على عدم الرياء والعجب لمكن لا يترتب من كونه جائزا أن يكون الإيمان به كذلك جائزا . بل الإيمان بوقوع الإرسال والمرسلين واجب علينا تفصيلا بمن علم منهم تفصيلا وإجمالا بمن علم منهم كذلك كما تقدم . (وواجب) وجوبا مسمعا لاعقليا . نعم تصديق المعجزة لهم قيل وضئ لتزييلها منزلة الكلام . وقيل عادى بالقرآن للقامية . وقيل عقلى لتزييمه تعالى عن تصديق الكاذب . ونسبه فى شرح الكبرى للأستاذ ، وضف بأنه تعالى لا يسأل عما يفعل ( فى حقهم ) أى الرسل وكذا الأنبياء ( الامانة ) بالنقل والبرج للوزن . وفى نسخة أمانة بالتسكير ، وهى ائصافهم بحفظ الله سبحانه ظواهرهم وبواطنهم ولو فى حال الصغر من التلبس بمنهى عنه ، ولو نهى كراهة : أى كونهم لا يتصور أن يكونوا عند الله إلا كذلك ، لأنه لو جاز عليهم أن يخونوا الله تعالى بفعل محرّم أو مكروه لجاز أن يكون ذلك للنهى عنه مأمورا به ، لأن الله تعالى أمر باتباعهم فى أقوالهم وأفعالهم وأحوالهم من غير تفصيل وهو تعالى لا يأمر بمحرّم ولا مكروه فلا تكون أفعالهم محرّمة ولا مكروهة ولا خلاف الأولى ، وما فى حديث « إني ليغان على قلبي » فهو للترقى فى الدرجات فكما رقى درجة رأى التى تحتها قاصرة بالإضافة إليها فيستخفر ، وما أومى للعصية لايجوز النطق به فى غير موردته إلا للبيان . وأصله : حسنات الأبرار سيئات المقرّبين فآدم تأوّل ، أو له فى ذلك مع سيده سرّ وإن لم نعلمه ، ثم هو من سبق رحمة الله تعالى فى سنة التوبة وعدم الإياس . ويوسف هم «لولا أن رأى برهان ربه» فروية البرهان الجلالى مانعة من الهم . والمراد هم بالتشديد فى التخلص لولا أن رأى برهان الرأفة فتخلص بلطف بها لضعف المرأة كما فى الأمير على عبد السلام ( والصدق ) واجب كذلك فى حقهم وفى حق الأنبياء : أى مطابقة حكم خبرهم للواقع إيجابا أو سلبا ولو بحسب اعتقادهم كما « فى كل

## وَمُسْتَحِيلٌ ضِدُّهَا كَالْكَذِبِ وَجَائِزٌ فِي حَقِّهِمْ كَالشَّرْبِ

ذلك لم يكن « لما سلم من ركعتين في الرابعة فقال له ذوالدين « أفصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله » فإن التحقيق أن ذلك كلية : أي حكم على فرد من القصر والنسيان بأنه لم يكن مع أن بعضه وهو النسيان قد كان لقوله تعالى « وصدق الله ورسوله » ولأنه لو جاز عليهم الكذب لجاز الكذب في خبره تعالى لتصديقه تعالى بإمام بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى « صدق عبي في كل مايلغ عنى » وتصديق الكاذب من العالم بكذبه محض كذب وهو محال عليه تعالى ، فلزومه وهو جواز الكذب كذلك ( والتبليغ ) واجب في حق الرسل فقط : أي تبليغهم لجميع ما جاءوا به من عند الله تعالى ، وأرسلوا لتبليغه للعباد فيجب شرعا اعتقاد أنهم بلغوه إليهم اعتقاديا كان أو عمليا للاجماع على عصمتهم من كتمان الرسالة والتقصير في التبليغ ولو في شدة الخوف .. ولو جاز عليهم كتمان شيء لكان رئيسهم الأعظم صلى الله عليه وعليهم وسلم قوله تعالى « ونحى في نفسك ما الله مبديه ونحى الناس والله أحق أن تنصاه » أي ما الله مبديه من أنك ستزوج زوجة زيد لإبطال حكم النبي الجاهلي ، أنتحى إظهار ذلك من الناس مع أن الله تعالى وعده به ؟ وهو معاقبة لخلو مقامه ، لأعلى منى عنه ، كيف وقد أنزل عليه « يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك - رسلا مبشرين ومنذرين لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل » . وكتمان البعض مفقوت لإقامة الحجة ولو في نحو القصص فإنها للاعتبار ونحوه « وكلا قصص عليك من أنباء الرسل ما نثبت به فؤادك » ( والفتنة ) واجبة أيضا في حق الرسل فقط بمعنى التفتن والتيقظ لإلزام الخصوم وإحجاجهم ، وطرق إبطال دعواتهم الباطلة لقوله تعالى « وتلك حجتنا آتيناها إبراهيم على قومه - يأنوح قد جادلنا - وجادلهم بالتي هي أحسن » واللفظ الأبله لا يمكنه إقامة الحجة ، ولأنهم شهدوا الله على العباد ولا يكون الشاهد مغفلا . ( ومستحيل ) في حقهم ( ضدها ) أي مطلق للنافي للأربع للذكورة الواجبة ، والمراد بالاستحالة عدم إمكان الاتصاف ولو بالدليل الشرعى لأن ماوجب بدليل شرعى يستحيل منافية بدليل شرعى ، وماوجب بغيره يستحيل ضده بغيره ، وذلك للنافي للاستحيل شرعا في حقهم ( كالكذب ) للنافي لوجوب الصدق لمساواته لنقيضه ، وهو لاصدق لأنهما بمعنى عدم مطابقة حكم الخبر للواقع . والحياة المنافية للأمانة بمعنى تلبسهم قولاً أو فعلاً بمنهى عنه ولو بمنهى كراهة . وبوله صلى الله عليه وسلم قائما ، وتوضؤه مرة مرة ومرتين مرتين للتشريع وبين الجواز . وذلك واجب في حقه صلى الله عليه وسلم فلا يقع منهم عليهم الصلاة والسلام مكروه ، بل ولا مباح على وجه كونه مكروها أو مباحا ، بل على وجه كونه قربة أو للتشريع أو للتقوى على العبادة أو نحو ذلك ، فأصلهم دائرة بين الواجب والمندوب فقط ، كيف وقد يتفق ذلك لبعض أوليائه في الأولى أن يكون لصفوة الله من خلقه . والكتمان لشيء مما أمروا بتبليغه ولو سهوا فيمتنع السهو عليهم في الأخبار البلاغية : أي الشرعية نحو الجنة للمؤمنين وغيرها كالأقوال



## يَجْمَعُهَا شَهَادَاتُ الْإِسْلَامِ فَعِلْمُهَا فَرَضٌ عَلَى الْأَنَامِ

الدينية الإنشائية بأن يقول لاتصلوا نسيانا عن صلوا . وأما في الأفعال البلاغية : أى الشرعية كسلامة من ركتين لحكمة البيان بالفعل الأقوى وغيرها فيجوز لكن باشتغال قلبه بتعظيم الله تعالى كما أشار إليه بعضهم بقوله :

ياسائى عن رسول الله كيف سها والسهو من كل قلب غافل لاهى  
قد غاب عن كل شئ سره فسها عما سوى الله فالتعظيم لله

وأما النسيان فهو مجتمع في البلاغيات قبل تبليغها قولية كانت أو فعلية ، وأما بعد التبليغ فيجوز نسيان ما ذكر عليهم لحفظه بعد التبليغ ووجوب ضبطه على المبلغ ليعمل به وليبلغه ، ولا يمتنع عليهم نسيان النسخ مطلقا لا قبل التبليغ ولا بعده . والبلاهة والغفلة وعدم الفطنة النافية للفطنة ( وجازى في حقهم ) أى الرسل عليهم الصلاة والسلام أجمعين خصوصا سيدهم الأعظم ( كالشرب ) والأكل الحلال والنوم من كل عرض بشرى ليس محرما ولا مكروها ولا مباحا مزرى ولا مزنا ولا بما تعافه الأنفس ولا بما يؤدى إلى الفرة سواء كان من توابع الصحة ولا يستغنى عنه كما مثل به ، أو كان مما يستغنى عنه بدون حبس النفس الشديد عنه كالجماع للنساء بناء على أنه من باب التفكه ، أو بحس النفس الشديد عنه بناء على أنه من باب القوت فيجوز عليهم وطء النساء في حال حل بالملك مطلقا مسلمات أو كتابيات لا كنجوسيات . وبالنكاح ماعدا الكناية والمجوسية وما عدا الأمة ولو مسلمة لأنها إنما تنكح لخوف الغت أو عدم الطول . والثاني منتف بالبداهة لكونه مروجها بدون مهر والأول كذلك للعصمة . والكاف في قوله كالشرب اسم بمعنى مثل مبتدأ . وفاعل سد مسد الخبر على حد : فاز أولو الرشد . وهذه العقائد الإيمانية الواجبة الاعتقاد شرعا ترجع إلى الألوهية والنبوة وجوبا وجوازا واستحالة . ( يجمعها شهادتا الإسلام ) أى معنى الشهادتين اللتين هما الجزء الأعظم من معنى الإسلام بناء على أنه الأعمال والتطق شطر ، أو اللتين لا يحصل الإسلام إلا بهما أو اللتين تدلان على الإسلام ؛ فهو إما من إضافة الجزء إلى الكل ، وإما من إضافة السبب الشامل للشطر للسبب ، وإما من إضافة الدال للدلول بناء على أن الإسلام رديف الإيمان . ووجه جمع معنى ذلك لمعانى هذه العقائد أنه يستلزمها كاسيين . والاستلزام للوازم متعدة يصح وصفه بجمعه لها . وبيان الاستلزام المذكور هو أن معنى لا إله إلا الله لا مستغنى عن كل ماسواه ومفتقرا إليه كل ماعداه إلا الله تعالى . إذ معنى الألوهية استغناء الإله عن كل ماعداه واقتدار كل ماعداه إليه . فيندرج في استغناؤه عن كل ماعداه إحدى عشرة صفة من الواجبات : واحدة نفسية هي الوجود ، وأربعة سلبية وهي القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس . وثلاثة من صفات المعانى وهي السمع والبصر والكلام . وثلاثة منوية وهي كونه تعالى ميمعا وصيرا ومتمكنا ، كما أنه يتدرج فيه جواز فعل كل يمكن أو تركه عليه تعالى لأنه يوجب له تعالى التزه عن

التفاصيل الشامل لهذه الصفات ، ومعلوم أنه إذا وجبت هذه الصفات استحالت أعدادها . وهي إحدى عشرة أيضا ، إذ لو لم تجب له هذه الصفات لكان محتاجا إلى الحدث أو المحل أو من يدفع عنه التفاصيل ، كما أنه لو وجب عليه فعل شيء من الممكنات كالثواب مثلا لكان جلّ وعزّ مفتقرا إلى ذلك الشيء ليتكامل به غرضه ، إذ لا يجب عليه تعالى إلا ما هو كمال له ، كيف وهو الغنى عن كل ماسواه ؟ . ويندرج تحت افتقار كل ماعداء إليه وجوب الحياة ولازمها وهو كونه حيا . والقدرة ولازمها وهو كونه تعالى قادرا . والإرادة ولازمها وهو كونه تعالى مريدا . والعلم ولازمه وهو كونه تعالى علما ووجوب الوحدة . فالجملة تسعة وإذا وجبت هذه الصفات التسع استحالت أعدادها التسع وإذا ضمت التسعة الأولى الواجبة للإحدى عشرة الواجبة التي تضمنها الاستغناء كملت الصفات العشرون الواجبة له تعالى ، وإذا ضمت التسعة الثانية المستحيلة إلى الإحدى عشرة المستحيلة التي تضمنها الاستغناء كملت العشرون المستحيلة في حقه تعالى . وإذا ضمّ الجميع إلى الجائز في حقه تعالى الذي تضمنه الاستغناء أيضا كل الواجب والمستحيل والجائز في حقه تعالى ، إذ لو لم يجب له تعالى الحياة ولازمها والقدرة ولازمها والإرادة ولازمها والعلم ولازمه لما أمكن أن يوجد شيء من الحوادث فلا يفتقر إليه شيء ، كيف وهو الذي يفتقر إليه كل ماسواه كما أنه لو لم تجب له الوحدة لكان معه ثان في الألوهية ولو كان معه ثان فيها لما افتقر إليه شيء لزوم محزها حينئذ . كيف وهو يفتقر إليه كل ماسواه ؟ .

واعلم أنه لم يختلف في أن خبر لا في الكلمة للشرقة محذوف . وإنما اختلف هل يقدر من مادة الوجود أو من مادة الإمكان . وهذا هو المختار لأن القصد من الجملة إنما هو نفي إمكان غيره لإثبات الوجود له تعالى لأن وجوده تعالى مسلم الثبوت ، والشهور أن الاستثناء متصل لأن المستثنى منه كلى يشمل للمستثنى وغيره ، وقيل إنه منقطع لأنه يجب على المتكلم بهذه الكلية أن يلاحظ أن النفي متوجه على ماعداء تعالى ، وحينئذ فالمستثنى منه غير شامل للمستثنى ، وقيل إنه لا متصل ولا منقطع فالخلاف في ذلك على ثلاثة أقوال . وأن معنى عهد رسول الله : أنه اصطفاه وبعثه لجميع الخلق أمينا على وحيه ليلبثهم أمره ونهيه ووعدته ووعيده ويبين لهم عنه سبحانه وتعالى ما يحتاجون إليه من أمور الدنيا والدين مما جاء به مؤيدا له بالمعجزة النازلة منزلة قوله تعالى « صدق عبيد في جميع ما يبلغ عنى » فيدخل الإيمان بسائر الأنبياء والملائكة والكتب السماوية واليوم الآخر ، لأنه صلى الله عليه وسلم جاء بتصديق ذلك كله ؛ ويدخل فيه أيضا وجوب صدق الرسل عليهم الصلاة والسلام واستعانة الكذب عليهم وإلزامهم بكونوا رسلا أمناء لمولانا العالم بالحقيات جلّ وعزّ ، واستعانة فعل للنبيات كلها لأنهم أرسلوا ليطعوا الناس بأقوالهم وأفعالهم وسكوتهم فيلزم أن لا يكون في جميعها مخالفة لأمر مولانا جلّ وعزّ الذي اختارهم على جميع خلقه وآمنهم على سرّ وحيه ، ويدخل فيه أيضا جواز الأمراض البشرية التي لا تنقص مراتبهم عليهم الصلاة والسلام . إذ ذلك لا يقدح في رسالتهم وعلو

## وَلَا تُقْلَدَنَّ فِي التَّوْحِيدِ يَسْلَمَ لَكَ الْإِيمَانُ مِنْ تَرْدِيدِ

منزلهم عند الله تعالى ، بل ذاك مما يزيد فيها ، لأنه إما أن يقال قصد التشريع كما في النكاح أو قصد التقوى على العبادة كما في الأكل ، أو على طاعة الصبر كما في اللز ونحوه .

فقد بان لك تضمن كلف الشهادة مع قلة حروفها لجميع ما يجب على المكلف معرفته من عقائد الإيمان في حقه تعالى وفي حق رسله عليهم الصلاة والسلام ، واختصارها مع اشتغالها على ذلك جعلها للشارع ترجمة عما في القلب من الإيمان ودليلاً على الانقياد الظاهري للإسلام ، ولم يقبل من أحد الإيمان مع القدرة عليهما إلا بهما على ما سبق ، وقد نص العلماء على أنه لا بد من فهم معانيهما ولو إجمالاً ( فعلها ) أي علم ما ذكر من معنى كلف الشهادة ولو إجمالاً ( فرض على الأنام ) نعم قال العلامة الأمير : الأوسع للذاكر أن يلاحظ أخذهما من القرآن « فاعلم أنه لا إله إلا الله محمد رسول الله » والقرآن يثاب عليه مطلقاً ، كما أن الأولى في البدايات الثانی بمدّ أداة النفي مبالغة في التطهير من الأغيار ، وبعد السكّال الإسراع لسكّرة العدد ، وهذا من قبيل طول القيام وكثرة السجود ، وفيه الأمر اه . وأراد بقوله وهذا من قبيل طول القيام وكثرة السجود أن خلاف العلماء في أن طول القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود ، أو أن كثرة الركوع والسجود أفضل من طول القيام فيها لفظي بحمل الأول على البدايات ، والثاني على ما بعد السكّال نظير الثاني بمدّ أداة النفي في كلمة التقوى ، والإسراع بها ، لتحقيق كما هو مفاد قول العلامة الصفي : المعتمد القول بأن طول القيام في الصلاة أفضل من كثرة الركوع والسجود لقوله صلى الله عليه وسلم « أفضل الصلاة طول القنوت » أي طول القيام فيها ، لأن القيام بين يدي السيد من أفضل الخدمة وأنتم الحرمة ، ولغيره الموطأ « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة يصلي أربعاً لا تسأل عن حسنهن وطولهن ، ثم يصلي أربعاً فلا تسأل عن طولهن وحسنهن ثم يصلي ثلاثاً » اه . ويشهد له أيضاً قيامه صلى الله عليه وسلم حتى تورمت قدماه ، ومقابل المعتمد القول بأن كثرة السجود والركوع أفضل ، وعليه قول بعض الأدباء :

كان الدهر في خفض الأعالي وفي رفع الآسافلة اللثام  
فقيه صبح في فتواه قول بتفضيل السجود على القيام

وهذا كله عند تساوى الزمن ، فلو اختلف الزمن فالأطول زمناً أفضل كما في حاشية الحرشي :

أي للشيخ على العدوي الصعدي شيخ الأمير اه بتصرف فافهم . ( و ) حيث كانت هذه العقائد الإيمانية مما يرجع إلى الألوهية والنبوة وجوباً وجوازاً واستحالة واجبة الاعتقاد شرعاً على المكلف ولو بالدلائل الجلي المذكور ، إذ كل مكلف أهل للجملي ( لا تقلد ) في ( أحكام ) ( التوحيد ) يعني علم العقائد الإسلامية من غير حجة ولا تفكر في خلق السموات والأرض ( يسلم لك الإيمان من تزييد ) وفي نسخة : يسلم الإيمان من تزييد : أي يسلم لك جزئك بما أخفته من أحكام التوحيد

من غيرك بلا دليل عليه من قبول ترديد أو ترديد بالقوة لا بالفعل . أى شك في معتدك هل هو صحيح أولا ؟ والمراد القبول والقوة الثريان من الفعل عادة ولا يضرب غيرهما كطمس عين معوجة الطرف والعياذ بالله تعالى ، أو أن ردّك يتعلق بمن أخذت عنه هل له حجة متمسك بها أولا فيعود عليك بالضرر لأنك تابع له ، وذلك لأن هذا الترديد يتأني الإيمان بناء على أنه نفس المعرفة أو أنه الإيمان الكامل من حيث الدليل فيكون المقلد كافرا . إذ شرط الإيمان عدم المنافي وعدم الإذعان منلف كالسجود للمسم أو شد الزنار ، ولو وجد إذعان فآل الأمر إلى أن الإذعان لا بد منه إجمالا ، وإنما الخلاف أهو مسمى الإيمان أو مسماه المعرفة ، والإيمان عليها بسيط ، وقيل هو مركب من الإذعان والمعرفة معا ، وجميع ما قيل به في الإيمان مأمور به كما أن الإيمان مأمور به فلا ينافي وضوحه من حيث إن النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه كانوا يأمرؤن به من غير توقف ولا استفسار . نعم عمدة الأمر على الاقياد والقبول الذي هو معنى الشرعى الأخص من التصديق المنطقي من حيث إن المنطقي يصدق بالظن بخلافه . قال في المقاصد وهو للشار إليه بقوله تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » ويمكن أن يحمل الترديد على خلاف العلماء في صحة إيمان المقلد في أحكام التوحيد وعدمها ؛ فاختلف النقل عن الأشعري والقاضي أبي بكر الباقلاني والأستاذ أبي إسحق الإسفرائيني وإمام الحرمين والجمهور ، فتارة كان بعدم الاكتفاء بالتقليد في ذلك وعزى للإمام مالك ، وتارة كان بعدم جواز التقليد في ذلك ؛ فقد اختلفوا ، فمنهم من يقول المقلد مؤمن إلا أنه عاص بترك المعرفة التي ينتجها النظر الصحيح ، ومنهم من فصل فقال هو مؤمن عاص إن كان فيه أهلية لفهم النظر الصحيح ، وغير عاص إن لم يكن فيه أهلية ذلك . وتقل عن طائفة أن من قلد القرآن والسنة القطعية صح إيمانه لاتباعه القطعي ، ومن قلد غير ذلك لم يصح إيمانه لعدم أمن الخطأ على غير المصوم ، وبعضهم جعل النظر والاستدلال شرط كمال محتجا باكتفائه صلى الله عليه وسلم بالنطق وإظهار الاقياد من الأعراب ولم يأمرهم بدليل ، وردّ بأن ذلك للعلم بأنهم لا يصدقون إلا بدليل ، ولا أقل من الجلى هكذا أصل فطرتهم خصوصا مع مشاهدة أنوار النبوة . وبعضهم حرم النظر : أى التضميل لمن يقصر عن التخصص من الشبه لا الجلى وإلا خالف القرآن الأمر بالنظر في غير ما وضع كما نبه عليه اليوسى .

وبالجملة فالطرق في النظر ثلاثة : موجبة له ومحرمة له ومجوزة له ، وهى متفقة على صحة إيمان المقلد وإن كان آنما بترك النظر على الأول . والحق كما قال القاضي السكتاني واليوسى وجود المقلد بل من هو أسوأ حالا منه في عوام المدن . وقد حكى الآمدى اتفاق الأصحاب على انتفاء كفر المقلد وأنه ليس للجمهور إلا القول بصيانته بترك النظر إن قدر عليه مع اتفاقهم على صحة إيمانه ، وأنه لا يعرف القول بعدم صحة إيمان المقلد إلا لأبي هاشم الجبائى من المعتزلة . وقال أبو منصور المازيدى : أجمع أصحابنا على أن العوام مؤمنون عارفون ربهم وأنهم حشو الجبة كما جاءت به الأخبار وانتقد

## أما سواه من فروع الشريعة فواجب تقليد فرد الأربعة

عليه الإجماع وأن من قال منهم لا بد من نظر عقلي في العقائد أراد الجلي وقد حصل لهم منه القدر الكافي فإن فطرهم جبلت على توحيد الصانع وقدمه وحدث ماسواه من الموجودات وإن عجزوا عن التعبير عنه باصطلاح المتكلمين والعلم بالعبارة علم زائد لا يلزمهم . والحق أن أحوال العوام لا تنضبط ، ولكل حكمه . وذكر بعض المحققين كالتج السبكي ما يصير به الخلاف لفظيا فقال : إن المقلد الذي فيه أهلية النظر ولا يخفى عليه من الخوض فيه الوقوع في الشبه والضلال إذا جزم اعتقاده بصدق قول غير المعصوم الذي أخبره به دون حجة وكان جزما مطابقا للواقع من غير شك ولا تردد على وجه يقع معه في نفسه أنه عالم بما جزم به صح إيمانه وكفى عند أهل السنة الذي تقل عنهم كفر المقلد أولا في إجراء الأحكام الأخروية فلا يلحقه في النار إن دخلها ولا يعاقب فيها على الكفر وماله إلى النجاة والجنة لكنه عاص بترك النظر ، وإذا لم يجزم اعتقاده بما أخبره به غير المعصوم على الوجه السابق لم يكفه ذلك الاعتقاد في صحة إيمانه اتفاقا بالنظر إلى أحكام الآخرة وفيما عند الله أيضاً ، وأما بالنظر إلى أحكام الدنيا فالإيمان الكافي فيها هو الاقرار فقط ، فمن أقر أجريت عليه الأحكام الإسلامية في الدنيا ولم يحكم عليه بالكفر إلا إذا اقترن بفعل يدل على كفره كالسجود للصنم لقوله تعالى « ولا تقولوا لمن أتىكم السلام لست مؤمناً » وقوله عليه الصلاة والسلام : « من صلى صلاتنا ودخل مسجدنا واستقبل قبلتنا فهو مسلم » اهـ ملخصاً من عبد السلام على الجوهرة والأمير عليه . ( أما سواه ) أي سوى التوحيد : أي سوى أحكامه ( من فروع ) الأحكام ( المشرعة ) أي التي شرعها الله تعالى لعباده على لسان رسوله محمد صلى الله عليه وسلم ( فواجب ) فيها عند الجمهور على كل من لم يكن فيه أهلية الاجتهاد المطلق ولو كان مجتهد مذهب أو فتوى ( تقليد ) أي الأخذ بمذهب ( فرد الأربعة ) أي فرد واحد من الأئمة الأربعة :

الشافعي والحنفي المبجل ومالك وأحمد بن حنبل

رضي الله تعالى عنهم ولو مفضولاً وميتاً لبقاء قوله ، لأن المذاهب لا تموت بموت أصحابها كما قاله لشافعي رضي الله تعالى عنه ، ولتدوين مذاهبهم وشهرتها في جميع الديار الإسلامية دون غيرها من بقية مذاهب المجتهدين .

وتوضيح هذا المقام أن الفقه لا يتوصل إليه إلا بمعرفة جميع طرق الشريعة وواجباتها وآدابها وسائر أحكامها ، ويدخل في ذلك خبر الخاصة العدول ومخارج الحقوق والتداعي ومعرفة الإجماع وتمييز المعروف من الأقوال من الشذوذ .

وهذه الأحكام قسماً : القسم الأول : ما كان منقولاً بطريق التواتر معلوماً من الدين بالضرورة لا يحتاج إلى نظر واستنباط مما استفاض العمل به بين المسلمين سلفاً وخلفاً كالعلم بفرضية الصلوات الخمس وفرضية الزكاة والصوم والحج والوضوء والغسل والطه بمشروعية الطلاق وجوازه

على وجه الإجمال في ذلك كله ، وكالم بجمرة الحجر والزنا والربا واللواط وقتل النفس بغير حق والسرقة وقطع الطريق والقدر والحيانة ونحو ذلك من كل ما اعتقد عليه إجماع الأمة وعلم من الدين بالضرورة وهذا القسم كله مما يشترك فيه العامة وأهل النظر والاجتهاد ، ولا يتوقف وجوب العلم والعمل به على اجتهاد أو تقليد مجتهد ومذهب معين ، بل يجب على كل مكلف اعتقاد ذلك والعمل به لأن الغرض من الاجتهاد أو تقليد المجتهد هو معرفة الحكم بنفسه إن كان مجتهدا أو بواسطة المجتهد إن كان مقلدا ، وهذه الأحكام لا تحتاج في معرفتها إلى شيء مما ذكر لوضوح الدليل القاطع عليها لكل مكلف بدون حاجة إلى نظر واجتهاد . أما من كان من أهل العصر الأول فلا يخفى وضوح ذلك في حقه . وأما من كان من أهل الأعصار التي بعده إلى عصرنا هذا وما بعده فلوصلنا إليه بطريق التواتر والإجماع عليها في كل عصر وسماع الآيات القرآنية والأحاديث النبوية المستفيضة للصراحة بذلك تصرحاً لا يحتمل التأويل ، فلها وجب على كل مكلف اعتقاد هذا القسم وكفر جاحد شيء منه ، ووجب الإنكار على كل من لم يعتقد شيئاً منه ولم يعمل شيء منه .

وأقسم الثاني ما لم يكن متقولاً بطريق التواتر ، بل كان لا يتوصل إلى العلم به إلا بطريق من النظر والاستدلال ، وهذا القسم هو موضع اجتهاد المجتهدين وتقليد للتقليدين ، فمن كان قادراً على معرفته بطريق النظر والاستدلال بأن توفرت فيه آلات الاجتهاد بتامها وجب عليه أن يجتهد وأن يعمل بما يؤديه إليه اجتهاده فيها خطأ كان في الواقع ونفس الأمر أم صواباً لأنه الحق في ظنه ، وقد بذل ما في وسعه للوصول إليه من الدليل حتى أحسن من نفسه العجز عن المزيد ، و « لا يكلف الله نفساً إلا وسعها » وإنما يجب على المجتهد أن يأخذ الحكم من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس ، وأن يقف على أسباب النزول وتواريخه وعلى أحوال رواة الأحاديث والتقدم والتأخر وحقائق الألفاظ المعنوية وحقائقها الشرعية ، وأن يعرف كل المعلوم التي يتوقف عليها فهم الكتاب والسنة إلى آخر ما ذكرته في القصد الثالث من كتابي [ القصد السديد في بيان خطأ الشوكاني فيما افتتح به رسالته القول للقيود من شروط الاجتهاد والمجتهد ] . وأما من كان غير قادر على النظر والاستدلال بأن لم تتوفر لديه آلات الاجتهاد بتامها وعجز عن القيام بوظيفة الاجتهاد للطلق في كل المسائل أو بعضها وجب عليه فيما عجز عنه من الاجتهاد أن يتابع مرشداً مجتهداً يعتمد عليه في أخذ الأحكام من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ، ويرجع إلى قوله في العلم والعمل بتلك الأحكام ويسقط عنه لجزء فرض البحث والنظر في الأدلة الأربعة المذكورة ، لأن ذلك ليس في وسعه « لا يكلف الله نفساً إلا وسعاً » وقال تعالى « فاسألوا أهل الذكر إن كنتم لاتعلمون » وقد جرى على ذلك عمل الصحابة بلا تكثير ، كان من لم يبلغ منهم مرتبة الاجتهاد للطلق في الكل أو في البعض يرجع فيما لا يعلم من الأحكام إلى من بلغها فيها ، وهكذا كان عمل التابعين وتابع التابعين ، وتواتر ذلك العمل بلا تكثير في القرن الأول وما يليه من القرون .

وإذا علمت أن من لم يبلغ الاجتهاد ليس في وسعه الاجتهاد بل الأخذ بقول المجتهد فاعلم أنه يشترط في أخذه بقوله شرطان : الأول أن المجتهد كما يشترى الدليل ولا يعمل به إلا أن يسلم بما يمنع العمل به ويقرغ مافي وسعه في ذلك إلا أن يحسن من نفسه العجز عن الزيد حتى يخرج بذلك عن عهده ما كلف به ؛ كذلك من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد يجب عليه أن يبذل وسعه حتى يكون مرشده الذي جملة إمامه واتباعه من أهل النظر والاجتهاد المطلق واليقظة التامة لأن هذا المرشد باجتهاده يقول لمن لم يبلغ مرتبة الاجتهاد : حكم الله في هذه الحادثة على مقتضى الدليل الذي يجب العمل به كذا فيشترط في قبول قوله ووجوب العمل به أن يكون أهلا لأخذ الحكم من الدليل عدلا ثقة في دينه مأمونا عليه غير متعصب لبدعة يقطا ، وهذا القسم لا ينكر أحد على أحد في عمل بحكم اجتهادي مادام العامل قد بلغ مرتبة الاجتهاد أو وافق عمله قول مجتهد مطلقا قاضيا كان المجتهد أو مفضولا بعد كونه موصوفا بما تقدم على ما هو الراجح من أقوال مذكورة في كتب الأصول .

والشرط الثاني أن المجتهد كما لا يمكن أن يأخذ الأحكام من الأدلة إلا بعد الوقوف عليها ونقلها إليه إلا بواسطة أخذها بالسند عن العدول الثقات ، كذلك من لم يبلغ مرتبة الاجتهاد لا يستطيع أن يأخذ بقول مجتهد إلا بعد الوقوف على قوله ونقله إليه وأخذه عن العدول الثقات ، وطريق ذلك إن كان عالما أن يتلقى مذهبه من المشايخ الذين تلقوه بالسند التصل لذلك المجتهد بواسطة قراءة الكتب للدونة في ذلك للمذهب للتداول بين الناس عن شيخ ثقة فطن عدل من مشايخ ذلك المذهب وسماعها من ذلك الشيخ ويعرف الطريق الذي به أخذ ذلك المجتهد مذهبه من الكتاب أو السنة أو الإجماع أو القياس إن كان قادرا على ذلك حتى يكون قد علم ما هو منقول بطريق التواتر أو الشهرة أو الآحاد عن ذلك المجتهد بالسند الواصل إليه ، فإن فعل ذلك خرج عن عهده ما كلف به وإن لم يكن عالما فيأخبار ذلك العالم الذي تلقى للمذهب بالطريق المذكور ، وهذا العالم هو الذي يقول : حكم الله على مذهب فلان المجتهد كذا فيشترط في قبول قوله ووجوب العمل به أن يكون أيضا عدلا ثقة يقطا لا يرتكب شيئا مما يحل بالمروءة فضلا عن معصية ، بل يكون قدوة للناس في كل عمل صالح مع اليقظة التامة في دينه ومعاملاته حتى لا يجمع ، فإن تعدد العلماء للموصوفون بهذه الأوصاف في جهة فإن اتفقوا على حكم لم يجوز لغيرهم من المكلفين أن يخالفهم ، وإن اختلفوا أخذ للسفتى بقول أكملهم في تلك الأوصاف ، فإن تساوا أخذ بما تطمئن إليه نفسه من أقوالهم ، فإن لم تطمئن نفسه إلى قول واحد منهم بعينه كان غيرها يأخذ بقول أي واحد شاء منهم ، فإن لم يكن ذلك العالم عدلا أو كان عدلا لكن كان غير مأمون على النقل بأن كان مخطئ كثيرا ولا يدري إذا أخطأ لم يعمل بقوله وقتواه .

وبالجملة فرواة الأحكام عن المجتهدين وهم العلماء بالنسبة إلى المستفتين كرواة الأحاديث والأخبار بالنسبة إلى المجتهدين ، فكما أن المجتهد لا يعمل بالحديث إلا إذا رواه العدول الثقات عن النبي صلى الله عليه وسلم مقدما في ذلك للتواتر ثم المشهور ثم الأحاديث الأقوى فالأقوى على التفصيل

## وهؤلاء وسائر الأئمة على هدى ولا اختلاف رَحْمَةً

السابق ، ولا يجوز له أن يعمل في الأحكام إلا بالرواية الصحيحة دون الرواية الشاذة الضعيفة كذلك السنتي والقلة لا يعمل بالتقوى بطريق النقل عن المجتهد إلا إذا كان قوله منقولاً إليه بطريق صحيح كنقل الأحاديث للمجتهد فيقه القلة ما نقل تواتراً ثم ما اشتهر نقله عنه ثم ما نقل آحاداً فإذا تمارض في مذهب واحد قولان فإن كان عالماً قادراً على تخرج القروع من الأصول وترجيح قول على قول أخذ بما ترجح عنده أنه موافق للدليل ، وإن كان غير قادر على ما ذكر أخذ بما عليه الأكثر من علماء المذهب ومحموه من القولين أو الأقوال ؛ وإن تمارض مذهبان نقل كل منهما عن مجتهد ، فلذلك كان عالماً بما أخذ الأئمة المجتهدين قادراً على الترجيح والنظر في الأدلة أخذ بما ترجح عنده أنه موافق للدليل ، وإن لم يكن كذلك أخذ بأى مذهب شاء من المذاهب الدوثة للنقولة عن المجتهدين القائلين بها للعلوم اجتهدم ، ولا يجوز أن يعمل بمذهب لم يدون ولا بمذهب شاذ متروك ولو مدونا ، لأن طريق النقل فيه منقطع ، ونسبته إلى ذلك المجتهد غير معلومة بطريق صحيح يجوز للقلة الأخذ ، وعلى ذلك يكون في وسع عوام الأمة في عصرنا هذا أن يأخذوا بقول عالم من علماء أى مذهب من مذاهب الأئمة الأربعة للشهورة حيث دونت كتبها ونقلت تواتراً في كل طبقة وعصر ، وأن لا يأخذوا إلا بقول عدل ثقة مأمون في النقل ، وكذلك إذا وجد مذهب لمجتهد معروف الاجتهاد غير الأئمة وكان مذهبه مدوناً منقولاً عنه بطريق التواتر أو الشهرة أو الأحاد بطريق صحيح يجوز العمل به متى أخبر به الثقة العدل ، ولذا قال ( وهؤلاء ) الأئمة الأربعة المجتهدون رضى الله تعالى عنهم ( وسائر الأئمة ) المجتهدين كالثوري وابن عيينة والأوزاعي ( على هدى ) من ربهم لأنهم أحد القرون الثلاثة التي شهد لها النبي صلى الله عليه وسلم بالخيرية ، وسلم لهم الاجتهاد ولم يسلم لمن ادعاه من علناه من بعدها من القرون كالمذهب الطبري من أهل القرن الرابع حتى قال العلامة ابن الحاج في مدخله : لا يجوز التقليد إلا لمصوم أو من شهد له للمصوم له .

ثم قال الشيخ محمد بن أبيه الطيبي في حاشيته على الأمنوى على التلخيص في الأصول غير أن في ديارنا المصرية وغيرها من سائر الأمصار لم يعرف ولم يشتهر غير المذاهب الأربعة فهي التي دونت كتبها في بلادنا وغيرها من سائر الأمصار فلا يجوز الإفتاء في هذه البلاد التي اشتهر فيها مذاهب الأئمة الأربعة إلا بواحد منها ولو وجد من تلقى مذهباً من مذاهب المجتهدين غير الأربعة ممن لم تشتهر مذاهبهم في البلاد التي اشتهر فيها مذاهب الأئمة الأربعة من شيخ ثقة عدل مأمون وهو قد أخذ ذلك المذهب عن شيخ كذلك وهكذا نقله ثقة عدل إلى أن وصل النقل بالسند إلى ذلك المجتهد المعروف بالاجتهاد والعدالة والرواية والأمانة لم يخالف كتاباً ولا سنة ولا إجماعاً قبله جاز لمن نقله إليه هذا المذهب على هذا الوجه أن يعمل بذلك المذهب في خاصة نفسه ، ولا يجوز له أن يفق به غيره في البلاد التي



لم يشتهر فيها ذلك للذهب لأنه إنما وصل إليه فقط طريق الآحاد ولم يتوارى ولم يشتهر في تلك البلاد ، وقد علمت أن أقوال المجتهدين بالنسبة للظهور كالأئمة بالنسبة للمجهدين ، ولهذا قال بعض العلماء في مذاهب الأئمة الأربعة وغيرها :

وواجب تقليد خبر منهم كذا حكى القوم بلفظ جهل  
وجائز تقليد غير الأربعة في غير إفتاء وفي هذا منه

فأوجب تقليد واحد من الأربعة الأئمة لما ذكرناه من تدوين مذاهبهم وشهرتها في ديارنا وغيرها من سائر الأمصار دون غيرها ، وعليه لا يمنع أن غيرها لو اشتهر في جهة اشتهارها ههنا يجوز العمل والإفتاء به في تلك الجهة التي اشتهر فيها غير تلك المذاهب الأربعة كما في بعض جهات اليمن فإن فيها قد اشتهر مذهب زيد بن علي زين العابدين بن الحسين السبط ، وقد اطلعنا على بعض كتب مذهبه وهو المستند الفقهي فرأينا ما فيه من الأحكام موافقا لمذهب أبي حنيفة إلا ما قلناه فهو موافق فيه مذهب الشافعي غير أن الذي روى هذا للسند هو عمرو بن خالد الواسطي ، وقد طعن فيه أهل السنة والجماعة على الوجه اللين في تهذيب التهذيب وفي اللبزان النعمي ، وأنكروا عليه بما يسقطه ، لكن أهل البيت عدلوه ودفعوا تلك الطعون ، وعلى كلٍّ فقد علمت أن مذهبه موافق في غالبه مذهب أبي حنيفة ، وفيها عداوة مذهب الشافعي ، وقد تلقى عنه الزيدية هذا السند بالقبول . ومن هذا تعلم أنه لا يجوز العمل بما يوجد مذكورا في بعض الكتب من المذاهب للتركة الغير مدونة اعتمادا على ذكرها في تلك الكتب خصوصا إذا كانت تلك الكتب غير متداولة ولم يشتهر استعمالها ولا يؤمن تحررها ولا الريادة فيها والنقص منها ، على أن مجرد النقل من الكتب حتى للدونة بدون تلقها عن الأشياخ على الوجه الذي قلناه ليس طريقا من طرق النقل التي يعتمد عليها فلا يجوز العمل بما ينقله بعض الناس في هذا العصر من المذاهب التي لم تدون عن بعض الكتب من غير أن يتلقى واحد من هؤلاء شيئا منها عن شيخ ثقة ولا وصلت إليه بسند صحيح لا بطريق التوارى ولا بطريق الشهرة ولا بطريق الآحاد ولا بأدنى سند يصل به نقلها إلى صاحب ذلك الذهب ، ومن غير أن يقفوا على درجة صاحب هذا للذهب من الثقة والمدالة والأمانة ومن غير أن يقفوا على ما ظله العلماء سابقا وخلفا في ذلك للذهب وربما يكون العلماء أقاموا الحجج على بطلانه وعدم جواز العمل به فضلا عن أن ذلك الكتاب الذي وجد فيه ذلك للذهب ربما لا يكون معروفا ولا متداولاً حتى يقفوا على صحة السند الذي وجدوا به ذلك ولا زيادة ولا نقص وبدون الوقت على ما ذكر لا يجوز العمل بما وجد في الكتب من ذلك للذهب الذي لم تدون عنه هذا قليل من كثير ، وإن أردت أوضح من هذا فليكن كتابنا : [ القول الجامع في إطلاق اليمين والتابع ] كلام الأستاذ الفاضل الشيخ محمد بن محمد الطيحي مفتي الديار المصرية سابقا في حاشيته للذكورة .

ولا شك أن هذا هو القانون القويم والصراط المستقيم ، الذي يجب اتباعه في التقليد والاجتهاد الذي أشار إليه الله تعالى وأمرنا باتباعه في كتابه العزيز بقوله عز شأنه « وأن هذا صراطي مستقيماً فاتبعوه » فذلك جرى عليه العلماء سلفاً وخلفاً في الأعصار الناضية إلى عصرنا هذا بتوقيفه تعالى حتى انعقد إجماعهم على أن من لم يكن فيه أهلية الاجتهاد للطلق ولو مجتهد مذهب أو فتوى وقد واحد من هؤلاء الأئمة معتقداً أن ذلك للذهب أرجح من غيره أو مساو له وإن كان في نفس الأمر مرجوحاً بعد تحقق ضبطه بانتفاء اللوائح وتوفر الشروط التي منها أن لا يتبع رخص للمذهب وهي إما الأمور الخافضة للنص الصريح أو القياس الجلي أو الإجماع أو القواعد . وإما الاستسبال بحيث يرفع مشقة التكليف كقول الحسين في رسالته الأصولية بجواز نكاح بلا ولي ولا شهود ولا مهر برىء من عهدة التكليف فما قلده فيه . قال الأمير : وفي التلخيص والتقليد بعد الوقوع خلاف له .

قلت : وقد وضعت الخلاف في رسالتي [ توضيح أحسن ما يقتضى ، وبه في تحليل الميتة يكتفى ] فانظرها إن شئت ، والمراد بقوله تعالى « ولا تكونوا كالذين تفرقوا واختلفوا » الآية النهي عن الاختلاف في العقائد كما وقع لأهل الكتاب في تكذيب بعضهم بعضاً كما يشهد لذلك الحديث الذي أخرجه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم وصححه عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « افرقت اليهود على إحدى وسبعين فرقة وتفرقت النصارى على ثنتين وسبعين فرقة ، وتفرقت أمي على ثلاث وسبعين فرقة » « زاد ابن ماجه عن عوف بن مالك » « فرقة واحدة في الجنة واثنان وسبعون في النار ، قيل يا رسول الله من هم ؟ قال الجماعة » وفي رواية الحاكم من عبد الله بن عمر « قيل له ما الواحدة ؟ قال ما أنا عليه اليوم وأصحابي » (و) أما ( الاختلاف ) في الفروع (رحمة) إذ لولا اختلاف العلماء في بعض المسائل لبقيت على اجتهاد واحد وهو ما اتفقوا عليه وكان العمل بقول وحكم واحد ، وفي ذلك حرج عظيم ومشقة زائدة ، ولم يكن اختلافهم رحمة في تجميد التوحيد : أي محضه لأن المقصود من مسائل التوحيد القطع ، والحق فيها واحد ، ومن مسائل الفروع الظن لما غلب على ظن أحد من العلماء فهو حكم الله في حقه كما قاله أبو زيد البسطامي في صحيح معنى خبر « اختلاف أمي رحمة » ففي الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة للسيوطي حديث « اختلاف أمي رحمة » رواه الشيخ نصر المقدسي في كتاب الحجة مرقوما والبيهقي في المدخل عن القاسم بن عبد من قوله ، وعن عمر بن عبد العزيز قال : ما سرني لو أن أصحاب محمد لم يختلفوا لأنهم لو لم يختلفوا لم تكن رخصة ، قال وهذا يدل على أن المراد اختلافهم في الأحكام ، وقيل المراد اختلافهم في الحرف والصنائع ذكره جماعة ، وفي مسند الفردوس من طريق جويرج عن الضحاك عن ابن عباس مرفوعاً « اختلاف أصحابي رحمة لكم » قال ابن سعد في طبقاته حدثنا قيس بن عبة حدثنا أفلح بن حميد عن القاسم بن عبد قال « كان اختلاف أصحاب محمد رحمة للناس » انتهى بلفظه .

## وَلَا تَخْضُ فِيمَا جَرَى بَيْنَ الصَّحَابِ كُلِّ بِالْإِجْتِهَادِ يَحْطَى بِالثَّوَابِ

قلت : وكون اختلاف الأئمة رحمة للأمة مسلم لما ذكر ، ولقول الإمام الشافعي رضي الله عنه : لا يعذب على أمر اختلف العلماء فيه واختلاف العلماء رحمة في هذه الأمة . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « بثت بالحنيفية السمحة » . قال الله تعالى « وما جعل عليكم في الدين من حرج » أي ضيق . نقله العلامة الأمير في حاشيته على عبد الباقي الزرقاني على خليل إلا أنه لا يقتضي جواز القدوم على الفتوى بالضعيف في المذهب فضلا عن الضعيف في غير المذهب كما لا يخفى على جائل ، وفي نظم الطليحة للفاضل النابغة القلاوي :

والصاوي نجل إبراهيم قد قال في أصوله تفهيمًا

وقول : من قد علمنا لقي الله سالما فغير مطلق كما في كتابي [ انتصار الاعتصام ] ( ولا تخض ) أي لا تبحث ( فيما جرى بين الصحاب ) من الموافقة والخلافة ، لأن البحث عنه ليس من المقام الدينية ولا من القواعد الكلامية وليس مما يتنفع به في الدين ، بل ربما أضرب باليقين فلا يباح الخوض فيه إلا للتعليم أو الرد على المتصيين أو تدريس كتب تشتمل على تلك الآثار ، وعند خوض العالم فيما وقع بينهم من النزاع للوامة قدسا في حقهم وإن لم يكونوا معصومين يجب عليه أن يؤول الذي ورد عنهم صحيحا بالسند المتصل متواترا كان أولا مشهورا كان أولا . وأما ما لم يصح ورودهم عنهم فهو مردود لقائه لا يحتاج إلى تأويل ، والمراد من تأويله أن يصرف إلى عمل حسن حيث كان يمكنه لتحسين الظن بهم وحفظهم عن الإصرار على عمد للعاصي للوجبة للتزليل والتفسيق كخاصية فاطمة لأبي بكر رضي الله عنها حين ميراثها من أبيها فتؤول على أنها لم يبلغها الحديث الذي رواه لها الصديق من قوله صلى الله عليه وسلم « نحن معاشر الأنبياء لا نورث ما تركناه صدقة » فتسكت أولا بعموم النبوة ، ولم يخرج واحد منهم عن العبادة بما وقع بينهم إذ ( كل ) منهم ( بالاجتهاد يحظى بالثواب ) لما ورد « من اجتهد وأصاب له أجران ، ومن اجتهد وأخطأ له أجر واحد » ، ويجوز في يحظى بناء الفاعل وبناء المفعول كما لا يخفى ، ولا يسلك هذا السلك في بقية القرون الفاضلة ، بل كل من ظهر عليه قاذح حكم عليه بمقتضاه من كفر أو فسق أو بدعة ، ويجب على الخائض فيما شجر بينهم حيبا كان أو سافلا أن يحتجب بالحسد لقوله عليه الصلاة والسلام « الله الله في أصحابي لا تتخذوهم غرضا من بعدي ، من آذام فقد آذاني ومن آذاني فقد آذى الله ، ومن آذى الله يوشك أن يأخذه » وفي رواية « لا تسبوا أصحابي ، من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين لا يقبل الله منه صرفا ولا عدلا » . قيل الصرف النفل ، والعدل القرض ، وقيل عكسه ، وقيل الصرف الوزن والعدل السكيل ، وهذا في المستحل ، أو خارج مخرج المبالغة ، والمراد نفي السكالم ، وظاهره صحة لمن غير الميعن من العصاة ، ولا يجوز للعوام الخوض فيما شجر بين الصحابة لقرط جهلهم وعدم معرفتهم بالتأويل .

أَوْلَاهُمُ الْمَدِينُ ثُمَّ عُمَرُ وَبَعْدَهُ عُثْمَانُ ثُمَّ الْحَبِيرُ  
فَالسُّقَّةُ الْبَاقُونَ فَلَبْدَرِيُّ فَلأَحْمَدِيُّ ثُمَّ النَّبِيُّ

ولعلم أن كل فرد من الصحابة الذين آمنوا به ومحبه ولو قليلا ، بل كل من كان صحابيا في نفس الأمر وصل إلينا علم صحته أم لا خير القرون : أي أفضل من القرون للتأخرة وأكثرهم ثوابا ، لأنهم آووا ونصروا ، وأفضل القرون للتقدمة غير الأنبياء ، بل لا كلام في هذا ، لقوله تعالى « لقد رضي الله عن المؤمنين - والساجون الأولون » الآيتين ، ولحديث « إن الله اختار أصحابي على العالمين سوى النبيين والمرسلين » ولا يخفى ترجيح رتبة من لازمه صلى الله عليه وسلم وقاتل معه أو قتل تحت رايته على من لم يلازمه ، أو لم يحضر معه مشهدا ، أو على من كلف يسيرا ، أو ماشاء قليلا أو رآه على بعد ، أو في حال الطفولية ، وإن كان شرف الصحبة حاصلا للجميع ؛ وأفضل أصحابه على الإطلاق من ولوا الخلافة العظمى ، وهي النيابة عنه صلى الله عليه وسلم في عموم مصالح المسلمين من إقامة الدين وصيانة المسلمين القعدة مدتها بقوله صلى الله عليه وسلم « الخلافة بعدى ثلاثون : أي سنة - ثم تصير ملكا عضوا » وهذا صريح في أن الأئمة الأربعة أفضل الصحابة ، لأن هذه المدة كانت دور ولايتهم ، وإلى هذا التفصيل ذهب الجمهور ، وهو قطعي كما قال به إمامنا الأشعري رضي الله عنه في الظاهر والباطن خلافا لما نقله المازري عن طائفة من عدم المفاضلة بينهم ، وشأن الخلفاء الأربعة في مساوئهم في كثرة الثواب أو العلم أو الشجاعة على حسب تفاوتهم في الخلافة ، فالأسبق فيها أكثرهم فضلا ثم التلي فالتلي كذلك عند أهل السنة وإمامهم أبي الحسن الأشعري وأبي منصور المازريدي . (فأولاهم) بالفضل أبو بكر (الصدق ثم عمر) وبعده عثمان ثم الحبير (أي على رضي الله تعالى عنهم . قال السعد : على هذا وجدنا السلف والخلف ، والظاهر أنه لو لم يكن لهم دليل على ذلك لما حكوا به ، وهذا صريح في الرد على الخطائية في تقديم عمر ، والراوندية في تقديم عباس بن عبد المطلب ، والشيعة وأهل الكوفة وبعض أهل السنة وجمهور المعتزلة وقول مالك الأول بتقديم على عثمان رضي الله عنهما . (ف) بل آخر الأربعة في الأفضلية على الغير (السنة الباقون) من الشيعة المبشرين بالجنة الذين من جملتهم المشايخ الأربعة الساجون ، وهم : طلحة بن عبيد الله والزبير بن العوام ابن عمة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص ، وسعيد بن زيد وأبو عبيدة بن الجراح ، ولم يرد نص بتفاوت بعضهم على بعض في الأفضلية فلا قائل به لعدم التوقيف ، وتخصيص هؤلاء الشيعة لشهرة حديثهم الجامع لهم وإن كان المبشرون بالجنة أكثر كالحسين وفاطمة كذا قال ابن عبد السلام ، ومحقبة الأمير بأن القرض بيان مراتب خصوصية بقطع النظر عن البشارة بالجنة وعدوها فلا يناسب كلام الشارح قدبر (فالبدرى) أي من هو من أهل غزوة بدر الوسطى سواء استشهدوا فيها أولا أو لم يثبتهم على السنة عن الشيعة ؛ وبدر اسم للوادي ، ولبئر فيه . قال ابن عبد السلام : وكانوا ثلاثمائة وسبعة عشر

## (فصل)

اعْلَمْ بِأَنَّ الْمُصْطَفَى خَيْرُ الْوَرَى طَرًّا فَلَوْلَاهُ لَمَا الْبَارَى بَرَى

رجلا من الإنس ، وفي الشامية أنه صلى الله عليه وسلم أمر بخدمهم فأخبر بأنهم ثلاثمائة وثلاثة عشر ففرح بذلك ، وقال عدة أصحاب طالوت وأنهاهم بعضهم إلى ثلاثمائة وسبعين انظر الأمير ، قيل : وسبعون من الجن ، وثلاثة آلاف من الملائكة ؛ وما أشعر به ظاهر النظم من أن الستة أفضل من الملائكة الذين حضروها يخالف ما عليه جمهور أصحابنا الأشاعرة من أن رؤساء الملائكة كجبريل وميكائيل وإسرافيل وهزرائيل أفضل من غير الأنبياء من البشر نعمكا بأمرين : الأول أمرهم بالسجود في مثل قوله تعالى « وإذ قلنا للملائكة اسجدوا لآدم » لأن الحكيم لا يأمر الأفضل بخدمة المفضول ، والثاني أن الإنسان مركب من الشهوة والعقل ، والملائكة عقل محض ، والبهائم شهوة محضة ، فكما أن غلبة الشهوة تنزل الإنسان عن البهائم لعذرها بالعدم كما قال تعالى « أولئك كالأنعام بل هم أضل » كذلك غلبة العقل ترفعه عن الملائكة ، لأن وجود الشهوة مع قمعها أتم من باب « أفضل الأفعال أحجزها » بحاء مهلة فزاي : أي أعقها . نعم قال السعد : ولا قاطع في هذه المقامات ، والملائكة الذين شهدوا بدرًا أفضل ممن لم يشهدوا منهم ، وكذلك مؤمنو الجن الذين حضروا بدرًا أفضل ممن لم يحضروا ( فالأحدثى ) أي أهل غزوة أحد : جيل معروف بالمدينة من الصحابة رتبهم تلى رتبة بقية أهل بدر ، والمراد من شهدا من المسلمين سواء استشهد بها كالسبعين أم لا ، وكان أهلها ألفا بثلاثمائة من المناقبين الذين رجح بهم عبد الله ابن أبي بن سؤل ( ثمة البيه ) أي أهل يعة الرضوان رتبهم تلى رتبة أهل أحد ، وقيل لها يعة الرضوان لقوله تعالى « لقد رضى الله عن المؤمنين » وكانوا ألفا وأربعمائة وقيل خمسمائة ، خرج بهم النبي صلى الله عليه وسلم لزيارة البيت فصدده المشركون فأرسل إليهم عثمان للصلح فشاع أنهم قتلوه ، فقال عليه الصلاة والسلام عند ذلك لا يبرح حتى تناجزهم الحرب ، ودعا الناس عند الشجرة للبيعة على الموت أو على أن لا يفروا فباحوه على ذلك ، ولم يخلف عنهم إلا الجند بن قيس وكان مناققا اختبأ تحت بطن ناقته وهو ابن عم البراء بن معرور وكان من المؤلفة قلوبهم أيضا ، ويقال إنه تاب وحسن إسلامه ، ثم تبينت حياة عثمان فصالحهم النبي صلى الله عليه وسلم على شرط ورجع إلى المدينة .

﴿ فصل ﴾ في أن الواجب على كل مكلف اعتقاد أنه صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق على الإطلاق فيسمى منكرا ويتدع ويؤدب ، وأنه يجب على الآباء تعليم أبنائهم نسبة من جهة أبيه وأمه ، وأنه ولد بمكة ، وبعث بها ، وهاجر إلى المدينة ودفن بها ، وأمرهم بالصلاة ، وعلامة البلوغ أو الحنث وما يتعلق بذلك . ( اعلم بأن ) بما أجمع عليه المسلمون أن ( المصطفى ) صلى الله عليه وسلم ( خير الورى ) أي أفضل الخلق ( طرًّا ) أي جميعا ، وهو مستثنى من الخلاف في التفضيل بين

ذلك واليصر قوله عليه الصلاة والسلام « أنا أكرم الأولين والآخرين على الله ولا غر » أي  
ولا غر أعظم من هنا فراجع فتحدث بالنعم ، أو ولا أقوله غرا فيكون المراد في الصغر من حيث  
ذاته فانهم ، وفي رواية « أنا سيد ولد آدم يوم القيامة ولا غر ، سيدي لواء الحمد ولا غر ، وما من  
غير يومئذ آدم فمن سواه إلا تحت لوائي » ذكره ابن حجر في الفتاوى الحديثية بهذا اللفظ ، وقال  
وهو صريح في أفضلية نبينا على آدم صلى الله عليه وسلم ، وأفضلية آدم على اللانكة صرح بها قوله  
تعالى للانكة « استجئوا لآدم » وقوله « إن الله اسطفى آدم ونوحا وآل إبراهيم وآل عمران  
على العالمين » وللانكة من جهة الملائكة انماها ، وإذا ثبت بالأدلة الصحيحة أن نبينا أفضل من آدم  
ومن سائر النبيين كما يصرح به قوله في الحديث المذكور « وما من نبي يومئذ آدم فمن سواه  
إلا تحت لوائي » وثبت بالآيتين المذكورتين أن النبيين المذكورين من آدم ونوحا وآل إبراهيم  
وآل عمران أفضل من اللانكة بل نبينا صلى الله عليه وسلم من جهة آل إبراهيم قسمته  
الآية خاصة

قلت بل الحديث باللفظ الأول صريح في ذلك كما لا يخفى ، ولكن أئمة أفضل الأم لقوله تعالى  
« كنتم خير أمة أخرجت للناس » وكذلك جعلناكم أمة وسطا » أي غنولا وخيارا ، ولانك أن  
خيرة الأم إنما هي بحسب كمالها في الدين ، وذلك تابع لكمال نبيها الذي تبعته تفضيلها تفضيل  
« وأيضاً ( غلواة ) صلى الله عليه وسلم ( لما الباري برى ) الخلق كما جاء في الحديث الذي رواه  
صاحب جنات الصدور وغيره « قال الله يا محمد وعزى وجلالى لولائك ما خلقت أرضى ولا سمائى  
ولا رمت هذه الحضراء ، ولا بسطت هذه الثبراء » وفي رواية « من أجلك أسطح البطحاء  
وأفوق السماء وأدفع السماء وأجل الثواب والعقاب والجنة والنار » وفي أخرى ذكرها عيسى  
في الشفاء « وقال آدم لما خلقتى بيدك وفعت رأسى إلى العرش فإذا فيه مكتوب : لا إله إلا الله  
محمد رسول الله فليت أنه ليس أحد أعظم قدرا عندك ممن جعلت اسمه مع اسمك ، فأوحى الله تعالى  
إليه وعزى وجعلنى : إنه لآخر النبيين من ذريتك ولولاء ما خلقتك » وفي حديث الحاكم الذى صححه  
أنه صلى الله عليه وسلم قال : « قال آدم يا رب أسألك بحق محمد صلى الله عليه وسلم لما حضرت لى ،  
فقال الله : يا آدم وكيف عرفت محمدا ولم أخلقك ؟ قال يا رب لما خلقتى بيدك وضعت فى من  
روحك وضعت رأسى غرايت على عظامك للعرش مكتوبا لا إله إلا الله محمد رسول الله فليت أنك لم  
تكتب إلى اسمك إلا أحب الخلق إليك ، قال الله يا آدم إنه لأحب الخلق لى » وإذا سألتى بحق  
محمد فقد حضرت لك ولولا محمد ما حضرت لك » وفي سننه راو ، قال ابن عدى فيه أحاديث حسان ،  
وهو من أحسن الناس ومن يكتب حديثه ، وتضعيف غيره له قليل ومجبور كما في الفتاوى الحديثية  
لابن حجر ، وما في هذا الحديث من ضعف لو سلم لقائله يكون مجبورا بما صرح عند الحاكم أيضا  
عن ابن عباس رضى الله عنهما قال « أوحى الله تعالى إلى عيسى عليه السلام ، يا عيسى آمن بمحمد  
ومر من أمرك من أنتك أن يؤمنوا به فلولا محمد ما خلقت الجنة والنار

وَهُوَ مُحَمَّدٌ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ وَالْأُمُّ أَمِينَةُ ذَاتُ الْجَاهِ  
وَهُوَ إِلَى عَدْنَانَ وَهُوَ وَلَدًا بِمَكَّةَ مَهْبُطٌ وَحِيٍّ وَهْدِيٍّ

ولقد خلقت العرش على الماء فاضطرب فكثبت عليه لا إله إلا الله محمد رسول الله فسكن . ومثل هذا لا يقال من قبل الرأي ، فإذا صح عن مثل ابن عباس يكون في حكم الرفع إلى النبي صلى الله عليه وسلم كما قرره أئمة الأصول والحديث والفقه ، وهذا وحده كاف في الحجية ، فضم الأول إليه زوده قوة أخرى . وقوله تعالى « إنه لقول رسول كريم » الآية من سورة التكاوير قاله الليثي : المقصود منه نفى قولهم « إنما يعله بشر » . أفترى على الله كذباً أم به جنة ؟ لا اعتماد فضل جبريل ومحمد عليهما الصلاة والسلام واللوازمة بينهما ، فالاستدلال به على فضل جبريل على سيدنا محمد عليهما الصلاة والسلام حيث حدّ فضائل جبريل واقتصر على نفى الجنون عن النبي صلى الله عليه وسلم ضعيف . قال الأمير : ومحصله أنه شيء اقتضاه خصوص الحال على حدّ « ولا أقول لكم إني ملك » . ما هذا بشراً إن هذا إلا ملك كريم » وربما قوم فضل جبريل أيضاً من أنه يعله ، وكم من معلم بالفتح أفضل ممن يعله ؟ فمن ثم قال اليوسى وما ذكره الزمخشري من تفضيل جبريل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بما لا يعتد به ولا ينبغي أن يذكره . وتصريف . وأما قوله صلى الله عليه وسلم « لا تفضلوني على يونس بن متى » فإشارة إلى نفى جهة الموت عن الله تعالى ونفى ما يتوهم من أن نبينا صلى الله عليه وسلم لما أسرى به وبلغ ما لم يبلغه نبي مرسل ولا ملك مقرب وخاطب الله من ذلك للوضع وخاطبه يونس من قعر البحر في بطن الحوت أقرب إلى الله من يونس قرباً حسياً ، فالنفي التفاضل الحسى بالنسبة إلى الله تعالى . وأما فضله على يونس عليهما الصلاة والسلام باعتبار تفاوت الجهتين فثبت لأن الله تعالى فضل للأعلى على الخفيض الأدنى كما في شرح الشيخ محمد الخطّاب على منسك الشيخ خليل السلكي . وأما قوله عليه الصلاة والسلام « لا تخبروني على موسى ولا تفضلوا بين الأنبياء » ونحوه فعنه النعمي عن تخيير المفاضلة في ذات النبوة أو المؤدّي لسوء الأدب كما في عبد السلام والأمير . وفي شرح ألفية للسيرة للأجهوري أن السبكي في شرح عقيدة ابن الحاجب نقل عن القرافي ما نصه : وقد ذكر القرافي في ذخيرته وأشار إليه في شرح الأربعين أن جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم ترجع إلى العقائد لا إلى العمل فيجب البحث عنها لتحصيل كمال المتقّد بذلك . وهو صريح في أنه يجب معرفة جميع الأحوال المتعلقة به صلى الله عليه وسلم . ومنها نسبه صلى الله عليه وسلم من جهة أبيه إلى عدنان ومن جهة أمه إلى كلاب إذ ما بعده يشترك فيه نسب أبيه وأمه فيجب على السالك معرفة ذلك ، ولما أشار الناظم بقوله : ( وهو محمد ) من جهة أبيه ( ابن عبد الله ) بن عبد المطلب بن هاشم ابن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر ابن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان ( و ) من جهة ( الأم ) أمينة ذات الجاه بنت وهب بن عبد مناف بن زهرة بن كلاب . ( وهو ) أي نسبه صلى الله عليه وسلم من الجهتين ( إلى عدنان ) وأما من بعد عدنان فلا يجب ، بل كرهه الإمام مالك وذهب ابن إسحاق

أُرْسِلَ فِيهَا ثُمَّ هَاجَرَ إِلَى مَدِينَةٍ حَرَمَهَا فَتَفَضَّلَا  
ثُمَّ يَوْضَعُ مَكَتَ فِيهَا وَدُفِنَ لَكِنْ حَيَاتُهُ بِقَبْرِهِ قَبْرًا

وابن جرير وغيرهما إلى جوازه كما في شرح الأجهوري المذكور ، والمراد بالنسب هنا معناه القنوي  
فلا يقال النسب لا يكون إلا للأباء فانهم ، ووصف الناظم أمه صلى الله عليه وسلم بذات الجاه لقوله  
صلى الله عليه وسلم « لم أزل أقول من أصلاب الطاهرين إلى أرحام الطاهرات » واستدل به  
بعضهم على أن جميع آبائه صلى الله عليه وسلم وجميع أمهاته إلى آدم وحواء ليس فيهم كافر لأنه  
لا يوصف بالطهارة إلا المؤمن ، وما أحسن قول بعضهم :

واجزم بإيمان لهم من آدم إلى أبيه الأقرب المكرم  
والأتمات مثلهم دليل ذلك نص الكتاب والحديث غدا  
كقوله في الساجدين قد ورد فيهم روايات على السند  
فلم يزل من ساجد منتقلا لساجد هاد فهم نعم الملا

(و) يجب أيضا اعتقاد أنه صلى الله عليه وسلم (هو) الذي (ولدا) بمكة مهبط وحى وهدى  
وأنه (أرسل فيها) أي بث في مكة ونزل الوحي عليه فيها وظهرت المعجزات فيها وآمن به فيها  
من هده الله تعالى ، فلما كانت مهبط وحى وهدى (ثم هاجر) منها (إلى) طيبة (مدينة حرمها)  
النبي صلى الله عليه وسلم (تفضلا) على جميع بقاع الأرض ما عدا مكة فإنها أفضل من المدينة عند  
الإمام أبي حنيفة وأصحابه والإمام الشافعي وأصحابه والإمام أحمد وأصحابه وجماعة من أصحاب الإمام  
مالك كطاه وابن حبيب في رواية عنه وابن وهب وسفيان الثوري وسجاد وعقمة رضى الله  
عنهم أجمعين ، نعم مشهور مذهب مالك رحمه الله تعالى وقول عمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنه  
وقول أكثر علماء المدينة أنها أفضل حتى من مكة ، وهذا الخلاف فيما عدا ما ضم أعضاء الشريعة  
صلى الله عليه وسلم فإنه أفضل بقاع الأرض بالاجماع لحلول سيد الأنبياء والمرسلين عليه وعليهم  
أفضل الصلاة والسلام فيه ، وما أحسن قول اليشكري رحمه الله تعالى :

جزم الجميع بأن خير الأرض ما قد جاط ذات المصطفى وحواتها  
ونعم لقد صدقوا بما كانوا على كالفنس حين زكت زكى ماواها

(ثم بوعد) من الله تعالى وهو لا يخلف الميعاد (مات فيها) صلى الله عليه وسلم (ودفن)  
أي قبل من دار الفناء إلى دار البقاء فهو موت صورة ، فلما قال (لكن حياته بقبره قن) أي  
حقيق حياته في قبره وحياة سائر الأنبياء صلوات الله وسلامه عليه وعليهم في قبورهم حياة حقيقية  
قال الله تعالى «ولا تحزن الذين قتلوا في سبيل الله أمواتا بل أحياء عند ربهم يرزقون» قال العلماء  
فلما ثبت هذا في الشهداء وهم من سائر الأمة في كل زمان ، فلا عكس أن الأنبياء أولى وأعلى سببا  
وقد ورد من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها ما يوافق هذا القياس ، ففي البخاري ومسلم :



« مرت ليلة أسرى به على موسى وهو قائم في قبره صلى » والصلاة ذات ركوع وسجود وقيام وقعود وقراءة ، وذكر الله تعالى ، وهي أعمال لو شك شكاً في حياة فاعلمها لكان شاكاً في حياة نفسه بل قد روى مسلم من حديث الاسراء قوله صلى الله عليه وسلم « وقد رأيته في جماعة من الأنبياء إلى أن قال وإن إبراهيم عليه السلام قائم صلى الله عليه الناس به صاحبكم : يعني نفسه صلى الله عليه وسلم غانت الصلاة فأعظمهم » الحديث ، وهو يذكر شبه سيدنا إبراهيم ، وشبهه إلهما يكون بيده الخلق ، فدل ذلك قطعاً على أنه صلى الله عليه وسلم إلهما وهم بأبدانهم التي كانوا عليها في الدنيا ، وكذلك جاء ذكر وصف أجسامهم صلى الله عليهم جميعاً وسلم في قوله صلى الله عليه وسلم « رأيت عيسى وموسى وإبراهيم ، فأما عيسى فأحمر جعد : أي مجتمع الخلق شديد عرض الصدر ، وأما موسى فقام : أي أبيض جسيم سبط حسن القد كانه من رجال الزط : صنف من السودان والهنود ، وأما إبراهيم فانظروا إلى صاحبكم » يعني نفسه صلى الله عليه وسلم فإنه عليه الصلاة والسلام كما وصف بدن سيدنا عيسى الخي كذلك وصف بدن سيدنا موسى وسيدنا إبراهيم عليهم الصلاة والسلام للتشبيه من هذه الناحية ، وهل يقال جسيم وحسن القد إلا لشيء بحسبه الخلق الذي خلق به ؟ بل قد روى الطبراني أنه صلى الله عليه وسلم قال « كأي أنظر إلى موسى في هذا الوادي حرمه بين مطوئتين » تشبيهاً بطواني حياته البيضاء المنسوبة إلى قطوان بلدة بالعراق ، وروى ابن ماجة وأحمد ومسلم أنه صلى الله عليه وسلم قال : « كأي أنظر إلى موسى عابلاً من الثنية : مكان مرتفع ، وله جوار ، أي موت مرفوع إلى الله تعالى بالثنية ، كأي أنظر إلى يونس بن متى على ناقة طراء جندة حنسة الخلق شديدته عليه حبة من سوف خطام ناقته خلية : أي ليف بارزاً جهنا الوادي عليه » فهذا الحديث وما قبله يثبتان أن الأنبياء صلى الله عليهم وسلم يخرجون من قبورهم بأبدانهم الحقيقية لا بسنين الثياب ماضين أو راكبين ويذهبون إلى حيث يحجون ويهلون وإبراهيم جبرته من كعب الله من بصيرته من البلاد ، وأنت لا تشك في أن سيدنا موسى وسيدنا يونس قد استلوا إلى الرقيق الأعلى قبل أن يوجد النبي صلى الله عليه وسلم بدهور ، فلماذا لا تشك في أن نظره إليها وما ذاهلها إلى الحج ببيان إنما كان وجهها في عالم البرزخ ، ونحن مع كل هذا لا تشك في أن ما روى كلام عربي جار على وضع القواعد العربية ، وليس هناك استحالة عقلية أو شرعية تمنع من فهم القول في على ظاهره ، وبعد أن فهمه كذلك لا نستطيع أن نترد في حياة الأنبياء في قبورهم الحياة الحقيقية ، التي يملكون فيها ما يفعلوه أقرؤا الرجال ، فمن السر إلى الحج ليس من الأمور التي يستطيع فعلها كل حي حينئذ إذا ترددنا في ذلك فقد وقفنا أمام كلام الرسول صلى الله عليه وسلم موقف التكذيب وهو موقف لا يقوى ذو دين خصوصاً إذا لاحظنا ما قرره العلماء من أن المدون عن ظواهر النصوص من غير ملخص قاطع إلى ممان يتبعها أهل الباطن الخلد وكثر ، وأيضاً فهذا حديث المراج ، وهو مضاف عليه يسرح بأنه صلى الله عليه وسلم رأى جماعة من الأنبياء سيدنا آدم وسيدنا إبراهيم وسيدنا يوسف وسيدنا موسى وسيدنا هرون وسيدنا يحيى وسيدنا عيسى

## تَعْلِيمُ إِذَا فَرَضَ عَلَى نَحْوِ الْأَبِ وَإِلَى الصَّلَاةِ فِي تَعْمِيرِ الْمَسْجِدِ

عليهم الصلاة والسلام وكل واحد منهم بما كلفه ، ونحن معشر الأئمة المحمديّة إلى اليوم وإلى انقضاء الدنيا نتبع برأيه ما أجلها وما أعظمها لولا سيدنا موسى لما رأيناها وكنا في شقاء يومئذ طول حياتنا بأمله خسين صلاة فرضها علينا ربنا عز وجل في اليوم والليلة وبلغها نبينا صلى الله عليه وسلم فأغار إليه هذا الوجه الكريم أن يسأل ربه التخفيف عن أمته فسأله ثم سأله حتى جعلها الكريم الرحيم خمسا فقط : زكا أنا اليوم وبعد اليوم نذكر ربنا بقولنا : سبحان الله والحمد لله الخ امتلا لوصية سيدنا إبراهيم الخليل التي وصلت إلينا في قول نبينا صلى الله عليه وسلم « رأيت إبراهيم ليلة أسري بي ، فقال : أقرئ أمك السلام ، وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته يا خليل الرحمن ، وصلى الله وسلم وبارك عليك وعلى آلك ، وأخبرهم أن الجنة طيبة التربة عذبة الماء وأنها قيعان : أي أما كن محممة واسعة ، وغراسها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله » رواه الطبراني ، وأيضاً فقد روى ابن ماجه عن أبي البرداء أنه صلى الله عليه وسلم قال « أكثروا من الصلاة على يوم الجمعة فإنه مشهود تشهد للملائكة ، وإن أحدا لن يصلي على إلا عرضت على صلاته حتى يفرغ منها ، قال قلت : وبعد الموت قال إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » وروى ابن سعد والبخاري وسند صحيح والقاضي إسماعيل والحارث في مسنده أنه صلى الله عليه وسلم قال « حيي خير لكم تحمدون ويحمدون لكم » أي تحمدون شؤونا ويحمدون لكم أحكامها ، قلنا أما مت كانت وفاء خير لكم ، تعرض على أعمالكم ، فإن رأيت خيرا حمدت الله وإن رأيت شرا استغفرت لكم فهذه أعمال أمة بأسرها : صلاة عليه صلى الله عليه وسلم كما يفهم من الحديث الأول ، وسواها كما يفهم من الحديث الثاني ، أخبر صلى الله عليه وسلم وهو لا يتطرق من القوي أنها تعرض عليه بحمد الله خيرها ويستغفره لشئها ، فمن في الدنيا له أدنى ذرة من عقل يشكر حياة من هذا حاله أو يفهم أن هذا العرض على الروح فقط بعد قوله صلى الله عليه وسلم لمن أسلمه عرض العمل عليه صلى الله عليه وسلم بعد الموت « إن الله حرم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء » فأفهمه صلى الله عليه وسلم بذلك القول أن أجساد الأنبياء حية لا تبلى ، وأن هذا العرض عليه يعني ليتطهر من نفسه ذلك الاستبعاد إله ملخصا من كتاب [غوث العباد ببيان الرشد] ملك البيان للشيخ مصطفى أبو سيف الحماني رحمه الله ، وفي [مفتاح العباب] و (تعليق ذا) أي الله كور من أنه صلى الله عليه وسلم ولد بمكة وبث فيها وهفن في المدينة الخ (فرض على نحو الأب) وإن خلا من الأم والوصي واللب والقيم والمليق وما لك الرقيق وكل من في مقام للأبناء ومثله لابن السمان . وقال الرملي في شرح العباب : ينبغي أن يكون ذلك : أي التعليم المذكور على وجه الأكلية لا الوجوب ، ووافق ابن حجر في التلخيص على الوجوب إلا أنه اختار أنه لا بد أن يحل من أوصاله صلى الله عليه وسلم النظام الثوري بما يميزه عن غيره ولو بوجه لا خصوص كونه

إِنْ تَمَّ فِي السَّبْعِ وَالْإِسْتَحْبُ فَإِنْ أَبَى لَعَسَ فَاضْرِبْ وَجَبْ  
أَجْزَاءِ الصَّلَاةِ إِنْ فِيهَا بَلْغٌ وَلَا يَمِيدُهَا إِذَا مِنْهَا قَرَعٌ

بحث بمكة ونوى بالمدينة ، فيجب على الاب أن يعلم أنه محمد الذي من قريش واسم أبيه كذا  
واسم أمه كذا وبحث بكذا ودفن بكذا ، في الله ورسوله إلى الخلق كافة ؛ ويتعين أيضا ذكر لونه  
لضربهم بأن زعم كونه أسود كغراه . ( وبالصلاة ) ومثلها ما تتوقف عليه كوضوء ونحوه  
( مر ) أبيها الأصل واللمع مع التهديد كأن تقول له : صل ولا ضربتك إن احتاج له ( بميز الصبي )  
بإضافة الصفة للوصف : أي الصبي للميز والصبيبة للميزة بأن يصيرا بحيث يأكل كل منهما وحده  
وشرب وحده ويستنجي وحده على سبيل فرض الكفاية ( إن تم ) التمييز ( في ) تمام ( السبع )  
السنين اتفاقا ( وإلا ) يكن كذلك ، بل تم التمييز قبل استحكال السبع لم يجب الأمر لفدرة ،  
لكن ( يستحب ) حينئذ كما هو مقتضى كلام المجموع ، وقال في الكفاية إنه المشهور ، وحكى معه  
وجها أنه يكفي التمييز وحده في وجوب الأمر ، فإن لم يحصل التمييز بالسبع بأن تأخر عن السبع  
فلا يؤمران قبله ولو بعد السبع بل بعد التمييز ، لأن غير الميز لا تصح عبادته فكيف يؤمر بها  
( فإن أبى ) الصبي للميز ، وكذا الصبيبة : أي امتنع عن امتثال أمر وليه بالصلاة وما تتوقف عليه  
( لعشر ) أي عقب تمامها لاقبله على التمسك بالحديث الصحيح « مروا الصبي بالصلاة إذا بلغ سبع  
سنين وإذا بلغ عشر سنين فاضربوه عليها » وفي رواية « مروا أولادكم » وحكمة ذلك التمرين عليها  
إذا بلغ : كذا في التحفة وهو ظاهر كلامهم ، لكن قال السجيري : إنه يضرب في أثناء العاشرة  
ومحمد الأسنوي وجزم به ابن القري ، وينبغي اعتناؤه ، لأن ذلك مظنة البلوغ اه معنى ونهاية  
واعتمده ع ش والبحيري وهبخنا ، ثم قالوا الراد بالأثناء ما بعد التمسك فيصدق بأول العاشرة ،  
شرواني ( فالضرب ) أي فضربه غير للبرج بقدر الحاجة ، وإن زاد على الثلاث ( وجب ) على الولي  
أنها كان أوجدا أو نحوها مما مر ، وهو ضرب تأديب للتمرين لا ضرب عقوبة ، وهو مطعون  
بسلامة العاقبة ، فلو تلف الولد به ولو معتادا ضمنه الضارب كما في الباجوري على سم . قال في التحفة  
وأخره ع ش وجزم به الباجوري والبحيري ، فلو لم يفد إلا البرج تركه وغيره ، و ( أجزأت الصلاة )  
الصبي ( إن فيها ) أي أثناء الصلاة ( بلغ ) بالسنة أو بالاختلام بأن أحسن بنزول التي في التقضية  
فربط ذكره بحال فيجب عليه إتمامها كما لو بلغ وهو صائم فإنه يجب عليه إتمامه حيث كان من  
رمضان ووقوع أولها فلا يمنع من وقوع آخرها واجبا ( و ) أجزأته ولو جمعة ( لا يبيدها إذا )  
منها فرغ ) أي فلا يجب عليه إعادتها كما لو بلغ بعد قطعها بخلاف الحج فيجب عليه إعادته ، لأن  
وجوبه في العمر مرة ، فاشتراط وقوعه في حال السكك بخلاف الصلاة كما في الباجوري على سم

عَلَامَةُ الْبُلُوغِ فِي الْأُنْثَى ذَكَرُ  
وَالْإِخْلَامُ فِيهَا لِلنِّسَاءِ  
فَأَحْكُمُ بِهِ خُشْيَ مَنِيَّةٍ سَتَى  
مِنْ ذَكَرٍ وَحَاضٍ مِنْ فَرْجٍ مَتَى

و (علامة البلوغ) أحد ثلاثة أمور: الأول (في أنثى) و (ذكر) أن يكمل في السن خمسة عشر سنة ، وطلب فاعلة العدد للضرورة ، وإلا فالتباس خمس عشرة . قال السيكي : والحكمة في تطبيق التكليف بخمس عشرة سنة أن عندها بلوغ النكاح وهيجان الشهوة والتوقل وتوسع معها الشهوات في الأكل والتبسط ودواعي ذلك ويدعوها إلى ارتكاب ما لا ينبغي ، ولا يحجزه عن ذلك ويرد النفس عن جهاجها إلا رابطة التقوى وتشديد اللوائح عليه والوعيد . وكان مع ذلك قد كمل عقله واشتد أسره وقوته فاحتضت الحكمة الإلهية توجه التكليف إليه لقوة الدواعي الشهوانية والموارد العقلية واحتمال القوة للمقوبات على المخالفة كما في الأشياء والنظار للسيوطي .

(و) الثاني (الاحتلام فيها) أي إزال لثى في النوم أو اليقظة في الذكر والأنثى فمهما فيه سواء وفي وجه لا يكون بلوغاً في النساء ، لأنه نادر فبهن وقت إمكانه استحالتها (لثمة) من السنين ، وفي وجه في الصبي مضي نصف النشرة ، وفي وجه آخر استحكال النشرة ، وفي وجه في الصبية أول الناسة ، وقيل نصفها صرح به في الثمة ، وتعليل الرافعي يرشد إليه كما في الأشياء للسيوطي .

(و) الثالث (حيض) في خصوص (الأنثى) وهو (مثله) أي الاختلام (في) أن وقت إمكانه استحكال (السنه) الناسة على الأصح ، وفيه وجه مضي نصف الناسة ، وفي آخر : التمروع في الناسة كما في الأشياء للسيوطي . وعدت من العلامات في خصوص الأنثى اللبن ، قال وجزم في وقت إمكانه استحكال تسع سنين ونخص أيضاً بالحبل اه بتوضيح . قال النووي : ومن له فرج المرأة ، وذكر الرجل (فأحكم) كونه (خثى) وهو نوطان : مشكل ، وبين ، فالمشكل إما بتعارض لثى والحيض في الأصح بأن (منه سمي) من ذكر . الرجل بصفة منه (وحاض من فرج) النساء (معا) أو بتعارض بول وحيض أو منى بأن بال فرج الرجل وحاض أو منى بفرج للنساء أو بتعارض التبين منى الرجال ومنى النساء بأن منى من فرج الرجال بصفة منهم ، ومن فرج النساء بصفة منهن ، أو من فرج النساء بصفة منى الرجال ومن فرج الرجال بصفة منى النساء أو عكسه ، أو تعارض منه الميلاد بأن قال أميل إلى كل من الرجال والنساء ميلاً واحداً ولا أميل إلى واحد منهما قط ، وكذا لو ألثى مضغة وشك القوابل في أنه مبدأ خلق آدمي .

والبين ما ظهرت به علامة تقدم على معارضها أو لم تعارض حقيقة .

فالأول الولادة : فإنها تزيد القطع بأبوتها ، وتقدم على جميع العلامات المطرقة لها ، بل قال الأستاذي جد قول النووي في شرح المذهب : ولو اتفخ بطنه وظهرت أماره حمل لم يحكم

## (فصل)

وَتِسْعَةُ شُرُوطٍ إِجْرَاءُ الْحَبَرِ ثَلَاثُ أَحْجَارٍ وَطَهْرُهَا ظَهَرَ

بأنه امرأة حتى يتحقق الحمل مانعة : والمصير بالاكتماء بظهور الأمانة فقد جزم به الراعي في آخر الكلام على الخلق ووجه عليه في الرواية : وكذا في شرح المهلب في موضع آخر وهو المواقف الجارية على القواعد المذكورة في الرد بالعيب وتحريم الطلاق واستحقاق المطلقعة النفقة وغير ذلك اهـ .

الثانية : أي التي لم تعارض حقيقة أمور : أحدها البول ، فإن بال بذكر الرجال وحده فذكر أو بفرج النساء وحده فامرأة ، أو بهما ولم يتفقا في الابتداء والاقطاع فيعتبر السابق إن اقطعا بما أو سبق واحد أو آخر الآخر ، والمتأخران ابتداء معاً .

والثاني ، والثالث : التي والحديث في وقت الإمكان ، وهو كالالتسع ، فإن أمنى بالذكر فقط فرجل ، أو بالفرج فقط فامرأة بشرط أن يتكرر خروجه بأن يصير عادة له ليتأكد الظن به ، ولا يتوهم كونه اتفاقاً كما حرم به الشيخان . قال الأسنوي : وسكوتها عن ذلك في البول يقتضي عدم اعتراظه فيه ، والمتجه استواء الجميع في ذلك ، وإن أمنى بهما فالأصح أن يستدل به . فإن أمنى منهما بصفة من الرجال فرجل أو بصفة من النساء فامرأة .

والرابع : عدم الحيض في وقته ، فإنه علامة يستدل بها على الكورة عند التساوي في البول قاله الأسنوي عن الماوردي قال : وهي مسألة حسنة قل من تعرض لها .

والخامس إحياله لغيره فإنه علامة يستدل بها على الكورة إذا لم يعارضه حبله . والسادس : حبله فإنه علامة على الأنوثة ، ولو عارضه إحياله لتقدمه عليه حينئذ حتى لو وطئ كل من المشكلين صاحبه فأحبله حكما بأنهما أثبان ، وقبينا نسب كل منهما عن الآخر .

والسابع الليل : ويذكر به عند العجز عن الأمارات السابقة ، لأنها مقدمة عليه ، فإن مال إلى الرجل فامرأة ، أو إلى النساء فرجل .

والثامن : ظهور الشجاعة والفروسية ومصارعة العدو كما ذكره الأسنوي تبعاً لابن السلم . والتاسع إلى الثاني عشر : نبات اللحية ونهود الثدي ونزول اللبن وتفاوت الأضلاع في وجهه ، والأصح أنها لا دلالة لها . انظر كتاب الأشباه للسيوطي . قال الباجوري : والبالغ بالسن والاحتلام أو بالحيض فلا فرق بين الذكر والأنثى والحديث اهـ . قلت : وكذا بالحبل ونزول اللبن في وقت إمكانه كما مر عن السيوطي والله أعلم .

(فصل) في بيان الاستنجاء بالحجر : وهو للسمي بالمظهر المخفف . وأما المظهر الزليل فهو الاستنجاء بالماء والاستنجاء واجب من خروج البول والغائط وغيرها من كل خارج نجس ملوث ولو نادراً بالماء ، أو بالحجر وما في معناه من كل جامد طاهر قانع غير محترق (وتسعة شروط إجزاء الحجر) لمن يقتصر عليه : أحدها (ثلاث أحجار) أي يكون الاستنجاء بثلاثة أحجار

كَذَاكَ أَنْ يَتَّقِيَ الْمَعْلُ ثُمَّ لَا يَخْفُ خَارِجٌ وَلَا يَنْتَقِلُ  
وَلَا يَنْتَقِلُ وَأَنْ لَا يَطْرَأَ عَلَيْهِ آخَرٌ وَأَنْ لَا يَمْرَأَ  
مَعَهُ شَيْءٌ مَشْتَقٌّ وَلَا حَقِيقَةٌ وَلِلَّاهِ لَا يُعْرِبُهُ قَتْلُهُ

أو يجرى أطرافه جبراً ، ولو حصل الإقواء بدونها لقوله صلى الله عليه وسلم : « ولا ينتقل ثلاث أحجار » ، ونهت الرخصة على الثلاثة فإن لم يحصل الإقواء بها ، ويسق الإيتار إن حصل الإقواء بوضع (و) ثانياً أن يكون (ظهورها ظهر) فلا يحزم الاستنباط بجبر متجس . وثالثاً (كذاك) في الشرطية (أن يتق المعل) بحيث لا يبقى إلا أثر لا يزيله إلا الله أو منار الحرف (ثم) رابعاً أن (لا) يخف (بمس) (خارج) فإن جف كله أو جفه تعين الله لأن الجبر لا يزيله حينئذ مالم يخرج منه مخرج آخر ولو من غير جنسه ويصل إلى ما وصل إليه الأول ، وإلا كفى الاستنباط بالجبر (و) خامساً أن (لا ينتقل) أي عن المعل الذي أصابه عند الخروج واستقر فيه ، فإن كان للتقل متصلاً تعين الله في الجميع أو متصلاً تعين في التقل فقط (و) سادساً أن (لا) يحصل (الانتقل) فإن حصل بأن خرج قطعا في حال تعين الله (و) سابعاً (أن لا يطرا) عليه آخر أي محس مطلقاً أو ظاهراً رطب غير العرق ، وإلا تعين الله ، لأن مورد النص الخارج ، والأجنبي ليس في مقامه . أما لو كان الظاهر جافاً كصا أو عرقاً فلا يضر (و) ثامناً (أن لا يمر<sup>(١)</sup>) الخارج (بعضه) أي جانب دور (مستنج) في الغائط ، وهي ما ينضم من الألبين عند القيام (ولا يصفه) أي رأس ذكره في البول ، ويسمى في الفرف بالبلحة بفتحات ، ولا يدخل الذكر في القيب ، وهو تحت مخرج البول في الذكر : أي لا يجاوز ما يظهر عند قعودها ، وإلا تعين الله في الجميع كما تعين في حق الأنثى إن وصل بوله للبلحة (و) تسعياً (الله) أي غير الظاهر للمعل وإن كان طهوراً أو مائلاً آخر (لا يصبه) أي المعل قبل الاستنباط أو بعده ، لأنه إذا وقعت إسائتها المثل (قتله) أي التثبيح لها ، وهذا الشرط يفي عنه الشرط السابع كما لا يخفى ، ثم يؤخذ من هذا الشرط أنه لو استنجى بجبر مبلول لم يصح استنجاله ، لأنه يبلله بتجس بعضه المعل ثم يتجس المعل فيتعين الله . فلو أبطل هذا الشرط بأن لا يكون الأضجار مبلولة لكان أولى فأصله وجبراً ، والراد بالجبر ما يسمى جبراً شرعاً ، وهو ما وجدت فيه أربعة قيود . الأول : أن يكون مظهرها مخرج في التمس كالجبر ونحو الجبر للتجس . والثاني : أن يكون جامداً فلا يمرى الاستنباط برطب من حجر أو غيره كماء الورد والمحل . والثالث : أن يكون قائماً للنجاسة مطلقاً ، فلا يمرى الرطاب والتصبب الأملس ولا التراب المتناثر بخلاف التراب الصلب كالطين . والرابع : أن يكون غير محترم فلا يمرى الاستنباط بمطموح آدمي أو جزء منه كيدم أو عظامهم من كالمطموح ولا يكتفى بالجبر المطلق بخلاف الملبس المدبوغ فيجوز الاستنباط به كما قاله الأصوليون كذا في (١) أي أن لا يمر الخارج عليها ثم تظم .

## (فصل)

فَرَضُ الْوُضُوءِ النَّبِيُّ فِي أَوَّلِهِ كَفَرَضِهِ وَغَسَلُ وَجْهِهِ كُلِّهِ

في شرح الأصل . قلت : ومنه تعلم أنه لا حاجة لأغلب شروط الاستنجاء المذكورة ، وأن الأولى الاقتصار على ثلاثة منها . كما فعله سم حيث قال : وشروط الاستنجاء بالحجر أن لا ينجس الخارج النجس ولا يتقل عن محل خروجه ، ولا يطرأ عليه نجس آخر أجنى عنه . فإن اتقى شرط من ذلك تعين الماء اه . وكتب الباجوري على قوله ولا يطرأ عليه نجس آخر وكذا طاهر رطب بخلاف الطاهر الجاف ، ففي مفهوم نجس تفصيل فلا يفرض به اه ملخصاً فأمل .

[تمة] يسن تقديم قبله على دبره في الاستنجاء بالماء ، ودبره على قبله في الاستنجاء بالحجر كما في شرح الأصل .

[فصل] في فرائض الوضوء وسننه . والأشهر أن الوضوء بفتح الواو : اسم لما يتوضأ به ، ويضم الواو الميم للفعل الذي هو استعمال الماء في أعضاء مخصوصة مفتحة بنية ، ومعنى كونها مخصوصة أنها مخصوصة ذاتاً من كونها الوجه واليدين والرأس والرجلين ، وصفة من تقديم القدم وتأخير المؤخر . وحكمة اختصاص الوضوء بهذه الأعضاء كما قيل أن آدم عليه السلام توجه إلى الشجرة بوجهه وتناول منها يده ، وكان قد وضع يده على رأسه ومشي إليها برجله فأمر بتطهير هذه الأعضاء كما في الباجوري وسم . والاعتماد أنه معقول للمنى لأن الصلاة مناجاة الرب تعالى فطلب التنظيف لأجلها ، وخصت هذه الأعضاء بذلك ، لأنها محل اكتساب الخطايا ، واختص الرأس بالمسح لستره غالباً فاكنتي فيه بأدنى طهارة كما في شرح الأصل ، والاعتماد أنه ليس من خصائص هذه الأئمة ، والصحيح أنه فرض صبيحة ليلة الإسراء حين جاء جبريل فتوضأ وعلم النبي صلى الله عليه وسلم الوضوء ذكره جماعة من أهل الحديث : أفاده الصنفى على ابن تركى على الشاموية . وموجب الوضوء الحدث مع القيام إلى الصلاة ونحوها ، وقيل القيام فقط ، وقيل الحدث فقط بمعنى أنه إذا فعله وقع واجبا سواء أدخل في الصلاة أم لا ، والقيام إلى الصلاة شرط في فوريته ، وانقطاع الحدث شرط في صحته كما في شرح الأصل . (و فرض الوضوء) أى فروضه وأركانه ستة أشياء ولو كان مندوباً . الأول (النية) لقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل امرئ ما نوى » قال القسنى : أى إنما تحسب التكاليف الشرعية البدنية أقوالها وأفعالها الصادرة من المؤمنين إذا كانت بنية وإنما لكل امرئ جزاء ما نواه إن خيراً فخير ، وإن شراً فشر اه كما في شرح الأصل ، وتكون النية (في أوله) المسنون فينبى أن ينوى سنن الوضوء عند غسل الكفين ليحصل له ثواب السنن التي قبل غسل الوجه كغسل الكفين والمضمضة والاستنشاق ، فإن لم ينو ذلك لم يحصل له ثوابها



## وَأَغْسِلْ عَمْرَقَيْنِهَا الْيَدَيْنِ وَامْسَحْ بِرَأْسِ وَأَغْسِلِ الرَّجْلَيْنِ

(ك) ما تجب النية عند أول (فرضه <sup>(١)</sup>) أى غسل جزء من الوجه على ما سيأتى (و) الثانى (غسل وجهه كله) وحدّ طوله ما بين منابت شعر الرأس المعتاد وآخر اللحيين ، وهما العظامان اللذان ينبت عليهما الأسنان السفلى يجتمع مقدمهما فى الدقن ومؤخرهما فى الأذنين ، وحدّ عرضه ما بين الأذنين ، وشموره سبعة عشر : الأول والثانى الشعران النابتان على الحدين ، والثالث والرابع السبالان : أى طرفا الشارب . والخامس والسادس العارضان ، وهما للنخضان عن الأذنين إلى القن . والسابع والثامن العناران ، وهما الشعران النابتان بين الصدغ والعارض الماذن للأذنين . والتاسع والعاشر الحاجبان ، وهما الشعران النابتان على أعلى العينين ليحجبا عن العينين غطع الشمس . والحادى عشر إلى الرابع عشر الأهداب الأربعة : وهى الشعور النابتة على جفون العينين . والخامس عشر اللحية : وهى الشعر النابت على الدقن . والسادس عشر العنقة : وهى الشعر النابت على الشفة السفلى . والسابع عشر الشارب : وهو الشعر النابت على الشفة العليا للإلقاء للماء عند شرب الإنسان حتى كأنه يشرب معه ، وزاد فى الإحياء للنفسكين وهما الشعران النابتان على الشفة السفلى حوالى العنقة ، ويسن تنظيفهما لما قيل من أن للكين يجلسان عليهما خصير الشعور بهما تسعة عشر ، ويجب غسل جميعها ظاهرها وباطنها إلا الكثيف الخارج عن حدّ الوجه ، فيجب غسل ظاهره فقط ولو من امرأة وخشى وإلا لحية الرجل وعارضيه الكثيفة ، فيجب غسل ظاهرها فقط بخلاف لحية المرأة والخشى وعارضيهما فيجب غسل ظاهرها وباطنها وإن كثفت فلم تخرج عن حدّ الوجه وإلا وجب غسل الظاهر فقط كما علمت ، وخفيف الشعر ما يرى الخاطب البشرة من خلاله ، والكثيف ما لا يراها من خلاله . (و) الثالث غسل اليدين مع الرقيقين ف (أغسل بمرقبيهما) أى معهما (اليدين) إن كان لهما مرفقان : وإلا اعتبر قدر علمهما من معتدل الخلق من أقرانه بالنسبة كأن تعتبر يد معتدل الخلق من رؤوس الأصابع إلى المنكب ، ثم من رؤوس الأصابع إلى اللرفق فما بلغه من المقادير كثلاثة أرباع ذلك وجب غسله من فاقد للرقيقين ، وما زاد عليه إلى المنكب لا يجب غسله ، ويجب غسل ما على اليدين من شعر ظاهره وباطنه وإن كثف وطال وجلدة ملققة محل الفرض فيجب غسلها وإن طالت وسلعة وأوسع زائدة وأظافر ؛ ويجب إزالة ما تحتها من وسخ بمنع وصول الماء إلى ما تحتها من البدن . (و) الرابع مسح بطن الرأس ف (امسح) أى من (رأس) ولو بعض شعرة أو قدرها من البشرة فى حدّ الرأس من ذكر أو أنثى أو خشى ، وللمدار على وصول الماء لما يجزى مسحه كان يده أو غيرها ولو من

(١) قولى كفرضه ، تمثيل لكيفية النية : أى كنية فرض الوضوء أو رفع الحدث أو استباحة الصلاة أو نحو ذلك اه ناظم .



## هَاتَانِ مَعَ كَتَبِيهِمَا وَرَتَّبَنِ . وَاحْرَصْ عَلَى دُعَا الْوُضُوءِ وَالسَّنَنِ

وراء حائل لكن فيه حينئذ تفصيل الجرموق على العتمد خلافا لابن حجر حيث قال بأنه يكفي مطلقا ولو غسل بعض رأسه أو وضع يده للبلولة على البعض ولم يحركها جاز (و) الخامس غسل الرجلين مع الكعبين (ف) اغسل الرجلين هاتان الرجلان المطلوب منك غسلهما (مع كعبيهما) وإن لم يكونا في محلهاما للعتاد ، والكعبان هما العظمان الثاتان : أي البارزان عند مفصل الساق والقدم ، وكل رجل فيها كعبان ، فإن لم يكن للرجل كعبان اعتبر قدرهما من معتدل الحلقة من غالب أمثاله بالنسبة نظير ما تقدم في اليدين ، ويجب غسل ما على الرجلين من شعر وغيره . ولو قطع بعض قدميه وجب غسل الباقي ، فإن قطع من فوق الكعب فلا فرض عليه ويسن غسل الباقي (و) السادس الترتيب في أفعاله (ر) رتب (و) وضع كل فعل من أفعاله في رتبته للمعومة ، وفرضية الترتيب مستفادة : أولا من فعله صلى الله عليه وسلم إذ لم يتقل عنه صلى الله عليه وسلم إلا أنه توضأ مرتبا ، وثانيا من كونه تعالى ذكره مسوحا بين مفسولات ، والرب لا يرتكب تفريق التجانس إلا لفائدة ، وهي هنا وجوب الترتيب لاندبه بقرينة الأمر في قوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع لما قالوا له : أبدأ بالصفا أم بالمروة ؟ « ابدؤا بما بدأ الله به » لأن العبرة بعموم اللفظ لا بخصوص السبب ، ولأن الآية وردت لبيان الوضوء الواجب ؛ فبالجملة أربعة من السنة المذكورة ثبتت فرضيتها بنص الكتاب ، وواحد بالسنة وهو النية وواحد بهما وهو الترتيب ، فلو نسي الترتيب أو أكره على تركه لم يكف ، لأن الخطاب بالترتيب خطاب وضع إذ هو خطاب الله المتعلق بجعل الشيء سبباً أو شرطاً أو مانعاً أو صحيحاً أو فاسداً ، ومحل قوله صلى الله عليه وسلم « رفع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » في غير خطاب الوضع ، ولو غسل أربعة أعضائه معاً أو نكس وضوءه ارتفع حدث وجهه فقط ، نعم يجزئه لو غسل أربعة أعضائه معاً أربع مرات أو نكس وضوءه أربع مرات ، ومحل وجوب الترتيب إن لم يكن هناك حدث أكبر ، وإلا سقط الترتيب لاندراج الأصغر في الأكبر حتى لو اغتسل الجنب إلا أعضائه وضوءه لم يجب عليه ترتيب فيها ، ولو اغتسل الجنب إلا رجله مثلاً ثم أحدث حدثاً أصغر ثم توضأ فله تقديم غسل الرجلين وتأخيرها وتوسطه ، فلو غسلهما عن الجنابة ثم توضأ لم يجب غسلهما في الوضوء ، ولو اغتسل المحدث حدثاً أصغر ناوياً الوضوء عند إصابة الماء لوجهه أجزاء وإن لم يمكث لحصول الترتيب في لحظات لطيفة لا باجوري على سم زيادة (واحرص على دعا الوضوء) إما عقبه بحيث لا يطلوه بينهما فاصل عرفاً فيما يظهر ، نعم قال البجيرمي هذا هو الأفضل وإلا فتحصل السنة مالم يحدث فيها يظهر ، فبأن نقول : أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله : اللهم اجعلني من التوابين واجعلني من المتطهرين سبحانك اللهم وبحمدك أشهد أن لا إله إلا أنت أستغفرك وأتوب إليك . قال في التحفة : لأن ذلك يكتب لقائله فلا يتطرق إليه إبطال كما صح حقه

يرى ثوابه العظيم ؛ ويسن أن يأتي بجميع هذا ثلاثاً مستقبل القبلة بصدرة رافعا يديه وبصره ، ولو نحو أعمى السماء ، وأن يقول عقبه : وصلى الله وسلم على محمد وعلى آل محمد وقرأ « إنا أنزلناه » أي ثلاثاً كما هو القياس ، ثم رأيت بعض الأئمة صرح بذلك اه ببعض حذف . وأما دعاء الأعضاء فبأن تقول عند غسل كفيك : اللهم احفظ يدي عن معاصيك كلها ، وعند للضمضة : اللهم أعني على ذكرك وشكرك ، وعند الاستنشاق : اللهم أرحنى رائحة الجنة ، وعند غسل الوجه : اللهم يفض وجهي يوم تبيض وجوه وتسود وجوه ، وعند غسل اليد اليمنى : اللهم أعطني كتابي يميني وحسابي حسناً يسيراً ، وعند اليسرى : اللهم لا تعطني كتابي بشمال ولا من وراء ظهري ، وعند مسح الرأس : اللهم حرّم شعري وبشري على النار ، وعند مسح الأذنين : اللهم اجعلني من الذين يستمعون القول فيتبعون أحسنه ، وعند غسل رجله : اللهم ثبت قدمي على الصراط يوم تزل فيه الأقدام اه نهاية ومعنى وشرح بأفضل . وفي الكردى عن الإيعاب زيادة أدعية أخرى ، وأن يدي في دعاء غسل الكفين وقدمي في دعاء غسل الرجلين بتشديد الياء مثني لقول الكردى على شرح بأفضل جرى الشارح في كتبه على أنه لا أصل لدعاء الأعضاء ، وقال شيخ الإسلام في الأسنى : إن المراد لا أصل له في الصحة وإلا فقد روى عنه صلى الله عليه وسلم من طرق ضعيفة في تاريخ ابن حبان وغيره ، ومثله يعمل به في فضائل الأعمال ، وذكر نحوه في شرح البهجة ، واعتمد استعجابه الشباب الرملى وولده ، ويؤخذ مما قلته في الأصل عن شرح اللباب للشارح وعن غيره أنه لا بأس به عند الشارح ، وأنه دعاء حسن لكن لا يستفد سنيته فيطلب الإتيان به عند الشارح أيضاً اه كما في الثرواني على التبعة (و) احرص على (السنن) أي سنن الوضوء ، وهي كثيرة عدها بعضهم نحو الحسين : منها التسمية أولاً ، وأقلها بسم الله ، وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم ، فإن تركها أي بها أثنائه ، وزيد على أقلها أو أكلها : أولاً وآخره ، فإن تركها أيضاً حتى فرغ من أقلها ، فالتقرب أن يأتي بما بقي عليه من تواجبه ولو الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وسورة « إنا أنزلناه » . ومنها غسل الكفين إلى الكوعين قبل الضمضة ثلاثاً قبل إدخالهما الإناء للشملة على ماء دون القلتين وإن تردد في طهرهما كره له فمسهما فيه وإن تيقن طهرهما لم يكره ، وإن تيقن نجاستهما حرم عليه ذلك قبل غسلهما . ومنها الضمضة ، والأكل مجه بعد إدارته على جوانب فم . ومنها الاستنشاق ، والأكل جذب للماء بنفسه إلى خياشيمه وشره ، والجمع بين الضمضة والاستنشاق ثلاث غرف يتعوض من كل منها ثم يستنشق أفضل من الفصل بينهما ؛ ويندب أن يبالغ غير الصائم في الضمضة والاستنشاق . ومنها مسح جميع الرأس . ومنها مسح جميع الأذنين ظاهرهما وباطنهما بماء جديد بأن يدخل مسبحة في صاخيه ويدبرهما على اللطاف ويمر إبهاميه على ظهورهما ثم يلمص راحتيه وهما مبلولتان يبطونهما طلباً لظهور التعميم . ومنها تخليل الرجل لحيته السكة . أما الحنفية فيجب عليه تخليلها كما يجب على المرأة والحنفى تخليل لحيتهما ومنها تخليل أصابع اليدين والرجلين إن وصل الماء إليهما من غير تخليل ، فإن لم يصل إلا به كالأصابع للثغة وجب

## (فصل)

نَمَّ شُرُوطُ نِيَّةٍ إِنْ تَرُدَّ فَسَبْعَةٌ أَنْتَ بَيِّتَ وَاحِدٍ

تخليها . ويحرم فتحها للتخليل إن لم يتأت تخليها لالتحامها . وكيفية تخليل اليدين بالتشبيك ، والرجلين بأن يبدأ بخصم يده اليسرى من أسفل الرجل مبتدئاً بخصم الرجل اليمنى خاتماً بخصم اليسرى . ومنها تقديم اليمنى من يديه ورجليه على اليسرى منهما بخلاف ما يسهل غسلهما معاً كالخدين فلا يقدم اليمنى منهما بل يطهران دفعة واحدة . ومنها تثليث الغسول والمسوح . ومنها الموالاة والتتابع بأن لا يحصل بين الغسولين تفريق كثير بل يطهر العضو بعد العضو بحيث لا يجف الغسول قبله مع اعتدال الهواء وللزجاج والزمان في حق السليم مع اتساع الوقت في الجديد فتجب على السليم في ضيق الوقت لكن لأعلى سبيل الشرطية ، فلم يوال حيث حرم عليه مع الصحة كما يجب في حق صاحب الضرورة قليلاً للحدث ، وتجب في التقديم حق في حق السليم مع اتساع الوقت ، وكذا عند الإمام مالك رحمه الله تعالى . ومنها غير ذلك مما ذكر في اللطولات .

[فصل] في بيان الأحكام المتعلقة بالنية . (نم شروط نية) أي افترضها الشارع في أي عمل (إن رده) هي (سبعة أنت بيت واحد) نظمه بضم بقوله :

حقيقة حكم محل وزمن كيفية شرط ومقصود حسن

وزادوا ثلاثة على السبعة المذكورة ، وهي أنها عرض لاجوهر لقيامها بالقلب ، وأنها ساكنة في حق الأنبياء خاطرة في حق غيرهم ، وأنها لخالق لا لخلق ، وقد نظم العلامة البيهقي المالكي المشرة مع بيان معانيها ، فقال :

والتصد للشيء حقيقة أنت	لنية عملها قلب ثبت
وحكمها الوجوب والزمن يرى	عند تلبس بمفعول جرى
تميزها لعادة عن غيرها	مقصود شارع لها بشرعها
وشرطها كون الذي ينوي علم	ثبوته أو ظن من شك سلم
وكونه مكتسباً للشخص	أو قابلاً لكسبه فاستقص
قد منافيا وكيفية	نية كالفرض فذا مبخها
وزدت كونها لخالق الوري	وإن يشأ يسلبها بلا مرا
في الأنبياء ساكنة قطعاً وفي	سوام خاطرة عرض يفي

واعلم أن النية لا تحتاج إلى نية أخرى فهي كالشاة من الأربعين تجزى عن نفسها وعن غيرها لأنها لو احتاجت إلى نية لاحتاجت النية إلى نية أخرى ، وهكذا فيلزم الدور أو التسلسل . أفاده

فَكُنْهَما قَصْدٌ لِشَيْءٍ مُّقْتَرِنٌ      بِفِعْلِهِ مَحَلُّهُ الْقَلْبُ يُسَنُّ  
تَلَفُّظُ بِهَا      وَوَقْتُهَا هُنَا      أَوَّلُ مَنْسُولٍ مِنَ الْوَجْهِ أَفْطَنًا  
تَرْتِيبِنَا تَأْخِيرُ مَا تَأَخَّرَا      وَذَلِكَ فِي الْوُضُوءِ مَا قَدْ ذُكِرَا

الصفى على ابن ركي . ( فكنهها ) أى حقيقتها لغة مطلق القصد ، وشرعا ( قصد لشيء مقترن ) أى ذلك القصد ( بفعله ) أى بفعل ذلك الشيء ، وحكمها الوجوب غالبا ، وقد تندب كما فى غسل اليث ( محلها القلب ) لكن ( يسن . تلفظ ) أى نطق ( بها ) ليساعد اللسان القلب ( ووقتها ) أى زمانها ( هنا ) أى فى الوضوء ( أوّل ) جزء ( منسول من الوجه افطنا ) أى سواء كان ذلك الأوّل من أعلى الوجه أو وسطه أو أسفله ، وإنما وجب قرنهما بذلك ليعتد بالمنسول لا ليعتد بها ، فلو غسل جزءا منه قبلها وجب إعادته بعدها كما تقدّم ، وإلى هذا أشار الناظم بقوله : افطنا . وأما زمنها فى الصوم فإنها متقدمة عليه لعسر مراقبة الفجر ، والصحيح أنه عزم قام مقام النية ، وكيفيتها تختلف باختلاف النوى كالصلاة والصوم ، وهكذا . قال الحصنى : وهى فى الوضوء بالنسبة للتوضوء المحدث السليم من علة به أن ينوى أحد ثلاثة أمور : أحدها رفع الحدث أو الطهارة عن الحدث أو الطهارة للصلاة . الثانى استباحة الصلاة أو غيرها بما لا يباح إلا بالطهارة . الثالث فرض الوضوء أو أداء الوضوء أو الوضوء وإن كان النوى صيبا ، وأما بالنسبة لصاحب الضرورة كسلس البول ونحوه فلا تكفيه نية رفع الحدث أو الطهارة عنه ، لأن وضوءه ميسر لارافع ، وأما بالنسبة للبعدد فيمتنع عليه نية الرفع والاستباحة والطهارة عن الحدث ، وكذا الطهارة للصلاة كما قاله الشورى ، ولا بد أن يستظهر للتوضوء ذات الوضوء للركبة من الأركان ، ويقصد فعل ذلك المستحضر كما فى الصلاة ، نعم لو نوى رفع الحدث كفى وإن لم يستحضر ما ذكر لتضمن رفع الحدث لذلك كما فى شرح الأصل الح . وشرطها إسلام النوى وتمييزه وعلمه بالنوى وعدم إتيائه بما ينافيها بأن يستصحبها فى القلب حكما ؛ وأن لا تكون معلقة ؛ فإن قل إن شاء الله تعالى ، فإن قصد التطبيق أو أطلق لم تصح ، أو التبرك صحت ، والقصود بها تمييز العبادة عن العادة كتمييز الجلوس للاعتكاف عن جلوسه للاستراحة أو تمييز رتبته كتمييز النسل الواجب من النسل للدوب كما فى شرح الأصل .

[ تنبيه ] فى الترتيب . ( ترتينا ) للتقدم عدة فى فرائض الوضوء : أى حقيقته : وضع كل شيء فى مرتبته فهو تقديم ما تقدما ، و ( تأخير ما تأخرا \* وذلك ) أى مثال ذلك ( فى الوضوء ما قد ذكرنا ) فى قوله تعالى « فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى المرافق وامسحوا برؤوسكم وأرجلكم إلى الكعبين » إذا قلنا الواو للترتيب ، أو ما قد ذكر فى كلام الناظم للتقدم ، والمتصل من صور الوضوء مرتبا ومنكسا أربعة وعشرون وضوءا مرتبا ومنكسا على سبيل الحصر من غير زيادة ،

## (فصل)

مَا دُونَ قُلَّتَيْنِ إِنْ لَاقَاهُ نَجَسٌ فَيَنْجُسُ وَإِنْ أَبْقَاهُ  
ثُمَّ الْكَثِيرُ لَمْ يَزَلْ مُطَهَّرًا مَا لَمْ يَكُنْ غَيْرُهُ مَا ذَكَرْنَا

وتقريره أن تقول : الوجه واليد يتصور فيهما صورتان بالتقديم والتأخير ثم تأخذ الرأس فيحدث منه مع الوجه واليدين ستة وضوءات بأن تعمل الرأس قبل الوجه واليدين وبعدها ثم قبلهما وتعمل قبلهما وبعدها ثم تعمل الرأس بين الوجه واليدين على التقديم والتأخير فيحدث ستة وضوءات بأن تضيف لكل صورة تحدث الرجلين حتى يكمل الوضوء ، وهو من ضرب الاثنين في مخرج الثالث والثاني في ثلاثة ستة ثم تأخذ الرجلين تضمهما إلى هذه الستة الوضوءات وكل واحد من الستة له ثلاث أعضاء يحصل بعمل الرجلين قبل الثلاثة الأعضاء وبعد الأول وبعد الثاني وبعد الثالث أربع صور في كل صورة من الستة فتصير الستة أربعة وعشرين ، وذلك هو جميع ما يتصور في الوجود للوضوء من الصور كما في كتابي [ تهذيب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية ]

[فصل] في الماء الذي لا يدفع النجاسة والذي يدفعها . الماء في قانون الشرع قسمان : القليل وهو (مادون قلتين) بأن نقص عنهما أكثر من رطلين ، وحكم هذا أنه (إن لاقاه) أي وقع فيه (نجس) منجس يقينا (إنه) (ينجس وإن أبقاه) على حاله ولم يغير لونه ولا طعمه ولا ريحه . (ثم الكثير) وهو ما كان مقدار قلتين فأكثر ، وقدرها بالوزن خمسة رطل بالبغدادى : أي أربعة وستون ألف درهم ومائتان وخمسة وثمانون درهما وخمسة أسباع درهم ، إذ كل رطل بغدادى مائة وثمانية وعشرون درهما وأربعة أسباع درهم ، وبالمكي أربعة رطل واثنا عشر رطلا وثلاثة عشر درهما وخمسة أسباع درهم على أن الرطل المكي مائة وستة وخمسون درهما كما أفاده الشيخ محمد صالح الرئيس ، وبالطائفي ثلثمائة وسبعة وعشرون رطلا وثلاث رطل ، إذ كل رطل طائفي مائة وستة وتسعون درهما كما به عليه السيد عبد الله البرغنى في [ مفتاح فلاح البتدى ] وبالمصرى أربعة رطل وستة وأربعون رطلا وثلاثة أسباع رطل ، وبالدمشقي مائة وسبعة أرطال وسبع رطل ، وقدرهما بالمساحة في الربع ذراع وربع طولاً وعرضاً وعمقا بذراع الحديد وذراع طولاً وعرضاً وذراعان ونصف عمقا بذراع الآدمى ، لأن ذراع الحديد بذراع الآدمى ذراع وربع ، وفي الثلث وهو ماله ثلاثة أبعاد متساوية ذراع ونصف طولاً وعرضاً وذراعان عمقا بذراع الآدمى ، فالعرض هو ما بين الركبتين والطول هو الركبان الآخرين كما في شرح الأصل ، وحكم هذا القسم أنه (لم يزل) مع وقوع النجس فيه طاهراً في نفسه و (مطهراً) لغيره (ما لم يكن غيره) أحد أو صافه الثلاثة : لونه أو طعمه أو ريحه (ما ذكرنا) من النجس لللاق له : أي الواقع فيه لقوله صلى الله عليه وسلم

« إذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثا » وفي رواية « نجسا » فإن مفهومه أن ما دونهما يحمل الخبث ،  
وخرج بتقييد النجس بنجس يقينا أمران :

الأول : النجس المفقود عنه كمية ما لادم له سائل ، والنجس الذي يشق الاحتراز عنه غالبا  
كما على منفذ حيوان طاهر غير آدمي وروث سمك لم يغير الماء ولم يوضع فيه عشا .

والثاني : النجس الذي لا يدركه الطرف للعتدل حيث لم يحصل بفعل فاعل ولو من منقلب كما  
إذا غف الباب على نجس رطب ثم وقع في ماء قليل أو مائع فإنه لا ينجس مع أنه علق في رجليه  
نجاسة لا يدركها الطرف ، واحتراز بقوله : إن لاقاه نجس ، وقوله مالم يكن غيره ما ذكر عن  
أمرين : الأول عن النجس المجاور له فإنه لا ينجسه إلا إذا غير أحد أوصافه الثلاثة ، نعم مفهوم  
قوله مالم يكن غيره ما ذكرنا : أي من النجس الملاقى أن الكثير إذا تغير بالمجاور لا ينجس ، وليس  
كذلك إذا لفرق في التغير بالنجس بين الكثير واليسير ، ولا بين كونه بالمخالط أو المجاور ،  
ولا بين المستثنى عنه وغيره ، ولا بين الميتة التي لا يسيل دمها وغيرها لفظ أمر النجاسة ،  
بل ولو كان التغير تقديريا بأن وقع في الماء نجس يوافقه في صفاته كالبول للنقطع الرائحة واللون  
والطعم فيقدر بأحد مخالف للماء في طعمه كالخل أو في لونه كالخبر أو في ريحه كالسك ، فلو كان  
الواقع قدر رطل من البول المذكور فنقول : لو كان الواقع قدر رطل من الخل هل يغير طعم  
الماء أم لا ؟ فإن قال أهل الخبرة يغيره حكنا بنجاسته وإن قالوا لا يغيره نقول لو كان الواقع قدر  
رطل من الخبر هل يغير لون الماء أم لا ؟ فإن قالوا يغيره حكنا بنجاسته ، وإن قالوا لا يغيره نقول  
لو كان الواقع قدر رطل من المسك هل يغير ريحه أم لا ؟ فإن قالوا يغيره حكنا بنجاسته وإن قالوا  
لا يغيره حكنا بطهارته . هذا إذا كان الواقع فقدت فيه الأوصاف الثلاثة فإن فقد بعضها حال وقوعه  
ولم يغير فيفرض المفقود فقط ، لأن الوجود إذا لم يغير فلا معنى لقضه كما في شرح الأصل ، والثاني  
عن الطاهر الملاقى أو المجاور . وفيه تفصيل فالماء القليل أو الكثير يكون غير طهور إذا تغير  
بمخالط طاهر مستثنى عنه كزعفران ومنى وغير ساقط تغيرا يمنع إطلاق اسم الماء عليه لكثرته  
ولو تقديرا كان وقع في الماء ما يوافقه كاستعمل لسن في قليل لافي كثير ، لأن الاستعمل إذا كثر  
ظهر فأولى إذا وقع في الكثير ، وكما ورد لاربح له يقدر بنحو التقدير المار في البول للنقطع  
الرائحة واللون والطعم ، نعم قال سم ينبغي أن المراد أنه لو قدر تغير ضرة ، وإلا فله الإعراض عن  
التقدير واستعماله إذ غاية الأمر أنه شاك في التغير للضرر والشك لا يضره ، ولا يضر في الطهورية  
تغير لا يجمع الاسم لقلته ولو احتمالا بأن شك أهو كثير أو قليل مالم يتحقق الكثرة ، ويشك  
في زوالها كما لا يضر متغير بمكث وطين وطحلب بفتح لامة وضمتها نابت من الماء أو أتى فيه ولم يبق  
وورق وقع بنفسه ولو تفتت وخلط ، وبما في مقره ومجره ، ولو خش التغير بذلك كله لتضرصون  
الماء عنه ، وكذا لا يضر في الطهورية تغير بمجاور طاهر على أي حال كان أو بتراب أو بملح مائي  
وإن طرعا ، لأجل إلا إن كان بمجر أو مقر .

## (فصل)

وَمُوجِبُ الْفُسْلِ مَنِ حَارِجٌ حَيْضٌ نَفَاسٌ كَثُورَةٌ إِذْ تُولِجُ

وبالجملة فالظاهر الواقع في الماء إما أن يكون محالطا أو مجاورا ، والأول إما أن يستغنى الماء عنه أولا . والأول إما أن يكون التغير به يسيرا أو كثيرا ، فإن كان يسيرا لم يضر ، وإن كان كثيرا يضر ، ويستغنى منه الأوراق إذا تناثرت بنفسها وتفتتت وغيرت ، والملح اللاني والتراب الطاهر أو الطهور ، وإن طرحا فلا يضر التغير بواحد من هذه الثلاثة ، والمجاور إما أن تتحلل منه أجزاء تمازج الماء وتخالطه كالشمس والزيب والعرسوس والقم فيرجع إلى الخاط فيضر التغير به بشرطه . وإما أن لا يتحلل منه شيء كالعود والذهب ولو مطيين فلا يضر التغير به ، ولك ضبط ذلك بعبارة أخرى بأن تقول : يشترط لضرر تغير الماء ستة شروط : أن لا يكون تغيره بنفسه ، وأن يكون التغير محالطا وأن يستغنى الماء عنه ، وأن لا يشق الاحتراز عنه ، وأن يكون التغير كثيرا بحيث يمنع إطلاق اسم الماء عليه ، وأن لا يكون للتغير ترابا ولا ملحامائيا ، وهذا كله في التغير الطاهر . أما النجس فينجس ما وقع فيه مطلقا ، وإن لم يغيره حيث كان الماء دون القلتين ، كما في التحفة والشرواني ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] في موجبات الفسل وفروضة . ( وموجب الفسل ) على الرجال والنساء ستة ثلاثة تشترك فيها الرجال والنساء ، وهي دخول الحشفة في الفرج وخروج اللني واللوت ، وثلاثة تخص بالنساء ، وهي الحيض والنفاس والولادة : أحدها ( مني ) الشخص ال ( خارج ) منه أول مرة في القطة أو النوم من طريقه للعتاد مطلقا أو من غيره إذا كان مستحكما بكسر الكاف : أي بأن خرج لغير علة ، لكن بشرط أن يكون من صلب الرجل وترائب المرأة حيث كان العتاد منسدًا انسدادا عارضا لا أصليا ، وإلا وجب معه الفسل بالخارج مطلقا : أي ولو خرج من غير ذلك ، ولا بد من خروجه : أي بروزه وانفصاله من قصبة الذكر أو نزوله بمحل يجب غسله في الاستنجاء في فرج الثيب أو مجاوزته البكارة في البكر ، فلو أحس بزول منه من قصبة ذكره فأمسك ذكره فلم يخرج منه شيء بل بقي في القصبة لم يجب عليه غسل حتى لو كان في صلاة آثمها وأجزأته عن فروضه ، نعم لو قطع الذكر وفيه اللني قبل بروزه وجب الفسل ، وإن لم يبرز من الجزء للفصل شيء ولا من المتصل ، لأن بروز اللني في الجزء المقطوع في حكم بروزه وحده لانفصاله عن البدن وإن كان مستورا في ذلك الجزء ، وخرج بمعنى نفسه من غيره كأن يخرج من المرأة مني الرجل في ذلك تفصيل وهو أنه إن وطئت في دبرها وخرج منه اللني بعد غسلها لم يجب عليها إعادته ، أو في قبلها وخرج منه بعد ماذكر ، فإن قضت شهوتها حال الوطء بأن كانت بالغة مختارة مستيقظة وجب عليها إعادة الفسل ، لأن الظاهر أنه منهما معا لاختلاطهما إقامة للطنق هنا مقام اليقين كما في النوم وإن لم

## وِلَادَةُ مَوْتٌ قَرَضُهُ بِأَنْ تَقْوَى وَبِالْمَاءِ تُعْمَمُ الْبَدَنُ

تقضى شهوتها بأن لم يكن لها شهوة أصلاً كصغيرة، أولها شهوة ولم تقضها كنافذة ومكرهة لم يجب عليها إعادته ، وليس من ذلك الجنونة لاسكان أن تقضى شهوتها ، ولا يجب على الرجل إعادة غسله بخروج المني منه ثانياً وبميز المني عن المذي والودي ثلاث خواص : إحداهما أن رانحته كراثة المصين أو الطلع إذا كان رطباً ، وكراثة البيض إذا جف . الثانية التدفق : أي التدافع . قال الله تعالى « خلق » أي الإنسان « من ماء دافق » أي مدفوق : أي مصبوب في الرحم . الثالثة التلذذ بخروجه ، ولا يشترط اجتناع هذه الخواص في كونه منياً بل تكفي واحدة منها بلا خلاف ، والمرأة كالرجل في ذلك على الراجح في الروضة . وقال في شرح مسلم : لا يشترط التدفق في حقها وتبع فيه ابن الصلاح كما في شرح الأصل . وثانها ( حيض ) وهو دم طيبة يخرج من أقصى رحم المرأة في أوقات مخصوصة ، والرحم جلدة داخل الفرج ضيقة الغم واسعة الجوف كالجرة وفيها لجة باب الفرج يدخل فيها المني ثم تنكشف : أي ينسد ثمنها فلا تقبل منياً آخر بعد ذلك ، ولذا جرت عادة الله أن لا يخلق ولداً من ماء رجلين . وخرج بدم طيبة دم الاستحاضة فإنه دم علة يخرج من عرق فيه في أدنى الرحم سواء أخرج عقب حيض أم لا قبل البلوغ أو بعده على الأصح من أن دم الصغيرة وكذا الأيسة يقال له استحاضة ، وقيل لا تطلق الاستحاضة إلا على دم خرج عقب حيض . ودليل النسل من الحيض حديث عائشة رضي الله تعالى عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « إذا أقبلت الحيضة فدمي الصلاة ، فإذا ذهب قدرها فاغسلي عنك الدم وصلي » رواه الشيخان ، وفي رواية البخاري « ثم اغتسلي وصلي » . وثالثها ( نفاس ) هو دم يخرج عقب فراغ رحم المرأة من الحمل ولو علقه أو مضغه وقبل مضى أقل الطهر ، فخرج عنه الدم الخارج مع الولد أو حالة الكلف فهو دم فساد إذا لم يتصل بحيض قبله ، وإلا فهو حيض بناء على أن الحامل قد تحيض وهو الأصح ، فلولم تر الدم إلا بعد مضى خمسة عشر يوماً من الولادة فهو حيض ولا نفاس لها . وراجعها التقاء الحائض ويبر عن هذا الالتقاء بأنه ( كرة ) أي حشفة ذكر حتى وهي ما فوق الحتان كما في القاموس ( إذ تولى ) كلها وإن طالت أو قدرها من مقطوعها في قبل أو دبر ، ولو من نفسه بأن أدخل ذكره في دبره فيجب عليه النسل ، لكن لا حد عليه على المعتمد ، لأنه لا يشتهي فرج نفسه ، نعم إن غيب حشفته في داخل الفرج ، وهو ما لا يجب غسله في الاستنجاء ، وبين دخول الحشفة وخروج المني عبوم وخصوص من وجه ، إذ خروج المني موجب للنسل ، سواء كان بدخوله حشفة أم لا ، ودخول الحشفة موجب له سواء حصل مني أم لا ، نعم لا يجب النسل باحتلام إلا إذا أزل بقوله صلى الله عليه وسلم « إنما الماء من الماء » . وخامسها ( ولادة ) ولو لأحد التوأمين فيجب النسل بولادة أحدهما ، ويصح قبل ولادة الآخر ، ثم إذا ولدت وجب أيضاً النسل ومثل الولادة إلقاء العلقه والمضنة ، لكن لا بد في الطلقة أن يخبر القوايل أنها أصل آدمي ، ويكفي



واحدة منهن خلافا لما قاله بعضهم ، والولادة المصحوبة ببلل موجبة للفعل قطعاً ، والمجردة عن اللبلل موجبة للفعل على الأصح ، وتفطر بها المرأة الصائمة على الأصح ، نعم وجوب الغسل بالمجردة عن اللبلل لأنها بمنزلة الجنابة فيجوز لزوجها وطؤها بعد وقبل الغسل ، بخلاف المصحوبة بالبلل ، فإن وجوب الغسل بها لا لأنها بمنزلة الجنابة فلا يجوز وطؤها بعدها حتى تغتسل ، وإنما يجب الغسل بتمام خروج الولد ، فلو خرج بعضه ثم رجع وجب الوضوء دون الغسل ، ولو خرج الولد متقطعاً في دفعات وكانت تتوضأ في كل مرة وتصلي ثم تمّ خروجه وجب الغسل ولا تقضى الصلوات السابقة ويجب الغسل بالولادة ولو كانت من غير الطريق المعتادة مع افتتاح الأصل على الأوجه ، ولا يجب الغسل إلا بما يسمى ولادة عرفاً ، فلو عضّ كلب رجلاً أو امرأة فخرج منه حيوان على صورة الكلب كما يقع كثيراً في بلاد الشام ، فلو غسل كما لو خرج نحو دود من جوفه ، وذلك الحيوان طاهر لأنه لم يتولد من ماء الكلب وميته نجسة كما في الباجوري . وسادسها ( موت ) مسلم غير شهيد علمت حياته وظهر خلقه . أما الكافر فلا يجب غسله بل يجوز . وأما الشهيد فلا يجب غسله بل يحرم ، لقوله عليه الصلاة والسلام في الشهداء : « لاتصلوهم فإن كل جرح يفوح مسكا يوم القيامة » وأما السقط : أى الولد النازل قبل تمام أشهره إذا لم تعلم حياته ولم يظهر خلقه فلا يجب غسله ، فإن علمت حياته أو ظهر خلقه أو نزل بعد تمام أشهره فحكمه كالكبير . واعلم أن الموت موجب للغسل على الأحياء لا على الميت فهو غير قائم بالفاعل بخلاف ما عدها من الموجبات فإنه قائم بالفاعل فالموجب للغسل إما أن يكون قائماً بالفاعل أو بغيره لما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المحرم الذى وقصته ناقته : أى كسرت عنقه : غسلوه بماء وسدر » رواه الشيخان ، وظاهره الوجوب ، وإذا وجب الغسل بواحد من هذه الستة المذكورة ( فرضه ) وأركانه ثلاثة إن كانت على بدنه نجاسة ، واثنان إن لم تكن عليه : الأول النية ( بأن تنوى ) رفع الجنابة أو الحدث الأكبر ونحو ذلك ، ولا بد أن تكون النية مقترنة بأول مغسول سواء كان من أسفل البدن أو أعلاه أو وسطه ، لأن بدن الجنب كله كعضو واحد ، فلو نوى بعد غسل جزء منه وجبت لمعادته لعدم الاعتداد به قبل النية فوجوب قرننها بأولها إنما هو للاعتداد به لا لصحة النية لأنها صحيحة ولو لم يقرنها بأولها ( و ) الثانى ( بالماء تيمم ) ظاهر ( البدن ) ومنه الأنف والأعلة للتخذان من نحو ذهب فيجب غسل بدلا عما تحته ، لأنه بالقطع صار من الظاهر . ومنه ما ظهر من صماخى الأذنين ومن أنف مجذوع ومن شقوق بدن وما يبدو من فرج المرأة عند قعودها لقضاء حاجتها والسرية لأنها تظهر في وقت فتصير من ظاهر البدن ، ومنه أيضاً ما تحت القلفة بضم القاف وإسكان اللام وبفتحهما ، ويقال لها غرلة بغير معجمة مضمومة وراء ساكنة ولام مفتوحة . وهى ما يقطعها الحائض من ذكر القلام ، لأن ما تحتها ظاهر حكماً وإن لم يظهر حساً لأنها مستحقة الإزالة ، ومن ثم لو أزالها شخص فلا ضمان عليه ولو لم يمكن غسل ما تحتها إلا بإزالتها وجبت ، فإن تعذرت صلى كفافد الطهورين وحيث لم يمكن غسل ما تحتها

## (فصل)

وَمِنْ شُرُوطِ التَّهْلُوكِ وَالرُّضُوءِ الْإِسْلَامُ وَالتَّغْيِيرُ مَعَهُ تَهْلُوكُ

في البيت لأزال ، لأن ذلك يعد إزراء به ، ويدفن بلا صلاة على القصد عند الرمي ، وعدم هماختها عند ابن حبر وصل عليه للضرورة . قال العلامة الباجوري : ولا بأس بتقليده في هذه المسألة سترأ على البيت ، ومن الظاهر أيضا شعر الرأس وغيره خفيفا كان أو كثيفا ظاهرا وباطنا فيجب تقطع الشعر للضهر إذا لم يصل الماء إلى طمعه إلا بالنقض ، نعم لا يجب غسل شعر بيت في العين أو في الأنف ، لأنه من الباطن لا من الظاهر إلا إن طال فيجب غسل ما ظهر منه كما بعثه الأذرى ، وإنما وجب غسله من النجاسة لظهورها . والثالث إزالة النجاسة العينية ولو معقوا عنها كالقليل من الدم أولا إن كانت على بدن التمسك كالسكة فلا يكفي فيها أيضا غسلة واحدة عن الحدث والنجاسة عند الرافعي يجوزج التوى الاكتفاء بها بغسلة واحدة عنهما .

[فصل] في شروط الصلاة والوضوء ولما كانت تزيد عن العشرة التي ذكرها أصله ، لأن

ينضم أولها إلى خمسة عشر وشروطه قوله :

أيا طالبا من شروط وضوئه	غذها على الترتيب إذا أت سامع
شروط وضوء عشرة ثم خمسة	تغذ عتدا والفعل للطهر جامع
طهارة أعضاء ثقاء وعله	بكيفية للشروع والعلم نافع
وترك مناف في الدوام وصارف	عن الرقع والإسلام قد تم سابع
وتميزه واستثنى قتل ولبسه	إذا طاف عنه وهو بالمهد راضع
ولا حال نحو الشمع والوسخ الذي	حوى ظفرو الرمس في العين مانع
وجرى على عضو وإرسال مائه	وويل لأعقاب من النار واقع
وتخليل ما بين الأصابع واجب	إذا لم يصل إلا بما هو قانع
وماء طهور والتراب نيابة	وبعد دخول الوقت إن فات رافع
كتقطير بول ناقض واستحاضة	وودى ومذى أو من يدافع
وليس يضر البول من ثقبه علت	كجرح على عضويه الدم نافع
وينتبه للاعتراف محلها	إذا تمت الأولى من الوجه تابع
ونية غسل بعدها فانو واغترف	وإلا فالاستعمال لاشك واقع
وقد صحوا غسلا البول إن جرى	خلاف وضوء خذه والعلم واسع
ووسم بلا كره وعظمة جابر	تشق بلا خوف ويكشط مانع

قال التاظم حفظه الله : ( ومن شروط ) حصة ( الغسل والوضوء \* الإسلام ) فلا يصح كل منهما

من كافر لأنه عبادة بدنية لغير ضرورة وليس هو من أهلها ( و ) من شروط صحتها أيضا ( التغير )

فلا يصح كل من غير مميز كقطف وحنون لما ذكر حال كون ما ذكر ( مع ) اشتراط ( ثقاء ) كل

عَنْ نَحْوِ حَيْضٍ وَالنِّقَاءِ عَمَّا مَنَعَ وَصُورَ مَا جَسَمًا  
وَجَرَى الْمَاءِ مَعَ أَنْ لَا يَكُونَ بِالْعُضْوِ مَا غَيْرَ مَا  
وَعِلْمُ فَرْضِيَّةٍ كُلِّ مِنْهُمَا وَالْفَرْضُ لَا سُنَّةَ طَهُورٍ مَا  
ثُمَّ لِلْوَالَاةِ لِدَائِمِ الْحَدَثِ كَذَا دُخُولُ الْوَقْتِ مَعَ رَفْعِ الْحَبَثِ

من للتوضي\* والغسل أى نظافته . ( عن نحو حيض ) ونحوه النفاس فلا يصح كل من عدم النقاء  
منهما ( و ) من شروط صحة كل أيضا ( النقاء ) أى خلوة أعضاء للتوضي\* وبدن الغسل ( عما منع  
وصول ماء ) الوضوء أو الغسل ( جسا ) أى إلى جسم التوضي\* والغسل : أى بشرته كدهن  
جلمد وشمع وعين حبر وحناء بخلاف أثرها وشوكه لو أزيلت لم يلتصم محلها ودم وغبار على عضو  
ووسخ تحت الأظفار ورمص في العين وليس منه طبوع عسر زواله كوشم فيعفى عنه ولا عرق  
متجمد على العضو فأولى منه قشرة الدم بعد خروج ما فيها ، وإن سهلت إزالتها لأنها جزء من  
البدن . ( و ) من شروط صحة كل أيضا ( جرى الماء ) على العضو ( مع أن لا يكون \* ن بالعضو ما  
غير ما ) ، كزعفران وصندل . ( و ) من شروط صحة كل أيضا ( علم فرضية كل منهما ) أى كون  
كل من الوضوء والغسل فرضا ، وهو ما يثاب على فعله ويعاقب على تركه لأن الجاهل بفرضيته  
غير متمكن من الجزم بالنية فلا تصح بمن جهل فرضيته . ( و ) من شروط صحة كل أيضا أن يكون  
( الفرض ) من فروض كل منهما ( لا ) تعقده ( سنة ) سواء اعتقد العامى أن أفعاله كلها فروض  
أو اعتقد أن فيه فرضا وسنة ، وإن لم يميز الفرض من السنة . أما العالم وهو من اشتغل بالفقه زمنا  
فلا بد فيه من تمييز فرائضه من سنته ، ومن شروط صحة كل أيضا ( طهور ما ) ، من إضافة الصفة  
للموصوف : أى الماء الطهور في ظن كل من التوضي\* والغسل واعتقاده ، وإن لم يكن طهورا عند  
غيره كما لو اشتبه الطهور بالمتنجس من إناءين وقع في أحدهما لابعينه نجاسة فظن كل شخص طهارة  
إنائه فتوضأ أو اغتسل فطهارة كل منهما صحيحة ، فلا يصح الوضوء والغسل بمستعمل ومتغير تغيرا  
كثيرا . ( ثم ) من شرط صحة كل أيضا ( للوالاة ) بين الأعضاء وبين الفسلات وبين أجزاء الوضوء  
الواحد ( لدائم الحدث ) ( كذا ) من شروط صحة كل أيضا لدائم الحدث ( دخول  
الوقت ) فلو تطهر دائم الحدث كاستحاضة قبل دخول الوقت لم تصح طهارته لأنها طهارة ضرورة ،  
ولا ضرورة قبل الوقت ، فذكر الشروط العشرة التى اقتصر عليها أصله ، وأشار إلى عدم حصر  
الشروط فيها بأمرين : الأول تعبيره بمن التبعضية . والثانى قوله ( مع رفع الحبث ) أى حال كون  
ما ذكر من الشروط العشرة مصاحبا لشرط رفع ما على العضو من حبث : أى نجاسة عينية  
أو حكمية ، وهذا الشرط وإن عدّه أبو شجاع في مثته فرضا ثالثا من فروض الغسل وتبعته فيما  
تقدم إلا أن عدّه من شروط صحة كل من الوضوء والغسل أولى لأمرين : الأول أنه ليس خاصا

## (فصل)

نَوَاقِصُ الْوُضُوءِ خُرُوجُ مَا عَدَا مَنْ شَخْصٍ مِنْ سَبِيلِهِ بَدَأَ  
كَذَا زَوَالُ الْعَقْلِ بِالْجُنُونِ أَوْ بِالنِّكَاحِ لَا مَعَ التَّنَكُّبِ

بالنقل . والثاني أنه ليس جزءا من أجزاء النسل حتى يمتد من فروعه : أى أركانه لقوله في التلخيص :  
وأقله نية رفع جنابة أو استباحة مفتقر إليه أو أداء فرض النسل مقرونة بأول فرض وتعميم شره  
وشره له ظاهرا .

[فصل] في نواقض الوضوء السبعة أيضا بأسباب الحدث : أى بأسباب هي الحدث للتصرف  
إليه اللفظ عند الإطلاق وهو الأصغر . (نواقض الوضوء) : أحد أربعة أشياء : الأول ( خروج  
معدا من شخص ) حتى واضح ( من ) أحد ( سبيله ) أى القبل أو الدبر ( بدأ ) أى ظهر ذلك  
الخارج منهما معادا كان كبول وغائط أو نادرا كدم وحصى ، نجسا كهذه الأمثلة أو طاهرا كدوده  
واحتذى بقوله ما عدا من شخص من اللين الذى يوجب النسل ولا ينقض الوضوء ، وهو فى غاية  
مجموعة فى قول بعضهم :

إن الوضوء مع الجنابة يتفق فى ستة أخبارها لا تنقض  
نظر وفكر ثم نوم محكم لإبلاجه فى خرقه هى تقبض  
وكذلك فى ذكره وخرج جسمه ست أتت فى روضة لا تنقض  
وكذلك وطء سفيرة أو محرم هذى ثمان تقضيها لا يعرض

لأنه لما أوجب أعظم الأمرين ، وهو النسل بخصوص كونه منيا فلا يوجب أدونها بصوم  
كونه خارجا من أحد السبلين كزنا المحصن لم يوجب الجلد بصوم كونه زنا لأنه أوجب طهرا وأعظم  
منه ، وهو الرجم بخصوص كونه زنا المحصن ، وأوجب الحيض والنفاس الوضوء مع إيجابهما  
للقبل لأنهما يمنعان من صحة الوضوء إذا طرأ عليهما فلا يحاماهما إذا طرأ عليه ، بخلاف خروج  
اللى يصح منه الوضوء فى صورة سلس للى فيجامعه ، وينقض للى إذا خرج باحتلام من غير ممكن  
مقصدته وإبلاجه فى كبيرة غير محرم نظرا للنوم فى الأولى والس فى الثانية فافهم . وخرج بالحق لليت  
فلا تنقض طهارته بخروج شئ منه ، وإنما يجب إزالة النجاسة عنه فقط . وخرج بالواضح للشك  
فلا ينقض وضوؤه إلا بالخارج من فرجه جميعا كما فى الباجورى وسم زيادة . والثانى : ( كذا )  
أى مثل الأول فى النقص ( زوال العقل ) أى زوال التمييز ( : ) نحو ( الجنون ) والإغماء والمرض  
والسكر ( أو بالنكاح ) فى غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لما ورد فى حديث : « تنام أعيننا ولا تنام  
قلوبنا » وهو ربح لطيفة تأتى من قبل السماع تخطى العين وتصل إلى القلب ، فإن لم تصل إليه كان  
نظما ، واسترخاء أعصاب السماع بسبب الأجرة المساعدة من المدة ، ودليل النقص بالنوم قوله

ثُمَّ التَّمَقُّظَ ظَاهِرٍ جِلْدِي مَرَأَةٍ وَرَجُلٍ لَيْسَا بِمَحْرَمِيَّةٍ  
كِلَاهُمَا مَعَ كِبَرٍ مَا انْكَشَفَ وَمَسُّ فَرْجِ الْآدَمِيِّ يَبْطُنُ كَفَّ

صلى الله عليه وسلم : « العِيَانُ وَكَاءُ السِّمِّ ، فإذا نامت العِيَانُ استطلق الوكاء ، فمن نام فليتوضأ »  
رواه أبو داود وابن ماجه ، فلذا قال بشرط كونه ( لامع التحسين ) لمقعدته من مقره فلا ينقض  
نوم قاعد ممكن بمقعدته من مقره ولو احتلأ حتى لو تيقن النوم وشك هل كان متمكنا أولا لم ينقض  
وضوؤه فلو زالت إحدى ألقى نائم متمكن عن مقره قبل انتباهه يقينا انتقض وضوؤه ، وأما  
لو زالت بعده أو معه أو شك في تقدمه فلا نقض . ( ثم ) الثالث ( التما ظاهر جلدی مرأة ورجل )  
أجنبيين ( ليسا ) بملابس ( محرمية . كلاهما ) للآخر ( مع كبر ) لكل منهما ، وكون الملاقاة ( لما  
انكشف ) من جلد كل منهما ، والمراد بالمحرمية أن تكون اللبوسة يحرم على اللابس نكاحها  
على التأييد بسبب مباح لحرمتها لأجل نكح : أي قرابة كما في الأم والبنت والأخت وأولأجل رضاع  
كالأم من الرضاع والأخت من الرضاع أو لأجل مصاهرة : أي ارتباط يشبه القرابة كما في أم الزوجة  
وبنتها وزوجة الأب وزوجة الابن ، وبخرج بذلك أخت الزوجة وعمتها وخالتها وأم اللوطوة  
بشبهة وبنتها وزوجاته صلى الله عليه وسلم فإن كلا منهن ليس محرمًا بالمعنى المذكور ، فإن تحريم  
أخت الزوجة وعمتها وخالتها ليس على التأييد ، بل من جهة الجمع وتحريم اللوطوة بشبهة وأما  
ليس بسبب مباح ، إذ وطء الشبهة لا يتصف بإباحة ولا غيرها ، وتحريم زوجاته صلى الله عليه وسلم  
لحرمته صلى الله عليه وسلم . واختلف في زوجات بقية الأنبياء عليهم السلام هل يحرم من على سائر  
الأم أولا ؟ والذي نقل عن الشيخ الحنفى أنهم يحرم من على الأم لاطى الأنبياء ، بخلاف زوجات  
نبيينا صلى الله عليه وسلم فإنهم يحرم من على الأنبياء كما يحرم من على الأم لأنهم من أمته ، ولولم يدخل  
بهن ، بخلاف إمامه فلا يحرم من على غيره إلا إن كن موطآت له صلى الله عليه وسلم ، والمراد بقوله  
ليس بمحرمية كلاهما أن تكون اللبوسة أجنبية من اللابس يقينا ، ولو ميتة فخرج المحرم فلا نقض  
بلسها ، ولو شك في المحرمية فلا نقض لأن الطهر لا يرفع بالشك ، وذلك كما لو اختلطت محرمه  
بأجنبيات غير محصورات وتزوج واحدة منهن فلا نقض أيضا على الاعتماد خلافا لابن عبدالحق  
كالخطيب ، وكذا زوجته إذا استلحقها أبوه ولم يصدق فإن النسب يثبت ولا يفسخ نكاحه  
ولا ينقض وضوؤه على الاعتماد ، ولا مانع من تبعض الأحكام . قال بعضهم وليس لنا من ينكح  
أختا في الإسلام إلا هذه كما في الباجوري على سم . قلت : وقد ألفت في ذلك بقولى :

قل يا قبيح متى يكون نكاح أخت جازا في شرعنا للسل

والمراد بالرجل والمرأة ذكر وأنى بلغا حد الشهوة عرفا يقينا ، فلو شك فلا نقض . وضابط  
الشهوة انتشار الذكر في الرجل وميل القلب في المرأة ولا تنقض صغيرة ولا صغير لم يبلغا حد  
الشهوة عرفا : أى عند أرباب الطبائع السليمة كالإمام الشافعى والسيدة فقيهة قلنا قال مع كبر

بخلاف ما لو لم يكن ، وإن انتفت بعد ذلك لنحو هرم لأنه مامن ساقطة إلا ولها لاقطة . وخرج  
بقوله ما انكشف مالو كان على جلد أحدهما حائل فلا نقض حينئذ كما في الباجوري وسم (و) الرابع .  
(مس فرج الآدمي) لا فرق بين أن يكون من نفسه الخبر « من مس فرجه فليتوضأ » أو من غيره  
لأنه أغلظ المحسنة حرمة غيره ، بل ثبت أيضا في رواية : « من مس ذكرا فليتوضأ » وهو شامل  
لنفسه ولغيره ، وأما خبر عدم النقض بمس الفرج فنسوخ كما قاله ابن حبان وغيره ، وهذا كان منه  
أو سهوا ؛ وللمراد بفرج الآدمي قبله ولو مبنا حيث سمى فرجا ولو أشل ، وهو في الرجل جميع  
الذكر لا ما نبت عليه العانة ، وفي المرأة ملتقى شفرها : أي شفرها اللتقيان ، وهذا حرط الفرج  
لا ما فوقهما مما نبت عليه الشعر ، وأما البظر ؛ وهو اللحم الناتئة في أعلى الفرج فهو ناقض على  
التمتع عند الرمي بشرط كونه متصلا بخلافه لأن حجر في قوله بأنه غير ناقض ، وعمله جلد قطعه  
ناقض أيضا كما قاله الشهاب الرمي في حواشي الروض ، وقال الشمس الرمي كان قاسم في شرح  
الكتاب إنه لا ينقض ، وعمله قطع الفرج الملهي لما كان ناقضا ناقض ، وخرج بالآدمي البهيمه ، وأما الجنه  
فهو كالآدمي بناء على حل مناكتنا لهم ، وهو التمتع في مفهومه تفصيل ؛ ولو مس الجنه ذكره  
وصلى ثم بان أنه رجل لزمه الإعادة كمن طلق الطهارة فصلى ثم بان محدثا كما في الباجوري وسم ،  
وعلى القول القديم لا ينقض مس حلقه من الآدمي والجنه ، وللمراد بها ملتقى المنفذ ، وعلى الجديد  
ينقض مسها ، ولا يكون من فرج الآدمي والجنه وكذا مس حلقه الدبر على الجديد ناقضا إلا إذا  
كان (يظن كف) وللرأيه ما يستتر عند وضع الراحين على الأخرى مع تحامل يسير في غير  
الإبهامين . أما قهها فما يستتر عند وضع باطن أحدهما على باطن الأخرى فينتقض وضوء الماس دون  
المسوس بخلاف اللس فإنه ينتقض وضوء كل من اللامس والممسوس .

والحاصل أن المس يفارق اللس في ثمانية صور : أحدها أن النقض في المس خاص بصاحب  
الكف فقط . ثانيا أنه لا يشترط في المس اختلاف النوع ذكورة وأنوثة . ثالثا أن المس قد يكون  
في الشخص الواحد فيحصل بمس فرج نفسه . رابعا أن لا يكون إلا بباطن الكف . خامسا أنه  
يكون في الحرم وغيره . سادسا أن مس الفرج المائل ينقض ، وأن لمس الضو المبان من  
المرء لا ينقض . سابعا اختصاص المس بالفرج . ثامنا لا يشترط الكبر في المس دون اللس كما  
في شرح الأصل .

[تمة] من القواعد المقررة التي ينبغي عليها كثير من الأحكام : استحباب الأصل ، وطرح  
الشك ، وإبقاء ما كان على ما كان ، ومن ذلك أن لا يرتفع يقين حدث أو طهر بظن ضده كما  
تقدمت الإشارة إليه كما في الباجوري وسم .

## (فصل)

صَلَاةٌ مَنْ أَحْدَثَ لَا تَحِلُّ لَهُ وَأَنْ يَمَسَّ مُصْحَفًا وَيَحْمِلَهُ

[فصل] في بيان ما يحرم بالحدث الأصفر والمتوسط والأكبر . (صلاة من أحدث لا تحل له) أي الذي انتقض وضوؤه لا تحل له : أي يحرم عليه أربعة أشياء : أحدها الصلاة ولو نقلا وصلاة جنازة لخبر الصحيحين : « لا يقبل الله صلاة أحدكم إذا أحدث حتى يتوضأ » أي لا يقبل الله صلاة أحدكم حين حدثه إلى أن يتوضأ أو يتيمم فيقبل صلاته ما لم يفقد الطهورين فيصلي الفرض دون النقل لحرمه الوقت ويقضى إذا قدر على أحدهما كما في شرح الأصل ، وهذا أحد أقوال عند المالكية نظمها بعضهم بقوله :

ومن لم يجد ماء ولا متيمما      فأربعة الأقوال يحكي مذهبها  
يصلى ويقضى عكس ما قال مالك      وأصبح يقضى والأداء لأشبهها  
وللقاسبي ذوالربط يومي لأرضه      بوجه وأيد للتيمم مطلبها

وفي معنى الصلاة خطبة الجمعة وسجدة التلاوة وسجدة الشكر كما في شرح الأصل ( و ) ثانيا ( أن يمس مصحفا ) والمراد بالمصحف كل ما كتب فيه قرآن ولو بعض آية للدراسة ولو عمودا أو لوحا أو جلدا أو قرطاسا ، فخرج بذلك التيممة ، وهي ما يكتب فيها شيء من القرآن للترك وتعلق على الرأس فلا يحرم مسها ولا حملها ما لم تسم مصحفا عرفا كما إذا كتب القرآن كله ، فإنه لا يقال له تيممة ولو صغر وقصد ذلك إذ لا عبرة بقصده . قال ابن حجر : والعبرة في قصد الدراسة والترك بحال الكتابة دون ما بعدها ، وبالكاتب لنفسه أو غيره تبرعا : أي بلا أجر ولا أمر وإلا فآمره أو مستأجره . قال النووي في التبيان : وسواء من نفس المصحف للكتاب أو الحواشي أو الجلد ، وللذهب المختار حرمة مس الخريطة والغلاف والصندوق إذا كان فيهن المصحف ، وقيل لا يحرم من هذه الثلاثة وهو ضعيف . قال الشبرايملي : وظاهر أن مسه مع الحدث ليس كبيرة بخلاف الصلاة ونحوها كالطواف وسجدة التلاوة وسجدة الشكر فإنها مع الحدث كبيرة كما في شرح الأصل ( و ) ثانيا أن ( يحمله ) مصحفا بقصد حمله وحده أو واحدا لاجئين في حمله مع اللئاع كان اللئاع ظرفا له أولا ، لأن حمله معه تبعاله بأن لم يكن مقصودا بالحمل وحده سواء قصد اللئاع وحده أو لم يقصد شيئا أو قصده مع اللئاع على الاعتماد ، نعم محل جواز الحمل فيما ذكر حيث لم يعتد بما ساه له بأن غرز فيه شيئا وحمله إذ مسه حرام ، ولو بمحائل ، ولو بلا قصد . قال النووي في التبيان : أجمع المسلمون على وجوب صيانة المصحف واحترامه . قال أصحابنا وغيرهم ولو ألقاه مسلم في القاذورة والقيام بالله تعالى صار للملئى كافرا . قالوا ويحرم توسده : بل توسد أحاد كتب العلم حرام ، ويستحب أن يقوم للمصحف إذا قدم به عليه ، لأن القيام مستحب للفضلاء من العلماء والأخيار ؛

## وَأَنْ يَطُوفَ وَكُلُّ هَذِي الْأَرْبَعِ حَرَمٌ عَلَى الْجَنْبِ أَيْضًا وَأَمْنٌ

فالمصنف أولى كما في شرح الأصل (و) راجعاً (أن يطوف) قرضاً أو نقلاً كطواف القدوم وطواف الإفاضة وغيرها خبر الحاكم « الطواف بمنزلة الصلاة إلا أن الله أحل فيه النطق فمن نطق فلا ينطق إلا بحجراً » كما في شرح الأصل ( وكل هذى الأربع » حرّم على الجنب أيضاً ) أى كما حرمت على المحدث فيحرم على الجنب: أى المحدث حدثنا أوسط الصلاة وما في معناها لحديث « لا يقبل الله صلاة من طهر ، ولا صدقة من غلول » ضم النين للمجعة : أى حرام . قال النووي : أما إذا لم يجد الجنب ماء ولا تراباً فإنه يصلى لحزمة الوقت على حسب حاله ، ويحرم عليه القراءة خارج الصلاة ، ويحرم عليه أن يقرأ في الصلاة حازراً على فاتحة الكتاب ، وهل يحرم قراءة الفاتحة ؟ فيه وجهان : الصحيح المختار أنه لا يحرم ، بل يجب ، فإن الصلاة لا تصح إلا بها ، وكما جازت الصلاة للضرورة مع الجنبية يجوز القراءة . والثاني لا يجوز ، بل يأتي بالأذكار التي يأتي بها العاجز الذي لا يحفظ شيئاً من القرآن ، لأن هذا عاجز شرعاً فصار كالعاجز حلاً ، والصواب الأول اهـ ، ويحرم على الجنب أيضاً الطواف لحبر الحاكم « الطواف بالبيت صلاة » أى كالصلاة في السر والطمهارة ، ويحرم عليه أيضاً من المصنف . قال النووي : إذا كتب الجنب والمحدث مصحفاً إن كان يعمل الورقة وبمسحها حال الكتابة فهو حرام وإن لم يحملها ففيه ثلاثة أوجه : الصحيح جوازه . والثاني تحريمه . والثالث يجوز للحديث ، ويحرم على الجنب اهـ ، ويحرم عليه أيضاً حمله لأنه أعظم من اللبس فهو حرام بالتبليس الأولى . قال النووي : سواء حمله بقلابه أو غيره اهـ ويجوز حمل حامل المصنف ، ولا يجرى فيه تفصيل التناع ، لأنه لا يحدّ حاملاً للمصنف ولو قصد به لإعارة بقصد ، وحكم حمل المصنف مع الكتاب في جلد حكم حمل المصنف مع التناع في التفصيل البار ، نعم يحرم من الجلد السمت للمصنف دون ماعداه وإن كان مساً للمصنف من وراء حائل ، والشأن فيه أنه لا يؤثر كما في عدم تقضى الوضوء باللبس من وراء حائل ، لأن اللبس هنا لما كانت حرمة لتعظيم المصنف ثبتت من وراء الحائل مبالغة في ذلك . ولما كان تقضى الوضوء به لما فيه من إثارة الشهوة لم يثبت مع الحائل لانتفاء حكمه المذكورة والحكم بدور مع علته ، ولا يجب منع صبي ممزٍ ولو جنباً من حمل مصحفه لحاجة طهارة بشرائه متطهراً فحل ذلك إن كان للدراسة . قال الشرح الملبس : بخلاف تمكنه من الصلاة والطواف أو نحوها مع الحدث اهـ ، ويحرم تمكين غير المميز من نحو مصحف ولو بسن آية لما فيه من الامتنان . قال النووي في التبيان : لا يمنع الكافر عن سماع القرآن لقوله عز وجل « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله » ومنع من من المصنف . وأما تعليمه القرآن ، فقال أصحابنا إن كان لا يرجى إسلامه لم يجز تعليمه ، وإن يرجى إسلامه ففيه وجهان : أحدهما يجوز رجاء إسلامه . والثاني لا يجوز كما لا يجوز بيع المصنف منه وإن رجب . وأما إذا وأينما يتم فهل يمنع ؟ فيه وجهان اهـ كفاً في شرح الأصل ( وأمنع ) الجنب



مَعَ مَا تَلَا الْقُرْآنَ وَالْإِقَامَةَ فِي مَسْجِدٍ وَكُلِّ هَذِي السَّتَةِ  
بِالْحَيْضِ حَرْمٌ مَعَ طَلَاقٍ أَمَدٍ وَالصَّوْمَ مَعَ غُبُورِهَا فِي الْمَسْجِدِ

عن الأربعة المذكورة كالمحدث . ( مع ) منه دون المحدث عن أمرين آخرين أيضا : أحدهما ( ما تلا القرآن ) أي عن تلاوته والتلفظ به . قال النووي في التبيان : سواء أكان آية أو أقل منها ، ويجوز الجنب والحائض إجراء القرآن على قلبهما من غير تلفظ به ، ويجوز لهما النظر في المصحف وإمراره على القلب ، وأجمع المسلمون على جواز التهليل والتسبيح والتحميد والتكبير ، والصلاة على رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وغير ذلك من الأذكار للجنب والحائض . قال أصحابنا : وكذا إذا قال الإنسان « خذ الكتاب بقوة » وقصدا به غير القرآن فهو جائز ، وكذا ما أشبهه . قالوا : ويجوز لهما أن يقولوا عند اللصية : إنا لله وإنا إليه راجعون إذا لم يقصدا القرآن . وقال الحراسانيون : ويجوز أن يقولوا عند ركوب الدابة « سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين » أي مطيقين ، وعند الدماء : ربنا آتانا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار إذا لم يقصدا به القرآن . قال إمام الحرمين : وإن قال الجنب بسم الله والحمد لله ، فإن قصد القرآن عصى ، وإن قصد الله كر أو لم يقصد شيئا لم يأثم ، ويجوز لهما قراءة مانسخت تلاوته كـ « الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة نكالا من الله » اه كلام النووي ، وما في قوله ما تلا القرآن مصدرية تقدر مع صلتها بمصدر كما علت . ( و ) ثانيا عن ( الإقامة ) أي المسك ( في مسجد ) ومثله التردد ، لقوله صلى الله عليه وسلم « لأحل المسجد لحائض ولا جنب » رواه أبو داود عن عائشة رضي الله عنها ، ودخل في المسجد هواؤه وما اتصل به من نحو روشن وغصن شجرة أصلها خارج لاعتكسه ورجلته لأحريمه ، ورحبة المسجد هي الساحة للنبسة ، وحريمه ماحوله من الرفق بكسر الليم وفتح الفاء كما في شرح الأصل . ( وكل هذي الستة ) المحرمة على الجنب ( بالحيض حرم ) أيضا ( مع ) تحريم أمور أربعة آخر عليها أيضا دون الجنب : أحدها تحريم ( طلاق أمد ) الحيض ، لأن بقية الحيض الواقع بعد الطلاق لا تحسب من العدة فتتضرر المطلقة إذا بطول مدة التربص . قال الله تعالى « إذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن » أي إذا أردتم طلاق الأزواج الموطوءات اللاتي يتددن بالأقراء فطلقوهن في أول الوقت الذي يشرعن فيه في العدة بأن يكون الطلاق في طهر لم تجامع فيه ، والمراد بوقت شروعهن ما يشمل وقت تلبسهن بها ، فلم تطلعت في عدة طلاق رجعي فلا حرمة تلبسها بالعدة ، وتحريم الطلاق في الحيض من الكبار إلا في سبع صور فلا يحرم طلاقها فيها : الأول إذا قال أنت طالق في آخر جزء من حيضك أو مع آخره أو عنده ، ومثل ذلك ما لو تيمم لفظ الطلاق في آخر الحيض لاستعقاب ذلك الطلاق الشروع في العدة . والثاني أن تكون المطلقة في ذلك غير مدخول بها لعدم العدة بخلاف التوفي عنها زوجها قبل الدخول فيجب عليها العدة .

## إِنْ خَافَتْ التَّلَوِثَ ثُمَّ مُتَعَةً مَا كَانَ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ

والثالث أن تكون حاملا منه لاستعقاب ذلك الطلاق الشروع في العدة. والرابع أن يكون الطلاق بموضع منها إذا كانت حائضا ، لأن إعطاءها المال يشعرها بالحاجة إلى الطلاق ، فلو طلقها بسؤالها الطلاق بلا عوض أو بموضع من غيرها حرم . والخامس أن يكون الطلاق في إيلاء بمطالبتها الطلاق في حال الحيض بعد مطالبتها الوطء من الزوج في حال الطهر فيمتنع منه ، لأن حاجتها شديدة إلى الطلاق . والسادس ما إذا طلقها الحكم في شقاق وقع بينها وبين زوجها لحاجتها الشديدة إليه . والسابع ما لو قال السيد لأمته إن طلقك الزوج اليوم فأنت حرة فلم الزوج ذلك التطبيق وعدم رجوع السيد فطلقها أو سأله ذلك فلا يحرم طلاقها للخلاص من الرق إذ دوامها أضر بها من تطويل العدة ، وقد لا يسمح به السيد بعد ذلك أو يموت فيدوم أسرها ( و ) ثانياً تحريم نية ( الصوم ) أما إذا تمتعت نفسها بالطعام والشراب بلا نية فلا يحرم عليها ، لأنه لا يسمى صوما ، والأوجه أنه لم يجب عليها أصلاً ، ووجوب القضاء إنما هو بأمر جديد ، وقيل وجب عليها ثم سقط حال كون تحريم الصوم ( مع ) الأمر الثالث الذي هو تحريم مجرد ( عبورها ) أى الحائض ( في المسجد ) تلاحظ حديثها عن حدث الجنب . فلذا لم يحرم في حقه مجرد العبور ، لكن محل تحريمه عليها . ( إن خافت التلويث ) أى تطليخ المسجد بالماء صيانة للمسجد ، فإن أمنتها كان لها العبور مع التكره عند انتفاء الحاجة إلى عبورها ، والعبور في حق الجنب بلا حاجة خلاف الأولى ، فإن كان لها غرض صحيح كقرب طريق فلا كراهة ولا خلاف الأولى ، وخرج بالمسجد المدرسة والربط بضم الراء والباء جمع رباط ومصلى العيد وملك الغير فلا يحرم عبورها إلا عند تحقق التلويث أو ظنه لا عند توهمه ، لأن حرمة هذه عرضية وحرمة المسجد ذاتية ، وكالحائض فيما ذكر من له حدث دائم كاستحاضة وذى سلس بول أو مذى ومن به جراحة نضاجة لدم أو صديد فإذا خيف التلويث بشئ من ذلك حرم العبور ، وإلا كره إلا الحاجة وكذا سائر النجاسات الملوثة ولو في نعل أو ثوب فلا يجوز إدخال النجاسة على نحو النعل إلا بشرطين : أن يأمن التلويث ، وأن يكون لحاجة تخوف الضياع ( ثم ) رابع الأمور تحريم ( متعة ) أى استمتاع الزوج ومباشرة لها سواء كانت بشهوة أم لا ( ما كان بين سرّة وركبة ) بوطء سواء كانت بحائل أم لا وبغير وطء حيث لا حائل ، ولا بد أن تكون المباشرة بما ينقض منه الوضوء ليخرج السنّ والشعر فلا تحرم المباشرة به . والحاصل أن بدن المرأة حال الحيض بالنسبة إلى الاستمتاع والمباشرة على قسمين : أحدهما ما بين السرّة والركبة فيحرم على الرجل المباشرة فيه بغير حائل مطلقاً سواء كان بوطء أو بلس إذا كانت تحت الثياب بخلاف الاستمتاع بغيرها كنظر يشهوة فإنه لا يحرم . وأما مع الحائل فتعزم بوطء لا بغيره . وثانيهما ما بين السرّة والركبة فلا يحرم مطلقاً . وكما يحرم على الرجل مباشرة ما بين سرّة الحائض وركبتها . كذلك يحرم على المرأة وهي حائض أن تباشر الرجل بما بين

## (فصل)

وَإِنَّمَا أَسْبَابُ التَّيَمُّمِ مَرَضٌ وَقَدْ تَمَّاءَ وَاجْتِيَاجٌ وَغَرَضٌ  
لِعَطَشٍ نُحَرِّمُنَا فَرِيضَةً مِنْ تَرْكِ الصَّلَاةِ جَلَّ وَزَرُّهُ

سرتها وركبتها في أي جزء من بدنه ولو غير ما بين سرتيه وركبتيه لأن ما منع من مسه يمنعها أن تمسه . ولا يحرم على الحائض والنفساء حضور المحضر على المعتمد خلافا لما في الباب والروض من تحريمه لضرره بامتناع ملائكة الرحمة من الحضور عنده بسببهما كما نقله السويدي عن الرملي . وكذلك لا يحرم على الحائض الطهارة بقصد نحو النظافة أو أغسال الحج لا بقصد التعبد مع عليها بالحرمه فيعوم لتلاعبها ، والله أعلم .

(فصل) في بيان أسباب التيمم وشرائطه وقروضه ومبطلاته . ( وإِنَّمَا أَسْبَابُ ) جواز ( التيمم ) ثلاثة ، وعدتها صاحب الطراز المذهب سبعة ، ونظمها في قوله :

ياسائل أسباب حل تيمم هي سبعة بسماها ترتاح  
قد وخوف حاجة إضلاله مرض يشقى حيرة وجراح

وعدها شيخ الإسلام في تحريره أحدا وعشرين وكلها ترجع إلى سبب واحد ، وهو العجز عن استئصال الماء حيا أو شرعا ، والأسباب التي ذكروها أسباب لذلك السبب اه باجوري . أحدها عذر شرعي ، وهو ( مرض ) أي حصوله أو زيادته أو بطء به أو شين فاحش في عضو ظاهر بخلاف اليسير كقليل سواد ، وبخلاف الفاحش في عضو باطن فلا أثر لذلك ، والظاهر ما يبدو عند المهنة كالوجه واليدين ، والباطن بخلافه ، ويعتمد في ذلك قول الطبيب المحدث في الرواية ويعمل بمعرفة إن كان عارفا في الطب لا بتجربته على ما نقله الرملي ، وقال ابن حجر : يعمل بتجربته خصوصا مع فقد الطبيب في محل يجب طلب الماء منه (و) ثانيا عذر حسي ، وهو نوعان : الأول ( فقد ماء ) حقيقة في سفر أو حضر بأن ييقن عدم الماء حوله أو جوار وجوده وطلبه على قدر وسعه فلم يجد أو خاف بطلبه على نفسه أو ماله وإن قل أو اختصاصه بكاشيته أو انقطاعه عن رفقته أو خروج وقت ( و ) الثاني فقد ماء حكما ، وهو ما إذا وجدته ولكن كان له ( احتياج وغرض ) لسطحه أو عطش رفيقه أو دابته أو عطش ( محترضا ) من الحيوانات ، وهو ما يحرم قتله سواء في ذلك العطش في يومه أو فيما بعده قبل وصوله إلى ماء آخر . وفي إضاح النووي قال أصحابنا ويحرم عليه الوضوء في هذه الحال ، لأن حرمة النفس أكد ، ولا بدل للشرب ، وللوضوء بدل وهو التيمم ، والنسأ عن الجنب وعن الحيض وغيرها كالوضوء فيها ذكرناه وسواء كان المحتاج

## حَرْبِي وَمُرْتَدِّي وَزَانِي مُحْصَنٌ خَزِيرٌ وَالْكَلْبُ الْعَقُورُ الْبَيْتُ

الطعن وفيه الخلط له أو واحدا من القافلة وهو للسافر ، والركب بفتح الراء وسكون الكاف جمع راكب كصاحب جمع صاحب له .

ومن القصد الحكيم أيضا صورتان : إحداهما ما إذا كان الماء بقربه ، ويخاف لو سعى إليه على نفسه من سبع أو عدو عند الماء أو يخاف على ماله الذي معه أو الخلف في رحله من غاصب أو سارق أو كان في سفينة لو استقى لاستلقى في البحر فله التيمم في ذلك كله ، وأما إذا خاف فوات الرقعة لو قصد الماء ، فإن كان عليه ضرر بذلك كان له التيمم قطعا وإن لم يكن عليه ضرر بذلك سوى الوحشة ، فالراجح أن له التيمم أيضا ، والصورة الثانية ما إذا وجد الماء ولم يجد آلة بأن يكون الماء في بئر ولا يمكن الوصول إليه إلا بآلة ولا آلة ، أو ليس هناك إلا آلة واحدة ، أو لأن موقف الاستقاء لا يسع إلا واحدا يتناوبه المسافرون فالراجح أنه يتيمم للعجز الحسي ، ولا إعادة عليه على المذهب كما في شرح الأصل وإذا كان المحترم ما يحرم قتله (غيبه) ما لا يحرم قتله ، وهو ستة أنواع : الأول (من ترك الصلاة) بعد أمر الإمام والاستتابة ندبا ، وقيل وجوبا فإنه حيث لا يسع بمصوم الدم لأنه (جل) أي عظيم (وزره) شرعا فلا يضمن من قتله ، ولو قبل التوبة على القول بدب الاستتابة لم تكن يأثم فافهم ، والثاني كافر (حربي) وهو الذي لاسلح له مع المسلمين قاله الفيومي ، فخرج أولا الذي وهو من عقد الجزية مع الإمام أو نائبه ودخل تحت أحكام الإسلام فإنه محترم . ولذا سمي ذميا نسبة إلى اللغة : أي الجزية . وثانيا للمعاهد وهو من عقد الصلح مع الإمام أو نائبه من أهل الحرب على ترك القتال في أربعة أشهر أو في عشر سنين يعرض منهم موعدا إلينا أو غيره لقوله صلى الله عليه وسلم « ألا من ظلم مطهدا أو انتهكه أو كلفه فوق طاقتة أو أخذ منه عينا غير طيب نفس فأنا حجيجه يوم القيامة » أي خصمه رواه أبو داود ، ثم قال للشيخ أحمد النحراوى المراد بالمعاهد ما بين هذا والذي والوثق فافهم . وثالثا للوثق ، وهو من عقد الأمان مع المسلمين في أربعة أشهر فقط لقوله تعالى « وإن أحد من المشركين استجارك فأجره » أي إذا استأمنك أحد منهم من القتل فأمنه ، ولقوله صلى الله عليه وسلم « ذمة المسلمين واحدة يسعى بها أدناهم فمن أخطر مسلما فعليه لينة الله واللأئكة والناس أجمعين » رواه الشيخان وصححه : أي عقود المسلمين كقصد شخص واحد منهم ، يقوم بهذا العقد أدناهم كالاميد والنساء فمن نقض عهد مسلم عليه لينة من ذكر كما في شرح الأصل (و) الثالث (مرتد) وهو من قطع الإسلام ممن صحح طلاقه (و) الرابع (زاني محصن) بفتح الصاد على غير قياس ، وشروط الإحصان : البلوغ والعقل والحرية ووجود الوطء في نكاح صحيح ، قال الشافعي : إذا أصاب الحر البالغ امرأة أو أضيفت الحرة البالغة بنكاح فهو إحصان في الإسلام والشرك اه فلا يتيمم الشخص لاحتياج واحد من هؤلاء الأربع إلى الماء بل يتوضأ بالماء ، ولو أدى إلى هلاك واحد منهم ، ثم قال النحراوى : للتيمم

فَقَرَضُهُ هُوَ التَّرَابُ الطَّاهِرُ وَلَمْ يُخَالِطْهُ دَقِيقٌ تَأَثَّرُ  
قَصْدُ وَمَسْحُ كُلِّ غُضْوَاهُ الْجَلِي بِضَرْبَتَيْنِ وَهُوَ لَمْ يُسْتَعْمَلِ

أن غير المحترم من الآدمي فيه تفصيل ، وهو أنه إن كان قادرا على التوبة كترك الصلاة والمرتد لم يجز له شرب الماء وإن احتاجه في إنقاذ روحه من العطش لتعينه للطهر به مع قدرته على الخروج من المعصية وإن لم يقدر عليها كالزاني المحصن جاز له التيمم وشرب الماء للعطش ، قرره شيخنا الحنفى كما فى شرح الأصل . والخامس ( خنزير ) وهو حيوان خبيث ، ويقال إنه حرام على لسان كل نبى ، ويسن قتله ولو عقورا ، وقيل يجب قتل العقور (و) السادس ( الكلب العقور البين ) أى التحقق عقره أى جرحه إذ لاخلاف فى عدم احترامه حينئذ . وأنه يسن قتله ولو كان فيه نفع تغليا لجانب الضرر ، وأما غير العقور فإن كان فيه نفع من اصطیاد أو حراسة فلاخلاف فى احترامه وحرمة قتله ، وإن اتفق نفعه كضرره ، وهو كلب السوق للسمى بالجماعى ، فعمد الرملی فیہ أنه محترم فيحرم قتله ، وعند شيخ الإسلام يجوز قتله .

وإذا علمت أن أسباب التيمم هي الثلاثة المذكورة . ( فقرضه ) أى فروضه عشرة :

الأول ( هو التراب ) الخالص : أى ما يصدق عليه اسم التراب ولو أخذ من ظهر كلب إذا لم يعلم تجسسه ، أو اسود بالتحريق حيث لم يصير رمادا أو كان سبخا بفتح الباء : أى ملحا لا يثبت حاملا لم يعله : أى يغلبه ملح أو كان مما يتداوى به وهو الطين الأرمي أو كان بطحاء وهو ما فى مسيل الباء .

والثانى هو ( الطاهر ) أى طهورية التراب لقوله تعالى « فتييموا صعيدا طيبا » أى ترابا طهورا (و) الثالث كون التراب ( لم يخالطه دقيق تأثر ) ونحوه من الخالط كزعفران ونورة وإن غل الخالط بحيث لا يرى لمنعه وصول التراب إلى العضو لكثافته . نعم لو اختلط التراب بماء مستعمل وجف حاز التيمم به كما فى شرح الأصل .

والرابع قصد التراب لنقله للعضو للمسوح فالحقق لا قصد هو النقل ولو بفعل غيره بإذنه أو بتمرير وجهه أو يديه فى الأرض لقوله تعالى « فتييموا صعيدا طيبا » أى اقصدوه ، فلو اتقى النقل كان سفته ربح على عضو من أعضاء التيمم فردده عليه ونوى أو نوى بوقوفه فى مهب الريح للتيمم لم يكف لعدم تحقق القصد بسبب انتفاء النقل ، وإلى هذا الإشارة بقوله : ( قصد ) أى للتراب ، وأما قصد العضو فلا يشترط على الاعتماد ، فلو أخذ ترابا لمسح به وجهه فتذكر أنه مسحه صح أن يمسح به يديه وبالعكس (و) الخامس والسادس ما أشار إليهما بقوله ( مسح كل عضوه الجلى \* بضربتين وهو لم يستعمل ) أى أن يمسح وجهه ويديه بضربتين لا بضربة واحدة وإن أمكن عقلا بأن يضرب بخرقة أو نحوها على تراب ويمسح وجهه بطرفها ثم يديه بطرفها فإنه لا يكتفى شرعا لأنه قلة واحدة فلا بد من قلة ثانية يمسح بها ولو قطعة من يده ، والمراد بالضرب النقل ، فلو أخذ

تَقْدِيمُهُ إِزَالَةَ النَّجَاسَةِ وَالْاجْتِهَادُ قَبْلَهُ فِي الْقِبْلَةِ  
وَكَوْنُهُ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ وَأَنَّهُ يَفْرَدُ فَرِيضَ يَأْتِي

التراب من الهواء كفى . لا يقال كيف عدوا الضرب من الشروط ؟ وهو من الأركان . لأننا نقول  
الركن ذاته ، والشروط تعلقه لا ذاته ، وأن لا يكون التراب مستعملا في رفع حدث أو إزالة نجاسة  
مطلقة فإن كان في السابعة كان طاهرا فقط أو فيما قبلها فمتنجس ولا يصير مطهرا بفعله ، والمستعمل  
في رفع الحدث ما بقي بعضه ممسوح بعد مسحه أو تنثر منه حالة التيمم بعد مسحه العضو .  
أما ما تنثر ولم يمسه العضو ل لاقي ما لاصق العضو فليس بمستعمل كالباقي بالأرض . وكذا لو ألفت  
الريح على وجهه ترابا فأخذته بخرقه ثم أعاده على وجهه فإنه يكفي . ومن هنا يعلم جواز تيمم واحد  
أو جماعة مرات كثيرة من تراب يسير في نحو خرقه حيث لم يتناثر إليه شيء مما ذكر كما يجوز  
الوضوء متكررا من إثناء واحد وجواز إعادة إحدى يديه التي رفعها عن الأخرى قبل استيعابها  
لأجل استيعاب مسح الأخرى في الأصح ، لأن المستعمل هو الباقي بالمسوحة لا الباقي بالمسحة فإنه  
في حكم التراب الذي يضرب عليه اليد مرتين فلا يكون مستعملا بالنسبة للمسوحة فله أن يمسح بما  
في للمسحة لمعة أغفلها في للمسوحة . أما بالنسبة لتبر المسوحة كوضوء تيمم آخر أو العضو الماسح  
فلا يجوز مسحه بما في الكف لارتفاع حدث ذلك الكف به فهو مستعمل كما في شرح الأصل .  
والسابع ما أشار إليه بقوله : ( تقديمه إزالة النجاسة ) أي غير المغفور عنها عن بدنه ولو غير أعضاء  
التيمم من فرج وغيره لاعتن ثوبه ومكانه بخلافه في الوضوء لأن الوضوء لرفع الحدث . وهو يحصل  
مع عدم تقدم ذلك . والتيمم لإباحة الصلاة التابع لها غيرها ، ولا إباحة مع ذلك فأشبه التيمم معها  
التيمم قبل الوقت . قال الشرقاوي : فلو تيمم قبل إزالة النجاسة لم يصح تيممه على المعتمد  
في المذهب وجري عليه الرمي . وقيل يصح ، وجري عليه ابن حجر ويبنى على الخلاف ما لو كان  
الميت أقلف وتحت قلفته نجاسة فعند الرمي يدفن بلا صلاة عليه لأنه لم يتقدم إزالة النجاسة . وعند  
ابن حجر يصح عليه إذ لا يشترط عنده ذلك (و) الثامن . ( الاجتهاد قبله في القبلة ) أي أن يجتهد  
في القبلة قبل التيمم . قال ابن حجر في المنهج القويم : فلو تيمم قبل الاجتهاد فيها لم يصح على  
الأوجه . قال الشرقاوي : هذا ضعيف فيصح التيمم بعد دخول الوقت ولو قبل الاجتهاد في القبلة ،  
ولهذا تصح صلاة من صلى أربع ركعات لأربع جهات بلا إعادة كما في شرح الأصل . (و) التاسع  
( كونه ) أي التيمم ( بعد دخول الوقت ) أي الذي يصح قبل الصلاة فيه ، لأن التيمم ظهارة ضرورة  
ولا ضرورة قبل دخوله . والوقت شامل لوقت الجواز ووقت العذر وأوقات الرواتب وسائر  
المؤقتات كصلاة العيد والكسوف . ويدخل وقت صلاة الاستسقاء واجتماع أكثر الناس لها إن  
أراد فعلها جماعة وإلا فإرادة فعلها ، والكسوف بمجرد التنوير وإن أراد فعلها جماعة ؛ والفرق

أن الكسوف يغوث بالانجلاء ولا يغوث الاستسقاء بالسقيا ، ووقت تحية المسجد بدخوله ، والجنابة  
يتام التسل الواجب وهي التسل الأولى وتتام التيمم الميت ، وإن لم يكن ، وبهذا يلغز فيقال شخص  
لا يصح تيممه حتى يتيمم غيره وهو الميت ، وقد ألغز فيه العلامة الأمير في حاشيته على شرحه على  
مجموعه بقوله :

يا من يحفظ يقيم أحسن جواب تفهم  
لم لا يصح تيمم إلا بسبق تيمم  
من غير فصل عبادة بالسابق المتقدم  
ومتى يصح تيمم من غير نية نهي

قال واحتزت بقولي من غير فصل عبادة الخ عن التيمم لثانية للشركة ، فإنه إنما يصح بعد  
أن يتيمم للأولى وصلها له . .  
وأجابه عليه الصاوي بقوله :

هذا الذي يتيمم لصلاة ميت عموما ولحظنا من يحكم يا من إليكم عموما

ويدخل وقت التيمم للخطبة بلزوال كالجمعة ، ويجوز التيمم للجمعة قبل الخطبة لدخول وقتها  
وتقدم الخطبة إنما هو شرط لصحة فعلها ، ويجوز تيمم الخطيب أو غيره قبل تمام العدد الذي تنقذ  
به الجمعة والنفل المطلق في كل وقت أراه إلا وقت الكراهة إذا تيمم ليصل فيه . أما إذا تيمم  
ليصل خارجه أو أطلق فإنه يصح ، ويشترط العلم أو الظن بدخول الوقت ولو بالاجتهاد ، فلو تيمم  
شاك فيه لم يصح وإن صادفه كما في شرح الأصل بزيادة (و) العاشر ( أنه بفرد فرض ) عني ( بأن )  
أي لا يصح أن يجمع فرضين كصلاتين أو طوافين بتيمم واحد ولو كان صينا ، لأن التيمم طهارة  
ضرورية فيقدر بقدرها ويعتنع الجمع بين الجمعة وخطبتها بتيمم واحد ، لأن الخطبة وإن كانت فرض  
كفائية قد ألحقت بفرائض الأعيان ، وإنما جمع بين الخطبتين بتيمم واحد مع أنهما فرضان لأنها  
لتلازمها صارا كالشيء الواحد فاكتمت فيهما بتيمم واحد ، بل الظاهر امتناع إفراذ كل واحدة منهما  
بتيمم لعدم وروده ، ويجمع به فرضا وما شاء من النوافل لأنها تسكت فيؤدي إعجاب التيمم لكل  
صلاة منها إلى الترك أو إلى ضيق عظيم يخفف في أمرها كما خفف بترك القيام فيها مع القدرة وبترك  
القبلة في السفر ومثل للنوافل تمكين المرأة حليها وصلاة الجنابة ، وتعينها بافراذ للكف عارض  
فلذا تيممت للمرأة لفرض جفت بينه وبين التمكين ، وكذا صلاة الجنابة ، وإذا تيممت لتمكين  
أصبح لها أن تمكّن من الوطء مرارا كما يباح لها ما في مرتبتها كس للصفوف والمكث في المسجد  
والاعتكاف وقراءة القرآن ولو فرضا عينا كتلم الفأخة ، وكذا سجدة التلاوة وللشكر ولا يباح  
لها فرض ولا نفل ، نعم لو كان تيممها لفقد ما ثم رآه في أثناء الجماع بطل تيممها وحرم عليها  
تمكينه ووجب عليه للزح خلاف ما إذا رآه هو ، وهو يحلها فلا يجب عليه الزح لعدم بطلان  
تيممها برؤيته هو ، إذ لو تيمم شخص لفقد الماء ثم رآه غيره لم يبطل تيمم الأول وإذا تيممت

وَفَرَضَهُ قَلْبُ التُّرَابِ الطَّاهِرِ وَنِيَّةٌ وَمَسْحٌ وَجْهٌ ظَاهِرٌ  
وَيَمْسَحَ الْيَدَيْنِ حَتَّى الرِّقْعَيْنِ أَلْطَامِ التَّرْتِيبُ بَيْنَ الْمَسْحَتَيْنِ

مسحاة الجنابة أيسح لها على مرتبته من صلاة النافلة وما دونه مما تقدم ، ولا يباح لها الفرض ؛  
وبالحجة فالمراتب ثلاثة : الأولى التيمم لفرض العين يباح به جميع ما دونه من فرض الكفاية والنفل  
ونحو مسح الصف والتمكين ، ولا يباح به ما هو في مرتبته من فروض العين . والثانية التيمم  
لفرض الكفاية كمسح الجنابة أو لنفل يباح به ما هو في مرتبته وما هو دونه كالتمكين ومسح  
الصف ، ولا يباح به الفرض . والثالثة التيمم لنحو التمكن ومسح الصف يباح به ما هو  
في مرتبته ، ولا يباح به للفرض ولا النفل كما في شرح الأصل عن الترقاوى بتوضيح . ولما فرغ  
من أسباب التيمم وشروط صحته شرع يبين أركانه ، فقال : ( وفرضه ) أى فروض التيمم وأركانه  
خمس : الأول ( قل التراب الطاهر ) أى تحويل التيمم له ، ولو من وجه إلى وجه بأن سفته الريح  
عليه ثم قلبه منه ورده إليه ، أو من وجه إلى يد بأن حدث عليه تراب بعد مسحه من تراب التيمم  
فقلبه منه إليها أو من يد إلى وجه أو من يد إلى يد إما من اليمنى إلى اليسرى أو بالعكس ، فالصور  
خمس : ومثل للتيمم مأذونه ، ولو كان للأذن كافراً أو صبيلاً لا يميز ، أو أنثى حيث لا محالة ناقضة ،  
أو مجنوناً أو غابة كفره فلا بد من الإذن في جميع ذلك ليخرج الفضولى ، وهو قل من لا يقصد ،  
فإنه لا يكفي قلله ، ولو أحدث أحدهما بعد النقل وقبل المسح لم يضر . أما الأذن فلا لأنه غير ناقل ،  
وأما للأذن فلا لأنه غير متميم كما في شرح الأصل ( و) الثانى ( نية ) كأن ينوى استباحة الصلاة ، ولو لم  
يزد من الحدث الأصغر أو الأكبر أو استباحة مسح الصف أو سجدة التلاوة لا رفع الحدث ،  
لأن التيمم لا يرضه ولا الطهارة عن الحدث ولا فرض التيمم ، لأن التيمم طهارة غير ضرورة لا يصلح  
أن يكون مقصوداً ، ولا بد عند إرادة صلاة فرض من نية استباحة فرض الصلاة ، ويجب قرن النية  
بالقل ، لأنه أول الأركان ، وللتيمم الاكتفاء باستحضارها عند مسح شئ من الوجه ، فلها محلان  
عند النقل وعند المسح ، ولم يكف بوجودها عند النقل ، لأنه وإن كان ركناً فهو غير مقصود  
في نفسه ، بل وسيلة للمسح ولا يضر عروبها : أى غيبتها عن القلب بين النقل ومسح الوجه كما لا يضر  
حدها بينهما حيث كان الناقل مأذونه . وأما إن كان الناقل هو بطلت النية لعدم مجتمعا مع الثاني  
( و) الثالث ( مسح وجه ظاهر ) أى ظاهر مسترسل لحية ، والقلب من أنفه على شفته ، ولا يجب  
إرسال التراب إلى منابت الشعر الذى يجب إرسال الماء إليها ، بل ولا يندب ولو خفيفاً لما فيه من  
المعقة . ( و) الرابع أن ( مسح اليدين حتى الرقعتين ) أى مع الرقعتين ، لأن مسحهما شرط خلاف  
للإمام مالك رحمه الله تعالى القائل بعدم اشتراط مسحهما ، فالناية هنا داخلة ، كما أشار إلى ذلك  
الناظم بإرسال إلى في كلامه أنه حتى ، لأن الأصح دخولهما معها لا مع إلى كما قيل :  
وهو دخول النية الأصح لا تدخل مع إلى وحتى دخلا



مُبْطَلُهُ مَا أَبْطَلَ الْوُضُوءَ ارْتِدَادًا تَوَهُُّمًا لَمَّا إِنْ يَكُنْ لِلْإِفْتِقَادِ

وكيفية التيمم المتدوبة كما في الروضة أن يضع بطون أصابع يده اليسرى غير الإبهام على ظهور أصابع اليمنى غير الإبهام بحيث لا يخرج أطراف أناملها عن مسبحة اليسرى ويمررها على ظهر كف اليمنى ، فإذا بلغ كوعها ضم أطراف أصابعه على حرف ذراع اليمنى وأمرها إلى المرفق ، ثم أدار يطن كفه إلى بطن الذراع وأمرها عليه رافعا إبهامه ، فإذا بلغ كوعها أمرها بطن إبهام يسراه على ظاهر إبهام يمينه ، ثم يفعل باليسرى كذلك ثم يمسح إحدى الراحتين بالأخرى كما نقله شارح الأصل عن إرشاد الأئمة للسيد يوسف الزبيدي ويمسح في كلام الناظم منصوب بأن مضمرة جوازا لعطفه على اسم خالص وهو نقل كما قال ابن مالك في الخلاصة :

وإن على اسم خالص فعل عطف تنصبه أن ثابتا أو من حذف

و (الخامس الترتيب بين المسحتين) ولو عن حدث أكبر إذ ليس في التيمم تعميم البدن كما في الفسل حتى يجعل البدن فيه كالعضو الواحد كما جعل في الفسل ولم يفرض فيه الترتيب فافهم . وأما بين التفلين فلا يجب الترتيب ، لأنه وسيلة لا أصل بخلاف للمسح ، فلو ضرب يديه على التراب ومسح بإحدها وجهه وبالأخرى يده الأخرى ، ثم ينقل مرة ثانية ليده الثانية جاز . [ تنبيهان : الأول ] قال الشرفاوي : والعمد أن فروض التيمم سبعة بعد التراب والقصد ركنين زيادة على الخمسة المذكورة ، وعد التراب هنا ركنا ، لأنه مختص بالتيمم ولم يعد الماء ركنا في الوضوء والفسل لعدم اختصاصهما بهما ولا يعد من أركان الشيء ولا من شروطه إلا ما كان مختصا به ، والقصد وإن استلزمه النقل إلا أنه لا يضي عنه وهو غير النية ، لأنها نية الاستباحة ، وهو قصد التراب لينقله اه بتوضيح .

[ التنبيه الثاني ] سنن التيمم : التسمية أوله ولوجبا وحائضا كما في الوضوء ، ويأتي بها بقصد الذكر أو يطلق ونقض اليدين أو تقضمهما بعد الضرب وقبل المسح من العبارة إن كثر ، وأما تقضمهما بعد التيمم فمكروه إذ يستحق بقاءه حتى يخرج من الصلاة لأنه أثر عبادة ، والقيام بأن يمسح يده اليمنى قبل اليسرى ، والتوجه للقبلة وابتداء مسح الوجه من أعلاه واليدين من الأصابع إلا إذا يعمه غيره فإنه يبدأ بالمرفق والفرقة والتحويل وتفريق أصابعه في كل ضربة ، ونزع الحاتم في الضربة الأولى ، وتخليل الأصابع إن فرق في الضربتين ، أو في الثانية فقط ، فإن لم يفرق أصلا أو فرق في الأولى التي للوجه وجب التخليل في الثانية ، لأنها المقصودة لليدين ، بخلاف الأولى ، فإنها مقصودة للوجه لما وصل لليدين منها لا يعتد به ، فاحتيج إلى التخليل ليحصل ترتيب المسحتين وللوالاة بين مسح الوجه واليدين . ومكروهه تكرير التراب وتكرير المسح لكل عضو كما في شرح الأصل . ثم شرع في مبطلات التيمم ، فقال :

( مبطله ) بعد محته : أي مبطلاته ثلاثة : أحدها ( ما أبطل الوضوء ) أي الذي أبطل الوضوء

## (فصل)

ثُمَّ الَّذِي يَطْهَرُ مِنْ نَجَاسَاتٍ مَا صَارَ حَيَوَانًا مِنَ الْحَيَوَانَاتِ  
خَرَّ إِذَا بَنَفْسَهَا تَحَلَّلَتْ وَجِلْدُ مَيْتَةٍ أُنْدِ بَاغُهُ ثَبَتَ

أوشي\* أبطل الوضوء مما سبق بيانه في نواقض الوضوء ، وهو وإن كان خمسة أشياء تفصيلا هو شيء واحد إجمالا . وثانيها (ارتداد) ولو حكى كما لو حكى صبي الكفر فيبطل تيممه لأنه طهارة ضعيفة ، لأنه لاستباحة الصلاة ، وهي منتفية مع الردة بخلاف الوضوء والغسل بالنسبة للسليم فلا يبطلان بها ولو في أثنائها ، بأن شرع في الوضوء أو الغسل ثم ارتد في أثنائه ثم عاد للإسلام كله ، لكن يجدد النية لما بقي . وأما الوضوء والغسل بالنسبة لصاحب الضرورة فهما كالتييم يبطلان بالردة على التمسك . وثالثها (توهم الماء) كأن رأى سرابا ، وهو ما يرى وسط النهار كأنه ماء أو رأى جماعة جوز أن معهم ماء أو رأى غمامة مطبقة وإن زال سريعا لوجوب طلبه بخلاف توهم السترة فلا يبطل صلاة من صلى بدونها لعدم وجوب طلبها (إن يكن) تيمم (للافتقار) لمرض ونحوه وإلا فلا أثر لرؤية الماء فضلا عن توهمه ، نعم محل كون توهم الماء مبطلا لتيمم فأنه للملح أن لا يكون ثم حائل يحول عن استعمال الماء من سبع أو عطش أو نحوهما وإلا لم يبطل تيممه سواء علم الحائل قبل التوهم أو معه ، وأن يكون توهمه في حد الغوث فما دونه مع سعة الوقت بأن يبقى معه زمن لو سعى فيه إلى ذلك لأمكنه التطهير به والصلاة فيه ، ومحل البطلان برؤية السراب أن لا يتيقن عند ابتدائها أنه سراب . والزراد بالتوهم ما يشمل الشك كما في شرح الأصل والباجورى ونسب .

(فصل) في بيان ما يطهر من النجاسات بالاستحالة ، والظهور المهيول . (ثم الذي يطهر بالاستحالة) (من نجاسات) ثلاثة : أحدها (ما صار) من عين النجاسة ولو مغلفة (حيوانا من الحيوانات) كدود تولد من ذلك لأنه لا يخلق من نفس المغلفة ، بل يتولد فيها ؛ ألا ترى أن دود الخلل لا يخلق من نفس الخلل ، بل يتولد فيه . وثانيها (خمر) وهي كل مسكر ولو من غير للتروك من نبيذ العنب حتى يشتد كالتروك من نبيذ التمر ، أو من نبيذ القصب ، أو من نبيذ العسل أو من نبيذ غيرها حتى يفتد ، سواء كانت محترمة : وهي ما عصرت بقصد الحلية أو بقصد شيء ، أو ما عصرها الكافر أو كانت غير محترمة : وهي ما عصرها مسلم بقصد الخمر لوجوب إزالتها قبل التحليل (إذا بنفسيها تحللت) أي من غير مصاحبة عين فإنها حينئذ طاهرة لزوال الإسكار الذي هو علة النجاسة ، ولأن المصير غالبا لا يتخلل إلا بعد التخمر ، فلو لم يقل بالطهارة لتعذر اتخاذ خل من الخمر ، وهو حلال إجماعا ويطهر دنتها معها . أما إذا تحللت بمصاحبة عين ، وإن لم تؤثر

في التخليل كحصاة فلا تطهر لتنجسها بعد تحللها بالعين التي تنجست بها قبل التخليل ( و ) ثالثة ( جلد ميتة ) أى حقيقة : وهى مازالت حياتها بغير ذكاة شرعية أو حكاً بجلد الحيوان الذى سلخ منه حال حياته ، فإن كلا منهما يطهر إذا ( اندبغعه ثبت ) ولو بوقوعه بنفسه أو بإلقاء ربح له على الدابغ فزنع رطوبته التي يفسده بهاؤها ويطيئه زرعها بحيث لو وقع في الماء بعد لم يعد إليه النتن والفساد ، والدابغ حرّيف : أى ما يلذع اللسان بحرافته عند ذوقه ولو نجسا كذرق طير أو عاريا عن الماء ، لأن الدبغ إحالة لإزالة فيطهر ذلك الجلد بالدبغ حيث لم يكن طاهرا بعد اللوث بجلد الآدمي ولو نجسا حال الحياة بجلد الكلب والخنزير طاهرا ، وهو ما ظهر من وجهه ، وباطنا وهو ملو شق لظهر ، نعم يبقى بعد اندبغعه بالدابغ النجس أو للتنجس متنجسا فيجب غسله بالماء لتنجسه بذلك فلا يصل عليه ولا فيه قبل غسله ، ويجوز بيعه قبله ما لم يمنع من ذلك مانع بأن كان فيه نجس يستد الفرج كشم لم يلاق الدبغ ، ولا يحل أكله ، ولو كان من مأكل اللحم : أما جلد اللذكة فيجوز أكله بعد دبه ما لم يضر ، ولا يفيد الدبغ شيئا فيما كان طاهرا بعد اللوث بجلد الآدمي أو نجسه حال الحياة بجلد الكلب أو الخنزير ، وخص الجلد لتأثره بالدبغ ، لأنه ينتقل من طبع اللحم إلى طبع الثياب ، بخلاف الشعر والصوف والوبر واللحم فإنها لعدم تأثرها بالاندبغ لا يطهرها الدبغ .

( تمة ) قال الشرفاوى : ومن الاستحالات انقلاب الدم لنا أو منيا أو علقة أو مضنة وانقلاب البيضة فرخا ودم الظبية مسكا وطهر الماء القليل بالمكثرة ، فإنه استحالة على الأصح ، أفاده شارح الأمل . قلت : ومنه تعلم أنه لا سييل إلى ضبط ما يظهر من النجاسات بالاستحالة بعدد ، وإنما السيل إلى ضبطه وضبط ما ينجس من الطاهرات بالاستحالة بضابط كلى ، وهو أن كل ما استحاله من النجاسات إلى صلاح طهر ، وكل ما استحاله من الطاهرات إلى فساد نجس فتنه .

( لطيفة ) وقع بين الإمام الشافعى رحمه الله وبين الإمام إسحق بن راهويه رحمه الله مناظرة حكم الشافعى بأن جلد الميتة يطهر بالدبغ فطالبه إسحق بالدليل ، فقال حديث ميمونة : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « هلا اتفقتم بإهابها ؟ » فاعترضه إسحق بحديث ابن عكيم « كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته بشهر أن لا تنتفعوا من الميتة بإهاب ولا عصب » قال وهذا يشبه أن يكون ناسخا لحديث ميمونة ، لأنه قبل وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهر ، فقال الشافعى هذا كتاب وذلك صماع ، فقال إسحق إن النبي صلى الله عليه وسلم كتب إلى كسرى وقصر وكتبه حجة عليهم فسكت الشافعى . قال الشيخ تاج الدين السبكي فى الأشباه : وحجة الشافعى باقية ، فإن هذا كتاب عارضه صماع ولم يتيقن أنه مسبوق بالسماع ، وإنما ظن ذلك ظنا لقرب التاريخ فأبى ينهض بالنسخ ؟ أما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى كسرى وقصر فلم يطرأ عليها شيء بل عقدتها القرائن وساعدها التواتر الدال على أن هذا النبي صلى الله عليه وسلم جاء بالدعوة إلى ماق هذا الكتاب ، ولعل سكوت الشافعى تسجيل على إسحق ، بأن اعتراضه فاسد الموضع فلم يستحق عنده جوابا ، ورب سكوت أبغ من نطق ، ومن ثم قيل إن المناظرة المذكورة كانت

## (فصل)

ثُمَّ التَّحْلِيلُ الْفَلْظُ مَعَ الْخَفَّةِ وَالتَّوَسُّطِ  
أَوَّلًا الْكِلَابُ وَالْخَزِيرُ مَعَ فَرْعِهِا وَيَحْصُلُ التَّطْبِيقُ

بمضمر الإطعم أحمد بن حنبل فرج إلى حديث ابن عكيم وأفق به ورجع إسحق إلى حديث الشافعي،  
فريوجه بدل على أن سكوت الشافعي لم يكن لقيام الحجة وإلا لا أكد ذلك ما عند إسحق ، كما  
في السطر على المحل شرح جمع الجوامع .

(فصل) في بيان الأعيان الخمسة وأقسامها . (ثم التباسات) أي أعيانها وإن كانت حقيقة  
في الوصف القسم بالمحل : أي بالبدن أو للكل أو الثوب ثلاثة أقسام باعتبار حكمها وغسلها : أحدها  
(الفلظة) أي التشدد في حكمها كونه (مع) ثانيا : أي (الخففة) في الحكم (و) ثالثها  
(التوسط) في الحكم بين الفلظة والخففة . (أولها) أي الأقسام المذكورة : أعني الفلظة  
(الكلاب) ولوسطه (والخزير) لأنه يجمع حالا من الكلب إذ لا يجل اقتضائه مع إمكان الانتفاع  
به (مع فزع) أحد (ها) بما لا يفسد منه قوله بين كلب وكلبة أو بين كلب وخزيرة أو بالعكس  
أو بين خزير وخزيرة بأن زنا كلبه على كلبة أو على خزيرة ، أو خزير على خزيرة أو كلبة  
خزيرة سبها وله فحشته أربع صور ، ولو كان على صورة الآدمي ، لأن الصورة لا تنضم للطهارة  
حينئذ حفظها فهو نجس اتفاقا ، ثم قال القليوبي إذا كان ينطق وبهم ، فالقباس تكليفه ، لأن  
مناطه الحفظ وإن كانت ميتة نجسة نظرا لأصله ، أو كان تولده من أحدهما مع حيوان طاهر كأن  
زنا كلبه أو خزير على شاة فتولد منهما ولد أو زنا ذكر الضأن على كلبة أو خزيرة فتولد منهما  
وله فحشته أربع صور أيضا فليبس للنجس ، لأن القاعدة أن الفرع يتبع أخس الأصلين في النجاسة  
وتعبرم الشيعة والناكحة والأكل وعدم حمة الأسحية والحققة ، ثم في التولد بين كلب وآدمي  
فمفصل ، وهو أنه إن كان على صورة الكلب فنجس ؛ وإن كان على صورة الآدمي فطاهر عند الرملي  
ونجس منفوق عنه عند ابن حجر فيصلي ولو إماما . ويدخل للساجد ويخالط الناس ولا ينجمهم  
بلسه مع رطوبة ولا ينجم الماء القليل ولا المائع ، ويتولى الولايات كالقضاء وولاية النكاح ،  
وخالف الشيخ الخطيب في ذلك ، فقال : يغظم عن الولايات كالقضاء وولاية النكاح كالقن بل  
أولى ، واعتمد بعضهم ، وله حكم النجس في الأنكحة والتسرى والديعة والتوارث ، وجوز له  
ابن حجر القسري إن خلف العنت . وأما للتولد بين آدميين على صورة الكلب فطاهر ، فإذا كان  
ينطق ويقل فهل يكلف ؟ قال بعضهم يكلف لأن مناط التكليف العقل وهو موجود ، وكذا  
للتولد بين شاتين وهو على صورة الآدمي إذا كان ينطق ويقل ، ويجوز ذمعه وأكله وإن صار

خطيباً وإماماً ، ويلغز به ، فيقال لنا خطيب وإمام يذبح ويؤكل ، ويتبع الفرع في النسب أباه ، وفي الرق والحرية أمه فهو من الشريف شريف وإن كانت أمه غير شريفة ، ومن الرقيقة رقيق وإن كان أبوه حرّاً ، ومن الحرية حرّاً وإن كان أبوه رقيقاً : واستثنى من هذا فروع : منها ما لو أوصى مالك أمة بما تحمله كل سنة أو مطلقاً فأعتقها وارثه بعد موت الوصى ، ولو قبل قبول الوصى له للوصية ، فولده مملوك للوصى له وإن تزوّجها حرّاً ، ويلغز بها حينئذ وبولدها فيقال : لنا حرية لا تنكح إلا بشرط نكاح الأمة ، ولنا رقيق بين حرين ، ونظمت ذلك بقولي :

يا بارعا في فقهه لنا رقيق بين حرين بقي

ثم على شرط نكاح أمة قد زوجوا حرّاً ابداً بجمرة

ومنها ما لو كان الزوج القن متزوّجا حرية وأمة فوطئ الأمة ظاناً أنها الحرية فعلق منه بولد فولدها حرّاً بين رقيقين ، وألغزت فيه بقولي :

هل شئت يا فقيهه حرّاً بنتاً بين رقيقين وشرع أثبتنا

لكن في الأشباه للعلامة جلال الدين السيوطي أن يتصور أن يكون الولد حرّاً أصلياً لا ولداً عليه والأبوان رقيقان في ثلاث صور : اللقيطة تقرّ بالرق بعد ولادة الولد : أي من زوجها العبد ، والمغرور بجمرية أمة ، فإن أولاده أحرار . والسبي بأن يسترقي الأبوان والأولاد أحرار اه بإصلاح ، وهذه الصور غير الصورة المذكورة فافهم . ومنها ما لو ظن أنها أمة أو ولد ، فالولد منها حرّاً . ومنها ما أشار إليه السيوطي من الصور الثلاث ، وأراد بالمغرور الخ مالو غرّاً بجمرية أمة فأنقذ الولد منها قبل علمه بأنها أمة أو مع علمه بذلك فالولد منها حرّاً لظنه حرّاً حين نزول النبي إليها حراً كان أو عبداً ، ويتبع الفرع في الزكاة أخف الأصلين زكاة فيجب في المتولد بين إبل وبقر مثلاً أخف الزكائين فلا يزكى حتى يبلغ نصاب البقر وهو ثلاثون ففيها تبيع ، ويتبع في الدين الأعلى من الأصلين فالمتولد بين ذمي ومسلمة أو عكسه مسلم ، ويتبع في الجزاء والدية الذي اشتدّ منهما ، فالمتولد بين صيد بريّ وحشى مأكول وغيره يجب فيه الغدية على المحرم ، والمتولد بين كتابيّ ومجوسية أو عكسه فيه دية كتابيّ . وقد نظم الجلال السيوطي أحكام الفرع في جميع أبواب الفقه المذكورة من بحر الخفيف وهو فاعلان مستغلغل فاعلان مرتين ، فقال :

يتبع الفرع في انتساب أباه والأم في الرق والحرية

والزكاة الأخف والدين الأعلى والذي اشتدّ في جزاء وديه

وأخس الأصلين رجسا وذبحا ونكاحا والأكل والأضيحة

كما في شرح الأصل ، والبايجوري على اسم مع زيادة ، واستثنوا من نجاسة الكلب كلب أهل الكهف فإنه طاهر ويدخل الجنة . قال الباجوري : والظاهر في معنى طهارته أن الله سلبه أوصاف النجاسة لا أنه تعالى أوجده طاهراً اه .

بِالتَّرْبِ مَتَّبَعًا بَعْدَ رَفْعِ عَيْنِهَا بِالتَّرْبِ إِحْدَاهُنَّ لِعُظْمِ شَأْنِهَا

قلت : وذلك لأنه قبل مصاحبتهم هو من جملة الكلاب وله حكمهم فافهم ، والأصح أن ولد العز أو الضأن لا ينجس إذا ارتضع كلبه أو خنزيرة فبنت لحمه على لبنها : أى تربي ومن منه كما في شرح الأصل ( ويحصل التطهير ) من النجاسة المغلظة المذكورة . ( بالنسب سبعة ) وهل إذا لم تزل عين النجاسة إلا بست مثلاً تحسب ست غسلات أو لا تحسب الست لما فوقها ولو ألقا لإمرة واحدة ؟ : صحح الأوله الرافعي في شرحه الصغير على الوجيز ، وقواه الأسنوي في المهمات ، واعتمد العلماء الثاني وصححه النووي ، لأن السبع إنما تعتبر ( بعد رفع عينها ) قال الباجوري : وهذا في العين التي هي الجرم . وأما الوصف فلو لم يزل إلا بست حسبت ستاً ، وتكون ممزوجة ( بالترب ) الطهور ( إحداها ) وفي نسخة إحداها : أى إحدى السبع ، لأنها مؤنثة ، وفي معنى الجمع قال الباجوري : ولو السابعة كما يدل له رواية « أخراهن بالترب » والأولى أولى كما يدل له رواية « أولاهن بالترب » والمراد التراب ولو بالقوة فيجزئ الطين والطفل والرمل الناعم الذي له غبار يكدر الماء والتراب المختلط بنحو دقيق حيث كدر الماء أو بنحو خل حيث لم يغير طعم الماء أو لونه أو ريحه ، وخرج بالتراب غيره كالأشنان والصابون ، وبالطهور النجس والتنجس وللتعامل في التيمم أو غسل النجاسة المغلظة . وحاصل كفيات المزج أن يمزج الماء بالتراب قبل وضعهما على الشيء المتنجس أو يوضع الماء أولاً ثم يتبع بالتراب أو بالعكس ، فهذه ثلاث كفيات ، ثم إن لم يكن في المحل جرم النجاسة وكان جافاً كفى كل من الثلاث ولو مع بقاء الأوصاف ، وإن كان في المحل جرم لم يكف واحدة من الثلاث ، ولو زال الجرم ، فإن كان المحل رطباً كفى كل من الأولين ، ولا يكفي وضع التراب أولاً ثم إتباعه بالماء ، كذا في تقرير الشيخ عوض وارضاء شيخنا ، واستظهر بعضهم أنه يكفي حيث لا أوصاف ، لأن الوارد له قوة ، ويدل على ذلك ظاهر كلام الشيخ الخطيب ، ونقله بعضهم عن الشيخ الحنفى اه كلام الباجوري على سم ، وفي الشرواني على التحفة أن قوله : ولو زال الجرم الخ موافق لقول سم عند قول الشارح ، وبحت أنه لا يثبت بالترتيب قبل إزالة العين ، وهو متجه المعنى مانصه : ينبغي تعيينه إن أريد بالعين الجرم . أما مجرد الأثر من طعم أو لون أو ريح ، ففي الاعتداد بالترتيب قبل زواله نظر اه ، ومخالف لقول البصري عند قول الشارح للذكور مانصه : لعل وجهه حيولة العين بين التراب وأجزاء المحل المطلوب تطهيره ، فلو فرض أن الماء للمزوج أزالتها اتجه الإجزاء اه ، وأن قوله واستظهر بعضهم الخ موافق لمحمل سم عبارة شرح الروض بأن يوضعا أى الماء والتراب ولومترتين ثم يمزجا قبل التمسك وإن كان المحل رطباً إذ الطهور الوارد على المحل باق على طهوريته مع القطع بعدم طهر المحل قبل تمام السبع انتهت ، على أنه يكفي وضع التراب أولاً إذا زالت أوصاف النجاسة وإن كان المحل نجساً ، وأن النجاسة إذا كانت أوصافها في المحل من غير جرم وصبت عليها ماء

## وَالثَّانِ بَوْلٌ لِلْغُلَامِ مَا وَصَلَ حَوْلَيْنِ وَهُوَ غَيْرُ دَرٍّ مَا أَكَلَ

مزوجا بالتراب ، فإن زالت الأوصاف تلك التسعة حسبت ، وإلا فلا ، فالمراد بالعين في قولهم : مزيل العين واحدة وإن تمتد ما يشمل أوصافها وإن لم يكن جرم اه فافهم ، ولا يكفي ذرّ التراب على الحمل من غير أن يقبه بقاء ولا مزجه بغير ماء ، والواجب من التراب قدر ما يكدر الماء ويصل بواسطته إلى جميع الحمل ، ويكفي مرور سبع جرات وتحريك سبعة في الراكد من غير تراب في نحو النيل أليم زيادته ، ويظهر أن السحاب مرة والعود أخرى ولو لم يظهر منه شيء بأن حركته داخل الماء سبط . وأما مكثه في كثير راكد فيجب مرة واحدة ، وإن مكث زمانا طويلا والأرض الترابية التي فيها تراب ولو من حيوية الريح وإن كان متجسا على المتعبد لا يجب التراب فيها على الأصح إذ لا معنى لتريب التراب ، ولابد من تريب الحجرية والرملية التي لا غبار فيها ، ولو انتقل شيء من الأرض الترابية للتجسس بللطة إلى غيرها ، فإن أريد تطهير للتقل من الطين لم يجب تريبه ، فإن أريد تطهير للتقل إليه وجب تريبه ، ولو تطاير من غسلات غير الأرض الترابية شيء إلى نحو ثوب فإن كان من السابعة فلا يجب غسله ، وإن كان مما قبلها من الصللات وجب غسله عندما بقي بعدها مع التريب إن لم يكن تراب وإلا فلا تريب ، فلو جمع ماء الصللات السبع في نحو طشت ثم تطاير منه شيء على نحو ثوب وجب غسله ستا ، لأن فيه ماء الأولى ، وللتطاير يحتمل أن يكون منها ، وهو يقتضي ست غسلات ، ووجب تريبه إن كان التراب في غير الأولى . هذا إذا لم يبلغ المجموع قلنتين بلاخير والإفطهون كما في شرح الأصل والباحوري على سم ، وإنما وجب غسل للتلطلة بسبع إحداهن بالتراب ( اعظم شأنها ) للحديث الصحيح « ظهور إناء أحدكم إذا ولغ فيه الكلب أن يشله سبع مرات أولا هن بالتراب » وإذا وجب ذلك في ولوغه مع أن ثمة أطيب مافيه لكثرة لحته فغيره من يوه وروثه وعرقه أو نحو ذلك أولى تحفة ونهاية .

قلت : وإذا وجب ذلك في نجاسة الكلب الذي أذن في اقتنائه والانتفاع به في نحو صيد وحراسة فالحزير الذي لم يؤذن في اقتنائه والانتفاع به مع إمكانه بنحو الحمل عليه أولى . وأما الحشرات : وهي صنار دواب الأرض فإنها وإن لم يحل اقتناؤها بحال إلا أنها لا يمكن الانتفاع بها كما تنقسم فافهم ( والثاني ) من الأقسام المذكورة : أعني الخففة ، وهي ( بول للغلام ) الذكر الذي ( ما وصل ) حولين ) بل كان دون الحولين ( وهو غير در ) من الطعام ( ما أكل ) على جهة التغذي فخرج بقيد البول غيره كالغائط والسم والقيح فلا تطهر إلا بغسلها وخرج بقيد الغلام الذكر الأثني والحثنى وقيد ما وصل حولين ما إذا كان بعد الحولين ، وقيد غير در ما أكل على جهة التغذي من أكل الطعام على جهة التغذي فيفضل بول جميع من ذكر ، ودخل الذي لم يأكل الطعام أصلا والذي تناوله لا على جهة التغذي كتحريك شمر ونحوه وتناوله سفوها ونحوه للإصلاح ، والأصل في كون بول من ذكر مخففا حديث الشيخين عن أم قيس « أنها جاءت بابن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه

يَكْفِيهِ فِي تَطْهِيرِهِ رَشٌّ بِمَا يَغْتَمِرُهُ وَرَفْعُ عَيْنٍ قُدِّمًا  
ثَالِثًا هِيَ سَائِرُ النَّجَاسَةِ تُقَسَّمُ فِي عَيْنِيَّةٍ حُكْمِيَّةٍ  
أَوَّلَاهَا مَا فِيهِ لَوْنٌ طَعْمٌ رِيحٌ فَرَفَعُ كُلُّنَّ حَتْمٌ

رسول الله في حجره فبال عليه فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم بماء فنضحه ولم يغسله «  
وخر الترمذي « يغسل من بول الجارية ورش من بول الغلام » وقد بال في حجره صلى الله  
عليه وسلم ستة أطفال ، نظمها بعضهم بقوله :

قد بال في حجر النبي أطفال حسن حسين ابن الزبير بالوا

حكينا سليمان بن هشام وابن أم قيس جاء في الختام

ويؤخذ من الحديث السابق ندب حسن المعاشرة واللين والتواضع والرفق بالأطفال وغيرهم اه  
الباجوري على سم عن شرح مسلم ، وهذا القسم لحفته ( يكفيه في تطهيره رش ) على محله ( بما )  
يعنه ، و ( يغمره ) بلا سيلان ؛ فلا يكفي الرش الذي لا يغمه ولا يغمره كما يقع من كثير من العوام  
(و) لا يدمع الرش أن يكون ( رفع عين ) البول المذكور ( قدما ) أي قدم على الرش زوال  
أوصافه كبقية النجاسات خلافا لذكر كشي القائل بأن بقاء اللون والريح لا يضر ، ولابد من عصر  
عمل البول أو جفافه حتى لا يبقى فيه رطوبة تنفصل بخلاف الرطوبة التي لاتنفصل كما في الباجوري  
على سم . و ( ثالثا ) أي الأقسام المذكورة : أعني المتوسطة ( هي سائر ) أي باقي ( النجاسة ) أي  
جنسها ؛ وهو كل مائع خرج من أحد السيلين القبل والدبر ، أو من الفم بعد وصوله إلى المعدة ،  
وإن خرج حالا بلا تغير إلا الماء من آدمي أو حيوان غير كلب وخنزير وما تولد منهما أو من  
أحدنا مع حيوان طاهر ؛ وخرج بمائع الدود وكل متصلب لا تحمله المعدة فليس بنجس ، بل تنجس  
يطهر بالنسل ، و ( تقسم ) للمتوسطة ( في ) قسمين ( عينية ) و ( حكمية أولاهما ) وهي السامة بالعينية  
( ما ) كانت مشاهدة بالعين مما يقال ( فيه ) أي في ضبطه ما يكون له جرم أو ( لون ) أو ( طعم )  
أو ( ريح ) من النجاسة ، وحينئذ ( فرفع ) عينها وزوال أوصافها ( كلهن ) من طعم أو لون أو ريح  
( حتم ) أي واجب . نعم إن بقي لون أو ريح عسر زواله لم يضر فلا يجب زواله بل يطهر المحل ؛  
وضابط التصريح أن لا يزول بالحث بالماء ثلاث مرات ، فحتى حثه بالماء ثلاثا ولم يزل طهر المحل ،  
فإذا قدر على زواله بعد ذلك لم يجب ، لأن المحل طاهر . وأما إذا تعذر زوال الطعم فإن المحل  
لا يكون طاهرا بل نجسا مفعوا عنه ؛ وضابط التحذر فيه أن لا يزول إلا بالقطع ، فإن قدر بعد  
ذلك على زواله وجب ، ولا يجب عليه إعادة ما صلاه به على الاعتماد وإلا فلا معنى للمعفو ، وكذا إذا  
بقى اللون والريح معا من نجاسة واحدة وتعذر زوالهما فإن المحل يكون نجسا مفعوا عنه لا طاهرا  
بقوة دلائلهما على بقاء النجاسة ، فإذا قدر بعد ذلك على زوالهما وجب ، ولا يجب عليه إعادة



ثَانِيَةً يَكْفِي لَهَا جَرَى لَهَا ضَابِطَهَا مَدَمَ مَا تَقَدَّمَ

## (فصل)

أَقْلَ وَتَمَّ الْحَيْضُ يَوْمَ لَيْلَةٍ غَالِبُهُ سِتٌّ وَإِلَّا سَبْعَةٌ  
أَكْثَرُهُ هُوَ أَقْلُ الطُّهْرِ أَيْ خَمْسَةٌ تَكُونُ بَعْدَ عَشْرِ

ما صلاه بهما الخ فافهم كذا في الباجوري على سم ، والـ (ثانية) من الاثنين للذكورتين ، وهي الحكمة التي لا تشاهد بالعين (يكفي لها) في تطهيرها (جرى لها) على المتنجس بها سيلانه عليه ولو من غير فعل فاعل كالمطر ولو مرة واحدة لحديث « كانت الصلاة خمسين صلاة والغسل من الجنابة والبول سبع مرات ، فلم يزل رسول الله صلى الله عليه وسلم يسأل الله حتى جعلت الصلاة خمسا والغسل من الجنابة مرة وغسل البول مرة » رواه أبو داود ولم يضعفه ، والثلاثة أفضل .

[تنبيه] لو أحميت السكين في النار ثم سقيت بماء نجس كفي جرى الماء على ظاهرها ويعفى عن باطنها ، وكذلك لو وقع الحب في بول حتى انتفخ أو طبع اللحم في بول فإنه يكفي جرى الماء على ظاهرها ويعفى عن باطنها كما في الباجوري على سم ، و (ضابطها) أي الحكمة (عدم ما تقدم) أي أن لا يكون لها جرم ولا طعم ولا لون ولا ريح كبول جف ولم تذوق له صفة ، ولو قال بدل قوله ثانية اثنتين البيته . والثانية يكفي لها جرى الماء البيت ليكون أولى ، فإن معنى ثانية اثنتين واحدة من اثنتين فلا يفيد أنها الثانية للقابلة للأولى فافهم .

[فصل] في الحيض والنفاس والاستحاضة . والحيض : هو الدم الخارج في سن الحيض من فرج المرأة نازلا من عرق في أقصى رحمها ولو حاملا على سبيل الصحة بلون السواد ثم الحمرة ثم الشقرة ثم الصفرة ثم الكدرة ، وقيل ثم الكدرة ثم الصفرة ، واعتمد الشيخ عطية بصفة التخن أو اللتن أو بهما معا أو بالتجرد عنهما ، و (أقل وقت الحيض) أي زمنه (يوم) و (ليلة) أي مقدار ذلك ، وهو أربع وعشرون ساعة على الاتصال المتتابع في الحيض بحيث يكون لو وضعت قطنة أو نحوها لتلوّثت فلا يشترط نزوله بشدة دائما حتى يوجد الاتصال ، فإن نقص الدم عن هذا المقدار فليس بحيض بل هو دم علة وفساد ، و (غالبه ست) من الأيام بلياليها ، وحذفت التاء من العدد نظرا لجواز حذفها عند حذف العدود وإن كان إثباتها أولى (وإلا) تكن ستة أيام بلياليها (سبعة) أيام بلياليها وإن لم تتصل الدماء ، لكن بلغ مجموعها قدر يوم وليلة . و (أكثره هو أقل الطهر \* أي خمسة) أيام بلياليها (تكون بعد عشر) أيام بلياليها ، فلو زاد عليها فهو استحاضة وللرأة التي زاد دمها على ذلك مستحاضة ، وضوؤها سبعة ، الأولى المبتدأة المميزة ، وهي التي ترى

أول ما ابتدأها الدم قويا وضعيفا كالأسود والأحمر . فالضعيف وإن طال استحاضة والقوى حيض بشرط أن لا ينقص القوى عن أقل الحيض ، وأن لا يعبر أكثره ، وأن لا ينقص الضعيف عن أقل الطهر وأن يكون ولاء بأن يكون خمسة عشر يوما فأكثر متصلة ، فإن نقص القوى عن أقل الحيض أو عبر أكثره أو نقص الضعيف عن أقل الطهر أو لم يكن ولاء كما لو رأت أسود ويوما أحمر وهكذا فهي فاقدة شرط من شروط التمييز ، وسيأتي حكمها . الصورة الثانية للبتداء غير المميزة ، وهي التي ترى أول ما ابتدأها الدم بصفة واحدة ، ومثلها للميزة التي فقدت شرطها من شروط التمييز حيضها يوم ليلة وطهرها تسع وعشرون إن عرفت وقت الدم والإفتحية ، وسيأتي حكمها . الصورة الثالثة للعادة للميزة ، وهي التي سبق لها حيض وطهر مع التمييز بأن ترى قويا وضعيفا كما تقدم فيحكم لها بالتمييز لأبالعادة المخالفة له إن لم يتخلل بينهما أقل الطهر ، فلو كانت عاداتها خمسة من أول الشهر وبقية طهر فلما نزل عليها الدم واستمر رأت عشرة أسود من أول الشهر وبقية أحمر كان حيضها العشرة لا الخمسة فقط ، لأن التمييز أقوى من العادة ، لأنه علامة في الدم ، وهي علامة في صاحبته ، فلو كانت العادة غير مخالفة للتمييز كما لو كانت عاداتها خمسة أيام من أول الشهر فجاء التمييز كذلك حكم لها بهما معا ، ولو تخلل بينهما أقل طهر كان رأت بعد خمستها عشرين ضعيفا ثم خمسة قويا ثم ضعيفا فقدر العادة حيض للعادة وقدر التمييز حيض آخر للتمييز . الصورة الرابعة للعادة غير للميزة الذاكرة لعاداتها قدرا ووقتا بأن سبق لها حيض وطهر كما مر ورأت الدم بصفة كما مر فترد إلى عاداتها قدرا ووقتا ، فلو حاضت في شهر خمسة أيام من أوله مثلا ثم استحاضت حيضها هو الخمسة من أول الشهر وطهرها بقية الشهر عملا بعاداتها وإن لم تسكر ، لأن العادة تثبت بمرّة إن لم تختلف ، فإن اختلفت فلا تثبت بمرّة . الصورة الخامسة للعادة غير للميزة الناسية لعاداتها قدرا ووقتا بأن سبق لها حيض وطهر ولم تعلم عاداتها قدرا ووقتا فهي كحائض في أحكام حرمة التمتع بها والقراءة في غير الصلاة احتياطا ، لأن كل زمن يمر عليها يحتمل الحيض ، وكطاهر في أحكام كالصلاة والصوم احتياطا لأن كل زمن يمر عليها يحتمل الطهر ؛ وتقتل لكل فرض في وقته لاحتمال الانقطاع حينئذ إن جهلت وقت انقطاع الدم ، فإن علمته كأن عرفت أنه كان ينقطع عند الغروب فلا يلزمها الفصل إلا عند الغروب وتتوضأ لباقي الفرائض لاحتمال الانقطاع عند الغروب دون ما عداه وتصوم رمضان ثم شهرا كاملا فيبقى عليها يومان لاحتمال أن يقرأ عليها الحيض في أثناء اليوم الأول مع احتمال كونها تحيض أكثر الحيض فيرتفع على هذا الاحتمال يوم السادس عشر ، فيصح لها أربعة عشر من كل من الشهرين ثمانية وعشرين يوما فيبقى عليها يومان فتصوم لهما من ثمانية عشر ثلاثة أولها وثلاثة آخرها فيحصلان . الصورة السادسة الذاكرة لعاداتها قدرا لاوقتا كأن تقول : كان حيضى خمسة في العشر الأول من الشهر لا أعلم ابتداءها وأعلم أنى في اليوم الأول طاهرة يقيين ، فالسادس حيض يقيين كالعشرين الآخرين ، والثاني إلى

لَمْ يَنْحَصِرْ أَكْثَرُهُ فَالْغَالِبُ بَقِيَّةُ الشَّهْرِ الْحَيْضِ يَغْلِبُ  
أَقْصَى النَّفَاسِ زَمَنًا سَتُونًا يَوْمًا كَذَا الْغَالِبُ أَرْبَعُونَ

آخر الخامس محتمل للحيض والظهر دون الانقطاع ، والسابع إلى آخر العاشر محتمل للحيض والظهر والانقطاع فليقين من حيض أو طهر حكمه ، وهى فى المحتمل كناسية لها فيها مر ، ومعلوم أنه لا يلزمها الفصل إلا عند احتمال الانقطاع ، ويسمى ما محتمل الانقطاع طهرا مشكوكا فيه ، وما لا محتمله حيضا مشكوكا فيه . الصورة السابعة الدائرة لعادتها وقتا لا قدرا كأن تقول كان حيضى يبتدئ أول الشهر ولا أعلم قدره فيوم ليلة منه حيض يقين ، ونصفه الثانى طهر يقين ، وما بين ذلك محتمل للحيض والظهر والانقطاع فليقين من حيض وطهر حكمه ، وهى فى المحتمل كناسية لها كما مر فى القى قبلها ، ومحل تعيين كون أقل الطهر خمسة عشر يوما بلياليها إذا كان بين حيضتين ، وأما إذا كان بين حيض ونفاس ، فإنه يجوز أن يكون أقل من ذلك ، تقدم الحيض على النفاس أو تأخر عنه ، وصورة تقدم الحيض ما إذا حاضت الحامل طهرها بناء على الأصح من أنها قد تحيض ثم طهرت يوما أو يومين ثم ولدت وزل بعده النفاس ، وصورة تقدم النفاس ما إذا قصت أكثر النفاس ستين يوما ثم طهرت يوما أو يومين ثم زل عليها الحيض ، بل قد تقدم الطهر بينهما بالكلية فيتصل النفاس بالحيض كما إذا ولدت متصلا بآخر الحيض بلا خلل تمام فرادهم بالأقل ما يشمل العدم ، وقد يكون بين نفاسين كما إذا وطئها فى زمن النفاس فتلقت بناء على أنه لا يمنع العلوق ، ثم يستمر النفاس مدة يمكن أن يكون الحمل فيها علقه ثم ينقطع يوما أو يومين مثلا فتلقى تلك العلقه فيزول عليها النفاس . و ( لم ينحصر أكثره ) أى الطهر بالإجماع ولذا قال ابن قاسم القرزى فى شرح الغاية : فقد تمسكت للمرأة دهرها ، أى عمرها بلا حيض ، أى كسيدتنا فاطمة عليها السلام ، وحكمته عدم قوات زمن عليها بلا عبادة ، ولذلك سميت الزهراء . وقيل إنها ولدت وقت الغروب وزل عليها الدم حجة ثم طهرت وصلت . وحيث كان الشهر العدي لا يخلو غالبا عن حيض وطهر وكان غالب الحيض ستة أيام بلياليها أو سبعة أيام بلياليها ( فالغالب ) فى الطهر ( بقية الشهر ) بالنسبة لما ( لحيض يغلب ) وحيث أنه فى أربعة وعشرون يوما بلياليها إن كان غالب الحيض ستا ، وثلاثة وعشرون إن كان سبعا . وأعلم أنهم صرحوا بأنه لا آخر لسن الحيض نظرا إلى أنه يمكن ما دامت حية ، ولكن سن اليأس باعتبار الغالب اثنتان وستون سنة قربة تقريبية على الصحيح ، وهو للتعبد وقيل ستون وقيل خمسون كما فى شرح الأمل والباجورى على سم . والنفاس هو الدم الخارج عقب فراغ الرحم من الحمل ولو علقه أو مضغه ، والعلقه الدم الغليظ المستحيل من اللى ، سميت بذلك لأنها تعلق بما لاقته ، والمضغة القطعة من اللحم المستحيلة من العلقه ، سميت بذلك لأنها بقدر ما يعضغ ، فالخارج مع الحمل أو قبله أو بين التوأمين لا يسمى نفاسا ، و ( أقصى النفاس زما ستونا يوما ) أى بلياليها سواء تقدمت أو تأخرت أو تلفقت ، وقد أبدى أبو سهل الصلوكى معنى

أَدْنَاهُ حَجَّةٌ فَإِنْ دَمٌ عَبَرَ أَكْثَرَ كُلِّ فَاسْتِحْضَاةٍ دَعَرَ

لطيفا في كون أكثر النفاس ستين يوما ، وهو أن الدم يجتمع في الرحم مدة تخلق الحمل وقبل نفع الروح فيه أربعين يوما نطفة ثم مثلها علقه ثم مثلها مضغة فتلك أربعة أشهر وأكثر الحيض خمسة عشر يوما في كل شهر فالحجلة ستون يوما ، ولا يخرج ذلك الدم إلا بعد فراغ الرحم من الحمل فتلك كان أكثر النفاس ستين يوما ، وأما جد فقح الروح فيه فيغتذى بالدم من سرته لأن فيه لا ينفخ مادام في بطن أمه كما قيل فلا يجتمع في الرحم دم من حين فقح الروح . وأنت خير بأن ذلك لا يظهر إلا بالنسبة لمن كان حيضها خمسة عشر يوما إلا أنها أحكمة لا يلزم اطرادها له الباجوري على سم ، وكما أن أكثره ستون يوما (كذا القالب) في النفاس (أربعون) يوما بلياليها ، و (أدناه) أي النفاس (حجة) أي دفعة من الدم وهي لا تكون إلا في لحظة فرجع إلى قول بعضهم : أقل لحظة : أي زمن يسير بقدر ما يلحظ ، وفي عبارة لاحد لأفله : أي لا يتقدر بقدر بل ما وجد منه عقب الولادة يكون نفاسا ولو قليلا ، ولا يوجد أقل من حجة فتؤدى العبارات الثلاث واحد . نعم كان للناسب لقوله وأكثره ستون ، وغالبه أربعون في اعتبار الزمن في الجميع أن يقول وأقله لحظة ، وللمول عليه في الأقل والأكثر والغالب في حيض أو نفاس هو التابع لنسب العرب من الإمام الشافعي رضي الله تعالى عنه ، وهو وإن كان استقراء ناقصا لا تأمنا كما لا يخفى إلا أنه يفيد الظن فانهم ، وأقل الحمل زمنا ستة أشهر عديدة ولحظتان : لحظة للوطء ولحظة للوضع من إمكان اجتماعهما بعد عقد النكاح ، وأكثره زمنا أربع سنين كما أخبر بوقوعه لنفسه الإمام الشافعي ، وكذا الإمام مالك ، وحكى عنه أيضا أنه قال : جارتنا امرأة صدق وزوجها رجل صدق حملت ثلاثة أبطن في اثني عشرة سنة تحمل كل بطن أربع سنين ، وقد روى هذا عن غير تلك المرأة أيضا . وغالبه تسعة أشهر ، وللمول عليه في ذلك التابع أيضا . وإذا علمت أقل الحيض وأكثره ولم أكثر النفاس (فإن دم عبر) أي جاوز (أكثر كل) منهما بأن يكون مجاوزا للخمسة عشر يوما في الحيض أو للستين يوما في النفاس أو بقص عن أقل الحيض بأن يكون أقل من يوم وليلة ولا يتصور أن يكون ناقصا عن أقل النفاس ، لأن ما وجد منه يكون نفاسا وإن قل (ف) هو (استحاضة) أي دم (دعر) بفتحين مصدر دعر كطرب : أي دم خبث لادم حجة وجيلة ، فهو الدم الخارج في غير أيام الحيض والنفاس لا على سبيل الصحة والجيلة ، فيشمل ما تراه الصغيرة والآيسة فهو استحاضة ، ولا تمنع الاستحاضة الصلاة والصوم وغيرها مما يمنعه الحيض لأنه حدث دائم فتفصل الاستحاضة فرجها فتشوهه فتعصبه فتتوضأ بعد دخول وقت الصلاة وبعد ما ذكر تبادر بالصلاة قليلا للحدث ، فلو أخرت فإن كان لمصلحة الصلاة كستر عورة وانتظار جماعة لم يضر لأنها لا تمت بذلك مقصورة ، وإن كان لغير مصلحة الصلاة ضرر فتعبد الوضوء للاحتياط وبجب الوضوء عليها لكل فرض ولو مندورا كالنيم ، وكذا يجب عليها لكل تجديد الغسل والحشو والغصب

## (فصل)

عُذْرُ الصَّلَاةِ النَّوْمُ وَالنَّسْيَانُ أَى كَانَ فِي تَأْخِيرِهَا الْعُفْرَانُ

قياساً على تجديد الوضوء ، ولو انقطع دمها قبل الصلاة حكنا بطلان طهرها ظاهراً ، ثم إن طال زمن الانقطاع بحيث يسع الوضوء والصلاة استمر الحكم بالبطلان ووجب إزالة ما على الفرج من الدم والوضوء ، وإن لم يطل بأن عاد الدم عن قريب تبين عدم بطلان طهرها لأن الحكم بالبطلان كان مبنيًا على الظاهر لأن للتبادر من انقطاع الدم عدم عوده فلما تبين خلافه حكنا بعدمه كما في الباجورى وسم .

[فصل] في بيان ما لا ملامة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه . (عذر الصلاة) ضم الدال للاتباع وسكونها : مسقط إثم تأخير الصلاة عن وقتها أمور : الأول (النوم) أى إذا لم يتجاوز به الحد بأن نام بعد دخول وقت الصلاة عليه ، سواء وثق من نفسه أنه يستيقظ قبل خروج وقتها أم لا ، تمكن من فعلها قبل النوم أم لا حيث لم يثق من نفسه الاستيقاظ قبل خروج الوقت لأنه حينئذ آثم إثنين : أحدهما ترك الصلاة ، والثانى إثم التسبب إليه ، فيجب على من علم به إيقاظه حينئذ لأنه من باب النهى عن النكر ، وأما إذا نام قبل الوقت فلا يمتنع نومه ولو غلب على ظنه أن نومه يستغرق الوقت لأن التكليف لم يتعلق به بعد كما يشهد له ماورد في الحديث : «إن امرأة عابت زوجها بأنه ينام حتى تطلع الشمس فلا يصلى الصبح إلا ذلك الوقت فقال إنا أهل بيت معروف لنا ذلك : أى ينامون من الليل حتى تطلع الشمس فقال النبي صلى الله عليه وسلم إذا استيقظت فصل » وهذا لا يجب إيقاظه لأن التكليف لم يتعلق به . ثم الأولى إيقاظه لينال الصلاة في الوقت إذا لم ينجس عليه ضرر كما نقله الجلال السيوطى في كتابه الأشباه عن السبكي في كتابه إبراز الحكم من حديث «رفع القلم» . وحاصله أنه لا إثم على من نام قبل دخول الوقت فقاتته الصلاة ، وإن علم أنه يستغرق الوقت ولو جمعة على الصحيح ولا يلزمه القضاء فوراً لقوله صلى الله عليه وسلم «ليس في النوم تفريط إنما التفريط على من لم يصل الصلاة حتى يدخل وقت الأخرى» رواه مسلم . قال السويفى : في النسبية : أى ليس بسبب النوم تفريط : أى إن نام قبل دخول الوقت . وأما من نام بعد دخول الوقت فإنه يأتى إثم النوم فقط إن لم يعلم استغراق الوقت بل غلب على ظنه الاستيقاظ قبل خروج الوقت ، وإلا أثم إثنين : إثم النوم وإثم ترك الصلاة ما لم يستيقظ على خلاف ظنه ويصلى في الوقت فإنه لا يحصل له إثم ترك الصلاة ، وإنما يحصل له إثم النوم فلا يرتفع إلا بالاستغفار كما أنه لا يحصل إثم ترك الصلاة لمن غلب على ظنه الاستيقاظ قبل

كَذَا لِإِكْرَاهٍ وَجَمْعٍ يَأْتِي (فَضْلٌ) وَشَرْطُ صِحَّةِ الصَّلَاةِ  
طَهَارَةٌ عَنْ حَدِيثَيْنِ ثُمَّ عَنْ نَجَسٍ بِثَوْبٍ وَالسَّكَنِ وَالْبَدَنِ

خروج الوقت بفرج ولم يصل ، نعم يكره ذلك إلا إن غلبه النوم بحيث لا يستطيع دفعه ، ويجب إيقاظ من نام بعد الوجوب وليس إيقاظ على من نام قبله إن لم يخش عليه ضرر لينال الصلاة في الوقت كما في شرح الأصل ( و ) الأمر الثاني ( النسيان ) إذا لم ينشأ عن تقصير ( أى ) فإنه لا يأنم حينئذ بل ( كان في تأخيرها ) أى الصلاة عن وقتها نسيانا ( النفران ) لحديث « رفع عن أمي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه » فإن نشأ النسيان للصلاة حتى خرج وقتها عن تقصير ككلمة الشطرنج بكسر أوله وهو المختار وقتحه معجما ومهملأ أثم بتأخيرها كما أثم بلعبه لأنه حرام مطلقا . أما إذا شرط فيه مال من الجانبين فقفار ، وأما إذا شرط فيه مال من أحدهما فمسابقة على غير آلة القتال ، ففاعلمها متعاط لعقد فاسد قاله شيخ الإسلام في شرح المنهج ، وأما إذا لم يشرط فيه مال أصلا فلهو ينشأ عنه شحناء بالقلوب ، وفي الحديث « كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل إلا رمية بقوس وتأديبه فرسه وملاعبة أهله فإنهم من الحق » وهذا كما ترى في مطلق لهو فما بالاك فيما ينشأ عنه الشحناء بالقلوب فافهم ؟ وكما أن أثم تأخير الصلاة عن وقتها يسقط للنسيان ( كذا ) يسقط ( لإكراه ) أى لأجل إكراه للحديث المتقدم ( و ) كذا يسقط إثم تقديمها عن وقتها تأخيرها عنه لأجل ( جمع يأتي ) بيان شروطه عند قول الناظم :

شرط جواز الجمع فيمن قدما أربعة الخ ، وقوله : أما شروط الجمع للتأخير فاثان الخ ، وهذان الأمران زادها الناظم على أصله والله أعلم .

[ فصل ] في بيان شروط صحة الصلاة ( وشرط صحة الصلاة ) أى شروط صحتها : أى ما يتوقف عليه صحتها وأداؤها وليس جزءا منها ثمانية : الأول ( طهارة عن حدثين ) أى عند قدرته . وأما فاقد الطهورين فلا يشترط في حقه الطهارة بل تصح صلاته بدونها مع وجوب الإعادة وهي صلاة شرعية يبطلها ما يبطل غيرها على الاعتماد ولا يصلى مادام يرجو أحد الطهورين إلا إذا ضاق الوقت ، فإن أيس منها صلى ولو من أول الوقت ، واقتصر الجنب إذا كان فاقد الطهورين على قراءة الواجب من الفاتحة أو بدلها من سبع آيات عند العجز عنها ، ولا يقرأ السورة لأنه إنما أيسح له قراءة الواجب لتوقف صحة الصلاة عليه ، ومثل قراءة الواجب هنا ما لو نذر قراءة سورة مثلا في وقت معين فإنه يقرأها فيه ولو كان جنبا إذا كان فائدا الطهورين لوجوبها عليه في ذلك الوقت المعين بالنذر ولا يصلى النوافل ، بل إنما يصلى الفرض لحزمة الوقت ولا تصح صلاة القادر على الطهارة بدونها ولو ناسيا . نعم يثاب الناسي على قصده دون فعله ، وعلى فعل نحو القراءة مما لا يتوقف على طهارة أيضا ما لم يكن جنبا وإلا فلا يثاب على القراءة على الأقرب ( ثم ) الثاني طهارة ( عن نجس ) لا يعنى عنه ( ثوب ) أى ملبوس له من كل محمول له وإن لم يتحرك بحركته ،

## وَسَتْرُ عَوْرَةِ دُخُولِ وَقْتِهَا وَتَوَجُّهَ وَعِـلْمُ فَرَضِيَّتِهَا

فلا تصح صلاة من قبض يده طرف رجل متصل بنجس وإن لم يتحرك بحركته ؛ لأنه حامل لمصل بنجس فكأنه متحمل له . نعم لا يضر جملته تحت رجله لعدم جملته له ( و ) ( السكان ) أى ما يلاقيه شيئا من بدنه أو ملبوسه ( و ) ( البدن ) الشامل لما داخله أو فيه أو عينه . وأما النجس للنفق عنه فتصح الصلاة به كان في ثوب أو مكان أو بدن . وهو نوعان : ما يعنى عنه في حق الصل نفسه كحمل استجماره في الصلاة ولو طهر إذا لم يجاوز الصفحة والحشفة ، وما يعنى عنه مطلقا وهو ما عسر الاحتراز عنه غالبا من طين شارع نجس يقينا لصراحتي عنه ودم نحو براغيث ودمامل ودم فسد وجسم يملحها وروث ذباب وإن كثر ما ذكر إلا إن كان بفعله كأن قتل البراغيث أو عصر النمل فلا يعنى عن الكثير صرفا ، وقيل حم أجني بشرط أن لا يكون من مغلظ ، ومثل الدم فيها ذكر الصديد والقيح وماء قروح ومتفط له ريح . ( و ) الثالث ( ستر ) لون ( عورة ) عند القدرة ولو كان الشخص خاليا في ظلة فيكفي السراويل الضيقة ونحوها مما يمنع اللون دون الجرم لكنه يكره ، فإن عجز عن سترها بأن لا يجد ما يسترها به أصلا أو وجد متنجسا ولم يجد ما يظهره به ، أو حبس في مكان نجس وليس معه إلا ثوب يفرشه على النجاسة صلى في هذه الصور الثلاث طاريا ، ولا يؤم بالركوع والسجود بل يتيمما ، ولا إعادة عليه ، ولا يلزمه قبول هبة الثوب للثمة على الأصح ، ويلزمه قبول عاريته لضعف الثمة ، فإن لم يقبل لم تصح صلاته لقدبرته على السترة ، بل يجب عليه سؤاله الإغارة فمن ظن منه الرضا بها ، ويحرم عليه أخذ ثوب غيره منه قهرا . لكن تصح الصلاة مع الحرمة ، ويقتضى الثوب الحرير على التنجس على الحرير في الصلاة فيلزمه السترة به ، ولا يلزمه قطع ما زاد على ستر العورة ويقدم للتنجس على الحرير في غيرها مما لا يحتاج إلى طهارة الثوب ، ولا يجوز له الصلاة في الحرير مع وجود نحو الطين كالحشيش ما لم يخل بمروءته وإلا جاز له الصلاة في الحرير مع وجود ذلك ، واستظهر الشراعى وجوب الستر بنحو الطين ولو كان يخل بمروءته حيث لم يجد غيره . قال لأنه في هذه الحالة لا يمتد محلا بمروءته ، ويتعين عليه ستر قبله ودبره حيث لم يجد إلا ما يكفي سترها للاتفاق على أنهما عورة ولأنهما أخفى من غيرها ، ويقتضى ستر قبله وجوبا حيث لم يجد إلا ما يستر أحدهما ، لأنه متوجه للقبلة أو يطلها كما لو صلى صوب مقصده في نافذة السقر ، ولأن الدبر مستتر غالبا بالألئين ويستر الخنثى قبله . فإن كفى لأحدهما فقط تخير إن كان بحضرة رجال ونساء أو بحضرة خنثى مثله ، فإن كان بحضرة امرأة فالأولى أن يستر آلة الرجال أو بحضرة رجل فالأولى أن يستر آلة النساء كما في الباجورى وسم . والرابع ( دخول وقتها ) أى العلم بنفسه بدخول الوقت المحدود شرعا للصلاة أو بإخبار ثقة عن علم أو بأذان المؤذن العارف في الصحو فيمتنع عليه الاجتهاد معه ، ويجوز له تقليده في الغيم إلا إذا علم أن أذانه عن اجتهاد فيمتنع تقليده حينئذ ، لأن الاجتهاد لا يقلد الاجتهاد وجاز له اعتماد المؤذنين إذا كثروا وغلب على الظن إصابتهم مطلقا ما لم يأخذ

بعضهم من جنس وإلا فهم كالتؤذين الواحد ، ومثل العلم بالنفس أيضا رؤية للزاول الصحيحة والتناكب الصحيحة والساعات المجرية وبيت الابرة لعارف به ، فإنه قد يدل على الوقت ، فهذا كله في مرتبة واحدة ، وهي المرتبة الأولى ، والمرتبة الثانية الظن بدخوله بالاجتهاد بورده من قرآن أو درس أو مظلمة علم أو نحو ذلك تكياطة وصوت ديك ، وهو يقول في صياحه : يا غافلون اذكروا الله ، ومن اقتلوه لغيره ، ومعنى الاجتهاد بذلك ونحوه كحمار مجرب أن يتأمل فيه كأن يتأمل في الحياطة هل أسرع فيها أولا ، وفي أذان الديك هل هو قبل عادته أولا ؟ وهكذا ، ولا يجوز أن يصل مستندا لذلك من غير اجتهاد فيه ، ومعنى كون الاجتهاد مرتبة ثانية أنه إن حصل العلم بالنفس أو ما في معناه من المرتبة الأولى امتنع عليه الاجتهاد لأنه ربما أداه إلى خلاف ذلك ، وإن لم يحصل العلم بالنفس بالفعل ولا شيء مما في معناه كان له الاجتهاد ولو مع إمكان العلم بالنفس أو إخبار الثقة أو نحو ذلك ، والمرتبة الثالثة تقليد المجتهد عند المجو عن الاجتهاد . أما مع القدرة على الاجتهاد فلا يقلده حيث كان بصيرا . وأما الأعمى فله تقليد المجتهد ولو مع القدرة على الاجتهاد ، لأن شأنه العجز عنه ؛ وبالحكمة فمراتب الوقت ثلاثة : العلم بالنفس وما في معناه والاجتهاد وتقليد المجتهد كما في الباجوري على سم . والخامس ( توجه ) أى استقبال عين الكعبة لاجتهادها على معتد للذهب يقينا في القرب ، وظنا في البعد ، والراد بينها جرمها أو هواؤها المأذى إن لم يكن للصلى فيها وإلا فلا يكفي هواؤها ، بل لابد من جرمها حقيقة أو حكما حتى لو استقبل شخصا منها ثلثي ذراع فأكثر تقريبا جاز ، فلو خرج عن محاذاتها ولو ببعض بدنه لم تصح صلاته ولو امتد نصف طويل بقرب الكعبة ، وخرج عن محاذاتها بطلت صلاة الخارجين عن المحاذاة بخلافه في البعد فتصح صلاتهم ، وإن طال الصف جدا ما لم يمتد من الشرق إلى الغرب وإلا فلا بد من الانحراف من طرفي الصف ، ومن أمكنه الصلاة إلى القبلة حالما وإلى غيرها قائما وجب الأول كما في شرح الرملي ، لأن فرض القبلة أكد من فرض القيام بدليل سقوطه في النفل مع القدرة ، لكن يجب عليه أن يقوم ليركع إن لم يخرج عن القبلة في قيامه للركوع لكونه قصيرا ، ومن أمكنه عليها ولا حائل بينه وبينها لم يعمل بغيره ، ومن ذلك قدرة الأعمى على مس حيلة المهراب حيث سهل عليه ، فلا يكفي العمل بقول غيره ولا باجتهاده ، فإن لم يمكنه اعتمد ثقة يخبر عن علم كقوله : أنا شأنت الكعبة هكذا وليس له أن يجتهد مع وجود إخباره ، وفي معناه رؤية بيت الابرة المعروف ومحارب للسليدين بيلد كبير أو صغير يكثر طارقه فلا يجوز الاجتهاد فيها جهة ، بل يجوز يسرة أو يمنة ، ولا يجوز فيما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم صلى إليه مطلقا ، فإن فقد الثقة المذكور اجتهد لكل فرض إن لم يذكر الدليل الأول ، ومن علاماتها للقطب للعروف ، ويختلف باختلاف الأقاليم ، ففي مصر يجعله للمضى خاف أذنه اليسرى . وفي العراق خلف أذنه اليمنى ، وفي اليمن قبلته بما يلي جانبه الأيسر . وفي الشام وراءه وفي حران وراء ظهره . ومن علاماتها أيضا الشمس والقمر والريح ، ويجب تعلها حيث لم يكن هناك عارف بفرا وحضرا . فإن عجز عن الاجتهاد كأعمى البصر أو البصيرة قد مجتهدا ، فتلخص أن مراتب القبلة أربعة : العلم



وَعَدَمُ اعْتِقَادِ فَرْضٍ مِنْ فَرَوُضِ سِتَّةٍ وَالْمُبْطَلَاتُ تَهْجُرُ

## (فصل)

بالنفس ، وإخبار الثقة عن علم ، والاجتهاد ، وتقليد المجتهد كما في الباجوري على سم . قلت وفي قوله ومن أمكنه الصلاة إلى القبلة قاعدا إلى قوله لكونه قصيرا إشكال . وهو أن هذا لا يتصور إلا فيمن صلى على سطح الكعبة ، وحينئذ فالقصير حيث لم يخرج عن القبلة في قيامه للركوع لم يجب عليه القيام في صلاته إلا للركوع فافهم ، نعم يجوز ترك استقبال القبلة في الصلاة في حالتين : في شدة الخوف في قتال مباح فرضا كانت الصلاة أو نقلا ، وفي النافلة في السفر على الرحلة المباح ولو قصيرا صوب مقصده ، ولا يجب عليه وضع جبهته على سرجها أو معرفتها في ركوعه وسجوده بل يوميء بركوعه وسجوده ، ويكون سجوده أخفض من ركوعه . وأما للمأثني فيستقبل في الإحرام والركوع والسجود والجلوس بين السجدين ويتمها بسهولة ذلك عليه ولا يمشي في شيء من الأركان إلا في القيام والاعتدال والشهد والسلام فيستقبل في أربع ، ويمشي في أربع ، كما في سم ومثته والباجوري ( و ) السادس ( علم فرضيتها ) أي العلم بكون الصلاة للفروضة فرضا ، وهذا وإن كان لا بد منه في حق العامى وغيره إلا أنه ليس خاصا بالصلاة ، بل هو شرط لكل عبادة ، ولا يعد من شروط الشيء إلا ما كان خاصا به ، فكان الأولى إسقاطه كما ضنع أبو شجاع في مثته . ( و ) السابع معرفة كيفية الصلاة بأن يميز فرائضها من سنتها ، والمدار هو ( عدم اعتقاد فرض من فروض ) أي من فروض الصلاة ( ستة ) وهذا في حق العامى ، وهو من لم يحصل من الفقه طرفا يهتدى به إلى باقيه ( و ) الثامن أنك حال تلبسك بالصلاة ( المبطلات ) لها كتطويل ركن قصير عمدا ونحوه ، كما ستقف عليه إن شاء الله تعالى في كلام الناظم ( تهجر ) أي تجنبها ولم يعد الناظم من شروط الصحة : الإسلام بالفعل مع عدّه فيما سيأتي الإسلام ولو فيما مضى من شروط الوجوب لعله هنا من اشتراط طهارة الحدثين إذ شرطها النية ، وشرط النية الإسلام على أنه شرط لكل عبادة فافهم ، كما أنه لم يعد من شروط الصحة التمييز لعله من اشتراط معرفة الوقت ، على أنه شرط في طهارة الحدثين أيضا كما مرّ فافهم .

[فصل] (١) في تقسيم الأحداث ، وفيه طريقتان : الأولى لبعضهم جعلها ثلاثة أقسام : أكبر وهو الحيض والنفس والولادة ، وأوسط وهو الجنابة ، وأصغر وهو ناقض الوضوء نظرا لكون ما يحرم بالحيض وما معه أكثر من غيره يسمى حدثا أكبر ، ولكون ما يحرم بالجنابة أقل مما يحرم

(١) قوله : فصل لعله من تحريف الناسخ على أنى لم أتذكر أكتب إلا تنبيه كما كتبته

بعد اه ناظم .

فَالْحَدَّثَانِ مُوجِبُ الْفُسْلِ أَكْبَرُ وَمُوجِبُ الْوُضُوءِ هَذَا أَصْفَرُ  
وَعَوْرَةُ الْحُرَّةِ فِي الصَّلَاةِ مَا لَيْسَ بِكَفْمَيْنِهَا وَوَجْهَيْهَا أَفْهَمًا  
عَوْرَتُهَا كَأَمَةِ فِي الْعَلَنِ عِنْدَ الْأَجَانِبِ جَمِيعُ الْبَدَنِ  
وَعِنْدَ مُحَرَّمَيْنِهَا وَنِسْوَةٍ مَا كَانَ بَيْنَ سُرَّةٍ وَرُكْبَةٍ

بالحيض وماءه وأكثر مما يحرم بناقض الوضوء يسمى حدثاً أوسط ، ولكون ما يحرم بناقض أقل من ذلك يسمى حدثاً أصغر ، فأصغريته وأكبريته وتوسطه باعتبار قلة ما يحرم به وعدم قلته . والطريقة الثانية لبعضهم جعلها قسمين بإدخال الجنبات في الأكبر ، وجرى عليها تبعاً لأصله فقال : (فالحديثان) للذكوران في قولنا طهارة عن حديثين : هما الأكبر والأصغر (فموجب التسلي) وهي الجنبات والحيض والنفاس والولادة هذا هو الـ (أكبر) وموجب الوضوء (وهي نواقضه) (هذا) هو الـ (أصغر) قلت : ولم يظهر لي وجه عدول الناظم عن ترجمة هذا بتنبيه كما فعل أصله إلى ترجمته بفصل ، بل الظاهر وجه ترجمته بتنبيه كما لا يخفى فافهم .

[تنبيه] في تقسيم العورة : وهي لغة : النقص والثني المستقبح ، وشرعاً ما يحجب ستره في الصلاة وما يحرم النظر إليه ، ممي بذلك لقبح ظهوره (و) أقسامها ثلاثة : عورة الحرّة ، وعورة الأمة ، وعورة الرجل ، وتنقسم (عورة الحرّة) إلى أربعة أقسام : الأول (في الصلاة) جميع بدنها (ب) هو (ليس بكفمها ووجهها أفهما) أما هما : أعنى الوجه والكففين إلى الكوعين ظهراً وبطناً فلا يجب عليها سترها في الصلاة لأنهما ليسا بعورة ، لأن الحاجة تدعو إلى إرازها ، بخلاف غيرها من سائر البدن : كالشعر وباطن القدم والعقب فإنه عورة يجب عليها ستره ، فإن ظهر من شعرها شيء أو ظهر من باطن قدمها شيء عند سجودها أو ظهر عقبا عند ركوعها وسجودها بطلت صلاتها . ويكنى ستر باطن قدمها بالأرض حال قيامها . والقسم الثاني : (عورتها) أي الحرّة (ك) مورة (أمة في العلن) أي الظهور (عند الأجانب) أي بالنسبة لنظرهم إليهما (جميع البدن) حتى الوجه والكففين ولو عند أمن الفتنة فيحرم عليهم أن ينظروا إلى شيء من بدنها ولو قلامة ظفر منفصلة منهما (و) القسم الثالث عورة الحرّة والأمة (عند محرميهما) أي بالنسبة للرجال المحارم (و) كذا في الخلوة أو بالنسبة للنسوة) مطلقاً غير الكافرات في الحرّة خاصة (ما كان بين سرة وركبة) . والقسم الرابع عورة الحرّة بالنسبة للكافرات ما عدا ما يبدو عند الهنة : أي الخدمة والاشتغال بقضاء حوائجها ، وتنقسم عورة الأمة ولو خشي أو مبعضة أو مكاتبه ومديرة وم ولد إلى قسمين : الأول عورتها بالنسبة لنظر الأجانب جميع البدن حتى الوجه والكففين ولو عند أمن الفتنة كما علمت . والقسم الثاني عورتها بالنسبة لنظر الرجال المحارم والنسوة

## كُتُورَةُ الْأُمَةِ فِي الصَّلَاةِ وَمِثْلُهَا الرَّجُلُ كَيْفَ يَأْتِي

مطلقا ولو كافرات ، وبالنسبة للخلوة ما بين سرتها وركبتها ( كُتُورَةُ الْأُمَةِ فِي الصَّلَاةِ ) فيجب عليها ستر ما بينهما في الصلاة دون باقي بدنهما فلا تبتذل صلاتها بدم ستره ( و ) تنقسم عورة الرجل : أي الذكر المحقق ولو كافرا أو عبدا أو صيبا ولو غير مميز إلى ثلاثة أقسام : الأول عورته بالنسبة للخلوة السوانان فقط على العتمد . والثاني عورته بالنسبة لنظر الأجنبية إليه جميع بدنه حتى الوجه والكفين ولو عند أمن الفتنة ولو رقيقا فيحرم عليها أن تنظر إلى شيء من ذلك . والثالث عورته في الصلاة وخارجها بالنسبة لنظر محارمه أو محائله ما بين السرة والركبة . أما نفس السرة والركبة فليسا بعورة لكن يجب ستر بعضهما من باب : ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ( مثل ) عورتها ) أي الأمة ( الرجل كيف يأتي ) أي سواء كان في الصلاة أو خارجها لكن بالنسبة لنظر محارمه أو محائله لا بالنسبة لنظر الأجنبية ولا بالنسبة للخلوة كما علمت ، وما ذكر من أن للأمة عورتين هو العتمد ، وقيل إنها كالحرمة بالنسبة لنظر الأجانب إلا رأسها ووجهها وكفيها فعورتها ما عدا الوجه والكفين والرأس ، وقيل ما لا يبدو عند المئنة ، وقيل الركبة منها دون السرة . وقيل عكسه ، وقيل السوانان فقط ، وبه قال مالك وجماعة كذا في شرح الأصل .

قلت : وللعقول عليه عند المالكية في العورة المطلوب سترها عن الأعين من رجل مع مثله أو مع امرأة محرمة ، ومن الأمة مع رجل أو مع امرأة ما بين سرة وركبة ، ومن حرمة مع رجل محرم ما عدا الوجه والأطراف كعورة رجل مع أجنبية ، ومن الحرمة مع الأجنبية جميع بدنهما حتى دلائلها وقصتها ما عدا الوجه والكفين فلا يجب عليها سترها إلا إذا كانت جميلة يخشى منها الفتنة ، ومن حرمة مسلمة مع كافرة جميع بدنهما ما عدا الوجه والكفين ، ومع كافر جميع بدنهما حتى الوجه والكفين ، وأن العورة عندهم بالنسبة للصلاة ولو في خلوة إما مغلظة أو مخففة . فالمغلظة من الرجل السوانان من المقدم الذكر والاثنيان ، ومن المؤخر ما بين أليتيه ، وهو من الدبر . والمخففة منه أليته وعانته وما فوقها للسرة فيعبد لكشف شيء من المغلظة وجوبا أبدا ويعبد لكشف شيء من المخففة ندبا في الوقت . ولا يعبد لكشف الفخذ لا وجوبا ولا ندبا ولو تمتد ولو عمدا . والمغلظة من الأمة السوانان والأليتان والعانة وما فوقها للسرة فتعبد لكشف شيء من ذلك وجوبا والمخففة منها الفخذان فتعبد لكشف شيء منها ندبا في الوقت . والمغلظة من الحرمة بطنها وساقاها وما بينهما وما حاذى ذلك من خلفها ، والمخففة منها صدرها وما والاه من خلفها وأطرافها كظهور قدميها وذراعيها وشعرها وكفيها وما فوق منحرجها فتعبد لكشف شيء من المغلظة وجوبا أبدا إلا الساق فتعبد لكشفه ندبا في الوقت على الظاهر خلافا للزرقاني القائل بأنها تعبد في الساق أبدا وجوبا وتعبد لكشف شيء من المخففة ندبا في الوقت ، وأما كوعها

## (فصل)

شَرَطُ وَجُوبِهَا بُلُوغُ الدَّهْوَةِ عَقْلٌ وَإِسْلَامٌ فَقَا مِنْ حَيْضَةٍ  
بُلُوغُ نَحْوِ السَّنِ مَعَ سَلَامَةٍ إِحْدَى حَوَاسٍ مَسْمُوعَةٍ وَرُؤْيَا

فليس من عورتها وبطون قدميها وإن كانا من عورتها لاتعبد لهما اه ملخصا من حاشية الشيخ يوسف الصفى .

[فصل] فى شروط وجوب الصلاة ، والفرق بينها وبين شروط الصحة أن شروط الوجوب ما يتوقف عليه الوجوب وأن شروط الصحة ما تتوقف عليه الصحة ، وعلى هذا الفرق فيجتناب فى نحو الإسلام ودخول الوقت ( شرط وجوبها ) أى شروط وجوب الصلاة ستة : الأول ( بلوغ الدعوة ) أى دعوة النبى صلى الله عليه وسلم ، فمن تربى فى رأس جبل أو غار أو جزيرة ولم يلحقه أحد برسالة النبى صلى الله عليه وسلم فلا تجب عليه الصلاة ، لقوله تعالى « وما كنا معذبين حتى نبعث رسولا » بنى ولا مثيين ، فهو من باب الاكتفاء وحذف الواو مع ما عطفت على حذف قوله تعالى سرايل نصيكم الحر « أى والبرد . نعم قال الشيرازى : لو أسلم من لم تبلغه وجب عليه القضاء . والثانى ( عقل ) فلا تجب على مجنون لرفع الخطاب عنه فى قوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاث » فذكر منها المجنون حتى يفيق ، ولأقضاء عليه إذا أفاق إلا المرتدة فيجب عليه حينئذ ، ولا يجب على الممضى عليه إذا لم يتمد بل يستحب على التعمد ، فإن تمدى وجب عليه (و) الثالث ( إسلام ) ولو فيها مضى كرتة فلا يجب على الكافر الأصلى القضاء إذا أسلم بل لا يتعد ، ويجب على المرتدة حتى زمن الجنون دون زمن الحيض والنفاس ، والرابع ( نقا من حيضة ) ونفاس فلا تجب الصلاة على الحائض والنفساء ، ولا يجب عليهما قضاؤها ولو فى دبره بل ولا يندب . قال الشيخ محمد القزوينى فلو أرادنا القضاء صح مع الكراهة . والخامس . ( بلوغ نحو السن ) أى البلوغ بنحو السن كالاختلام أو الحيض فلا تجب على الصبي لقوله صلى الله عليه وسلم « رفع القلم عن ثلاث » فذكر منهم الصبي حتى يبلغ ولا يجب عليه القضاء بعد البلوغ لكن يندب له إذا بلغ قضاء ما فاتة زمن التمييز إلى البلوغ دون ما قبله فإنه يحرم ولا يتعد خلافا لجهة الصوفية . قاله عبد الكريم . وهذا الشرط حال كونه ( مع ) السادس من ( سلامة ) إحدى حواس مسمع ورؤية ( أى سلامة حاسى السمع والبصر فلا تجب الصلاة على من خلق أصم وأعمى ولو ناطقا ، ولا يجب عليه قضاء إن زال مانعه ، فإذا زالت اللوانع المذكورة عمن قامت به وقد بقى من وقت الصلاة ما يسع قدر تكبيرة الإحرام لزمهم تلك الصلاة والتي قبلها إذا صلحت لجمها سمها كما فى شرح الأصل زيادة .

## (فصل)

أَرْكَانُ ذِي الصَّلَاةِ تِسْعَةٌ عَشَرٌ فَأَنُو وَكَبَّرُ وَقَيَّامُ مَنْ قَدَرُ

[فصل] في بيان أركان الصلاة ، والركن ما كان داخلا في ذاتها ، والشرط ما كان خارجا عن ذاتها وإن اشتركا في توقف صحتها على كل منهما ، وتنقسم إلى ثلاثة أقسام : قلبي ، وهو النية ولساني وهو تكبيرة الإحرام وقراءة الفاتحة والسلام<sup>(١)</sup> ، وبدني وهو ما عدا ذلك ، وبعبارة أنها تنقسم إلى أفعال ، وهي ثمانية : النية والقيام والركوع والاعتدال والسجود والجلوس بين السجدين والجلوس الأخير والترتيب ، وإلى أقوال وهي خمسة : تكبيرة الإحرام والفاتحة والتشهد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والسلام اه . وعبر هنا بالأركان ، وفي الوضوء بالفروض إشارة إلى أنه لا يجوز تفريق أفعال الصلاة بخلاف الوضوء ( أركان ذي الصلاة ) الشرعية التي فرضت بمكة ليلة الإسراء قبل الهجرة بسنة في السماء ( تسعة عشر ) يجعل الطمأنينات في محلها الخمس لا الأربع كما فعل الأصل أركانا مستقلة لاركنا واحدا ، وعدت السجدين في كل ركعة ركنين لاركنا كما فعل الأصل وغيره قياسا على عددهما كذلك في الجماعة وإن فرق بين ما هنا وبين الجماعة بأن الدار فيها على ما نظهر به المخالفة ، وفيها هنا على اتحاد الجنس فافهم ، والاعتماد مافي النهاج وغيره كالمحرر من جعلها ثلاثة عشر يجعل الطمأنينة هيئة تابعة للركن كيقرب النية بالتكبير ، وعلى كل من القولين فلا بد منهما ؟ والحق أن الخلاف في كون الطمأنينة ركنا أو هيئة ركن لفظي كما انحط عليه كلام الرملي وابن حجر ضرورة أن الشك فيها يؤثر ، ولوقلنا بأنها تابعة فلا بد من تداركها على كل حال وإنما اغتفروا الشك في بعض حروف الفاتحة بعد فراغه منها لكثرة حروفها وغلبة الشك فيها : الأول النية بالقلب فلا محب النطق بها باللسان لكن يسر ليعاون اللسان القلب ، ومن قال بكراحتها نظر إلى أنه إذا نطق بها بلسانه قد يسوئها بقلبه فيبطل صلاته حينئذ ، لأنه أتى بالنية في غير محلها ألا ترى أن محل القراءة النطق باللسان فإذا قرأ بقلبه ولم ينطق بها بلسانه لم تجزه صلاته . وكذلك لو تلفظ بالنية بلسانه ولم ينوها بقلبه كما في مدخل ابن الحاج ، ومثله في شرح الشيخ الشرقاوي على مختصر البخاري للزيدي حيث قال : وعملها القلب فلا يكفي النطق بها مع غفلة . نعم هو مستحب ليساعد اللسان القلب اه . فمن ثم لا عبرة بنطق اللسان بخلاف ما في القلب كأن نوى الظهر بقلبه وسبق لسانه إلى غيره ، ويجب قرن النية بتكبيرة التحريم لأنها أول واجبات الصلاة ، واختار النووي في المجموع وغيره ما اختاره إمام الحرمين والغزالي من عدم لزوم المقارنة الحقيقية بعد الاستحضار الحقيقي بأن يستحضر في ذهنه ذات الصلاة : أي أركانها الثلاثة عشر التي من جعلها النية وما يجب التعرض له فيها تفصيلا بأن يقصد كل ركن بذاته على الخصوص وتكون

(١) بقي التشهد الأخير والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد التشهد الأخير اه مصححه .

## فَاتِحَةُ الْكِتَابِ يَا هَذَا أَقْرَأَنْ مُبَسِّمًا مُرْتَلًّا ثُمَّ اِنْ كَعَنْ

هيئتها أمامه كالعروس ، و يقرن هذا المستحضر بأول جزء من أجزاء التكبير ويستديم ذلك إلى آخرها ، بل إنها تكفي للقارة العرفية الإجمالية بعد الاستحضار العرفي بأن يستحضر هيئة الصلاة إجمالا : أى بأن يقصد فعلها ويصحبها من ظهر أو عصر وينوي الفريضة ، ولا يقصد الركوع بذاته والقراءة بذاتها وهكذا ، و يقرن هذا للمستحضر إجمالا بأى جزء من أجزاء التكبير ، لأن المقارنة الحقيقية تعجز عنها القدرة البشرية غالبا . والثاني تكبير الإحرام بأن يقول الله أكبر ، والزيادة على ذلك مضرة إن منعت اسم التكبير كزيادة ضمير نحو الله هو أكبر أو نداء نحو الله يارحم أو يارحم أكبر والله يا أكبر ، وغير مضرة بل خلاف الأولى إن لم يمنع اسم التكبير كزيادة أل نحو الله الأكبر أو صفة من صفاته تعالى نحو الله الجليل أكبر أو الله عز وجل أكبر اه لبقاء النظم والمعنى ، نعم إذا طال الفاصل ضر ، وإلى هذين الركنين أشار بقوله ( فانو وكبر ، و ) الثالث ( قيام من قدر ) في الفرض ولو بعين بأجرة قادر عليها فاضلة عما يعتبر في زكاة الفطر من قوته وقوت عياله ومن تلزمه نفقته إذا كان احتياجه إليه عند ابتداء النهوض لكل ركعة لافي جميع صلاته وإلا لم يجب أو بمكازة وإن احتاجها في جميع الصلاة ولو بإعارة أو بإجارة قدر عليها كما في شراء ماء الوضوء لاهية بها أو لثمنها فلا يلزمه القبول ، فإن عجز عن القيام بحيث تلحقه به مشقة تذهب خشوعه أو كاله قد كيف شاء ، وقصوده مفترشا أفضل من ترجمه وغيره ، وترجمه أفضل من غيبه ، فإن عجز عن القعود صلى مضطجعا ، ويسن أن يكون على جنبه الأيمن ، فإن عجز عن الاضطجاع صلى مستلقيا مع رفع رأسه بنحو وسادة ليتوجه إلى القبلة بوجهه ومقدم بدنه إلا إن كان في السكبة وهي مسقوفة ، ويومئ برأسه لركوعه وسجوده ويجعل سجوده أخفض من ركوعه وجوبا ، فإن عجز عن ذلك أو مأ بأجفانه ، ولا يجب حينئذ جعل سجوده أخفض من ركوعه ، لأنه لا يظهر التمييز بينهما حسا بذلك ، فإن عجز عن ذلك أجرى أفعال الصلاة على قلبه وجوبا في الواجب ونديا في الندوب ، ولا تسقط الصلاة عنه مادام عقله ثابتا لوجود مناط التكليف ، والأصل في ذلك كله حديث البخارى عن عمران بن حصين « قال كانت بي نواشير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال : صل قائما ، فإن لم تستطع فقاعدا ، فإن لم تستطع فعلى جنب » زاد النسائي في رواية « فإن لم تستطع فمستلقيا - لا يكلف الله نفسا إلا وسعها » . الرابع قراءة ( فاتحة الكتاب ) حفظا أو تلقينا أو نظرا في الصحف أو نحو ذلك ولو بواسطة سراج لمن في ظلمة في كل ركعة سرية كانت الصلاة أو جهرية إماما كان المصلى أو مأموما أو منفردا خبر الصحيحين « لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب » نعم السبوق بجميعها أو ببعضها يتحملها عنه إمامه كلا أو بعضا إن كان أهلا للتحمل ( يا هذا ) المصلى ( اقرآن ) بالفاتحة في صلاتك حال كونك ( مبسما مرتلا لأن - بسم الله الرحمن الرحيم آية منها - بل ومن كل سورة إلا براءة فتكره في أولها

## مَعَ الطَّمَأْنِينَةِ وَاعْتَدِلْ بِهَا وَاسْجُدْ بِهَا وَاجْلِسْ بِهَا وَاسْجُدْ بِهَا

وتسنّ في أثنائها كما قاله الرملى ، أو تحرم في أولها وتكره في أثنائها كما قاله ابن حجر وابن عبد الحق والشيخ الخطيب . فإن عجزت عنها لزمك قراءة قدرها من بقية القرآن ولو مفترقا على العمد ، فإن عجزت عن ذلك أيضا لزمك قدرها من ذكر أو دعاء ، ويجب كونه سبعة أنواع ، ويعتبر تعلق الدعاء بالآخرة نحو : اللهم ارحمني وسامحني وأرض عني إن عرف ذلك وإلا أتى بدعاء دنيوى نحو : اللهم ارضني زوجة حسنة أو وظيفة ، ويجب أن يكون بالعربية ، فإن عجز عنها ترجم بأى لغة شاء ويجب ترجمة التعلق بالآخرة على عربية غيره فإن لم يعرف غير التعلق بالدنيا أتى به وأجزأ ، فإن عجز عن جميع ما ذكر وقف بقدر الفاتحة وجوبا ، ولا يجب عليه تحريك لسانه بخلاف الأخرس الذى طرأ خرسه ، ولا يترجم عن الفاتحة ولا عن بقية القرآن إذا كان بدلا عنها بخلاف التكبير عند المعجز عن العربية فيترجم عنه كما فى الباجورى على سم وشرح الأصل . والخامس الركوع وأكمله للقائم اجتماع أربعة أشياء : الأول تسوية الظهر والحنق والرأس بحيث يصير كلوح واحد من نحاس لا اعوجاج فيه . والثاني نصب الركبتين . الثالث قبضهما بالكفين . الرابع تفريق أصابعه للقبلة تفريقا وسطا ، وأكمله للقاعد محاذة جبهته محل سجوده من غير عمامة وإلا كان سجودا لا ركوعا ، وأقله للقائم أن ينحن قدر وصول راحتي معتدل الحلقة ركبتيه يقينا ، والمراد بالراحة باطن الكف خاصة ، ولا يكتفى بوصول الأصابع ، وأقله للقاعد محاذة جبهته أمام ركبتيه ويجب أن لا يقصد به غيره فقط ، ويسنّ أن يقول فيه سبحان ربى العظيم وبعمده لما روى عن عقبة بن عامر أنه قال : « لما زلت - فسبح باسم ربك العظيم - قال صلى الله عليه وسلم اجعلوها فى ركوعكم » ويحصل أصل السنة بمرّة ، وأدنى السكال ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة ، ولا يزيد أحد على ذلك سوى المنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل ومأمومه ويزيد من ذكر اللهم لك ركعت ولك آمنت ولك أسلمت تحشع لك سمعى وبصرى وعنى وعظمى وعصى وشعرى وبشرى وما استقلت به قدمى لله رب العالمين ، والثلاثة من التسبيح مع هذا الدعاء أولى من الزيادة عليها مع عدمه ، وفى الصايح قال أنس « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكثر أن يقول فى ركوعه وسجوده : سبحاك اللهم ربنا وبحمدك اللهم اغفر لى » وعن عائشة « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقول فى ركوعه وسجوده : سبح قدوس رب الملائكة والروح . » والسادس الطمأنينة فى الركوع ، ولا تقوم زيادة الهوى مقام الطمأنينة ، وإلى هذين الركبتين أشار بقوله ( ثم اركن ) حال كون ركوعك ( مع الطمأنينة ) . والسابع الاعتدال ولو فى النفل ، وهو عود الصلى لما كان عليه من قيام أو قعود ويجب أن لا يقصد بالاعتدال غيره . وأما الرفع من الركوع فهو مقدمة للهوى للركوع والسجود ، وقيل الركن مجموع الرفع والاعتدال ، ويسنّ أن

يقول في الرفع سمع الله لمن حمده ، وفي اعتداله : ربنا لك الحمد ملء السموات وملء الأرض وملء ما شئت من شيء بعد ، وزاد في التحقيق : حمدا مباركا فيه ، بعد ربنا لك الحمد ، ويزيد للفرد وإمام محصورين راضين بالتطويل ومأمومه مالم يرد القنوت : أهل الشتاء والمجد ، أحق ما قال الصديقون لك عبد لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد . والثامن الطمأنينة في الاعتدال ، فلو سجد ثم شك هل تم اعتداله أولا اعتدل ثم اطمأن وجوبا ثم سجد ، وإلى حقن الركعتين أثار بقوله (واعتدل بها) أى واعتدل اعتدالا مصاحبا للطمأنينة . والتاسع السجود الأول في كل ركعة ، وأقل السجود مباشرة بعض جبهة المصلى موضع سجوده من الأرض أو غيرها وأكبه أن يكبر للهوى للسجود بلا رفع يديه ويضع ركبتيه ثم يديه ثم جبهته وأنفه ، والجبهة مابين المصطفين طولا ، وما بين شعر الرأس وشعر الحاجب عرضا ، وستأى شروط السجود السبعة في كلام الناظم . والعاشر الطمأنينة فيه . والحادى عشر الجالس بين هذه السجدة والتي بعدها في كل ركعة ولو في نفل سواء أصل قاعدة أم مضطجعا فلا يكفي دون الجالس ، وأقله أن يستوى جالسا لقوله تعالى « فصل لربك وانحر » قال عطاء : أمره الله أن يستوى بين السجدين جالسا حتى يبدو ظهره . ثم ، قال الشيرازي : وقد جزم ابن القري بعدم وجوب الاعتدال والجالس بين السجدين في النفل اه ، وأكبه أن يقول : رب اغفر لى وارحمى واجبرنى وارضى وارزقنى واهدنى وعافنى واعف عنى ، ويسن للفرد وإمام محصورين رضوا بالتطويل أن يزيد على الدعاء المذكور : رب عجل لى قلبا تقيا من الشرك ربا لا كافرا ولا شقيا ، والجالس بين السجدين ركن قصر فتبطل الصلاة بتطويله عن الدعاء الوارد فيه بقدر أقل التشهد كما تبطل بتطويل الاعتدال زيادة عن الدعاء الوارد فيه بقدر الفاتحة ، لا فيها طلب فيه التطويل كاعتدال الركعة الأخيرة من سائر الصلوات لمطلب تطويله في الجملة بالقنوت : وكصلاة التيسيع ، ولو نام قاعدا لم يتكنا في الصلاة لم يضر إن قصر ، وكذا إن طال في ركن طويل لافى ركن قصر فتبطل ، لأن مقدمات اليوم لما كانت تقع بالاختيار نزل منزلة العائد . والثانى عشر الطمأنينة في الجالس بين السجدين . والثالث عشر السجود الثانى في كل ركعة ، ويسن أن يقول فى كل من السجدين : سبحان ربى الأعلى وبحمده لما ورد عن عتبة بن عامر أنه قال « لما نزلت : سبح اسم ربك الأعلى ، قال صلى الله عليه وسلم اجلسوا في سجودكم » ويحصل أصل السنة بمرّة ، وأدنى الكمال ثلاث ثم خمس ثم سبع ثم تسع ثم إحدى عشرة ، ولا يزيد أحد على ذلك سوى للفرد وإمام محصورين راضين بالتطويل ومأمومه فلم الزلعة على ذلك ، وأن يقولوا : اللهم لك سجدت وبك آمنت ولك أسلمت ، سجد وجهى للذى خلقه وصوّره وشقّ سمه وحصره تبارك الله أحسن الخالقين ، وزاد في الروضة بحوله وقوته قبل تبارك ، ويسن إكثار الدعاء في السجود لحديث مسلم « أقرب ما يكون العبد من ربه : أى من رحمته وحضوه ، وهو ساجدا كثيرا الدعاء : أى فى سجودكم ، فقمّن : أى تحقيق أن يستجاب لكم » قال البيهقى فى الصالحين عن الشيخين : وقال أبو هريرة « كان رسول الله صلى الله عليه



## وَفِي سُكُونٍ بَيْنَ حَرْكَتَيْنِ يَقْدَرُ (١) تَسْبِيحُ مِنَ اللَّفْظَيْنِ

وسلم يقول في سجوده: «اللهم اغفر لي ذنبي كله دقه وجله وأوله وآخره وعلانيته وسره» وقالت عائشة «فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم ليلة من الفراش فالتحست فوَقَعَتْ يَدِي عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ وهو في السجدة وهما منصوبتان ، وهو يقول : اللهم إني أعوذ برضاك من سخطك ، وبمعافائك من عقوبتك ، وأعوذ بك منك لا أحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك » ويسن فتح عينيه حالة السجود كما في شرح الأصل ، وفي الباجوري على سم : وإنما كرر السجود دون غيره من الأركان لما فيه من زيادة التواضع بوضع أشرف الأعضاء على مواضع الأقدام ، ولهذا كان أفضل من الركوع ، ولما فيه من إرغام الشيطان وإذلاله حيث لم يسجد لآدم ، وأمر ابن آدم بالسجود فسجد مرتين ، ولذلك ورد « أنه إذا سجد العبد اعتزل الشيطان يبكي ويقول يا ويلي أمر ابن آدم بالسجود فسجد فله الجنة ، وأمرت بالسجود فلم أسجد فلي النار » ولما فيه من شدة القرب بين العبد وربه كما ورد « أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد » وقال : الحسكة في كون السجود مرتين ، أن الركوع فيه دعوى العبودية والسجدين كالشاهدين عليها اهـ . والرابع عشر الطمأنينة في السجود الثاني ، وإلى هذه الثمانية الأركان أشار الناظم بقوله : اعتدل حال كون اعتدالك بها أي مصاحباً للطمأنينة ( وأسجد ) حال كون سجودك ( بها ) أي مصاحباً للطمأنينة . ( واجلس ) بين السجدين حال كون جلوسك بها : أي مصاحباً للطمأنينة ( واسجد ) السجود الثاني حال كونه ( بها ) مصاحباً للطمأنينة . ( وهي ) أي الطمأنينة ( سكون ) الأعضاء ( بين حركتين ) أي بين حركة الهوى للركوع أو للاعتدال والسجود أو للجلوس وقبل حركة الرفع من الركوع أو من السجود أو قبل حركة الهوى من الاعتدال أو من الجلوس يكون ( بقدر تسبيح من اللفظين ) الوارد في الركوع والسجود ، وهما سبحان ربّي العظيم وبحمده . والخامس عشر الجلوس الأخير الذي يقبّه السلام . والسادس عشر التشهد فيه ، وهو أربع جمل : الأولى التحيات لله . الثانية السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته . الثالثة السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين . والرابعة أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، وستأتي شروطه . والسابع عشر الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم : اللهم صل على محمد وآله ، ويكفي صلى الله على محمد أو على رسوله أو على النبي دون علي أحمد أو على الماسح أو عليه ، لأن الصلاة يطلب فيها مزيد الاحتياط فلم يغفر فيها ما فيه نوع إهمام بخلاف الخطبة فإنها أوسع منها ، وأكمل الصلاة الإبراهيمية فهي أفضل الصيغ فير بها من حلف أنه يصلي بأنفسها اهـ ، ولا يرد على أن أقالها ما ذكر فيه أن فيه أفراد الصلاة عن السلام وهو مكروه أو خلاف الأولى ، لأن السلام قد تقدم في التشهد على أن محل ذلك في غير

(١) قولي : بقدر تسبيح من اللفظين : أي بقدر سبحان الله : أي بمقدار التلفظ بذلك كما في شرح الأصل اهـ ناظم .

وَأَقْعُدْ أَحْيَرًا وَائْتِ بِالتَّشْهِيدِ فِيهِ كَذَا صَلَّ عَلَى مُحَمَّدٍ  
وَبَعْدَهَا سَلَّمَ وَكُنْ مُرْتَبًا ثُمَّ أَنْتِ بِالْأَذْكَرِ حَيْثُ تُتَنَبَّأُ (١)

الوارد ، وتبين هنا لافي الخطبة صيغة الدعاء : أى صيغة الأمر والماضي ، فلا يكتفى هنا أصل وأما  
مصلّ بخلاف الخطبة لأنها أوسع باباً إذ يجوز فيها الفصل الفاحش والكثير بخلاف الصلاة ، وشروط  
الصلاة كشرط التشهد ، فلو أبدل لفظ الصلاة بالسلام أو بالرحمة لم يكف كما في النهج القويم  
لابن حجر ، والأكل أن يأتي بلفظ السيادة ، لأن فيه سلوك الأدب ، ولا تشترط اللوالة بينها  
وبين التشهد ، لأنها ركن مستقل فلا يضر تخلل ذكر بينهما كما في شرح الأصل . والثامن عشر السلام  
الأول . والتاسع عشر الترتيب للأركان المذكورة ؛ وهو إما جعل كل شيء في مرتبته فيكون  
من الأفعال ؛ وإما وقوع كل شيء في مرتبته ، فيكون صورة للصلاة وصورة الشيء جزء منه ،  
ودليل وجوب الترتيب والذي قبله الاتباع مع خبر « سلوا كما رأيتموني أصلي » وإلى هذه الأركان  
الخمس أشار الناظم بقوله : ( واقعد ) قعوداً ( أخيراً ) تسلم بعده ( وائت بالتشهد ) بلفظه الوارد  
وشروطه الآتية ( فيه ) أى في القعود الأخير ( كذا صل ) فيه بعد التشهد ( على محمد ) بأقلها  
أو بأقلها مراعي شروطها المذكورة ، ( وبعدها ) أى الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ( سلم )  
بقولك : السلام عليكم مستكلاً لشروطه العشرة : من الإتيان بال وكاف الخطاب وميم الجمع  
بالعربية إن قدر عليها وإلا ترجم بلفظ السلام لامرأته ، وإصماع نفسه به حيث لا مانع من  
السمع ، واللوالة بين كلمتيه ، وكونه من جلوس أو بدله مستقبل القبلة ، نعم يسن أن يلتفت  
بوجهه في الأولى يمينا حتى يرى من خلفه خده الأيمن ، والثانية يسارا حتى يرى من خلفه خده  
الأيسر ، وأن يقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق لا الخبر فقط ، وأن لا يزيد فيه على الوارد  
ما يضر المعنى كأن يقول السلام عليكم بالواو بين البتداء والخبر ، ولا ينقص عنه بما يغير معناه كأن  
يقول السام عليكم ، نعم لو قال السلام التام أو الحسن عليكم لم يضر ، وكذا لو قال والسلام عليكم  
بالواو في البتداء بخلاف التكبير ، ويجزى عليكم السلام مع الكراهة فلا يشترط ترتيب كلمتيه لتأديته  
معنى ما قبله كما في شرح الأصل ( وكن مرتباً ) بين الأركان إجماعاً كما ذكر الناظم في عدّها الشتمل  
على قرن النية بالتكبير في القيام والقراءة به والتشهد والصلاة والسلام بقعودها ، فإن تركت  
الترتيب عمداً بتقديم ركن قولى هو السلام أو فعلى كأن سجد قبل ركوعه أو ركع قبل قراءته  
بطلت صلاته إجماعاً لتلاعبه ، أما تقديم القولى غير السلام على فعلى كتشهد على سجود أو على قولى  
كصلاة على تشهد أخيراً فلا يبطل الصلاة ، لكنه يمنع حسابان ما قدمه فعليه إعادته في عمله ، وإن

(١) قولى تنبأ مضارع مبني للجهول مرفوع بضمه مقدرة منع منها الفتح لأجل الروى ،  
والفه للاطلاق اه ناظم .

ترك الترتيب سهوا فما بعد للتروك إلى أن تذكر لوقوعه في غير محله ، فإن تذكرته قبل بلوغ مثله من ركعة أخرى فعلته فورا وجوبا ، فإن أخرته حينئذ بطلت صلاتك ، وإن لم تذكر حتى بلغت مثله من ركعة أخرى تمت به ركعته لوقوعه من متروكك وتداركت الباقي ، وتسجد للسهو في جميع صور ترك الترتيب سهوا ، ومنها ما لو سلمت في غير محله فكذلك تسجد له ، أما لو تركت السلام وتذكرته قبل طول الفصل وأتيت به فلا تسجد له وكذا بعد طوله ، إذ غايته أنه سكوت طويل وتعمد غير مبطل فلا تسجد للسهو كما في التحفة مع اللان والشرقاوى ، وقوله ( ثم أتت بالأذكار حيث تبدأ ) يريد ، ثم أتت في الصلاة بالأذكار الواردة فيها في المكان الذي تحدثت فيه بأن تأتي بالتشهد الأول في الجلوس الأول في غير الصبح والجمعة والمطلوب فيه ما يجب في الأخير ، ولا يندب بعده الصلاة على الآل ، بل قيل بكرهتها فيه ، وتكره الزيادة فيه لبنائه على التخفيف إلا إن فرغ منه قبل الإمام فيسن له الصلاة على الآل وتوابعها ، وتأتي بالقنوت في اعتدال الركعة الثانية من الصبح ومن آخر الوتر في النصف الثاني من شهر رمضان ، ويكره إطالة القنوت كالشهد الأول . لكن يستحب الجمع بين قنوت النبي صلى الله عليه وسلم ، وهو « اللهم اهديني فيمن هديت وعافني فيمن عافيت وتولني فيمن توليت وبارك اللهم لي فيما أعطيت وقني شر ما قضيت فإنك تقضي ولا يقضى عليك ، وإنه لا يئلك من اليت ولا يمز من عاديت تباركت ربنا وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك » وبين قنوت عمر كما في شرح الرملى وفي بعض العبارات قنوت ابن عمر ، ولا مانع من حجة نسبته لكل منهما ، وهو « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ونؤمن بك وتوكل عليك وثقى عليك الخير كله نشكرك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يكفرك : اللهم إياك نعبد ولك نصلي وتسجد ، إليك نسعى ونخمد ، نرجو رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك الجد بالكفار ملحق . اللهم عذب الكفار وللمشركين أعداءك أعداء الدين يصنعون عن سبيلك ويكذبون رسولك ويقاتلون أوليائك : اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات الأحياء منهم والأموات : اللهم أصلح ذات بينهم وألف بين قلوبهم واجل في قلوبهم الإيمان والحكمة وثبتهم على ملة رسولك وأوزعهم أن يوفوا بعهدهم الذي عاهدتهم عليه وانصرهم على عدوك وعدوهم إله الحق واجعلنا منهم ، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم » فإن جمع بينهما فالأفضل تقديم قنوت النبي صلى الله عليه وسلم وإن اقتصر فليقتصر عليه واستحباب الجمع في حق المنفرد وإمام قوم محصورين راضين بالثبوت ليسوا بأجراء ولا أرقاء ولا متزوجات كما في سم والبلجورى وتأتي بالتوجه : أى دعاء الافتتاح بعد التحريم ، وقبل التعوذ وهو إما آية « وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيفا مسلما وما أنا من المشركين . إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين » أو يقول وأنا أول المسلمين نظرا للفظ الآية ولا يقصد بذلك أنه أول المسلمين حقيقة وإلا كفر والعاذ بالله تعالى لأنه يستلزم نفى الإسلام عن مقدمه من المسلمين . وإما غيرها مما ورد في الاستفتاح ، وتأتي

## (فصل)

فَإِنْ تَكُنْ مُرَاضًا بِحَبِّ فِي النِّيَّةِ تَعْيِينَ قَصْدِ الْفِعْلِ وَالْفَرْضِيَّةِ  
وَإِنْ تَكُنْ مِنْ ذَاتِ وَقْتٍ أَوْ سَبَبٍ قَقَصْدُ فِعْلٍ ثُمَّ تَعْيِينَ وَجِبْ

بالاستماعة بعد التوجه وتحصل بكل لفظ يشتمل على التعوذ ، والأفضل : أعوذ بالله من الشيطان  
الرجيم ، وعن بعض الأصحاب زيادة السميع العليم بعد أعوذ بالله لخبر النسيان في ذلك ، ويقال  
يسبحان ربّي العظيم ومحمده في الركوع ، وسبحان ربّي الأعلى ومحمده في السجود مع السجدة على  
طريق توضيحه . ثم اعلم أن نصب المضارع بعد حدث في قول الناظر : حيث تبدأ لانسوّه الضرورة  
على أنه لو قال :

كذا وسلم بعد ما ترتب ثم انت بالأذكار حيث تندب  
لم تمنع ضرورة إليه فانهم .

[فصل] فيما يعتبر في النية ، ولها ثلاث مراتب ، أشار للرتبة الأولى منها بقوله ( فإن تكن )  
الصلاة ( فرضاً ) ولو كفاية كصلاة الجنائزة أو قضاء كالفاتنة والعادة نظراً لأسانها أو نفراً ( يجب  
في النية ) ثلاثة أحياء : الأول ( تعيين ) الصلاة للنوية من ظهر أو غيرها لتمييز عن سائر الصلوات .  
والثاني ( قصد التعلل ) أي نية فعل الصلاة التي استضرها لتمييز عن سائر الأفعال ( و ) الثالث  
( الفرضية ) أي قصد كون الصلاة فرضاً لتمييز عن النفل فلا يجب نية الفرضية في صلاة الصبي ،  
لأن صلاته تقع فلا انقضاء بخلاف للعادة ففيها خلاف ، ووجوب نية الفرضية على الصبي في صلاة  
الجنائزة ، لأن صلاته لا إسقاط للفرض عن المكلفين ، وأشار للرتبة الثانية بقوله ( وإن تكن )  
الصلاة نافلة ( من ذات وقت ) كراتبة ( أو ) من ذات ( سبب ) كاستسقاء ( ف ) الواجب فيها شيان  
الأول ( قصد ) أي نية ( فعل ) الصلاة ( ثم ) الثاني ( تعيين ) الصلاة من كونها قبلية أو بعدية  
كصلاة الظهر والمغرب والعشاء ، لأن لكل قبلية وبعدية ، بخلاف سنة المسح والعصر ، ومن  
كونها فطراً أو أنسى في العيد فلا يكفي سنة عيد فقط ، ومن كونها شمساً أو قرأ في الكسوف ،  
ولا تشترط نية التعلل ، بل تسق ، لأن التعلل ملازمة للنفل ، بخلاف الفرضية فإنها غير ملازمة  
لنحو الظهر ، لأنها قد تكون فلا كما في صلاة الصبي فكل واحد من هذين الشيئين ( وجب )  
في هذه الرتبة كالأولى إلا أنها تزيد عليها بوجوب الثالث لما علمت ، ولا يخفى أن أفراد  
ضمير وجب الواقع خبراً عن اثنين لا يجزئه الضرورة ، ولا يقبل التأويل بالمذكور على أنه  
لواجه نحو :

وإن تكن تخبر وتسايبا تعيينها وقصد فعل وجب

وَإِنْ تَكُنْ مُطْلَقَةً مِنْ نَفْلِهَا فَلْيَكْفِ فِي الْوُجُوبِ قَصْدُ فِعْلِهَا  
فِعْلُ أَصْلَى ثُمَّ تَعْيِينُ عِشَاءَ فَرَضِيَّةٍ فَرَضًا وَإِنْ نَدَبًا تَشَاءَ  
أَضْفَ لِدَى الْجَلَالِ نَدَبًا أَبَدًا مَعَ قُبْلَةٍ وَرَكَعَاتِهَا اَعْدَدًا

### (فصل)

شَرْطُ التَّحَرُّمِ - فَسَبْعَةٌ عَشْرٌ وَوُقُوعُهُ حَالُ الْقِيَامِ الْمُعْتَبَرِ  
وَكَوْنُهُ بِالْمَرْبِيَّةِ الْفُظْنِ . اللَّهُ أَكْبَرُ وَذَيْنِ رَتَبَيْنِ

لم يضطر لذلك فافهم ( وإن تكن ) الصلاة نافذة ( مطلقة ) عن التقيد بوقت أو سبب ( من نفلها ) أى الصلاة ( فليكف في الوجوب ) فيها شئ واحد ، وهو ( قصد فعلها ) ويلحق بها ذات السبب التى يغنى عنها غيرها كتحية وسنة وضوء واستخارة وإحرام وطواف ودخول منزل وخروج منه وغير ذلك فلا تحتاج لتعيين لحملها على اللطوق فهى مستثناة مما له سبب ، وذلك لأن هذه نفل غير مقصود لذاته فيكفى فيها أن تجمع مع فرض أو نفل غيرها ، بل تحصل ويثاب عليها وإن لم ينوها بخلاف النفل المقصود لذاته فيمتنع جمعه مع غيره بنية كما يمتنع جمع صلاتي فرض بنية كما فى شرح الأصل عن الشرفاوى . ثم تبرع ببيان الثلاثة الواجبة فى المرتبة الأولى بقوله ( فعل أصلى ) أى قصد الفعل عبارة عن نية فعل الصلاة التى استحضرها لتمييز عن سائر الأفعال كما علمت ( ثم ) التعيين عبارة عن المراد ( تعين ) نحو ( عشاء ) أو ظهر لتمييز عن سائر الصلوات وال ( فرضية ) عبارة عن ملاحظة كون الصلاة ( فرضا ) لتمييز عن النفل ( وإن ندبا تشاء ) أن تصلى فلاحظ كونها نفلا لتمييز عن الفرض . ثم إذا أردت أن تصلى فرضا أو نفلا ف ( أضف ) الصلاة التى قصدتها ( لذى الجلال ندبا أبدا ) استحبابا ليتحقق معنى الإخلاص لا وجوبا ، لأن العبادة لا تكون إلا له سبحانه وتعالى بأن تقول بقلبك فقط أو بلسانك أيضا : أصلى فرض الظهر لله تعالى أو سنة الظهر القبلية لله تعالى ، وقوله ( مع قبة ) أى مع قولك مستقبل القبلة لله تعالى استحبابا أيضاً لا وجوبا ( ورَكَعَاتِهَا ) أى الصلاة للمقصودة ( اعددا ) استحبابا ، فلو أخطأت فى العدد كأن نويت الظهر ثلاثا أو خمسا لم تنعقد صلاتك .

[ فصل ] فى بيان شروط تكبيرة الإحرام . أما أنواع ( شروط التحرم ) التى لا تنعقد الصلاة باختلال شرط منها ( فسبعة عشر ) الأول ( وقوعه ) أى تكبير التحريم ( حال القيام ) فى الفرض ( المعتبر ) بالانتصاب والوصول إلى محل تجزئ فيه القراءة ( و ) الثانى ( كونه بالمرية ) للقادر عليها والثالث : أن يكون بلفظ الجلالة ، فلا يصح الرحمن أكبر . والرابع : أن يكون بلفظ أكبر فلا يكفى الله أكبر ، وإلى هذين أشار بقوله ( الفظن \* الله أكبر ، و ) الخامس : الترتيب بين

وَهَمْزُ لَفْظِ اللَّهِ لَا تَعْدُهُ وَبَاءُ أَكْبَرَ وَلَا تَشْدُهُ  
وَلَا تَزِيدُ وَآوَا تَحْرُكُ أَوْ سَكَنَ قَبِيلُ أَكْبَرَ وَقَبِيلُ اللَّهِ عَنْ  
وَلَا تَقِفُ بَيْنَهُمَا بِوَقْفَةٍ قَصِيرَةٍ فَضْلاً عَنِ الطَّوِيلَةِ  
وَأَسْمَعَنَّ نَفْسَكَ كُلَّ الْأَحْرَفِ وَلَا تُحِلَّ وَاحِدًا مِنْهَا أَعْرَفَ

اللفظين ( الذين رتبنا ) ثلاثا تحل بالكبير ، لو قلت أ كبر الله فلا يحزبك ذلك هنا ، وإن أجزأك في السلام قولك عليكم السلام لعدم إخلاله بالسلام ، نعم إن أتيت بلفظ أ كبر ثانياً كأن قلت أ كبر الله أ كبر صح إن قصدت بلفظ الجلالة الابتداء وإلا فلا ( و ) السادس ( همز لفظ الله لأعده ) فإن مددته لم تتعقد صلاتك ، لأنه يصير بالمد استغهما واستخبارا ، ويخرج عما هو المقصود به من الخبر للراد به الإنشاء ، وإسقاط همزة إذا وصل بما قبله نحو نويت فرض الظهر إماما أو مأموما الله أ كبر خلاف الأولى ، وهمزة أ كبر قطع فلا يجوز إسقاطها ( و ) السابع أن لأعد ( باء أ كبر ) فلو قلت الله أ كبر بفتح الهمزة أو كسرهما لم تتعقد صلاتك ، بل لو تعمدت ذلك كفرت والعياذ بالله تعالى ، لأن أ كبر بفتح الهمزة جمع كبر بفتحين مثل سبب وأسباب : اسم لطبل كبير له وجه واحد ، ويجمع أيضاً على كبار كجبل وجبال ، وإكبار بكسر الهمزة اسم من أسماء الحيض ( و ) الثامن ( لانتشه ) أى باء أ كبر ، فلو شدته وقلت الله أ كبر لم تتعقد صلاتك ( و ) التاسع ( لا تزد واوا تحرك أو سكن ) قبيل أ كبر ( كالله وأكبر ) ( و ) لا ( قبل الله عن ) أى عرض ، ولا يكون إلا متحركا كأن تقول والله أ كبر لعدم تقدم ما يعطف عليه فلا تتعقد صلاتك لو زدت ذلك بخلاف السلام فإنه يجوز فيه والسلام عليكم فافهم ( و ) العاشر ( لا تقف بينهما ) أى بين كلمتي التكبير ، وهى لفظ الجلالة وأ كبر ( بوقفة قصيرة فضلا عن الطويلة ) أى يقصر الفصل بينهما بالوقف مطلقا وأما الفصل بكلمة أو كلمتين يسوغ صناعة الفصل بها أو بهما كأن يقول الله الأ كبر ، أو الله الجليل أ كبر ، أو الله الرحمن الرحيم أ كبر ، أو الله عز وجل أ كبر فإنه لا يضر ، بخلاف الفصل بثلاث كلمات فأكثر مطلقا نحو : الله الذى لا إله إلا هو الملك القدوس أ كبر ، أو الله الجليل العظيم الحليم أ كبر ، وبخلاف الفصل بكلمة أو كلمتين لا يسوغ صناعة الفصل بها أو بهما نحو الله هو أ كبر أو الله جليل أ كبر أو الله يا رحمن أ كبر فإنه بنوعيه ضار ( و ) الحادى عشر ( أسمعن نفسك كل الأحرف ) أى أحرف التكبير حيث لا مانع من صمم أو لفظ وغيرهما وإلا فلا يشترط السماع ، بل رفع الصوت بحيث يسمع لو لم يكن مانع ، ويجب على من طرأ خرسه تحريك لسانه وشفته ولهاة بالتكبير وغيره كالتشهد والسلام وسائر الأذكار ، ولا يجب ذلك على من خرسه أصلى ( و ) الثالث عشر أن ( لا تحل ) أى لا تنفسد ( واحدا ) أى بواحد ( منها ) أى من حروفها ، نعم ينتظر فى حق العاصى إبدال همزة أ كبر واوا ولو لم يحزم الراء من أ كبر كما فى شرح الأصل عن

إِقَاعُهُ مُسْتَقْبِلًا لِقَبْلِهِ كَذَا دُخُولُ الْوَقْتِ فِي الْوَقْتِ  
وَعَدَمُ الصَّارِفِ كَالْإِعْلَامِ آخِرُهُ عَنْ تَحْرِمِ الْإِمَامِ

### (فصل)

عَشْرُ شُرَاطِطٍ أَتَتْ فِي الْفَاحِشَةِ رَبُّنَا وَوَالِدِ الْحُرُوفِ الْوَاضِحَةِ  
وَأَقْرَأَ جَمِيعَ الْآيِ مِنْهَا الْبَسْمَلَةَ لَا تَسْكُنَنَّ سَكَنَةً مُطَوَّلَةً

الشرط الأول والثاني (أصرف) والرابع عشر (إقاعه) أي تكبير التحريم حال كونك  
(مستقبلاً للقبلة) حيث شرطناه . والخامس عشر : حال كونه (كذا) أي كالشرط الذي قبله  
في الاشتراط (دخول الوقت في الوقت) سواء كان فرضاً أو نفلًا ، وكذا ذو السبب (و) السادس  
عشر (عدم الصارف ك) قصد للبلغ (الإعلام) فقط أو أطلق فإنه يضر ولا يتعقد صلاته وكقصد  
السبوق الذي أدركه الإمام في الركوع بالكسيرة الواحدة التي أوقع جميعها في محل تجزئ فيه  
القراءة التحريم والانتقال ، أو الانتقال وحده أو أحدهما مبهما أو أطلق أو شك هل قصد التحريم  
وحده أولاً ؟ فلا يتعقد صلاته أيضاً ، وإنما يتعقد صلاة للسبوق المذكور إذا قصد بها التحريم وحده  
ولا صلاة للبلغ إلا إذا قصد الإحرام والإعلام كما في شرح الأصل . والسابع عشر : تأخير تكبيرة  
للمأموم عن تكبيرة الإمام ، فإن كتبت مأموماً (آخره) أي تكبير التحريم وجوباً (عن تحريم  
الإمام) إذ لو قارنته في جزء منه لم صح القدوة ولا يتعقد صلاتك .

[فصل] في واجبات أم القرآن (عشر) بل أكثر من عشر (شرائط أتت في الفاحشة)  
القول الترتيب (رتبة) ما وأت بها على نظمها المعروف (و) الثاني الموالاة (و) (وال) بين كلانها  
ولا تفصل بينها بذكر أجنبي من الصلاة ولو قليلاً كحمد عاتس وإن سنّ خارجها وكإجابة المؤذن  
فذلك يقطع الموالاة ويوجب إعادة القراءة لا بطلان الصلاة ، وكذا الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
وقول لا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم أثناءها يقطع موالاتها  
ويوجب إعادة ما قرأ منها إلا أن يقع ما ذكره نسياناً فإنه لا يقطع الموالاة بل يبنى على ما قرأ منها ،  
ومما يقطع الموالاة أيضاً تسبيحه لمستأذن عليه . والثالث مراعاة حروفها بأن لا يسقط حرفاً منها  
والإلم صح صلاته (ع الحروف الواضحة) منها ، وهي مائة وعثمانية وثلاثون حرفاً بالابتداء  
بألفات الوصل ودون عد الشنات حروفاً ودون عد ألفي صراط في الموضعين ولا ألفي الضالين  
وإلا فهي مائة وستة وخمسون حرفاً بإثبات ألف مالك وخمسة وخمسون حرفاً بحذفها (و) الرابع  
قراءة كل آياتها السبع (و) (اقرأ جميع الآي) (و) (منها البسملة) محملاً : أي حكماً لا اعتقاداً ، لأنه  
صلى الله عليه وسلم عدّها آية منها رواه ابن خزيمة والحاكم وصحاحه ، ويكفي في ثبوتها حكماً الظن

وَلَا قَصِيرَةٌ قَصِدَتْ تَقَطَّعًا قِرَاءَةً بِهَا وَنَفْسُكَ اسْمًا  
وَعَدَمُ اللَّحْنِ بِمَعْنَاهَا الْمُخِلُّ وَأَجْنَبِيٌّ<sup>(١)</sup> الذَّكْرُ فِيهَا لَا يَصِلُ

قاله شيخ الإسلام في فتح الوهاب: وأما هدد كذا فتفسع وعشرون كما في شرح الأجل . والخامس  
أن لا يسكت في أثناءها سكتة طويلة ( لا تسكن سكتة مطولة ) بلا عذر فيضرب ولو لم يقصد به  
قطع القراءة ، فإن وجد عذر كجهل أو سهو أو نسيان أو إعياء لم يضرب ( و ) السادس أن لا يسكت  
سكتة قصيرة يقصد بها قطع القراءة فيضربه ذلك ( لا ) تسكن سكتة ( قصيرة ) فيضرب ذلك حيث  
( قصبت ) أن ( تقطعا \* قراءة بها ) أى بالسكتة القصيرة وإلا تقصد ذلك أو قصده ولم تسكت  
لم تبطل قراءتك بخلاف ما إذا نويت قطع الصلاة فإنها تبطل مطلقا ، وذلك لأن النية ركن في الصلاة  
يجب إتمامها حكما ، ولا يمكن الإدامة الحكيمة مع نية القطع ولا تستقر قراءة الفاتحة إلى نية خاصة  
فلا تؤثر فيها نية القطع كما في شرح الأصل ( و ) السابع أن يسمع نفسه جميع حروفها حيث  
لا مانع ( ونفسك اسما ) قراءتها إن كنت صحيح السمع ولا لفظ . ( و ) الثامن ( عدم اللحن )  
وهو عند الفقهاء ما يشمل تغيير الإعراب وإبدال حرف بآخر ، بخلافه عند المنويين والنحويين ،  
فإنه خاص بتغيير الإعراب والخطأ فيه ، وأراد بقوله ( بمعناها المخل ) وفيه تقديم معمول الفعل  
على للوصول ، وهو لاتبينه الضرورة : اللهم إلا أن يدعى التوسع في الظروف فليتأمل أمر  
اللحن الذي يخل بمعنى الفاتحة بما يتعلق معنى الكلمة إلى معنى آخر كقوله فاه أنعمت وكسرهما  
وكفتح همزة أهدنا ، لأنه ينقل معناه من أهدنا إلى الدين الحق وثبتنا عليه وهو دين الإسلام  
إلهنا أعطنا كرمنا منك هدية وعطية ، الصراط المستقيم : أي الطريق المعتدل غير المموج ، أو صبرها  
لأمرنا لها أملا كالذين بالزاي في الدين بالاداء وكاشباع الشدة من لام الدين بحيث يتولد منها اللحن ،  
بخلاف ما لا يخل بالمعنى كرفع هاء الحمد لله وكفتح دال نبيد وكسر بائنها ونونها وكفتح صاد  
الصراط وهمزة أهدنا وكفتح دال الحمد أو جرهما فإن ذلك لا يضرب لبقاء المعنى في الجميع كما في  
شرح الأصل ( و ) التاسع أن لا يتخللها ( أجنبى الذكر فيها ) أى لا يتعلق بمصلحة الصلاة : كالتأنيب  
على قراءة غير الإمام والفتح عليه وسجود التلاوة معه ، بشرط صحة الصلاة أن ( لا يصل ) بقراءتها  
شيئا من ذلك وإلا بطلت صلاته . أما ما ليس بأجنبى بل هو متعلق بمصلحة الصلاة كتأنيبه  
لقراءة إمامه وفتح عليه ولو في غير الفاتحة وسجوده معه سجود التلاوة فلا يقطع القراءة  
ولا يبطل الصلاة ، نعم لو فتح عليه وهو يردد الآية قبل أن يتوقف وبسكت انقطعت قراءته عالم  
بضيق الوقت وإلا لم يقطع الفتح عليه القراءة حينئذ . ولا بد أن يكون الفتح بقصد القراءة

(١) قولى : وأجنبى الذكر فيها لا يصل : أعنى به أن لا يصل الذكر الأجنبى في خلالها . وهو  
بمعنى قول الأصل أن لا يتخللها ذكر أجنبى ، والله أعلم اه ناظم .



وَوَقَّعَهَا<sup>(١)</sup> فِي الْفَرُوضِ حَالَةَ الْقِيَامِ وَرَاعَ تَشْدِيدَاتِهَا عَلَى الدَّوَامِ  
فَشَدَّ بِسْمِ اللَّهِ فَوْقَ اللَّامِ وَفَوْقَ رَا الرَّحْمَنِ كَالرَّحِيمِ  
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ وَرَبِّ الْعَالَمِينَ نُسْتَعِجُّ<sup>(٢)</sup>  
وَقَسْنَا هُنَا اثْنَيْنِ عَلَى الْمِثَالِ مَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ فَوْقَ الدَّالِ  
إِيَّاكَ نَعْبُدُ عَلَى الْيَا وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ فِي حَدِّ سَوَا

ولو مع الفتح ، فان قصد الفتح وحده أو أطلق أو قصد واحدا لابعينه بطلت صلاته كما في شرح الأصل . ( و ) العاشر ( وقعها ) والصواب كما لا يخفى إيقاعها ( في الفرض حالة القيام ) أى يشترط إيقاعها بكل حروفها في القيام أو بدله ( و ) الحادى عشر مراعاة تشديداتها الآتى بيانها ( راع تشديداتها ) وجوبا ( على الدوام ) لأن حروفها للشدة واجبة قطعا ، وتشديداتها هيئات لها فتجب بوجوبها كما في شرح الأصل .

[ تنبيه ] فى بيان ما فى الفاتحة من الشدات ومحليها . اعلم أن تشديدات الفاتحة أربع عشرة تشديدة . ( فشدَّ بسم الله فوق اللام ) واحد ( وفوق را ) ، ( الرحمن ) ثان ( كما ) أن فوق راء ( الرحيم ) ثالث . ( والحمد لله ) على اللام من لفظ الجلالة رابع ( و ) على ( رب . العالمين ) فوق باء خامس ، وقوله ( نستعجُّ ) أى تطالب لزوما بقرينة قوله المتقدم : وراع تشديداتها على الدوام . فلو أبدله بقوله قد وجب كان أولى . نعم ظاهر قول شرح الأصل ، فلو خفف الياء من إياك لم تصح قراءته فوجب عليه إعادتها ، وكذا صلاته إن تعدد وعلم بل إن قصد المعنى كفر ، لأن إياك ضوء الشمس اه ، فظاهر اقتضاره على هذا أن غيره من التشديد ليس كذلك ، لأن الاختصار فى محل البيان يفيد الحصر لكن ينافيه ما نقله قبل عن شيخ الاسلام فى فتح الوهاب من أن تشديدات الفاتحة هيئات لحروفها المشددة فوجوبها شامل لهيئاتها اه ، وهو الذى يقتضيه قوله : أما لو شدد الخفف أساء وأجزأه فافهم وتنبيه ، وتشديد الرحمن فوق الراء سادس ، وتشديد الرحيم فوق الراء سابع ، وإليها أشار الناظم بقوله . ( وقس هنا اثنين على المثال ) أى على مثاله فى البسمة ، وتشديد ( مالك يوم الدين فوق الدال ) ثامن ، وتشديده ( إياك نعبد على الياء ) تاسع كما أن تشديد ( وإياك نستعين ) على الياء عاشر فهو مع إياك نعبد ( فى حدِّ سوا ) أى مستويان فى كون

(١) قولى ووقعها : عدلت به عن التعبير بالإيقاع أو الوقوع للثنتين . والمعنى على كل صحيح فافهم ، والله أعلم اه ناظم (٢) قوله نستعجُّ ليس بقولى ، بل هو تحريف ، فالصواب نتعجب بالنون بعد التاء الأولى والهاء المعجمة بعد الثانية ، والمعنى ظاهر اه ناظم .

ثُمَّ أَهْدِنَا الصِّرَاطَ فَوْقَ الصَّادِ وَاللَّامُ فِي الَّذِينَ ذُو التَّشْدِيدِ  
ثُمَّ وَلَا الضَّالِّينَ فَوْقَ الضَّادِ وَاللَّامِ رَبِّ أَهْدِ سَنَا الرِّشَادِ

تشديدها على الباء.. (ثم) تشديد (اهدنا الصراط فوق الصاد) حادى عشر (واللام في الدين)  
من صراط الدين أنعمت عليهم هو (ذو التشديد) الثانى عشر. (ثم) تشديدا (ولا الضالين  
فوق الضاد، و) فوق (اللام) هما الثالث عشر والرابع عشر، وقوله (رب اهد سنا الرشاد)  
دعاء تتم به البيت: أى يارب اهدنا سنا الرشاد، والسنا بالقصر ضوء البرق، والسناء من  
الرفعة ممدود والسناء الرفيع، والرشاد ضد الغي كما في المختار، فعلى الأول شبه الرشاد  
بالبرق تشبيها مضمرا في النفس والسنا تخيل، وعلى الثانى من إضافة الصفة للموصوف: أى السنا  
الرفيع فافهم.

[فائدة] في الباجورى على سم: ماقرئت فاتحة الكتاب على وجع أربعين مرة إلا ذهب آه  
قات: والذى تلقيته من بعض أفاضل السودان عن شيخه إحدى وأربعين مرة، وقد جربته  
لا سيما إذا كرر هذا العدد ثلاث مرات وصار مائة وثلاثا وعشرين مرة، بل قد روى أبو عيسى  
الترمذى فى جامعه عن أبى سعيد رضى الله عنه قال «بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فى سرية  
فزلنا بقوم فسألناهم القرى فلم يقررونا فلدغ سيدهم فأتونا فقالوا هل فيكم من يرقى من المقرب؟  
قلت نعم أنا ولكن لا أرقىه حتى تعطونا غنا. قالوا فانا نعطيكم ثلاثين شاة قبلنا فقرأت عليه الحمد  
سبع مرات فبرأ وقبضنا الغنم، قال فرض فى أنفسنا منها شيء فقلت لا نعبجوا حتى تأتوا رسول الله  
صلى الله عليه وسلم، قال: فلما قدمنا عليه ذكرت له الذى صنعت. قال وما علمت أنها رقية فقبضوا  
الغنم واضربوا لى معكم بسهم» وهذا حديث حسن صحيح: قال الترمذى: واحتج به الشافعى  
على أن يأخذ معلم القرآن على تعلمه أجرا، وأن يشترط على ذلك آه. قلت: وهو من قبيل تنقيح  
اللسان فإنه رضى الله عنه احتج باقراره صلى الله عليه وسلم أبى سعيد على أخذه الغنم أجرة على مطلق  
النفع بالقرآن بقطع النظر عن خصوص كونه مخصوص الرقية. وقد بلغنى من بعض أحفاد الشيخ  
محمد صالح الرئيس أنه كان يكتب الفاتحة حروفا مقطعة ويجعلها عزائم ومحو المرض فيحصل الشفاء  
فى الحال، وقد جربت ذلك فى نفسى وغيرى، وفى شرح الزيبدى على الإحياء أن الامام الغزالى  
نظم فى أسرار الفاتحة قوله:

وإذا ما كنت ملتصقا لرزق	ونيل الفصد من عبد وحر
وتظفر بالذى ترجو سريعا	وتأمن من مخالفة وغدر
ففاتحة الكتاب فإن فيها	لما أملت سرا أى سر

فلازم ذكرها <sup>(١)</sup> عقب عشاء  
وبعد مغرب في كل ليل  
تل ماثلت من عز وجه  
وسر <sup>(٢)</sup> لا يغيره التالي  
وتوقير <sup>(٣)</sup> وأقبح قواما  
ومن عرى وجرح وأهطع  
فأنك إن فعلت ذلك أت  
وعشت مؤمنا في كل يوم

وفي صبح وفي ظهر وعصر  
إلى التسعين تتبعها بشر  
وعظم مهابة وعلو قدر  
بحادثة من نقصان تجري  
وتأمن من مخاوف كل شر  
ومن يطش لدى نهى وأمر  
بما يفيك عن زيد وعمرو  
وعشت بنعمة في كل سمر

وفي نهاية الأمل : الشيخ محمد أبي طاهر قال صاحب إرشاد العمال : وفي كيفية قراءة المائة  
التي ذكرها التزالي في نظمه للذكور روايات مختلفة ، وللروى عن الامام الشجراني نعمنا الله بركاته  
أن تكون قراءتها باثبات ألف مائة مضافة للطريقين ، يعنى من غير بسملة ولا آمين <sup>(٤)</sup> لكن  
يتعذر في كل مرة والمعد ثمانية عشر مرة عقب كل فرض إلا بعد المغرب ثمانية وعشرون ، لكن  
يفصل بين الثانية عشر والعشرة بأصل كذا وبعد تمام المائة بعد صلاة العشاء تقرأ دعاءها  
الآله ، وإن قرأه عقب قراءتها خلف كل فريضة كان أكل في الثواب وأنجح في تحصيل المراد ،  
وهو هذا : أعوذ بالله من الشيطان الرجيم ، الحمد لله رب العالمين حمدا يفوق حمد الحامدين ، حمدا  
يكون رضا ومرضا عند رب العالمين ، الرحمن الرحيم الذي دحا الأقاليم واختص موسى الكليم  
وأحيا العظام وهي رسم ، ومعنى نفسه الرحمن الرحيم ، فهما اسمان جليلان فيها شفاء لكل سقيم ،  
ملاك يوم الدين الذي ليس له منازع ولا قرين ولا وزير ولا مشير ولا معين ، بله كافي قبل المواقم  
كلها أجمعين ، أنت إلهي من جميع السلاطين والسياطين ، وعونى على الأبدن والأقربين ،  
ووجهي على الأجانب المختلفين ، وإياك نعبد بالإقرار ونستغفر بالتقصير ، ونستغفر من الذنوب  
وتتوب إليك وتشهد أن لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك وأن محمدا عبدك ورسولك  
صلى الله عليه وسلم ، وإياك نستعين على كل حاجة من حوائج الدنيا والدين ، يا هادي السالكين لا هادي  
غيرك يا هادي الصراط المستقيم صراط الدين أنعمت عليهم غير المنضوب عليهم ولا الضالين : اللهم

(١) نسخة : درسها (٢) نسخة : ويسر .

(٣) وفي نسخة : وتوقير وأقبح قواما وأمن من نكافة كل شر

(٤) والذي تلقينته من شيخى قراءتها : أى الفاتحة بالبسملة وآمين في كل مرة عن الإمام

التزالي بعد صلاة الصبح إحدى وعشرين مرة ، وبعد الظهر اثنين وعشرين ، وبعد العصر ثلاثا  
وعشرين ، وبعد المغرب أربعاً وعشرين ، وبعد العشاء عشراً ، فاجلئة مائة وبعد قراءتها عقب كل  
فريضة تقرأ دعاء الفاتحة للشهور فليطبع الحداث ثلاث مرات اه ناظم .

## (فصل)

يُسَنُّ فِي أَرْبَعَةِ رُفُوعِ الْيَدَيْنِ عِنْدَ التَّحَرُّمِ حِذَاءَ الْأُذُنَيْنِ

يملك رطب السواحل كلها إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين : رب نجني من القم يمسحني  
المؤمنين فرج علي يا مفرجا عن الكروبين ، يارب ياغيث المستغيثين اكفني ونجني عما أخطأ وأخسر  
وسخر لي لك الأخر يمشيت أغشي « وذا النون إذ ذهب مخاضا فلما أن لن صدر عليه فطسى  
في الظلمات أن لا إله إلا أنت سبحانك إني كنت من الظالمين . فاستجيبنا له ونهيناه من الغم وكفنا  
عني الزميين » صلى الله على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين وصحبه أجمعين والحمد لله رب  
العالين . قال فاطر بذلك فإنه من الكنوز الدخيرة اه وفي الباجوري على سم أيضا . ولما هو  
للأربعين اسما كالقائمة والشافية والكافية وأم القرآن ، وكثرة الأسماء تدل على شرف السمي للعلما .  
وأسماء السور توقيفية ، وإثبات أسمائها في المصحف من بدع الحجاج ، وما يفعله الناس من قراءة  
القائمة إذا قصدوا مجلسا أو فارقه غير سنة ، والسنة قراءة سورة الصمر لما فيها من التوجيه بالصبر  
والخلق وغير ذلك اه ، وفي حلقية ابن حمدون على شرح ميارة الصغير على ابن طشر : جرى  
عمل الناس في حصارى الأرض ومشاربها بتقديم قراءة قائمة الكتاب على أديتهم . قال في المسليات  
تقريبها فيما جرى به العسل :

سعدنا الثاني تحب للمقبات مع رفك الأيدي بأثر الصلوات

ولذلك أسلم في الجملة ، وهو ما في كتاب الثواب لأبي الشيخ ابن حبان عن حطاه قال : إذا  
أرقت حلقية فقرأ قائمة الكتاب حتى تختبها تقضى إن شاء الله اه ، وفي الرحلة السليبية لطيفة :  
أنجبرني الأخ في الله الحب الخلفي سيدي عبد الرحمن بن الحسن وكان ممن ذهب إلى دولة سيدي  
عبد الله بن طهطم مع أهل الركب أنه لما خرج لوداعهم قرأ لهم قائمة الكتاب وطلع في رفع  
يده ، فلما فرغ منها قال له رجل آخر من الحجاج ياسيدي اقرأ لي قائمة ، فقال له : أما علمت أن  
قائمة الكتاب لما قرئت له وأنها السبع المثاني والقرآن العظيم ؟ فها لويت حاجتك عند شروعي  
في قراءة القائمة ، فإن قائمة واحدة تكفي أهل السموات والأرض ، ولقد صدق في ذلك رضى الله  
عنه اه ، قلت : ومنه تعلم ما في قول الباجوري وما يفعله الناس من قراءة القائمة الخ فاتهم ،  
والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] في بيان مواضع رفع اليدين . ( يسن في أربعة ) مواضع ( رفع اليدين ) وهو من  
سنن الهيئات ، وحكمة رفع اليدين في الصلاة كما قال الشافعي رحمه الله تعالى : تعظيبه تعالى  
باعتقاد القلب ونطق اللسان لترجم عنه وعمل الأركان ، وقبل الإشارة إلى طرح ما سواه تعالى  
والإقبال بكنيته على علاله ، وقبل الإشارة إلى رفع الحجاب بين المبد والمبدود ، وقبل أن يراه الأسم  
نعم أنه دخل في الصلاة كما أن الأسم يعلم ذلك بسماعه التكبير فلذلك طلب الجهر به ، وقبل

عِنْدَ الرُّكُوعِ وَاعْتِدَالِ أَحَدِ قِيَامِهِ مِنْ أَوَّلِ التَّشَهُّدِ

### (فصل)

سُجُودُنَا لَهُ شُرُوطٌ سَبْعَةٌ فَاسْتَجِدْ عَلَى سَبْعَةِ أَعْضَاءَ دَفْعَةً

التبرى بما كان الكفار يصنعونه إذا صلوا من جعلهم أصنامهم تحت آباطهم كما في شرح الأصل والباجورى على ابن قاسم : أحدها ( عند ) تكبيرة ( التحريم ) بأن يتبدى الرفع مع ابتداء التكبيرة وينيه مع إنتهائه بحيث يكون ابتداؤها معا وانتهائها معا ، فما يقع الآن من الرفع قبل التكبير خلاف السنة وإن فعله كثير من أهل العلم ، ويكون رفعهما ( حذاء الأذنين ) وبعبارة حذو المنكبين : أى مقابلتهما بأن تحاذى أطراف أصابعه أعلى أذنيه وإيهاماه شحمتيهما وكفاه منكبیه مع جعل بطنهما إلى القبلة وإمالة أطرافهما شيئا قليلا إليها ، فلزم يمكن الرفع إلا بزيادة على المشروع أو نقص عنه أى بالممكن ، فإن قدر عليهما أى بالزيادة ، لأن فيها الإتيان بالمشروع مع زيادة هو مقهور عليها ، ولا فرق في الرفع إلى حذو منكبیه بين أن يكون الصلى رجلا أو امرأة ، قيل المرأة ترفع إلى ثديها . والأصل في ذلك خبر ابن عمر « أنه صلى الله عليه وسلم كان يرفع يديه حذو منكبیه إذا افتتح الصلاة » قال البخارى : فعله سبعة عشر صحابيا ولم يثبت عن أحد من الصحابة خلافه . وثانيها ( عند ) الهوى إلى ( الركوع ) بأن يتبدى الرفع مع ابتداء التكبيرة عند ابتداء الهوى ولا يدعه إلى إنتهائه ، لأنه إذا حاذى كفاه منكبیه انحى وأرسل يديه . وأما التكبير فيدعه إلى أن يصل حد الركوع لئلا يخلو جزء من صلاته عن ذكره ، فابتداؤها معا دون إنتهائهما ( و ) ثالثها عند ( اعتدال أحد ) الصلوتين : أى رفعه من الركوع للاعتدال بأن يتبدى الرفع مع ابتداء رفع رأسه ، فإذا استوى قائما أرسلهما إرسالا خفيفا تحت صدره . ورابعها عند ( قيامه من أول التشهد ) أى التشهد الأول للاتباع ، رواه الشيخان ، والتعبير بالقيام للثالب فلا مفهوم له لاستحباب الرفع عند التكبير عقب التشهد الأول لمن صلى من قعود أيضا ، واقتصار الناظم كأصله على هذه الأربعة جار على أن المعتمد القول بأن رفع اليدين لا يسن عند القيام من جلسة الاستراحة ، وأن القول بأنه يسن عند ذلك أيضا ضعيف . وإن قال الشارقي إنه المعتمد الذى نص عليه الشافعى كما في شرح الأصل عن شيخه .

[فصل] فى بيان شروط صحة السجود (سجودنا) المهود عدّه فى أركان الصلاة (له شروط سبعة) بل أكثر : أحدها أن تسجد على الجبهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين ( فاسجد على سبعة أعضاء ) وأشار بزيادة قوله ( دفعة ) إلى أن اسم السجود لا يتحقق إلا حيث يتحقق وضع جميع الأعضاء السبعة بموضع السجود فى وقت واحد ، فلو وضع بعضها ثم رفعه ووضع الآخر لم يكف ، وهذا هو الشرط الثامن الزائد على السبعة الذى يشير إليه الناظم فتنبه ، لما روى عن ابن عباس رضى الله تعالى عنهما ، أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « أمرت أن أسجد

الرُّكْبَتَيْنِ أَبْطُنَ الْكَفَّيْنِ بَطُونِ الْأَطْرَافِ مِنَ الرَّجْلَيْنِ  
مَعَ جَنْبَةٍ فَذِي اكْشِفْنِ تَحَامُلًا بِالرَّأْسِ لَا تَهْوِ لِقَسِيرِهِ وَلَا  
تَسْجُدْ عَلَى مَا اهْتَزَّ بِكَ مُتَّصِلًا عَلَى أَعَالِيكَ ارْزُقِ الْأَسْفَلَ

على سبعة أعظم : على الجهة واليدين والركبتين وأطراف القدمين وأن لا أكف الثياب والشعر «  
رواه الشيخان ، وأبدل من سبعة أعضاء بدل مفصل من مجمل قوله ( الركبتين ) مثني ركبة بضم  
الراء وسكون الكاف : مفصل ما بين أطراف الفخذ وأعلى الساق ، ويجمع على ركب بضم الراء  
وفتح الكاف كغرفة وغرف ، و ( أبطن الكفَّين ) أى باطنهما من راحتهما وباطن أصابعهما  
التي ينقض مسه الوضوء ، فهذه أربعة أعضاء ، و ( بطون الأطراف ) أى الأصابع (من الرجلين)  
وهما اثنان تضم إلى الأربعة فتصير ستة أعضاء و ( مع جهة ) سبعة ، وحدث الجهة طولاً ما بين  
الصدغين ، وعرضاً ما بين منابت شعر الرأس والحاجبين ، وخرج بالجهة الجبين ، وهو جانب  
الجهة من الجهتين فلا يكتفى بوضعه وحده ، لكن يسق بوضعه مع الجهة .

واعلم أنه يكفي وضع جزء من كل واحد من هذه الأعضاء السبعة ولو من أصبع فقط ولو من  
يد أو رجل ، نعم الاختصار على وضع البعض من الأعضاء السبعة مكروه ، ويسق وضع طرف الباقي  
بعد قطع الكف أو بطون الأصابع ولا يجب ، بخلاف ما لو خلق بلا كف أو بلا أصابع فإنه  
يقدّر له قدرها ويجب عليه وضعه ، ويسق كشف الكفَّين في حق الذكر وغيره وبطون الرجلين  
في حق الرجل والأمة ، ويجب سترهما في حق غيرهما ، ويكره كشف الركبتين للذكر والأمة ،  
ويسق الترتيب في الوضع بأن يضع الركبتين أولاً ، ثم الكفَّين ، ثم أهبة مع الأنف ، فوضعها  
معها سنة مؤكدة ، فيكره الاختصار على الجهة مراعاة للقول بوجوب وضع الأنف كما يكره ترك  
الترتيب المذكور ، والترتيب عند الإمام مالك رحمه الله تعالى أن يضع يديه أولاً ثم الركبتين ثم  
أهبة مع الأنف ، وثاني شروط السجود أن تكون جهته مكشوفة ، فلذا قال ( فذى ) الجهة  
( اكشفن ) وجوباً إلا لعذر كوجود شعر نابت فيها وعصابة لوجع حيث شق نزعها مشقة شديدة  
ولم يكن تحتها نجاسة غير معفو عنها وكان متطهراً بالماء ، وإلا لزمته الإعادة . وثالثها التحامل برأسه  
في أهبة ( تحاملاً ) أى تحاملاً في الجهة ( بالرأس ) بحيث ينال موضع سجودك ثقل رأسك حتى  
لو كان تحتك قطن مثلاً لانكس وظهر أثر التحامل ليد له لو فرضت تحت ذلك القطن إن كان قليلاً  
أو الطبقة العليا منه إن كان كثيراً كأن تحسّ يده بالثقل وتشعر به . ورابعها عدم الهوى لغيره  
وحده ( لا تهو ) فاصداً ( لغيره ) أى لغير السجود وحده بأن تقصد بهويك السجود وحده أو مع  
غيره ( و ) خامسها أن لا يسجد على شيء متصل به يتحرك بحركته في قيام أو قعود ولو بالقوة على  
التمسك ( لا تسجد على ما اهتز بك ) أى على ما تحرك بحركتك حال كونه ( متصلاً ) بك فيضر

ثُمَّ اطْمَأَنَّ فِيهِ وَهَيْهَ إِنْ تَنَاطَلَهَا تَجِدُ ثَمَانِيَةً  
(فصل)

أَفْصَى التَّشَهُّدِ مِنَ الشَّدَاتِ إِحْدَى وَعِشْرُونَ فَخَسَنُ تَأْتِي  
أَكْمَلُهُ وَجَاءَ سِتَّةَ عَشَرَ أَذْنَاهُ فَأَعْرِفِ الْحَلَّ الْمُشْتَهَرَ

سجودك على متصل بك كثوبك أو نحو يدك حتى لو صليت من قعود وسجدت على متصل بك لا يتحرك بحركتك في القعود ، ولكنه بحيث يتحرك بحركتك لو صليت من قيام ضرر على التمسك خلافاً للشيخ الخطيب حيث قال بعدم الضرر اعتباراً بالحالة الراهنة ، ولا يضر السجود على نحو منديل ، ولا على متصل لا يتحرك بحركته أصلاً كطرف عمامته الطويل جداً . لأنه في حكم التفصل . وسادسها ارتفاع أسفله من عجيذة وما حولها على أطاليه من رأسه ومنكبيه ( على أعاليك ارفع الأسافل ) وجوبا وإلا وجبت عليك الإعادة ولو لعذر نادر كما إذا كنت في سفينة ولم تتمكن من ذلك لنحو ميلها . وأما إذا لم تتمكن من ذلك لعذر غالب كمال لا يمكن معها السجود كذلك فإنه لإعادة عليك ، وكذا الحيل إذا بقي عليها ذلك فصل على ما تقدّر عليه ولا تعيد ، وكذلك من طال ألقه وصار بحيث يمنعه من وضع جبهته على الأرض مثلاً فافهم . ( ثم ) سابعها الطمأنينة فيه ( الطمئن فيه ) أي في السجود بأن يسكن بعد حركة الهوى وبين حركة الهوى وحركة الرفع بحيث يفصل رفعه عن هويه ( وهيه ) أي الشروط السبعة المذكورة ( إن تناملها ) بإمعان نظر ( تجدد ) ها ( ثمانية ) بزيادة أن يضع الأعضاء السبعة دفعة : أي في وقت واحد كما أشار لذلك الناظم بزيادة دفعة في قوله :

تاسجد على سبعة أعضاء دفعة \*

وقد تقدم التنبيه على ذلك فلا تغفل .

[ فصل ] في بيان عدد شذات التشهد ومواضعها وبيان شذات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، وشروط السلام ( أفصى ) أي منتهى ما يقع في ( التشهد من الشذات \* إحدى وعشرون ) شذة ( خمسين ) من ذلك ( تاني . أكمله ) أي في أكمله ، وهو ما لا يسق بتركه في الجلوس الأول السجود ، وهو : التحيات المباركات الصلوات الطيبات لله ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، أو وأشهد أن محمداً عبده ورسوله ، أو وأشهد أن محمداً رسوله فهذه ثلاث مع أشهد ، أو أن محمداً رسول الله ، أو أن محمداً عبده ورسوله ، أو أن محمداً رسوله ، فهذه ثلاث من غير لفظ أشهد ، فاجللة ستة ولا بد من الواو في جميعها ( وجاء ) من ذلك ( ستة عشر . أذناه ) أي في أذناه : أي أقله وهو اللفظ الواجب في الجلوس الأخير ، وليس في السجود بتركه في الجلوس الأول ، وهو كما تقدم :

التحيات فسلم عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أتشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، أو وأن محمداً رسوله (فاعرف المجل) تحته الشدات (للتشهر) في أكله وفي أفله ، فأحس التي في أكله : واحد على الصاد من للباركات الصلوات واثنان على الطاء والياء من الطيبات ، واثنان على السين من السلام عليك السلام علينا ، والستة عشر في أفله اثنان على التاء والياء من التحيات ، وواحد على لام الجلالة من لله ، وثلاثة على الياء والنون والياء في أيها النبي ، وواحد على لام الجلالة من ورحمة الله ، وواحد على لام الجلالة من وعلى عباد الله ، وواحد على الصاد من الصالحين ، وواحد على لام ألف من أن لا إله ، واثنان على لام ألف ولام الجلالة من إلا الله ، وواحد على النون من وأن ، وثلاثة على اليم والراء ولام الجلالة من محمد رسول الله ، فهذه الستة عشر تشديدة التي في أفله . والتحيات بفتح التاء وكسر الحاء للصلاة جمع تحية ، وهي ما يجاب به من قول أو فعل ، والقصد من ذلك التناء على الله بأنه مستحق لجميع التحيات الصادرة من الخلق للملوك ، لأن كل ملك من ملوك الأرض كانت رعيته تحية تحية مخصوصة ، لملك الحرب كانت رعيته تحية بالسجود له وتقبيل الأرض ، وملك الفرس كانت رعيته تحية بطرح البدل على الأرض قد آمه تم تقبيلها ، وملك الحبشة كانوا يحبونه بوضع اليدين على الصدر مع سكبته ، وملك الروم كانوا يحبونه بكشف الرأس وتنكيسها ، وملك النوبة كانوا يحبونه بجعل اليدين على الوجه ، وملك حمير كانوا يحبونه بالإيماء بالاعضاء بالأصابع ، وملك النجاشة بوضع اليدين على كتفيه ، فان بالغ وضعا ووضعها مرارا ، وجمعت إشارة إلى أنه تعالى مستحق لجميعها ، وقوله للباركات الصلوات الطيبات بخفف حرف العطف من الثلاثة ، والباركات : أي الأشياء التي تنمو وتزيد ، والصلوات : أي الصلوات الخمس ، وقيل مطلق الصلوات ولو غير الخمس ، والطيبات : أي الأعمال الصالحة ، وقيل المراد بالطيب ضد الخبيث . وقوله السلام : هو من أسمائه تعالى : أي اسم الله عليك وعلينا الطاهرين ، والصالح هو السلم والقيام بحقوق الله وحقوق العباد ، وقد ورد في الخبر « أن النبي صلى الله عليه وسلم ليلة الإسراء لما جاوز سدرة المنتهى غشيته سحابة من نور فيها من الألوان ملاءه الله فوقف جبريل ولم يسر معه ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا تتركني أمير مفردا ، فقال جبريل : وما منا إلا له مقام معلوم ، فقال سر معي ولو خطوة ، فسار معه خطوة ، فكاد أن يهترق من النور والجلال والمهية وصغر وذاب حتى صار قدر المصفور ، فأشار إلى النبي أن يسلم على ربه إذا وصل مكان الخطاب . فلما وصل النبي إليه قال : التحيات للباركات الصلوات الطيبات لله ، فقال الله تعالى : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، فأحب النبي صلى الله عليه وسلم أن يكون لعباده الصالحين ضييب من هذا المقام ، فقال : السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، فقال جميع أهل السموات والأرض : أتشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله ، وإنعام يحصل للنبي صلى الله عليه وسلم مثل ما حصل لجبريل عليه السلام من الشقة وعدم الطاقة ، لأن النبي



وَأَرْبَعُ الشَّدَاتِ فِي أَقَلِّ مَا لِلنَّبِيِّ مُحَمَّدٍ فَصَلِّيًا  
وَالسَّلَامِ وَوَاحِدٌ فَشَرْطُهُ «عَرَفٌ وَخَاطِبٌ وَآلٌ وَاجْتَمَعَ ثُمَّ هُوَ

صلى الله عليه وسلم مراد مطلوب فأعطاه الله قوة واستعدادا لتحمل هذا المقام بخلاف غيره كما في تحفة الحبيب ، وذكر الفسنى في شرح الأربعين أنه ورد « إن في الجنة شجرة اسمها التحيات وعليها طائر اسمه للباركات وتحتها عين اسمها الطيبات ، فإذا قال العبد ذلك نزل الطائر المذكور عن الشجرة المذكورة وانغمس في تلك العين ثم خرج منها وهو ينفض أجنحته فيتقاطر الماء منه فيخلق الله من كل قطرة ملكا يستغفر الله لذلك العبد إلى يوم القيامة والله على كل شيء قدير » كما في شرح الأصل وياجورى على سم . ( وأربع الشدات في أقل ما ) يجب ( للنبي محمد ) صلى الله عليه وسلم عليك في صلاتك من صلاة ( فصليا ) عليه : اثنان على اللام واليم من اللهم وواحد على اللام من صل وواحد على اليم من على محمد . ومعنى اللهم صل على محمد يا الله أنزل الرحمة القرونة بالتعظيم على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم . قال الشمس الرمل في شرح للنهاج : الأفضل الاثنان بلفظ السيادة لأن فيه الإتيان بما أمرنا وزيادة الإخبار بالواقع الذي هو أدب فهو أفضل من تركه . وقال السحيمي أيضا : ولا يقال امتثال الأمر أفضل من الأدب . لأننا نقول في الأدب امتثال الأمر وزيادة ، والظاهر أن الأفضل ذكره في غير نبينا أيضا . وأكل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأفضلها سواء في الصلاة وخارجها كما نص عليه الرمي : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد . ويسن الدعاء بعد التشهد الأخير بما شاء ، وأفضله التعوذ من العذاب والفتن : « خير سليم » إذا تشهد أحدكم فليستعذ بالله من أربع ، فيقول : اللهم إني أعوذ بك من عذاب القبر ومن عذاب النار ومن فتنة المحيا والممات ومن فتنة المسيح الدجال . قال الشيرازي : ويكره ترك ذلك وهو أكد ما أوجبه بعض العلماء . قال الأذرمي في شرح للنهاج : هنا متأكد فقد صحح الأمر به وأوجبه قوم ، وأمر طاووس ابنه بالإعادة لتركه ، وينبغي أن يحتم به دعاء لقوله عليه الصلاة والسلام « ولجطلهن أي التعوذات الأربع آخر ما تقول » اه كلام الشيرازي ، وورد أيضا الدعاء بلفظ « اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا ولا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم » . (و) تشديد ( للسلام واحد ) على السين من أقله الذي هو السلام عليكم لقوله صلى الله عليه وسلم « مفتاح الصلاة الوضوء وتجرعها التكبير وتحليلها التسليم » رواه أبو داود والترمذي ، واثنان على أكله وهو السلام عليكم ورحمة الله ، ولا يسن وبركاته ، وتسن تسليمة ثانية للتابع ، ولو اقتصر الإمام على تسليمة سن للأمام تسليمتان لأنه خرج عن التابعة بالأولى ،

بِالْمَرْيَمَةِ لِقَادِرٍ تَلَا **نَفْسَكَ** وَكَانَ مُسْتَقْبِلًا  
وَاجِلِسٍ وَلَا تَزِدْ بِهِ لِلْوَارِدِ زِيَادَةً تَغْيِيرُ اللَّغْنَى اقْصِدْ

بخلاف التشهد الأول يلزم للمأموم تركه إذا تركه الإمام لوجوب التابعة قبل السلام ، ويسن أن يسرع بالسلام ولا يمتد وأن يسلم للمأموم بعد فراغ الإمام من تسليمه ، ولو قارنه جاز كقبة الأركان إلا تكبيرة الإحرام لكن المقارنة في ذلك مكروهة مفقودة لفضيلة الجماعة فيما قارن فيه فقط . أما المقارنة في تكبيرة الإحرام أو في بعضها فحرام مبطل للصلاة ، وإذا أردت بيان شروط السلام ( فشرطه ) أى فشرطه عشرة : الأول التعريف بالآلف واللام ، ( مرة ) بها وجوباً ، فلا يكفي سلام عليكم بالتون والتكبير بخلاف ما تقدم في التحيات من كفاية سلام عليك سلام علينا لوروده هناك بخلافه هنا ، ولا سلامي عليكم ولا سلام الله عليكم بل تبطل بذلك الصلاة إذا تمعد وعلم (و) الثانى كاف الخطاب ( مخاطب ) أى أنت بكاف الخطاب ، ولا يكفيك السلام عليه أو عليهما أو عليهم أو عليها أو عليهن ، والثالث اللوالة ( وال ) بين كلمتيه ولا تسكت بينهما سكوتاً طويلاً أو قصيراً تقصد به القطع وإلا ضرر كما في الفاتحة ، (و) الرابع ميم الجمع ( اجمع ) مع كاف الخطاب ولا تقل السلام عليك أو عليكما أو عليكن لبطان الصلاة به إن تمعدت وعلت ( ثم ) الخامس أن يكون ( هو ) أى السلام . ( بالمرية لقادر ) عليها ، فالقادر عليها ( تلا ) بها وجوباً ، وغيره ترجم عنها ، والسادس أن يسمع به نفسه ( فأسمعه نفسك ) أى أسمع به نفسك وجوباً حيث لا مانع من السمع ، فلو لم تسمع به نفسك لم يكف ، ففي كلامه الحذف والإيصال ، (و) السابع كونه مستقبلاً بصدرة القبلة ( لكن مستقبلاً ) للقبلة بصدرك حال سلامك ، فإن تحوّل بصدرك عن القبلة ضرر ، بخلاف الالتفات بالوجه فإنه لا يضر بل يسن أن يلتفت به في الأولى يمينا حتى يرى خذّه الأيمن وفي الثانية يسارا حتى يرى خذّه الأيسر . (و) الثامن أن يأتي به من جلوس ( فاجلس ) للسلام وجوباً ، فلا يصح إتيانك به من قيام مثلاً (و) التاسع عدم زيادة ما يغير معناه ( فلا تزد به ) أى في السلام ( للوارد ) أى على السلام الوارد في أفله ، وهو السلام عليكم ، أو في أكمله وهو السلام عليكم ورحمة الله ( زيادة تغير المعنى ) كأن تقول السلام عليكم . وأما زيادة ما لا يغير المعنى كأن تقول السلام التام عليكم فإنه لا يضر ، والعائز أن يقصد به التحلل فقط أو مع الخبر أو يطلق ( فاقصد ) به ذلك ولا تقصد به الخبر فقط وإلا ضرر ، واتصر الناظم تبعاً للباحثين على سم على هذه العشرة ، وزاد الشيخ محمد أبو خضير في كتابه [ نهاية الأمل ] شرطاً : وهو أن لا ينقص منه ما يغير المعنى ، ونظمت الشروط على زيادة ذلك بقولى :

والسلام اشرطوا أحد عشر بمرية أتى به إذا قدر  
تعريف آل وجمعه بالميم والخطاب سمع نفسه إذ لا خلل

## (فصل)

خَمْسٌ مَوَاقِيتُ الصَّلَاةِ الْخَمْسِ      أَوَّلُ مَوَاقِيتِ الظُّهْرِ مِثْلُ الشَّمْسِ  
آخِرُهُ مَصِيرُ ظِلِّ الشَّيْءِ      مِثْلُهُ غَمِيرُ ظِلِّ الْإِسْتِوَاءِ

وبجولسه والاستقبال بالصدر للقبلة وللتوالي

وقصد تحليل بلا نقص ولا زيد غير أن ما قد حصل

قلت لكن المظاهر أنه يخفى عن زيادة هذا الشرط اشتراط التعريف بأل والجمع بالميم والخطاب  
بالكاف إذ النقص للغير للمعنى هو عبارة عن الإخلال بواحد من هذه فتأمل

[فرع] ويسن أن يجلس بعد الصلاة ليأتي بالذكر والدعاء الواردين بعد الصلاة ، لأن ترك ذلك جفوة : أى إعراض بين العبد وربه ، ولأن الدعاء مستجاب بعد الصلاة ، فقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم « أى الدعاء أجمع ؟ : أى أقرب إلى الإجابة . قال جوف الليل ودبر الصلوات المكتوبة » رواه الترمذى « وكان صلى الله عليه وسلم إذا انصرف من صلاته استغفر ثلاثا وقال : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت وتعاليت يا ذا الجلال والإكرام » وقال صلى الله عليه وسلم « من سبح الله دبر كل صلاة ثلاثا وثلاثين وحمد الله ثلاثا وثلاثين وكبر الله ثلاثا وثلاثين ثم قال تمام المائة : لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير غفرت له خطيئاته وإن كانت مثل زبد البحر » رواها مسلم « وكان صلى الله عليه وسلم إذا سلم من الصلاة قال لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد وهو على كل شئ قدير : اللهم لا مانع لما أعطيت ولا معطى لما منعت ولا ينفع ذا الجد منك الجد » رواه الشيخان كما فى شرح الأصل وفى نهاية الأمل ، وورد فى الحديث « إن للقيامة ألف هول أدناها سكرات الموت : أى شدائده ، وإن للموت تسعة جذبات لألف ضربة بالسيف أهون من جذبة منها فمن أراد أن ينجو من تلك الأهواء فليقل عشر كلمات خالف كل صلاة ، قالوا يا رسول الله ما الكلمات ؟ قال : أعددت لكل هول ألقاه فى الدنيا والآخرة لا إله إلا الله ، ولكل هم وغم ما شاء الله ، ولكل نعمة الحمد لله ، ولكل رخاء وشدة الشكر لله ، ولكل أمهية سبحانه الله ، ولكل ذنب أستغفر الله ، ولكل مصيبة إنا لله وإنا إليه راجعون ، ولكل ضيق حسنى الله ، ولكل قضاء وقدر توكلت على الله ، ولكل طاعة ومعصية لاحول ولا قوة إلا بالله » اه . قلت وزاد بعض الشايع استحسانا : ولكل حركة وسكون بسم الله الرحمن الرحيم ، وذكر شيخ الإسلام فى فتح الوهاب أن كلا من الدعاء والذكر يكون سرا لكن يجهر بهما إمام يريد تعليم مأمومين ، فإن تعلموا أسرا كما فى شرح الأصل

[فصل] فى أوقات الصلاة المكتوبة ، وسكتاتها ( خمس مواقيت الصلاة ) المكتوبة : أى جنبها الصادق على ( الخمس ) الظهر والعصر والمغرب والعشاء والمصباح ، ( ف أول وقت الظهر ميل للشمس ) عن وسط السماء إلى جهة المغرب . و ( آخره مصير ) أى صيرورة ( ظل الشئ ) أى

وإن يزد فأول العصر دخل آخره غروب شمس فدخل  
أول مغرب إلى أن يغربا الشفق الأحمر فيما انتخبنا  
ثم به وقت المشاء دخلا وسن تأخير صلاته إلى  
مغرب الأبيض والأصفر معا آخره صادق فجر طلعا

كل شيء ( مثله غير ظل الاستواء ) أى غير الظل الموجود عند الزوال ، وذكر السيوطى ضابطا  
لمعرفة ظل الزوال بالأقدام فى الإقليم المصرى مرتبا على الشهور القطبية لكونها لا تختلف مبتدئا  
بطوبة ، مختئا بكيك ، فقال :

جمتها فى قولى الشروح جعلها طره جبا أبدوحى

فهذه اثنا عشر حرفا كل حرف منها شهر من الشهور القطبية ، فأول الحروف الطاء ولها  
تسعة من العدد بالجل ، وهى طوبة ، فيكون ظل الزوال فيه تسعة أقدام ، وهكذا البقية  
ويوضح ذلك :

طوبة . أمشير . برمات . برمودة . بشنس . بؤنة . أبيب . مسرى . فوت . باه . هاتور . كيك .

ط	ز	هـ	ج	ب	ا	ا	ب	د	و	ح	ى
٩	٧	٥	٣	٢	١	١	٢	٤	٦	٨	١٠

وبذلك يعلم دخول وقت الظهور ، فإذا أردت دخول وقت العصر تزيد على ظل الزوال سبعة  
أقدام ، وهى مقلد قائمتك ، لأن قائمة كل إنسان سبعة أقدام مقدمه فتعلم دخول وقت العصر ،  
لأن وقت العصر يدخل بصيرورة ظل الشيء مثله غير ظل الزوال ، ويزيد على ذلك أدنى زيادة  
كما قلنا : ( وإن يزد ) ظل كل شيء على سبعة أقدام غير ظل الزوال أدنى زيادة ( فأول ) وقت  
( العصر ) قد دخل ) ويشر فى ذلك الوقوف على مستو وزع ما على الرأس من نحو العملة ،  
و ( آخره ) أى وقت العصر ( غروب شمس ) إذا غربت ( دخل . أول ) وقت ( مغرب )  
ويجوز ( إلى أن يربط بالشفق الأحمر ) فآخر وقت المغرب ( فيما ) أى فى القول الذى ( انتخبنا )  
أى اختير غروب الشفق الأحمر . ( ثم به ) أى بغروب الشفق الأحمر ( وقت المشاء ) أى أول  
وقتها ( دخلا ) ( اسكن لأجل مراعاة من يقول بطلع دخول أول وقت المشاء بغروب الشفق  
الأحمر ( سن تأخير صلاته ) أى صلاة الكلف المشاء ( إلى . مغيب ) الشفق ( الأبيض ) الشفق  
( الأصفر معا ) أى جميعا ، و ( آخره ) أى وقت المشاء ( صادق فجر طلعا ) أى طلوع الفجر  
الصادق ، وهو للنشر ضوءه معقوبا بالأفق بضمتين نواحى السماء من جهة الشرق . وخرج  
بالصادق الكلف ، وهو يطلع مستطيلا جهة السماء كدنب البرجان : أى الدب ثم تعقه ظلة

## وَهُوَ لَوْ قَتِ الصُّبْحُ حَتَّى طَلَعَتْ وَالصَّلَاةُ سَكَتَاتُ نَدَبَتْ

غالباً ثم يطلع الفجر الصادق مستطيلاً : أى منتشراً . ( وهو ) أى طلوع الفجر الصادق ( ل ) أول ( وقت الصبح ) ويمتد ( حتى ) أن ( طلعت ) الشمس : أى إلى طلوعها ، فأخر وقت الصبح طلوع الشمس ، وفي قوله : آخره مصير ظل الشائى ، إبدال الياء ألفاً بدون مقتضى سوى نومه أن ذلك مما تسوغه الضرورة مع أنه ليس منه ، فلو قال :

آخره مصير الاشيا في الظلال مثالها غير ما ظل الزوال

سلم من ذلك . ثم اعلم أن لكل صلاة من الخمس المكتوبة ستة أوقات : الأول وقت فضيلة بحيث إن المصل فيه يثاب ثواباً أكمل من ثواب صلاتها فيما بعد ، وهو في الظهر من أول الوقت إلى أن يصير ظل الشيء مثل ربه تقريباً ، وفي العصر منه إلى أن يصير ظل الشيء مثل نصفه تقريباً ، وفي المغرب بقدر الاشتغال بصلاتها وما يطلب معها ، وفي العشاء وفي الصبح كذلك بأن يشتغل أوله بأسباب الصلاة كأذان وستر عورة وتطهير وإقامة الفرض برواتبه القبلية والبعدية ، وذلك اثنتا عشر ركعة في الظهر ، لأن لها أربعة قبلية وأربعة بعدية ، وثمان ركعات في العصر ، لأن لها أربعة قبلية ولا بعدية لها ، وسبع ركعات في المغرب لأن رواتبها أربع : ثنتان قبلها وثنان بعدها ، وثمان ركعات في العشاء لأن رواتبها أربع أيضاً : ثنتان قبلها وثنان بعدها ، وأربع في الصبح لأن راتبها اثنتان ولا بعدية لها ، ولا يضرب أكل لقبات يقمن صلبه قبل ذلك . والثاني وقت اختيار : أى وقت يختار فيه فعل الصلاة بالنسبة إلى مابعد . والثالث وقت جواز بلا كراهة ويدخلان بأول الوقت كوقت الفضيلة ويمتدان إلى أن يبقى من الوقت ما يسع الفرض فقط فيما عدا المغرب فإنهما يخرجان بخروج وقت الفضيلة كما يدخلان بدخوله . والرابع وقت حرمة : أى يحرم تأخير الصلاة إليه ، وهو أن لا يبقى من الوقت ما يسع فروض الصلاة . والخامس وقت ضرورة ، وهو وقت زوال الموانع ، وهو آخر الوقت ولو بمقدار ما يسع تكبيرة الإحرام : كأن زال الصبا أو الجنون أو الحيض أو النفاس أو الكفر وقد بقي من وقت الصلاة ما يسع تكبيرة الإحرام فقط فتجب هذه الصلاة إن خلا من الموانع زمناً يسعها بعد صاحبة الوقت الذى دخل ، فلو زال حيضها وقد بقي من وقت الظهر ما يسع تكبيرة الإحرام فقط وجبت الظهر إن خلت من الموانع زمناً يسع فعلها وطهرها بعد اعتبار ما يسع فعل العصر التى هى صاحبة الوقت وطهرها ، فلو طرأ مانع يكون قبل مضي ذلك الزمن لا تجب الظهر ، ثم إن كان زمن الحلو من الموانع يسع العصر التى هى صاحبة الوقت وطهرها وجبت وإلا فلا . والسادس وقت إدراك ، وهو وقت طروق الموانع ، فإذا طرأ مانع من جنون أو إغماء أو حيض أو نفاس أو وقت واستغرق باقيه وكان أدرك من الوقت قبل طروق المانع زمناً يسعها ويسع طهرها الذى لا يصح تقديمه على الوقت كالتيتم ووضوء صاحب الضرورة وجبت وإلا فلا ، وزاد في غير الصبح وقت سابع وهو وقت عذر : أى وقت

## بَيْنَ التَّحَرُّمِ وَالْإِفْتِتَاحِ إِذَا خُذَ يَمِينُهُ وَيَمِينُ مَا تَعَوَّدَا

سببه العذر ، وهو بالنسبة لظهور وقت العصر لمن يجمع جمع تأخير ، وبالنسبة للعصر وقت الظهر لمن يجمع جمع تقديم ، وبالنسبة للغرب وقت العشاء لمن يجمع جمع تأخير ، وبالنسبة للعشاء وقت المغرب لمن يجمع جمع تقديم ، ويزاد في الصباح وقت سابع وهو وقت جواز بركاهة ، وهو وقت ظهور الحمرة التي قبل طلوع الشمس إلى طلوع الشمس ، ويزاد في كل من العصر والمغرب والعشاء وقت ثامن وهو وقت جواز بركاهة ، وهو في العصر من اصفرار الشمس إلى قرب غروب الشمس بحيث يبقى مايسع الصلاة ، وفي المغرب ما بعد وقت الفضيلة والاختيار ، والجواز بلا بركاهة إلى غيب الشفق ، وفي العشاء ما بعد الفجر الأول حتى يبقى من الوقت مايسعها وليس للظهر وقت جواز بركاهة ، هذا خلاصة ما في شرح الأصل ونهاية الأمل للشيخ محمد أبي خضير (والصلاة سنكات) ست (تدبت) فيها سكتة . (بين) تسكيرة (التحريم و) دعاء (الافتتاح ذا) أي دعاء الافتتاح (خذ) أي قلعه . وأدعية الافتتاح كثيرة منها : وجهت وجهي للذي فطر السموات والأرض حنيئا مسلما وما آتانا من الشركين ، إن صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي لله رب العالمين لا شريك له وبذلك أمرت وأنا من المسلمين . ومنها الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه . ومنها سبحان الله والحمد لله ولا إله إلا الله والله أكبر . ومنها الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا وسبحان الله بكرة وأصيلا . ومنها : اللهم باعد بيني وبين خطاياي كما باعدت بين المشرق والمغرب ، اللهم تقني من الخطايا كما تنقي التوب الأبيض من الدنس ، اللهم اغسلني بالماء والثلج والبرد ، وأصل السنة يحصل بأنها إلا أن الأول : أي وجهت الخ أفضلها ، ويستحب الجمع بين جميع ذلك لمفرد وإمام قوم محصورين راضين بالتطويل خلافا للأذعن ، ويزيد من ذكر «اللهم أنت الملك لا إله إلا أنت . أنت ربّي وأنا عبدك ظلمت نفسي واعترفت بذنبي فاغفر لي ذنوبي جميعا فإنه لا يغفر الذنوب إلا أنت واهدني لأحسن الأخلاق فإنه لا يهدي لأحسنها إلا أنت ، واصرف عني سيئها فإنه لا يصرف سيئها إلا أنت لييك وسعديك والخير كله في يديك والشر ليس إليك ، أنا بك وإليك تباركت ربّي وتعاليت فلك الحمد على ما قضيت أستغفرك وأتوب إليك . ومعنى والشر ليس إليك : إما لا يتقرب به إليك ، وإما لا يفرد بالإضافة إليك ، وإما يصعد الكلام الطيب والعمل الصالح ، وإما أنه ليس شرا بالنسبة إليك فإنك خلقتة لحكمة بالغة ، وإما هو شر بالنسبة لحلقك ، ولا يسنّ دعاء الافتتاح إلا خمسة شروط : أن يكون في غير صلاة الجنازة ولو على القبر . وأن لا يخاف فوت وقت الأداء وهو مايسع ركعة . وأن لا يخاف للأموم فوت بعض الناحية . وأن لا يدرك الإمام في غير القيام ، فلو أدركه في الاعتدال لم يفتتح . نعم إن أدركه في التشهد وسلم الإمام أو قام قبل أن يجلس معه سنّ له أن يفتتح ، وأن لا يشرع في التعوذ أو القراءة ، فلو شرع ولو سهوا لم يعد إليه كما في شرح

وَبَيْنَ ذَا وَأَمٍّ قُرْآنٍ كَذَا مِنْ بَيْنِهَا وَبَيْنَ آمِينَ اخْتِذَا  
وَبَيْنَ آمِينَ وَبَيْنَ السُّورَةِ وَذِي مَعَ الرُّكُوعِ بِالْيَقِينَةِ  
(فصل)

مَنْعُ الصَّلَاةِ حَيْثُ لَا لَهَا سَبَبٌ مُقَدَّمٌ وَلَا مُقَارِنٌ وَجَبَ

الأصل ، وسكتة (بينه) أى بين دعاء الافتتاح (وبين ما تمودا) أى تعوده . (و) سكتة (بين ذا) أى التعوذ (وأمر قرآن) أى الفاتحة أو بدلها ، وسكتة (كذا) أى حال كونها مثل ذا المذكور من السكتات فى القصر كائنة (من بينها) أى الفاتحة : أى آخرها وهو ولا الضالين (وبين آمين احتذا) أى حال كون هذا السكوت قد احتذى مثال ما قبله واقتدى به كما فى المختار . (و) سكتة (بين آمين وبين السورة \* و) سكتة (ذى) أى السورة (مع الركوع بالبينية) أى بينهما ، ركلها بقدر سبحان الله إلا سكوت الإمام بين آمين والسورة فإنه بقدر قراءة للمأموم الفاتحة ، والأولى للإمام أن يشتغل حينئذ بدعاء أو قراءة سرا ، والقراءة أولى ، وحينئذ يكون تسمية ذلك سكوتا بحسب الظاهر فقط .

[ تنبيه ] قال النووي فى التبيان : قال أصحابنا : يستحب للإمام فى الصلاة الجهرية أن يسكت أربع سكتات فى حاله القيام : أحدها بعد تكبيرة الإحرام ليقرا دعاء التوجه وليحرم للمأموم . والثانية عقب الفاتحة بسكتة لطيفة جدا بين آخر الفاتحة وآمين ليعلم أن آمين ليس من الفاتحة لثلاثتهم أن آمين من الفاتحة . والثالثة بعد آمين سكتة طويلة بحيث يقرأ للمأموم الفاتحة . والرابعة بعد الفراغ من السورة يفصل بين القراءة وتكبير الهوى إلى الركوع كما فى شرح الأصل ، والتأمين تابع للصلاة سرا وجهرا ، ويسن للمأموم أن يؤمن مع الإمام فى الجهرية ، وليس فى الصلاة ما تنسق مقارنة الإمام فيه إلا هذا ، فإن لم تتفق له مقارنة آمن عقبه ، ولو تأخر الإمام عن الزمن المسنون فيه التأمين آمن للمأموم ، ولو قرأ للمأموم مع الإمام وفرغا معا كفاه تأمين واحد ، وإن فرغ للمأموم قبل الإمام آمن لنفسه ، ثم للمتابعة ولا ينتظره على الاعتماد ، وإن فرغ الإمام قبله آمن معه للمتابعة ، ثم يؤمن لنفسه عقب قراءته .

[ فرع ] يجهر للمأموم خلف الإمام فى خمسة أحوال : حالة تأمينه مع إمامه ، وحالة دعاء الإمام فى قنوت الصبح ، وفى قنوت الوتر فى النصف الأخير من رمضان ، وفى قنوت النازلة فى الصلوات الخمس ، وحالة فتحه على إمامه : ويسر فيما عدا ذلك ، كما فى نهاية الأمل : للشيخ محمد أبى خضير .

[ فصل ] فى الصلاة المهرمة من حيث الوقت والفعل (منع الصلاة) حال كونها كائنة (حيث لهما سبب \* مقدم ولا مقلون) بأن لم يكن سبب أصلا ، وهى النقل للطلق ، أو لها سبب متأخر

عِنْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ حَتَّى ارْتَفَعَتْ      وَعِنْدَ الْاَصْفَرَارِ حَتَّى غَرَبَتْ  
وَبَعْدَ فِعْلِ الصُّبْحِ حَتَّى طَلَعَتْ      وَبَعْدَ فِعْلِ الْعَصْرِ حَتَّى غَرَبَتْ  
وَعِنْدَ الْاَسْتِوَاءِ حَتَّى زَالَتْ      فِي غَيْرِ مُجْمَعٍ وَلَا فِي مَكَّةَ

كصلاة الإحرام والاستخارة : أى طلب خبر أمرى الدنيا والآخرة وكالصلاة عند إرادة السفر وعند الخروج من المنزل عند القتل وصلاة التوبة ( واجب ) أى ترك الصلاة بالحقيقة المذكورة واجب في خمسة أوقات ، ولا تنقذ حينئذ ولا يكتفى بها بخلاف ما لها سبب متقدم كالقائنة فرضا كانت أو نفلا ، فإن سببها الوقت لماضى « لأنه صلى الله عليه وسلم صلى بعد العصر أربعا وقال : هما اللتان بعد الظهر » وكالصلاة للعادة وكصلاة جنازة وسجدة تلاوة وشكر ، أو ما لها سبب مقارن كصلاة الاستسقاء والكسوف فإن سببهما ، وهو القحط وتغير الكواكب مقارن دواما ، فيجب عند التحريم بالإحرام أن يكون الكسوف مستمرا ، فإن زال لم يصح الإحرام ، فالمراد بالمقارنة وقوع الإحرام حال وجود السبب ولو في أثناءه ، فإن أريد بها توافق السبب والإحرام في الزمن ابتداء كانت صلاة الكسوف مما سببه متقدم ، إذ لا يجوز الإحرام بها إلا بعد ابتداءه ، ولما مثل بعضهم بها لما سببه متقدم : أحدها ( عند طلوع الشمس ) أى ابتداء طلوعها ( حتى ارتفعت ) أى إلى أن ترتفع قدر ربح ، فإذا ارتفعت كرح صحت الصلاة مطلقا ، وطول الربح سبعة أذرع بذراع الأدمى تقريبا في رأى العين ، ومن قدره بأربعة أذرع أراد ذراع الصل : أى الحديد ( و ) ثانيا ( عند الاصفرار ) أى اصفرار الشمس ( حتى غربت ) أى إلى أن تغرب . ( و ) وثالثا ( بعد فعل الصبح ) أى صلاتها أداء مغنية عن القضاء ، فلو صليت قضاء أو أداء لم تغن عن القضاء كصلاتها بالتيمم في محل يظلم فيه وجود الماء لم تحرم الصلاة بل تصح النافلة بعده حينئذ ( حتى طلعت ) أى وتستمر حرمة الصلاة من جهة الفعل إلى أن تطلع الشمس وترتفع قدر ربح لكن قبل الطلوع تكون الحرمة من جهة الفعل فقط وبهذه تكون مع الحرمة من جهة الزمان ( و ) رابعا ( بعد فعل العصر ) أى صلاتها أداء مغنية عن القضاء : أى فتحرم الصلاة ، ولا تنقذ بعد صلاة العصر كذلك ، ولو كانت مجموعة مع الظهر جمع تقديم ، وحينئذ يلغز بها ، ويقال : لنا شخص يكره له التنفل بعد الزوال وقبل مصير ظل الشيء مثله ، ويستمر التحريم ( حتى غربت ) أى إلى أن تغرب الشمس . ودخل بهذه الغاية وقت الاصفرار ، لأن الحرمة للنافلة بالفعل تستمر إلى الغروب وإن كانت تجتمع بعد الاصفرار مع الحرمة للنافلة بالزمان . وأما بعد صلاتها قضاء في هذا الوقت أو أداء بتيمم لفقد الماء بموضع يظلم وجوده فيه فتصح النافلة للطلق بعدها حينئذ كما مر في الصبح . ( و ) خامسا ( عند الاستواء ) أى استواء الشمس في وسط السماء فتحرم الصلاة عندهم ولا تنقذ ويستمر تحريمها ( حتى زالت ) أى إلى أن تزول الشمس ، ووقت الاستواء وإن كان لطيفا جدا لا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس إلا التحريم قد يمكن إشاعه فيه



## (فصل)

فلا تصح الصلاة حينئذ ( في غير ) يوم ( جمعة ) أما فيه فتصح الصلاة في وقت الاستواء ولو لغير حاضرها .

وأما في غير هذا الوقت من الأوقات الخمسة المذكورة فحكم يوم الجمعة كحكم غيره من بقية الأيام ( و ) كذا ( لا ) تحرم الصلاة بل تصح في جميع الأوقات الخمسة المذكورة ( في ) حرم ( مكة ) السجد أو غيره ، ولا تكرم لغير الترمذى وغيره « يابى عبد مناف لا تمنعوا أحدا طواف بهذا البيت وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار » نعم هي خلاف الأولى خروجاً من خلاف مالك وأى حنيفة رضى الله عنهما ، وخارج بحرم مكة حرم المدينة ، فإنه كثيره في تحريم الصلاة في هذه الأوقات الخمس .

واعلم أن تحريم صلاة النافلة بعد صلاتي الصبح والعصر لقوله صلى الله عليه وسلم « لا تصلوا بعد صلاة الصبح حتى ترتفع الشمس ، ولا بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس » ويتعلق النهى عن الصلاة فيهما بالفعل فقط ، وأن تحريم الصلاة النافلة عند طلوع الشمس وعند الاستواء وعند الاصفرار ، لقول عتبة بن عامر « ثلاث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ينهانا أن نصلى فيها وأن نغير فيهن موتانا : حين تطلع الشمس بازغة حتى ترتفع ، وحين يقوم قائم الظهيرة حتى تميل الشمس ، وحين تضيف الشمس للغروب حتى تغرب » رواه مسلم ، ومعنى بازغة طالعة ، ومعنى الظهيرة المهاجرة ، وذلك حين تزول الشمس ، والقائم بسببها هو البعير يكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض ، فمعنى حين يقوم قائم الظهيرة : حين يقوم البعير من شدة حر الأرض في الظهيرة ، ومعنى تضيف بالفاء : أى قربت كما في الصباح للنير ، ويتعلق النهى عن الصلاة في هذه الثلاثة بالزمان ، وقد يتعلق في الأول والثالث بالفعل أيضاً ، ويجتمع النهيان فيمن فعل الفرض . وقد دخل عليه وقت النهى ، كما لو صلى الصبح وطلعت الشمس أو العصر واصفرت الشمس فتحرم له الصلاة النافلة حينئذ من جهة الفعل ومن جهة الزمان كما في شرح الأصل .

[ فصل ] في أبعاض الصلاة : أى سننها التى تجبر بسجود السهو . واعلم أن التروك من الصلاة أركان وهيئات وأبعاض . فأما الأركان : أى الفرائض فلا ينوب عنها سجود السهو بل إن ذكر ما فات منها ، وهو في الصلاة أتى به فوراً وجوباً في غير المأموم . أما للمأموم فيتدارك بعد سلام إمامه بركعة ، نعم محل كونه يأتى به إن لم يستمر على سهوه حتى فعل مثله ، وإلا قام المفعول مقامه ولما ما بينهما وتدارك الباقي من صلاته وتمت صلاته ، ثم إن كان هناك زيادة سجد للسهو كأن سجد قبل ركوعه سهواً ثم تذكره ، فإنه يقوم ويركع ثم يسجد في آخر صلاته للسهو ، ولغير هذه الزيادة ، وإن لم يكن هناك زيادة لم يسجد للسهو كأن ترك السجدة الأخيرة من الركعة الأخيرة ثم تذكرها

قبل سلامه ، فانه يأتي بها ولا يسجد للسهو لعدم الزيادة ، وكما لو كان التروك هو السلام فتذكر ولو بعد طول الفصل ولم ينتقل عن موضعه ، فانه إذا تذكره يأتي به من غير سجود ، وإن ذكره بعد السلام والزمان الذي بين سلامه وتذكره قريبا عرفا أو مقدار ما نقل عن النبي صلى الله عليه وسلم في قصة ذي اليمين أتى به وجوبا وبني عليه ما بقي من الصلاة وإن تكلم قليلا ، واستدير القبلة وخرج من المسجد من غير أفعال مبطله سهوا كان ذلك أو عمدا لاعتقاده أنه ليس في صلاة ، وتفرق هذه الأمور وطء الحاجة بأنها تغتفر في الصلاة في الجملة ، وسجد للسهو ، لأنه سها بما يبطل عمده وهو السلام قبل إتمام الصلاة . وقصة ذي اليمين « أنه صلى الله عليه وسلم بعد أن سلم من ركعتين سهوا من صلاة الظهر مشى إلى جانب المسجد ، واستند إلى خشبة فيه كالضبان ، فقال ذو اليمين : أقصرت الصلاة أم نسيت يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : كل ذلك لم يكن ، فقال ذو اليمين : بل بعض ذلك قد كان ، فالتفت صلى الله عليه وسلم إلى الصحابة وقال : أحق ما يقول ذو اليمين ؟ قالوا نعم ، فتذكر صلى الله عليه وسلم فقام مستقبلا وصلى الركعتين الباقيتين وسجد للسهو ثم سلم » فان لم يكن الزمان قريبا عرفا أو زاد على المقدار المتقدم استأنف الصلاة ، وكذا لو وطئ بحاسة رطبة أو يابسة ولم يفارقها حالا فانه يستأنف الصلاة . وأما الهيئات : فهي ما ليس ركنا فيها ولا بضما ، بل هي السنة التي لا يحجر تركها بسجود السهو لعدم ورود جبرها به ، فلو سجد لذلك عمدا ظلما بطلت صلاته وهي تزيد على خمسة عشر : رفع اليمين عند تكبيرة الاحرام ورفع اليمين عند الركوع وعند الرفع منه ووضع اليمين على الشمال تحت صدره وفوق سترته وبقاء التوجه والاستعاذة بعده ، والجهر في موضعه والاسرار في موضعه ، والتأمين عقب الفاتحة وقراءة السورة بعد الفاتحة لإمام ومنفرد في ركعتي الصبح وأولى غير هاتئ التكبيرات عند الموهى الركوع والسجودين والرفع من السجدين والتشهد الأول وقول سمع الله لمن حمده حين يرفع رأسه من الركوع ، وقول ربنا لك الحمد إذا انتصب قائما والتسبيح في الركوع وفي السجود ووضع اليمين على الفخذين في الجلوس للتشهد الأول والأخير بيسط اليد اليسرى وقبض أصابع اليد اليمنى إلا للمسبحة ، فانه يشير بها رافعا لها عند قوله إلا الله ولا يحركها ولا كره ولا تبطل صلاته في الأصح ، والاقتراش في جميع الجلسات واقفة في الصلاة بجلوس الاستراحة والجلوس بين السجدين وجلوس التشهد الأول . والاقتراش أن يجلس الشخص على كعب اليسرى جاعلا ظهرها للأرض وينصب قدمه اليمنى ويضع بالأرض أطراف أصابعها لجهة القبلة . والتورك في الجلسة الأخيرة التي يعقها السلام ، وهو مثل الاقتراش إلا أن المصلي يخرج يساره على هبتها في الاقتراش من جهة يمنة ويلصق وركه بالأرض ، وحكته التميز بين التشهدين ليحل للسبوق حال الامام ، وهذا في غير السبوق والساهي . أما هاتئ فيفترعان ولا يتوركان ، والتسليمة الثانية ، أما الأولى فسبق أنها من أركان الصلاة . وأما الأبحاث فهي ما ليس ركنا فيها بل سنة يحجر تركها بسجود السهو ، وهي عشرون : التشهد الأول والعمود له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والعمود لها والصلاة على الآل بعد الأخير

سَبْعَةُ أَبْجَاضِ الصَّلَاةِ تَبْدُو تَشَهُدُ أَوَّلُ وَالْقُعودُ يَحُلُو  
كَذَا الصَّلَاةُ فِيهِ لِلْبَشِيرِ وَالْأَلِ فِي التَّشَهُدِ الْآخِرِ  
وَأَقْنَتْ وَسَلَّمُ صَلُّ فِي عَقِبِ عَلَى النَّبِيِّ وَآلِهِ وَصَحْبِهِ

والقعود لها والقنوت والقيام له والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده والقيام لها ، والصلاة على  
الآل والقيام لها ، والصلاة على الصبح والقيام لها ، والسلام على النبي والقيام له ، والسلام على الآل  
والقيام له ، والسلام على الصبح والقيام له . وهذا بحسب التفصيل ، والنظام راعى الإجمال . فقال :  
( سبعة أبجاض الصلاة ) أى سنن الصلاة لا بقيد الكتوبة الشاملة للوتر الشبهة بالأبجاض الحقيقية  
التي هى الأركان فى طلب جبرها بسجود السهو ( تبدو ) حال كونها سبعة إجمالا : الأول ( تشهد أول )  
والمراد به اللفظ الواجب فى التشهد الأخير وهو أربع حمل كما مر بيانه ، فلا سجود ترك ما هو سنة  
فيه ( و ) الثانى ( القعود يحل ) له لأنه مقصوده فكان مثله . والثالث خاله كونه ( كذا ) أى  
كثلاثى فى كونه من أبجاض الصلاة ( الصلاة فيه ) أى بعد التشهد الأول ( للبشير ) أى على البشير  
محمد صلى الله عليه وسلم ، ولم يعد القعود لها نظرا لشمول قوله والقعود له فهذه أربعة أبجاض ( و )  
الرابع الصلاة على ( الآل فى التشهد الأخير ) أى بعده واستغنى بها عن القعود لها لكونه تابعا لها  
فهذان مع الأربعة المذكورة ستة أبجاض والخمسة القنوت أى فى الصبح ووتر النصف الأخير من  
رمضان ، بخلاف قنوت النازلة ؛ لأن قنوتها سنة فى الصلاة لاسنة منها : أى بعضها ، والقنوت ذكر  
مخصوص مشتمل على دعاء وثناء فيحصل بكل لفظ اشتمل عليهما بأى صيغة شاء ولو آية تضمن  
ذلك كقوله تعالى « ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالإيمان ولا تجعل فى قلوبنا غلا للذين  
آمنوا ربنا إنك رؤوف رحيم » وينحو قوله : اللهم اغفر لى ياغفور ، أو ارحمنى يا رحيم ، أو الطف  
بى يا لطيف ، والأفضل هو القنوت الوارد عن النبي صلى الله عليه وسلم الذى رواه الحاكم عن  
أبى هريرة ، وهو : اللهم اهْدِنى فيمن هديت الخ ، وقد أشار إليه بقوله . ( واقنت ) واستغنى  
عن القعود له لأنه تابع له ؛ والسادس والسابع أشار لهما بقوله ( وسلم صل فى عقبه ) أى عقب  
القنوت ( على النبي وآله وصحبه ) وهما تفصيلا يرجعان إلى ستة : الصلاة على النبي والسلام عليه  
صلى الله عليه وسلم ، والصلاة على الآل والسلام عليهم ، والصلاة على الصبح والسلام  
عليهم ، وبالقعود لكل من الستة التابع له يرجعان إلى اثنى عشر تكون مع القنوت  
والقيام له ، ومع الستة المتقدمة عشرين بعضا ؛ وبالمجمل فركعات الفرائض فى كل يوم  
وليلة فى صلاة الحضر إلا يوم الجمعة سبعة عشر ركعة ، أما يوم الجمعة فعدد ركعات الفرائض فيه  
خمس عشرة ركعة . وأما عدد صلاة السفر فى كل يوم للقاصر فأحدى عشرة ركعة ، وفى ركعات  
الفرائض فى الحضر غير يوم الجمعة ثلاثون سجدة وأربع وتسعون تكبيرة وتسع تشهيدات وعشر

## (فصل)

مُبْدِى سُجُودِ السَّهْوِ تَرَكَ بَعْضٍ مِنْ تِلْكَ الْأَبْغَاضِ وَبَعْضُ الْبَعْضِ  
وَفَعَلَ مَا يُبْطِلُ عَمْدَهُ وَلَا يُبْطِلُ سَهْوَهُ إِذَا مَا ذَهَلَا  
وَنَقَلَ قَوْلِي إِلَى غَيْرِ الْحَلِّ إِبْقَاعُ فَقُلِي نَعَاهُ مُحْتَمَلٌ

تسليطت ستمائة وثلاث وخمسون تسبيحة ، وجملة الأركان في الصلاة مائة وستة وعشرون ركنا :  
في المسبح ثلاثون ركنا وفي المغرب اثنان وأربعون ركنا وفي الرباعية أربعة وخمسون ركنا كما  
في أبي شعاع وسنم والباجورى .

[تخيه] خلف الناظم أصله في تقديم فصل الأباض على فصل مقتضى سجود السهو نظرا إلى  
أن الأباض ترك واحد منها سبب من أسباب السجود ، وهو مقدم على مسببه ولتكون الإشارة  
في قوله بعد : من تلك الأباض إلى معالوم لا إلى مجهول .

[فصل] في بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به . (مبدي سجود السهو) أى سبب  
سجود السهو لمبدي لطلبه في الصلاة فرضا أو نفلا أربعة ، والسبب شرعا ما يلزم من وجوده  
للموجود فإنه ومن عدمه لعدم لادائه ، وللمراد بالسهو هنا مطلق الحلل الواقع في الصلاة سواء كان  
عمدا أو سهوا . الأول (ترك بعض) أى واحد يقينا ولو عمدا ( من تلك الأباض ) للذكورة  
(و) ترك (بعض البعض) أى أو ترك بعض من البعض الواحد كترك كلمة للفقوت الذى ثبت عن  
النبي صلى الله عليه وسلم بلا خلاف فيه ، وكذا إبدال حرف بآخر ، أما ترك الماء من طهارة مقتضى ،  
أو المواو من وإنه لا يفل فلا سجود لتركها لا لخلاف في ذلك ، والقول بأنه يسر السجود لترك ذلك  
ضعيف وريادة الماء والواو أغلقت من وردها في قنوت الوتر . (و) الثانى (فعل ما يبطل عمده  
ولا يبطل سهوه) كتطويل ركن قصر ، وهو اعتدال لم يطلب تطويله وجاوس بين المسجدين  
كذلك وتقليل كلام وأكل وزيادة ركعة وسلام في غير محله ( إذا ما ) فعل ذلك حال كونه قد (فعل)  
ونسى سواء حصل منه زيادة بتدراك ركن أم لا . (و) الثالث (نقل قولى) ركن أو غير ركن  
أو بینه ولو عمدا غير مبطل فله (إلى غير المحل) أى غير محله كقراءة الفاتحة أو سورة  
الإنشلاص أو بعضها في السجود بينها . نعم يستثنى من ذلك للتسيحات فلا يسجد لتقلها على التيمم  
وإن قصدتها لأن جميع الصلاة قائمة لها إذا لم يته عن التسيح في شئ منها بخلاف القراءة فإنها  
منهى عنها في غير محله ، ويخرج بالقولى للفعل فان نقله مبطل ، لأنه غير هيئة الصلاة بخلاف  
القولى ، ويقتضى غير مبطل فله السلام وتكبير الإحرام بأن كبر ثانيا قاصدا للتحرم فانه مبطل ،  
لأن من انتح صلاة ثم انتح أخرى بطلت . والرابع (إيقاع) ركن (فعل) نعا ( أى زيده  
(محتمل) أى متردده فيه بأن شك في ركعة من الرباعية هل حليت ثلاثا ، وهذه التى أريد الاتيان

بها رابعة ، أم أربعا وهذه التي أريد الاتيان بها خامسة فبني على اليقين ، وانتصب للاتيان بركة ثم بعد انتصابه تذكر في أثناءها وقبل السلام أنها رابعة فيسن السجود ؛ لأن ما فعله منها عند الانتصاب لها وقبل التذكر محتمل للزيادة : أى احتمال أن يكون من الخامسة وأن يكون من الرابعة بخلاف ما لو تذكر في تلك الركعة للشكوك فيها قبل الانتصاب لغيرها أنها رابعة فلا سجود عليه ، وكذا لو تذكر أنها ثالثة فأتى بركة فلا سجود عليه أيضاً ، لأن ما فعله منها مع التردد لا يحتمل زيادة ، لأنه لا بد منه سواء كان في الثالثة أو الرابعة فافهم .

[ تنبيهات : الأول ] سجود السهو وإن كثر السهو سجدتان بنية سجود السهو من غير تلفظها ، فلو سجد بلا نية أو تلفظ بالنية بطلت صلاته . نعم للمأموم لا يحتاج إلى نية لتبعيته للإمام ومحلّه سواء كان السهو بزيادة أم نقص أم بهما قيل السلام . قال في فتح المعين : وهما والجلوس بينهما كسجود الصلاة والجلوس بين سجدتها في واجباتها ومندوباتها كالدرك فيها ، وقيل يقول في سجوده حيث لم يعتمد الترك : سبحان من لا ينام ولا يسهر ، وإذا تعدد الترك الاستغفار ، وقال الشيرازي : إن الأوجه استحباب : سجد وجهي للذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بحوله وقوته اه ، ويفوت السجود إن سلم عمدا مطلقا أو سهوا وطال الفصل عرفا وإلا فلا ، فيسجد ويصير عائدا إلى الصلاة حينئذ فيجب عليه أن يعيد السلام مالم يحدث وإلا بطلت صلاته ؛ وإذا خرج وقت الظهر فيه فانت الجمعة ، وإذا تذكر ترك ركن أو شك فيه تداركه قبل سجوده ، فإن سجد قبله بطلت صلاته ، وبذلك يلغز فيقال لنا : شخص عاد إلى سنة فلزمه فرض .

[ التنبيه الثاني ] لو شك بعد سلامه في ترك فرض غير نية وتكبير الإحرام لم يؤثر ، لأن الظاهر وقوع الصلاة عن تمام ، وسهو المأموم عن بعض من تلك الأبعاض كسهو عن التشهد الأول بحمله الإمام كما يحمل الجهر والسورة وغيرها فلا سجود عليه ، ولو ظن المأموم سلام الإمام فسلم فبان خلاف ما ظنه تابعة في السلام ولا سجود عليه ، لأن سهوه في حال قدوته ، ولو ذكر المأموم في حال تشهده ترك ركن غير نية وتكبير الإحرام كأن ترك سجدة من غير الأخيرة آتى بعد سلام إمامه بركة ، ولا يسجد لأن سهوه في حال قدوته بخلاف سهوه قبل القدوة كما لو سها وهو منفرد ثم اقتدى به فلا يتحمل لعدم اقتدائه به حال سهوه ، وكذلك سهوه بعد القدوة كما لو سها بعد سلام الإمام سواء مسبوقا أو موافقا لانتها القدوة ، فلو سلم المسبوق بسلام الإمام فتذكر حالا بنى على صلاته إن قصر الفصل وسجد للسهو ، لأن سهوه بعد انقضاء القدوة ، وكذا لو سلم معه لاختلال القدوة بالشروع في السلام .

[ التنبيه الثالث ] كما يحمل الإمام سهو المأموم كذلك يلحق المأموم سهو إمامه وعمده سواء سها قبل اقتدائه به أم حال اقتدائه به ، فإن سجد إمامه تابعه وجوبا وإن لم يعرف أنه سها حتى لو اقتصر على سجدة واحدة سجد المأموم أخرى ، فإن ترك متابعتة عمدا بطلت صلاته ، ثم يعيد السجود مسبوقا بآخر صلاته ، لأنه محل سجود السهو وإن لم يسجد الإمام وسلم سجد المأموم آخر

## (فصل)

وَيَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالنَّجَسِ إِذَا لَمْ يُلْفَظْ حَالًا بِلَا حَمْلٍ الْأَدَى  
كَذَلِكَ بِالْحَدَّثِ وَالْمُفْطَرِّ عَمْدًا وَالْأَكْلَ نَاسِيًا إِنْ يَكْثُرُ

صلاته جبرا لحلل صلاته بسبب إمامه . قال عبد الكريم : أما لو قام إمامه لحامسة ساهيا فانه يمنع على المأموم متابته ولو كان مسبوقا ، وهو مخير بين مفارقه ليسلم وحده وانتظاره ليسلم معه ، وحله وجوب متابته في السجود ما لم يتيقن للمأموم غلط إمامه وإلا فلا يتبعه كأن سجد لترك الجهر أو السورة اه أفاده شارح الأصل .

[ فصل ] في مفاسد الصلاة (وتبطل الصلاة) بأكثر من خمسة عشر نوعا . قال الشيرقاوى : والمراد بالبطل هنا الفساد ، وهو ما يطرأ بعد الانعقاد ، لا البطل ، وهو ما يمنع الانعقاد : الأول ( : ) وقوع ( النجس ) أى النجاسة التى لا يفي عنها سواء على ثوبه وان كطرف عمامته الطويل الذى لا يتحرك بحركته أو على بدنه أو داخل أنفه أو فمه أو عينه أو أذنه . فان داخل ذلك كظاهره هنا لفظ أمر النجاسة بخلاف غسل الجنابة ( إذا لم يلقه ) أى النجس الواقع ( حالا ) أى قبل مضى أقل الطمأنينة ( بلا ) أى غير ترتب ( حمل الأذى ) أى النجاسة على إقامتها كما لو وضع أصبعه على حجر تحت نجاسة ونعماها به من غير حمل له أو على موضع طاهر من نعله ونعاه من غير حمل لها ، فان ذلك لا يضر . أما إذا ترتب على إقامتها حمل كأن نعماها بنحو عود فانه يضر ، ثم النجاسة إن كانت يابسة فنفضها ولو في المسجد وانبع الوقت ، ثم يجب عليه إزالتها عن المسجد بعد الصلاة فورا ، وان كانت رطبة . ويلزم على إقامتها تنجس المسجد بها . فان اتسع الوقت راعى المسجد فيقطع الصلاة ويرميها خارجه ثم يستأنف الصلاة ، وإن ضاق الوقت راعى الصلاة فيلحق النجاسة في المسجد ويتم الصلاة وبعد الصلاة وجبت إزالتها فورا . وهذا حيث علم وجوبا ما يزيلها به من المسجد بعد الصلاة وإلا راعى المسجد فيقطع الصلاة ويرميها خارجه ثم يستأنف الصلاة . وأما إذا كان إقامتها بغير المسجد كالمدسة وملك الثير والأدى المحترم وقبره وملك نفسه فانه راعى في ذلك الصلاة مطلقا وإن لزم إفساد شيء مما ذكر . وأما للصحن وجوف الكعبة فينبغ مراعاتها ولو ضاق الوقت وكانت النجاسة يابسة لعظم حرمتها ، ولو اتصد مثلا فخرج دمه ولم يلوث بشرته أو لوثها قليلا لم يضر ، والثاني حال كونه . ( كذلك ) أى كالأول في إبطال الصلاة ( بالحدث ) ولو بلا قصد أو أكره عليه كأن عصر بطنه فخرج فتبطل صلاته ولو كان فاقدا للظهورين فخرج الصحيح « إذا فسا أحدكم في صلاته فليصرف وليتوضأ وليعد صلاته » . وهذا في غير ذى السلس ، أما هو فلا يبطل صلاته إلا حدثه الثير الدائم ، بخلاف الدائم فانه لا يبطلها . ويسن لمن أحدث في صلاته أن يأخذ بأذنه ثم ينصرف موهجا أنه رفع سترا على نفسه لئلا يجوس الناس فيه فيأثموا ، وكذا إذا أحدث وهو منتظر للصلاة لاسيا إذا قربت إقامتها أو أقيمت بالفعل ( و ) قالها ( : ) ( المفطر )

وَبَانْكَشَافِ عَوْرَةٍ إِنْ لَمْ يَرِدْ حَالًا وَتَطْلُقُ مِنْ حَرْفَيْنِ عَمْدًا  
كَذَا بِحَرْفٍ مِنْهُمْ أَوْ بِثَلَاثِ حَرَكَاتٍ تَتَوَالِي مُسْجَلًا

لِلصَّائِمِ (عَمْدًا) أَي بِكُلِّ مَا يَفْسُدُ عَلَى الصَّائِمِ صَوْمُهُ مِنْ إِدْخَالِ عَمْدٍ أَوْ نَحْوِهِ وَإِنْ قَلَّ فِي فَمِهِ  
أَوْ أَفْتَهُ أَوْ دَبَّرَهُ إِنْ وَصَلَ لِحُوفِهِ وَلَوْ بِأَحْرَكَةٍ لَهُ لِتَلَاعُجِهِ (و) وَاجْبِئْهَا (أَلَا كُلَّ نَاسِيَا) كَوْنُهُ  
فِي الصَّلَاةِ (أَنْ يَكْثُرَ) فَيُطْلَمُ دُونَ الصَّوْمِ . لِأَنَّ لَهَا هَيْئَةً مَذْكُورَةً خِلَافَهُ فَكَانَ الْقَصِيرُ فِيهَا أَشَدَّ  
وَأَنَّهَا ذَاتُ أَفْعَالٍ مَنْظُومَةٍ وَالْفِعْلُ السَّكْرُ يَطْعُجُ نَظْمُهَا خِلَافَ الصَّوْمِ فَإِنَّهُ كَفَّ عَنْ شَهْوَى الْبَطْنِ  
وَالْفَرْجِ . وَثَلَّ النَّاسُ جَاهِلَ التَّحْرِيمِ حَيْثُ قَرَّبَ عَلَيْهِ الْإِسْلَامُ أَوْ بَعْدَ عَنِ الْعِلَاءِ ، وَالسَّكْرَةُ  
وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَكْثُرِ الْأَكْلُ مِنَ النَّاسِ الصَّلَاةَ وَالْجَاهِلَ تَحْرِيمِ ذَلِكَ فَإِنَّهُ لَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ . وَأَمَّا مَنْ  
لِلسَّكْرِ لَبْطُلُ الصَّلَاةِ لِنُدْرَةِ الْإِكْرَاهِ فِيهَا (و) خَاسِمَا (بَانْكَشَافِ عَوْرَةٍ) أَيِ الْيَسْبِ عَلَيْهِ سِتْرُهَا  
فِي الصَّلَاةِ كَلَا أَوْ بَضَا (إِنْ لَمْ يَرِدْ) أَيِ بِرَدِّ سِتْرِهَا (حَالًا) أَيِ قَبْلَ مَضِيِّ أَقْلِ الطَّمَأْنِينَةِ وَإِلَّا لَمْ  
يَبْطُلْ صَلَاتُهُ حَيْثُ كَشَفَهَا سَهْوًا أَوْ كَشَفَهَا رَجْعًا وَلَمْ يَتَكَرَّرْ وَيَتَوَالَّ بِحَيْثُ يَحْتَاجُ فِي السُّتْرِ إِلَى حَرَكَاتٍ  
كَثِيرَةٍ تَتَوَالِي . وَلَا بَطُلَتْ صَلَاتُهُ بِذَلِكَ ، لِأَنَّهُ نَادِرٌ كَأَنَّهُ لَوْ دَفَعَ الْمَاءَ بِفَعْلٍ كَثِيرٍ ، وَخَرَجَ بِالرَّجْلِ غَيْرَهُ  
كَثِيرًا أَوْ أَمْسَى وَلَوْ غَيْرَ مَرَّةٍ وَلَا مَا قَوْنٌ لَهُ فَيُضَرُّ كَشْفُهُ وَإِنْ سِتْرُهَا حَالًا .

[خَبِيرٌ] لَوْ حَلَّتْ أَمَةٌ أَوْ أُمٌّ وَلَهُ وَرَأْسُهَا مَكْشُوفٌ وَعَقَّتْ أَوْ عَلَتْ بِمَوْتِ سَيِّدِهَا ، وَهِيَ  
فِي الصَّلَاةِ بَطُلَتْ صَلَاتُهَا إِلَّا إِذَا سَتَرَتْ رَأْسَهَا فَوَرَأَى بِأَفْعَالٍ كَثِيرَةٍ فَلَا يَبْطُلُ . وَيَلْتَزِمُ جَسَّاءَةُ الْأَمَةِ  
وَقَالَ : مَا شَخْصٌ بَطُلَتْ صَلَاتُهُ بِكَلَامٍ غَيْرِهِ (و) سَاهِمَا (بِنُطْقٍ مِنْ حَرْفَيْنِ) مَتَوَالِيَيْنِ (عَمْدًا) أَيِ  
الَّذِي تَعَسَّدَ الْمُنْطَقُ بِهِمَا وَإِنْ لَمْ يَهْمَا كُنْ وَمَنْ أَوْ كَانَا مِنْ آيَةٍ نَسَخَتْ تِلَاوَتُهَا أَوْ مِنْ مَعْطَقَاتِ  
الْقُرْآنِ الْمَذْكُورَةِ وَقَدْ أَنَا مَبْطُورٌ أَوْ كَانَ لِمَصْلُحَةِ الصَّلَاةِ كَقَوْلِهِ لِإِمَامِهِ قُمْ أَوْ كَانَ فِي تَضَنُّجٍ  
وَتَهَوُّعٍ كَنَضْحِكَ وَبَكَاءٍ ، وَلَوْ مِنْ خَوْفِ الْآخِرَةِ وَأَيْنِ وَلَوْ مِنْ شِدَّةِ مَرَضٍ وَقَعَّ بِأَنْفٍ أَوْ فَمٍ وَسَعَالَ  
وَعَطَّاسٍ بِالْبَطْلَانِ فِيهَا مِنْ جِهَةِ السَّكَلَامِ ، فَلَوْ خَلَبَهُ الضَّحْكُ لَمْ يَبْطُلْ صَلَاتُهُ إِلَّا إِذَا كَثُرَ فَيُغْفَرُ  
الْيَسِيرُ الْقَلْبِي ، وَلَا يَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالتَّجَسُّمِ مطلقًا ، نَحْمُ بِحُوزِ التَّضَنُّجِ لِلصَّائِمِ لِإِخْرَاجِ نَهَامَةِ تَبْطُلُ  
صَوْمُهُ وَلَئِنْ طَرَأَ أَيْضًا لِإِخْرَاجِ نَهَامَةِ تَبْطُلُ صَلَاتُهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ إِخْرَاجُهَا إِلَّا بِهِ ، وَلَا يَجِبُ مَفَارَقَةُ  
الْإِمَامِ إِذَا تَضَنُّجَ فَإِنَّ مِنْهُ حَرْفَانِ ، لِأَنَّ الْمُنْظَاهِرَ تَحْرُزُهُ عَنِ اللَّبْطُلِ إِلَّا إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةٌ عَلَيْهِ عَلَى عَدَمِ  
عَدَمِهِ فَجَبِبَ مَفَارَقَتَهُ ، وَالْمُنْظَاهِرَ لِلنَّصُو عَنْهُ ابْتَلَى بِنَحْوِ سَعَالَ دَائِمٍ بِحَيْثُ لَا يَخْلُو زَمَنٌ يَجْعَلُ الصَّلَاةَ  
بِلَا سَعَالٍ يَبْطُلُ وَأَنَّهُ لَا خِصَاءَ عَلَيْهِ إِذَا خَفِيَ (كَذَا) تَبْطُلُ الصَّلَاةُ بِالنُّطْقِ بِحَرْفٍ عَدِيدٍ وَإِنْ لَمْ يَفْهَمْ ،  
إِنَّ قَلْبَهُ أَلْفَ أَوْ وَآوَ أَوْ يَاءَ ، فَلَمَّا فِي الْحَقِيقَةِ حَرْفَانِ ، أَوْ (بِحَرْفٍ مِنْهُمْ) كَقَوْلِهِ وَفَوْشٍ . فَإِنْ  
الْأَوَّلُ فَعَلَ أَمْرًا مِنَ الْوَقَايَةِ بِكُسْرِ الْوَآوِ وَفَتْحِهَا . وَالثَّانِي فَعَلَ أَمْرًا مِنَ الْوَعَى . وَالثَّلَاثُ فَعَلَ أَمْرًا  
مِنْ الْوَعَاةِ . وَالرَّابِعُ فَعَلَ أَمْرًا مِنَ الْوَعَى : بِحُوزِ الْوَعْدِ ، بِمَا بَعْضُ لِلْمَكْنَانَةِ ، وَبِمَا بَعْضُ لِلْمَكْنَانَةِ ،

وَوُثْبَةٍ وَضَرْبَةٍ مُفْرَطَةٍ وَلَمْبًا بِحَرَكَةٍ وَاحِدَةٍ  
وَمَا نَوَى قَطْعَ الصَّلَاةِ وَكَذَا تَغْلِيْقُ قَطْعِهَا التَّرَدُّدُ بِذَا

وإما من السحاية عند السلطان حيث كان الناطق بذلك عامدا ولو مكرها مع العلم بالتحريم وتذكر كونه في الصلاة، أما مع عدم العمد بأن سبق إليه لسانه، أو مع عدم العلم بالتحريم ممن قرب عهده بالإسلام، أو نشأ بعيدا عن العلماء بهذا الحكم المجهول بما يشق معه الوصول إليهم مشقة شديدة، أو مع نسيان أنه في الصلاة لم يبطل إلا إذا زاد على ست كلمات فإنه يبطل لأنه يقطع نظم الصلاة، ولأن سبق اللسان والنسيان في الكثير نادر (أو) سابعها بالعمل الكثير في العرف التتوالى في غير شدة الخوف، وفي غير النقل في السفر إذا مشى أو حرك يده أو رجليه على الصلاة لحاجة في غير إجابة النبي صلى الله عليه وسلم بالفعل كالقول على يوفق طلبه؛ وضبط العمل الكثير في العرف (ثلاث حركات) يقينا (تتوالى) أي تتتابع عرفا بحيث لا تعد الحركة الثالثة منقطعة عن الأولى والثانية منقطعة عن الثانية ولو بأعضاء متعددة (مسجلا) أي مطلقا سواء كان عمدا أو سهوا لتلاعه مع أنه لا مشقة في الاحتراز عنه ما لم يكن ذلك لشدة جرب لا يقدر معه على عدم الخطئ، أو قتل نحو حية أو عقرب أو نحو قلة وإن أصابه قليل من دمها حيث لم يحمل أو عسى جليها وهي ميتة، وما لم يكن العمل الكثير بضو خفيف فلا تبطل به الصلاة كما لو حرك أصابعه من غير تحريك كفه في سبعة أو حل أو عقد أو حرك لسانه أو أعضائه أو شفته أو ذكره ولو مرارا متعددة متوالية إذ لا يخل ذلك بهيئة الخشوع والتعظيم فأشبه الفعل القليل، واحتزرت بتقيد الثلاث بقولي يقينا عما لو تردد في فعل هل هو قليل أو كثير فإنه لا يؤثر على الاعتماد كما في الباجوري على سم وشرح الأصل.

واعلم أن ذهاب اليد وعودها على الاتصال يعد مرة واحدة، وكذا رفعها ثم وضعها ولو في غير موضعها بخلاف ذهاب الرجل وعودها فإنه يعد مرتين مطلقا حصل اتصال أم لا، وبخلاف رفع الرجل فإنه يعد مرة ورفضها ولو في غير موضعها مرة، وذلك لأن الرجل عاداتها السكون بخلاف اليد، ولو نوى ثلاث حركات ولاء وفعل واحدة منها ضرب، لأنه قصد للبطل وشرع فيه كما لو شرع في ثلاث حركات ولاء من غير نية، ولو حمل شخص مصليا ومشى به ثلاث خطوات متوالات لم تبطل صلاة المحمول، لأن الخطوات لا تنسب له، لكن إن فعل شيئا من أركانها حال حمله لم يحسب له حيث لم يمكنه إتمامه حينئذ. (و) ثامنها: (و) ثبته (أي نقطة تجاوز الحد، وكذا بتحريك البدن كله أو أكثره ولو من غير نقل قدميه) (و) تاسعها: (ب) ضربة مفرطة (أي مجاوزة حدتها، لأن ذلك من الفعل الكثير فافهم) (و) عاشرها ما إذا قصد (لمبا بحركة واحدة) فإن صلاته تبطل بذلك لتلاعه به، وإن لم يكن فعلا كثيرا كما في الباجوري على سم. (و) حادي عشرها: (ب) ما نوى (أي بنيته) قطع الصلاة) كأن ينوى في الركعة الأولى الخروج من الصلاة



وَيَزَادَةُ رُكْنٍ فَيُكْفَرُ عَمَّا كَذَّبَ تَقَدَّمَ الصَّلَاةَ  
عَلَى إِمَامِهِ أَوْ التَّأَخَّرَ رُكْنَيْنِ الْفَعْلَيْنِ إِنْ لَمْ يُعَذَّرْ

في الثانية فيضراً ذلك كالتو نوى أن يكفر عداً ، فالمراد بنية قطعها بنية الخروج منها لمناقاتها لنية الصلاة لانية الصوم ولا لنية الاعتكاف أو الحج أو العمرة فلا يبطّل شيء منها بذلك ، لأن الصلاة أضيق باباً منها ، وخرج بنية القطع بنية فعل للبطل فلا يبطّل بها الصلاة حتى يشترع فيه لجزمه قبل الشروع ، والمحرم عليه إما هو فعل للنافي (و) ثانياً عشرها حال كونه (كذا) أي مثل بنية القطع في إبطال الصلاة : (تعليق قطعها) بشيء وإن لم يحصل ولو محالاً عادياً كعدم قطع السكين ، لأعقبا ، لأن التعليق به لا ينافي الجزم بخلاف الأول ، كان التعليق بقلبه أو باللفظ ، وثالث عشرها : (التردد بدا) أي في قطعها ، ومثله التردد في الاستمرار فيها فيبطل حالاً لمناقاته الجزم للشروط دوامه كالإيمان ، والمراد بالتردد أن يطرأ شك مناقض للجزم ، ولا عبرة بما يجري في الفكر ، فإن ذلك مما يتنقل به اللوسوس ، بل قد يقع في الإيمان بالله تعالى . (و) رابع عشرها (زيادة) عالم بالتحريم (لركن فلي) لم يكن خفيفاً عهد في الصلاة (عمداً) لغير متابعة ولغير عذر وإن لم يطمئن لتلاعبه ، فلا يبطّل من غير عالم بالتحريم ، ولا لركن قولي كالفاتحة وتكبيرة التحريم ، ولا إذا جلس بعد قيام ثم سجد أو جلس بعد سجود تلاوة للاستراحة قبل قيامه ، لأنه معهود في الصلاة في جلسة الاستراحة ، وكذا لو انحى إلى حد الركوع من قعود ليتورك في أثناء التشهد الأخير وليفتش في الأول ، ولا إذا ركع أو سجد قبل إمامه ثم رفع من ركوعه أو سجوده فالتفت عن لم يركع أولم يسجد ثم ركع أو سجد معه لتأكد التابعية عليه ، ولا إذا رفع من سجوده إلى حد الركوع فزعا من شيء أو هوى من قيامه إلى ذلك الحد لقتل نحوه . وخامس عشرها حال كونه (كذا) أي مثل ما قبله في إبطال الصلاة : (تقدم) أي سبق (لصلّي) على إمامه أو التأخر (أي التخلف عنه) (بركني الفعليين) أي بركنين فعليين تامين ، ولو غير طويلين . أما التقدم بهما فيبطل ولو كان على التعاقب بأن ركع للمأموم فلما أراد إمامه أن يركع رفع ولما أراد الإمام أن يرفع سجد فبمجرد سجوده تبطل صلاته كما في المنهج القويم لابن حجر . قال النووي والرافعي : فيعوز أن يقدّر مثله في التخلف ، ويحوز أن يخص ذلك بالتقدم ، لأن المخالفة فيه أخفى اهـ ، وليس يبطل التقدم عليه بأقل من ركنين فعليين وإن حرم بركن فعلي تام ، وفي كراهته أو حرمة بعض ركن كأن ركع قبل الإمام ولم يعتدل قولاً ابن حجر والشرقاوي . وأما التخلف بهما فيبطل ولو كان على التعاقب أيضاً ، أو حيث لم يكن على التعاقب على التردد المار عن الشيخين كأن ركع الإمام واعتدل ، وهوى للسجود ، وإن كان للقيام أقرب والمأموم قائم أو سجد الإمام السجدة الثانية وقام وقرأ وهوى للركوع والمأموم جالس بين السجدين ، كما في المنهج القويم ، لكن محل إبطال كل من التقدم والتخلف (إن لم يعذر) أي في التقدم وفي التخلف بما يأتي

في كلام الناظم . وبقى عما يفسد الصلاة أنواع : منها الردة ، وهي قطع استمرار الإسلام ودوامه بقول : كان يقول الله ثالث ثلاثة ، أو فعل : كان يسجد لسنم ، أو عزم : كان يعزم على الكفر عدوا ولو كانت صورية كالواقعة من الصبي فتسطل بها الصلاة كما نقل عن والده الروائي لمناجاتها الصلاة وإن لم تكن ردة حقيقية . ومنها فعل ركن من أركانها مع الشك : إما في النية ، أى في أصل الإيمان بها أو بكاملها ، وإما في تكبيرة الإحرام ، وإما في الشروط كالطهارة ، وإما في المنوى . كما لو شك هل نوى ظهرا أو عصرا ، وإن لم يطل زمن شك ، أو كان مع الجهل ، ومنها طول زمن حركه في النية وإن لم يفعل ركنا بأن يكون قدر ما يسع ركنا ولو قصيرا كالطمأنينة : أى بقدر التلطف بسبحان الله أما إذا لم يطل بأن مضى زمن لا يسع ذلك كان خطره له خاطر وزال سريعا بأن تذكر قبل طول الزمن وإتمامه ركن فان صلاته لا تبطل ، ومنها صرف نيته إلى غير ما نواه أولا ، ونعت أربع صور : الأولى والثانية صرف نية فرض إلى فرض آخر وإلى نقل . والثالثة والرابعة صرف نية نقل إلى نقل آخر أو إلى فرض ، نعم يسن له إذا كان منفردا وأدرك جماعة صرف فرضه إلى نقل مطلق لامين لاقتضائه إلى التمين حال النية ليدرك فضيلة الجماعة بستة شروط : الأول أن يكون في ثلاثية أو رباعية ، فإن كان في ثنائية لم يسن القلب بل يجوز فيسلم في الركعة الأولى ليدرك الجماعة ، لأن النقل المطلق يجوز فيه الانصرار على ركعة . الثاني أن لا يقوم لثالثة ، فإن شرع في الثالثة لم يسن القلب ، بل يجوز فيسلم في الركعة الثالثة ليدرك الجماعة فافهم . الثالث أن يقسم الوقت بأن يتحقق تمامها فيه لو استأنفها . فإن علم وقوع بعضها خارجه أو شك في ذلك حرم القلب . الرابع أن لا يكون الإمام ممن يكره الاقتداء به ليدعه أو غيرها كخالفة في المذهب . فإن كان بدعيا كفسقه أو غالما في المذهب كحنفي كره القلب ، وكان الاقتراد أفضل من الاقتداء بذلك عند شيخ الإسلام كالروائي . وقال الشيخ أبو إسحق أيضا : إن الصلاة منفردا أفضل من الصلاة خلف الحنفى . الخامس أن لا يرجو جماعة غيرها وإلا جاز القلب . السادس أن تكون الجماعة مطلوبة ، فلو كان يصلى فائتة والجماعة القائمة حاضرة أو فائتة ليست من جنس التى يصلها حرم القلب ، وكذا يحرم القلب لو وجب قضاء الفائتة . وأما إذا كانت الجماعة القائمة حاضرة أو فائتة من جنس التى يصلها كظهر خلف ظهر ، فانه يجوز له القلب ولا يندب إذا لم يخش في الفائتة فوات الحاضرة ولم تكن الجماعة في جمعة وإلا وجب القلب . ومنها ترك توجه للقبلة حيث يشترط بأن كان في غير حدة خوف ونقل السفر لانتفاء الشرط . ومنها خروج وقت مسح الحنفى لبطان بعض طهارته وهو طهارة رجله حتى لو غسلهما في الحنفى قبل فراغ المدة لم يؤثر إذ مسح الحنفى يرفع الحدث فلا تأثير للفصل قبل فراغ المدة . ومنها كشف بعض ما يستر بالحنف من الرجل أو الحرق ، بكسر الحاء المعجمة وفتح الراء المهملة جمع خرقه يسكون الراء . ومنها ما إذا انكشفت عورته ووجد نوبا بعيدا منه يحتاج في المضى إليه إلى أطفال كثيرة ، أو قريبا منه وقد ظلت مدة الكشف ، أما لو كان قريبا ولم يطل زمن الكشف بل استتر به حالا بلا

فَالْعُذْرُ فِي التَّقَدُّمِ الْإِثْنَانِ الْجَهْلُ وَالنَّسْيَانُ ثُمَّ الثَّانِي  
بَطْءُ الْقِرَاءَةِ لِعَجْزِ خَلْقِي وَعِلْمٌ أَوْ شَكٌّ بِتَرْكِ اللَّطْفِ  
بِأَمِّ قُرْآنِ إِمَامِهِ رَكَعٌ كَذَلِكَ نَسْيَانٌ لَمَا كَمَا وَقَعَ  
نَوْمٌ الْمُسْكِنُ التَّشَهُّدُ أَوَّلُهُ أَوْ بَعْدَهُ أَنْ قَامَ الْإِمَامُ كَمَلَهُ

أفعال كثيرة فلا تبطل صلاته . ومنها اقتداؤه بمن لا يقتدى به لكفر أو حدث أو غيرهما اقتداء  
بعد تحريم صحيح منه . ومنها تطويل ركن قصير عمدا بأن يزيد في الاعتدال على الدعاء الوارد  
فيه بقدر الفاتحة ، وفي الجلوس بين السجدين على الدعاء الوارد فيه بقدر التشهد ، فإن نقص عن  
ذلك ولو كلة لم يضر ، ولا يعتبر مع التشهد الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ؛ نعم لا يضر تطويل  
الاعتدال في الركعة الأخيرة من سائر الصلوات ، لأنه معهود في الصلاة في الجملة : أى في بعض  
الصور كما في صلاة النازلة ، ولا تطويل الجلوس بين السجدين في صلاة التسبيح خاصة . ومنها  
تقديم الركن الفعلي عمدا على غيره كأن يسجد قبل ركوعه أو ركع قبل قراءته الفاتحة فإنها تبطل  
لأنه يخل بصورة الصلاة . أما تقديم القول غير السلام عمدا على غيره كأن كرر الفاتحة ، أو قدم  
على التشهد الصلاة على النبي ، أو كرده ، أو تشهد قبل السجود فلا تبطل صلاته ، لكن لا يستد  
بما قدمه ، بل يجب إعادته في محله . ومنها ترك ركن ولو قوليا عمدا بخلاف تركه سهوا لعذر  
فيتداركه إن لم يفعل مثله من ركعة أخرى ، وإلا قام مقامه ولما ما بينهما وآتى ركعة كما في شرح  
الأصل والباحورى على سم .

[ تنبيه ] إذا أردت بيان العذر المحذور تقدم للمأموم أو تأخره على إمامه ركنين فمليين تامين  
كما هو مفهوم قوله إن لم يعذر . ( فالعذر في التقدم ) عليه بهما بمصره ( الاثنان \* الجهل  
والنسيان ) فإن تقدم على إمامه بهما ناسيا أو جاهلا لم تبطل صلاته ، لكنه لا يستد بتلك الركعة  
ملم يعد بعد التذكرة أو التعلم فيأتي بعد سلام إمامه بركعة ( ثم ) العذر في ( الثاني ) أى التخلف  
بهما عنه مضور بإحدى عشرة سورة : الأولى ( بطء القراءة لعجز خلق ) لا يمكنه تركه والإمام  
معتد لها فيعذر في تخلفه عنه بهما لقراءة الفاتحة ، ولا يعذر بعجز غير خلق كالوسوسة الثقيلة ،  
وهي التي يمضى فيها ما يسع القيام أو مظهره أو ما يسع ركنا قصيرا بل إذا تخلف لها ، فإن أتم  
الفاتحة قبل أن يهوى الإمام للسجود أدرك الركعة وإلا لزمه المفارقة وإلا بطلت صلاته ، وأما  
الوسوسة التي يمضى فيها ما لا يسع ذلك فهي وسوسة خفيفة ( و ) الثانية أن يحصل له ( علم أو شك )  
قبل ركوعه ( بتركه ) ( انطق . بأمر قرآن ) ( وإمامه ) قد ( ركع \* قبل ) أى قبل أن يحصل  
له ذلك ، والثالثة حال كونها ( كذا ) أى كالمذكورة من صور العذر في التخلف بهما عنه ( نسيان )  
( لها ) أى للفاتحة حتى ركع إمامه وتذكر قبل ركوعه ، والرابعة ( كما ) إذا ( وقع . نوم )  
للمأموم ( الممكن ) مقعده بالأرض ( التشهد ) أى في التشهد للمدود ( أوله ) أى أول تشهد

وَسَجْدَةٍ أُخِيرَ طَوَّلَهَا      أَوْ كَانَ تَكْثِيرُ الْإِمَامِ أَشْتَبَهَا  
 عَلَيْهِ وَانْتَظَرَهُ لِسَكْتِهِ      مُوَافِقٍ مُشْتَبِلٍ بِسُنْدِهِ  
 كَذَا إِذَا شَكَّ وَمَا تَحَقَّقَا      فِي كَوْنِهِ مَسْبُوقًا أَوْ مُهَاقَا  
 نِسَانُهُ لِيَكُونَهُ مُقْتَدِرًا      وَهَكَذَا لِيَكُونَهُ مُصَلِّيًا  
 كَذَلِكَ إِسْرَاعُ الْإِمَامِ مَا قَرَأَا      ثَلَاثَ أَوْ كَانَ بِذَلِكَ اغْتَفِرَا

اللسان فلم يثبت من نومه إلا وإمامه راكع أو في آخر القيام (أو) الخامسة (بعد أن قام الإمام) من التشهد الأول ولم يكن له أن يبعثه (كمله) للأموم عمدا أو سهواً (و) السادسة : ما قبل (سجدة أخيرة طوّلها) فما رفع منها إلا والإمام راكع أو قرب من الركوع (أو) السابعة ما قبل (كان تكبير الإمام اشتبهاً عليه) بأن استمع تكبيرة الإمام للقيام بعد الركعة الثانية لظهور تكبيرة التشهد جلس وتشهد فإما هي تكبيرة قيام ثم قام فرأى الإمام راكعاً (و) الثامنة (انتظاره) أي للأموم (لسكته) إمامه للسجدة بعد الفاتحة لقراءة السورة فركع عقب الفاتحة أو فرأى لا يمكن للأموم مع الفاتحة (موافق) أي أدرك زمناً يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المشتمل على القراءة بالنسبة لقراءة نفسه ولا لقراءة إمامه بعد تحرّمه وقبل ركوع إمامه ، سواء حضر تحرم الإمام أم لا (مشتبه بسنة) كقطع السجدة أو تعوّد ، وكذا إذا سكّت والعاشرة حال كونها (كذا) أي كل المذكور من الصور (إذا شك) للأموم (وما تحقّقاً في كونه مسبوقة) أي لم يدرك زمناً يسع الفاتحة بالنسبة للوسط المشتمل بعد تحرّمه وقبل ركوع الإمام ، وإن أحرّم عقب تحرم الإمام (أو موافقاً) أي أدرك زمناً يسع ذلك الخ . والحادية عشرة (نسيانه لكونه مقتدياً) وهو في السجود مثلاً (وهكذا) نسيانه (لكونه مصلياً) أي كونه في الصلاة فلم يقم من سجدة إلا والإمام راكع أو قارب أن يركع ، وزاد الناظم صورة بقوله (كذا) إسراع الإمام ما قرأ) أي مثل صور عند التخلف بهما عنه إسراع الإمام فيما قرأه من السورة بحيث لا يمكن للأموم من الإمام إلا بعد ركوعه ورفعته منه . قلت : ويغنى عن هذه الزيادة تعميم الثامنة كما أشرت لذلك عند الكلام عليها فتنبه ، فإذا وجد واحد من هذه الصور وجب التخلف لإتمام قراءته ثم يسعى خلف إمامه على نظم صلاته ، و (ثلاث أركان) طويلة ، وهي الركوع والسجودان (بذلك) التخلف (اغترفا) فلا يحسب منها الاعتدال ولا الجلوس بين السجدين ، لأنهما ركنان قصيران ، فان فرغ من الفاتحة قبل أن يتلبس الإمام بالركن الرابع وهو التشهد الأخير والقيام ، أو ما هو على صورة الركن وهو قعود التشهد الأول ركع وأدرك الركعة ومضى على ترتيب صلاة نفسه ، وإن أدرك الإمام الركن الرابع بأن وصل الإمام إلى محل تجزئ فيه القراءة للقيام أو بأن جلس للتشهد قبل أن يتم للأموم فاتحة للأموم غير إن شاء تابع إمامه فيما هو فيه من القيام

## (فصل)

### يلزم إماماً نية الإمامة تحرماً في جمعة مباداة

أو القعود ، ويأتي بركعة بعد سلام إمامه كالمسبوق ، وإن شاء فارقه بالنية ومضى على ترتيب صلاة نفسه لكن للتابعة أفضل ، وإن شرع الإمام في الخامس وهو الركوع قبل أن يتم للأوم فأتته ولم ينو الفارقة بطلت صلاته كما في شرح الأصل .

[فصل] في بيان ما يلزم فيه نية الإمامة على الإمام (ياوم إماماً نية الإمامة \* تحرماً) أى مع التحريم في كل صلاة لا تصح فرادى ، وهى أربع صلوات : أحدها نيتها ( في جمعة ) مع الإجماع ، فلو تركها فيها لم تصح نيته سواء كان من الأربعين أو زائداً عليهم وإن لم يكن من أهل وجوبها . ثم إن لم يكن من أهل الوجوب ونوى غير الجمعة لم يجب عليه نية الإمامة . كذا قال شارح الأصل وفي النفس منه شيء .

[تنبيه] قوله يلزم إماماً الخ ، باسكان ميم يلزم للضرورة إجراء للوصول مجرى الوقف ، وثانيها نية الإمامة في ( معادة ) وهى المكتوبة أو النافلة التى تسنّ فيها الجماعة اللتان تفعّلان في وقت الأداء ثانيها جماعة لزجاء الثواب ، ومن صلى صلاة صحيحة ولو في جماعة ثم أدرك في الوقت من يصلها ولو منفرداً سنّ له إعادتها معه ، ويحرم قطعها لأن لها حكم الفرض إلا في جواز تركها قبل الشروع وفى جواز جمعها مع الأصلية يتيم واحد لما ورد « أنه صلى الله عليه وسلم قال بعد صلاته الصبح لرجلين لم يصليا معه وقال : صليتا في رحالنا : أى بيوتنا : إذا صليتا في رحالكما ثم أتيتا مسجد جماعة فصليا معهم فإنها لكما نافلة » أخرجه أبو داود وغيره ، وصححه الترمذى ، وليس قوله : مسجد جماعة بقيد بل هو للأغلب ، ويصدق قوله صلى الله عليه وسلم صليتا بالانفراد والجماعة سواء استوت الجماعتان أم زادت إحداها بفضيلة ككون الإمام أعلم أو أروع أو أجمع أكثر أو للكان أشرف ، وشروط الإعادة اثنا عشر : الأول أن تكون الأولى مكتوبة مؤداة أو نافلة تسنّ فيها الجماعة ولو مندورة كعيد نذره ماعدا وتر رمضان على المعتد لحديث « لا وتران في ليلة » . والثاني أن تكون صحيحة وإن لم تكن عن القضاء كصلاة التيمم لبرد أو بحلّ يظن فيه وجود الماء ، ثم يستثنى من ذلك صلاة فاقد الطهورين فإنها وإن كانت صحيحة لكنها لا تعاد ، لأنها لا يتنفل بها ، فإن لم تكن صحيحة وجبت إعادتها . والثالث إعادتها مرة واحدة فقط على المعتد خلافاً للزنى في قوله : تعاد خمساً وعشرين مرة وكان يفعلها كذلك ، وللشيخ أبى الحسن البكرى في قوله تعاد من غير حصر مالم يخرج الوقت . والرابع نية الفرضية : بمعنى أنه ينوى إعادة الصلاة للفروضة حتى لا تكون نفلاً مبتدأ لا إعادتها فرضاً ، أو بمعنى أنه ينوى ما هو فرض على المكلف لا الفرض عليه ، فلو نوى الفرض عليه حقيقة بطلت صلاته . والخامس أن تقع كلها

جماعة من أولها إلى آخرها ، فالجماعة فيها كالطهارة لكن يكفي الاقتداء بالرائع ، لأن ذلك أول صلاته فالشرط موجود فلا يكفي وقوع بعضها في جماعة بل تبطل صلاة العيد حينئذ ، وصور ذلك بصور منها : أنه لو أخرج نفسه فيها من القدوة بنية للفارقة لم تصح وإن اقتدى بآخر فوراً . ومنها ما لو سبقه الإمام ببعض الركعات . ومنها ما لو وافق الإمام من أولها لكن تأخر سلامة عن سلامه بحيث يمتد منقطعاً عنه . ومنها ما لو كان العيد إماماً فتباطأ للمأموم عن إحرامه . ومنها ما لو رأى جماعة وشك هل هم في الركعة الأولى أو فيها بعدها فلا يعيد مهم . ومنها ما إذا علم ترك ركن وعلم ترك الإمام مثله ، نعم لا تبطل صلاة العيد إذا لحق إمامه سهو فسلم ولم يسجد وسجد له العيد بعد سلام إمامه بدون تأخير كثير بحيث يمتد منقطعاً عنه ولا يجرّد ما إذا شك في ترك ركن بل حتى يسلم الإمام لاحتمال أن يتذكر قبل سلامة عدم ترك شيء فلا يحتاج للانفراد بركعة بعد سلام الإمام . والسادس أن تقع في الوقت ولو ركعة منها على التعمد . والسابع أن ينوي الإمام الإمامة كالجمعة . والثامن أن تمام مع من يرى جواز الإعادة أو نديها ، فخرج ما لو كان الإمام العيد شافعيًا والمأموم حنفيًا أو مالكيًا ، لأنه يرى بطلان الصلاة فلا قدوة ، بخلاف ما لو كان المقتدى شافعيًا خلف من ذكر فعي صحبة . والتاسع حصول ثواب الجماعة حالة الإحرام بها فلا تصح إعادة المنفرد عن الصف مع إمكان الدخول فيه ، لأن ذلك مكروه مفقوت لفضيحة الجماعة ولا إعادة القراءة إذا لم يكن عاميًا أو في ظلة لعدم حصول ثواب الجماعة حينئذ . والعاشر القيام فيها ، والحادي عشر أن لا تكون إعادتها للخروج من الخلاف والإلم تمكن هي الإعادة للراة هنا فلا يشترط لها جماعة ، وذلك كأن صلى وقد مسح برأسه في الوضوء أو صلى في الحمام أو مع سيلان دم ، فإن الأولى باطلة عند مالك والثانية عند أحمد والثالثة عند أبي حنيفة رضي الله عن الجميع ، فتسن إعادتها في هذه الأحوال ولو منفرداً . والثاني عشر أن تكون في غير صلاة شدة الخوف فإنها لا تصح على الأوجه ، لأن البطلان احتمل فيها للحاجة فلا تكرار ، ونظم العلامة عبد الوهاب الطنطاوى المصرى سبعة من هذه الشروط في سبعة أبيات من بحر الكامل وذيلتها بثلاثة أبيات لنظام الحجة الباقية فقال :

شرط الطهارة أن تكون جماعة	في وقتها والشخص أهل تنفل
مع صفة الأولى وقصد فريضة	ينوي بها صفة للمعاد الأول
فضل الجماعة سادس أو غيره	قبل ونقل مثل فرض واجبل
كأنه لا نحو الكسوف فلا تعد	وجازة لو تكررت لم تعجل
ومع للعبادة إن تعد بعدية	تقبل ولا وتران مع فقول
ومع رأيت الخلاف بين أئمة	في صفة الأولى أعدها بجمل
لو حثت فرداً بعد وقت أدائها	فاتبع قهراً في صلاتك تعدل
وقلت : وقبله فيها الإعادة مرة	وإمامها ينوي الإمامة دنت لي

## مَنْذُورَةٌ جَمَاعَةً لِمَنْ نَذَرَ وَالتَّمَقُّدُ فِي نَزُولِ الْمَطَرِ

أن لا يفوت ثواب فضل جماعة لا في صلاة الخوف كانت فاعقل  
هذه الشروط تمام شرط معادة في نظم طنطاوى البديع فكل

وقوله : والشخص أهل تنفل : أى والشروط الثالث أن يكون اللعيد مستحقاً للزيادة بتلك الإعادة ، بخلاف فاقد الطهورين فإنه لا يتنفل بالإعادة على صلاته ، وكذا من بان فساد صلاته الأولى فلا يقع الثانية عنها بل يجب إعادتها على الصحيح ، وقولى : بل يجب لتبين أن الفرض حينئذ هو الثانية ، وقوله : أو غيره ، قيل ونفل مثل فرض : أى وغير ما تقدم من الستة المذكورة أن تكون الصلاة الأولى فرضاً مؤدى أو فلا تسر فيه الجماعة غير الكسوف ، فالمراد به بيان الشرط السابع وليس المراد به بيان الخلاف في الأقوال كما قد يتوهم ، وقوله : وجنابة لو كررت لم تعمل : أى أن صلاة الجنابة تسر تكريرها لكن لا تؤخر بالانتظار . أما إعادتها فلا تسر لأنه لا يتنفل بها ومع ذلك تقع فلا حكماً فى شرح النهج عن المجموع . قال الشورى : ويجوز تكريرها ثانياً وثالثاً وأكثر من ذلك ومع ذلك تقع فلا ولا ثواب فيها . والقاعدة عند الفقهاء : أن كل شيء منهي عنه لا ينقد ، بخلاف هذه الصورة فإنها مستتاه اه ، وقوله : ولا وتران صح : أى أن الوتر في رمضان لا يصح إعادته وإن كانت الجماعة فيه مسنونة لحديث « لا وتران في ليلة » فعول : أى فاعتمد على هذا القول ، وقوله يحمل فعل أمر معطوف على أعد بحذف حرف العطف : أى تزين وتحسن بهذه الإعادة لأنها تسر للخروج من خلاف الأئمة ولو كنت منفرداً ، وقوله تعدل : أى ترشد وتصب السواب كما في شرح الأصل . وثالثاً نية الجماعة في ( منذورة جماعة لمن نذر ) لأن لم تسر الإمامة مع الاحرام فيها انقضت صلاته فرادى مع الائمه ( و ) راجعاً نية الجماعة في ( التمتع في نزول للمطر ) ونحوه كالثلج والبرد : أى المجموعة فيه جمع تقديم ، فإن ترك نية الإمامة فيها مع الإحرام لم تنقد صلاته قطعاً ، وتختص رخصة الجمع بمن صلى جماعة بمكان بعيد يتأذى بالمطر في طريقه ، بخلاف من صلى فرادى فلا يجمع ومن عشى في كن فلا يجمع أيضاً لا بتفاء التأذى وكذا من بابه عند المسجد ، نعم للإمام الرائب أن يجمع تبعاً للمؤمنين وإن لم يتأذى بالمطر وليس مثله المجاورون في المسجد ، ولا يشترط وجود المطر في محله من بيته إلى المسجد بل يكفي ما لو اتفق وجوده وهو بالمسجد . والحاصل أن شروط الجمع سبعة : أحدها أن يوجد للمطر عند التحريم بالصلائين أو عند تخلله من الصلاة الأولى وبينهما . وثانيها أن صلى جماعة ولا يد أن لا يلباطاً للمؤمنين عن الإمام بإحرام فإن تباطؤوا صحت صلاتهم إن أدركوا بعد إحرامهم معه زماناً يسع الجماعة قبل ركوعه ، وإلا فلا تصح صلاتهم كالإمام لعدم الجماعة . وثالثها أن تكون الصلاة بمصلى بعيد عرفاً . ورابعها أن يتأذى بالمطر في طريقه . وخامسها الترتيب وسادسها الولاء . وسابعها نية الجمع ، ففي صحيح البخارى ومسلم عن ابن عباس رضى الله عنهما « أنه صلى الله عليه وسلم : صلى

## (فصل)

أَحَدَ عَشْرَةَ شُرُوطُ الْقُدْوَةِ نِيَّةُ قُدْوَةٍ أَوْ الْجَمَاعَةِ  
وَالثَّانِ لَا تَقْتَدِرُ بِالَّذِي اقْتَدَى وَلَا بِأَيٍّ وَلَا مَنْ تَقْتَدِرُ

بالمدينة سبعا جميعاً وثمانياً جميعاً الظهر والعصر والمغرب والعشاء ، وفي رواية لمسلم : « من غير خوف ولا سفر » . قال الإمام مالك : أرى ذلك بحدز المطر وواقفه الشافعي ، ولا يجوز الجمع له تأخيراً لأن المطر قد ينقطع قبل أن يجمع فيؤدى إلى إخراج الصلاة عن وقتها من غير عذر .  
[ فنية ] المأموم يجب عليه نية الاقتداء أو الائتمام أو المأمومية أو الجماعة إن أراد الجماعة مطلقاً : أى ولو في أثناء صلاة في غير الأربع المذكورة ، وأما في الأربع المذكورة فتجب عليه هذه النية مع الإحرام كالإمام ، فلو تابع في فعل ولو واحداً أو في سلام بعد انتظار كثير مرة للاتباع ولم يتوجهه النية أو شك فيها بطلت صلاته لأنه ربطها على صلاة غيره بلا رابط بينهما متيقن ، بخلاف ما لو تابع في قول أو غير سلام أو تابع في فعل اتفاقاً من غير انتظار أو بعد انتظار يسير أو كثير لا للاتباع ، لكن لو نوى المأموم الائتمام في أثناء صلاة الصبح صح مع التكرار ، ولا يحصل له فضيلة الجماعة حتى فيما أدركه مع الإمام على الاعتماد لأنه صير نفسه تابعاً بعد أن كان مستقلاً ، فلو انصرف على ركعتين وسلم ثم يقتدى بذلك الإمام ، وكذا إن إدخال نفسه مع الإمام في أثناء صلاة مكرره كذلك قطعها بغير عذر ، بخلاف ما إذا كان بحدز كتطويل الإطم فلا يكره ولا يغوث نوابه لأن الغلظة لغو لا تحوت فضيلة الجماعة ، ويجوز الانتقال لجماعة أخرى إلا في الجمعة لما يلام من إنشاء جمعة بعد أخرى ولو علم الأجير أن السأجر يمنه من الجماعة وكان شعار الجماعة يتوجه على حضوره حرم عليه إخبار نفسه بعد دخول الوقت ، وكذا إن علم أنه يمنه من الجمعة فيحرم عليه أن يؤاجر نفسه بعد التجر . ثم يجوز له ذلك إذا اضطر له ، ولا يجب على الإمام نية الجماعة أو الإلمة في غير ما ذكر من الأربع بل تندب لينال فضل الجماعة من حين وجودها لأنه لا يحصل إلا بها ولا يكره له وجود هذه النية في أثناء صلاته لأنه لا يصير تابعاً بخلاف المأموم ولا تطالب نيته على ما قبلها كما في شرح الأصل .

[ فصل ] في بيان الشروط المتبعة في القدوة (أحد عشرة شروط القدوة) بكسر القاف وضمة : أحدها ( نية القدوة ) كأن يقول مقتدياً ( أو ) نية ( الجماعة ) كأن يقول جماعة وإن صلحت نيتها للإمام أيضاً أو الائتمام كأن يقول مؤتماً أو المأمومية كأن يقول مأموماً . ( والثاني ) أن لا يكون مأموماً : أى ما علم مقتدياً بغيره ف ( لا تقتد بالذي اقتدى ) أى فلا يصح اقتداؤك بمقتد لأنه تابع لغيره يلحقه سهوه ، ومن شأن الإمام الاستقلال وحمل سهو غيره فلا يجتمع الاقتداء والاستقلال ، ومثل للمأموم المشكوك في مأموميته كأن وجد رجلين يصليان وتردد أيهما الإمام فلا يصح اقتداؤه بواحد منهما من غير اجتهاد . أما إذا اجتهد فأداه اجتهاده إلى أن أحدهما قبيح أو متعم دون الآخر



حَمَّ قَضَائُهَا عَلَيْهِ أَوْ تَرَى بَطْلَانَهَا بِحَدَّثٍ أَوْ مَا طَرَأَ  
وَأَنْ تَتَابَعَنَّ وَلَا تُخَالَفَنَّ فِي سُنَّةٍ فَاحِشَةٍ مُخَالَفَةً

صح اقتداؤه به ووجبت الإعادة إن تبين كونه مأموماً وإلا فلا (أو) والثالث أن (لا) يقتدى  
(بأى) فلا يصح للقارىء الاقتداء به أمكنه التعلم أولاً بأن مضى عليه زمن وقد بذل فيه وسعه  
للتعلم فلم يفتح الله عليه بشئ علم القارىء حاله أم لا، لأن الإمام بجهة تحمل القراءة عن المأموم المسبوق،  
فإن لم يحسنها لم يصلح لتحمل. قال البجيرمي: فإن أسرى في جهرية تابعه للمأموم ووجب عليه البحث  
عن حاله بعد السلام، فإن تبين أنه غير قارىء أعاد، وإن تبين أنه قارىء ولو بقوله نسيت الجهر  
أو أسررت. لكونه جائزاً وصدقه للمأموم لم يعد وإن لم يقين حاله لم يعد أيضاً اهـ وكذا لا يصح  
اقتداء من يحسن سبع آيات من لا يحسن إلا الذكر لاختلافهما. وأما اقتداء الأئمة بأئمة مماثل له  
في الحرف للمعجز عنه وفي محله فيصح لماثلتهما وإن لم يتفقا في الحرف للأئمة به كأن معجزاً عن راء  
صراط وأبدلها أحدهما غنياً والآخر لأمأ. وأما لو معجز أحدهما عن راء وغير الآخر عن راء  
صراط أو أحدهما عن الراء والآخر عن السين مثلاً فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر (و) الرابع  
أن لا يقتدى: (من) أى بإمام (تعتداً. حتم) أى وجوب (قضائهما) أى الصلاة: أى إعادة  
الصلاة (عليه) والمراد بالاعتقاد هنا الظن الغالب، وليس المراد به ما اضطلع عليه الأصوليون من  
الحزم للطابق للواقع، فلا يصح اقتداؤك بمن تلزمه الإعادة كيقيم لبرد أو مقيم تميم في محل يغلب  
فيه وجود الماء أو فاقد الطهورين لعدم الاعتداد بصلاته. وصح الاقتداء بغيره كاستحاضة غير متحيرة  
ومتيمم لا تلزمه إعادة وما سح خف ومضطجع ومستلق ولوموميا وصبي ولوعبداء وسلس ومستحجر.  
أما للتحيرة فلا يصح اقتداء غيرها ولو متحيرة بها بناء على وجوب الإعادة عليها (أو) الخامس  
أن لا يقتدى بإمام (ترى) تعلم أو تظن ظناً غالباً (بطلانها) أى صلاته (بحدث أو ما) أى شئ  
(طراً) كشافى اقتدى بخفى مس فرجه أو ظنه ترك البسطة بأن لم يسكت بعد الإحرام بقدرها  
فلا يصح اقتداؤه به نظراً لظن المأموم نقض الوضوء بالمس وبطلان الصلاة بترك البسطة. (و)  
السادس (أن تتابعن) الإمام بأن يتأخر تحركك على جميع تحركات الإمام، وأن لا تنسبه بركنين  
معملين عامداً عالماً، وأن لا تتأخر عنه بهما بلا عذر، وأما للقارنة فعلى خمسة أقسام: الأول  
حرام مانعة من الانعتاد، وهى للقارنة في تكبيرة الإحرام، والثانى مقارنة مندوبة، وهى للقارنة  
في التأمين، والثالث مقارنة مكروهة بقوة لفضية الجماعة مع العمد، وهى للقارنة في الأنفال  
والسلام، والرابع مقارنة مباحة، وهى للقارنة فيما عدا ذلك. والخامس مقارنة واجبة، وهى فيما  
لو لم يقرأ مع الإمام الفاتحة لم يدر كها (و) السابع أن (لا تخالفه) فى سنة فاحشة المخالفة أى  
تجنب المخالفة فيها، إما لوجوب الموافقة فيها فلا وتركها كسجدة التلاوة، وإما لوجوب الموافقة فلا

## كُنْ بِانْتِقَالَاتِ الْإِمَامِ عَالِمًا وَوَافِقِ النَّظْمِ وَلَا تَقْدَمَا

لا تركا بل يسن للأُموم فعله إذا تركه إمامه كسجود السهو ، وإما لوجوب اللواقعة تركا لا فعلا بل يجوز للأُموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويقوم عامداً كالنشيد الأول ، نعم يسن للأُموم إن كان قيامه عمداً نال بهن الإمام ؛ فإن كان سهواً وجب العود عليه لمناجاة إمامه كما إذا ظن السبوق سلام إمامه فقام ثم تبين أنه لم يسلم فإنه يلزمه العود ولو بعد سلام الإمام ، وليس له أن ينوي المفارقة ، والفرق بين العائد والناسي أن العائد موقوف على نفسه تلك الفضيلة بتعمده ، وأن الناسي قيامه غير معتد به فهو كالمدم ، فلذا ولم يحش المخالفة في قيامه ناسيا وجب عليه العود ، بخلاف ما لو ركع قبل إمامه ناسيا فإنه غير بين العود والانتظار للاعتداد بركوعه وعدم غش المخالفة . أما لو ركع قبل الإمام عامداً فإنه يسن له العود ، واحترز بقوله فاحشة المخالفة عن نحو القنوت وجلسة الاستراحة مما لا يجب للواقعة فيه لا فعلا ولا تركا . أما القنوت فيجوز للأُموم إذا فعله الإمام أن يتركه ويسجد عامداً وإذا تركه الإمام سن للأُموم فعله إذا أدركه في السجود الأول ، وجاز مع الكراهة إن أدركه في الجلوس بين السجدين . فإن كان لا يدركه إلا بعد هوى إمامه للسجدة الثانية وجب تركه إن لم ينو للمفارقة ، فإن أتى به عامداً علما حينئذ بطلت صلاته بمجرد التخلف ، لأنه قصد للبطل وشرع فيه قبل أن يهوى الإمام ، وإذا تركه فلا سجود عليه لتحمل الإمام عنه وأن يطلب القنوت منه ، وله فراقه بالنية ليقتل تحصيلاً للسنة ، وهو فراق بعذر فلا يكره لكن عدم المفارقة أفضل . وأما جلسة الاستراحة فلا يضر الإتيان بها بل يندب للأُموم أن يأتي بها ، وإن تركها الإمام لا يلزم للأُموم موافقته في الدوام . وأما في الابتداء فيجب موافقته بأن اقتدى بالإمام وهو جالس للاستراحة فيلزم موافقته فيه بخلاف ما إذا اقتدى به في غير جلوس الاستراحة كالتوضؤ فلا يلزمه موافقته فيه لعدم غش المخالفة كما في شرح الأصل . والثامن أن يعلم أو يظن انتقالات إمامه : إما برؤيته له أو لبعض الصف أو بسماعه لصوته أو لصوت للبلغ ولو صبياً أو فاسقاً ، معصياً كان أو غير معصٍ حيث وقع في قلبه صدقه على المتمد خلافاً لابن حجر في قوله لا يجوز الاعتماد على غير عدل الرواية ، وعند المالكية أن هذا الخلاف يبنى على كون البالغ علامة على انتقالات الإمام أو وكلاء عنه كما أشار إليه بعضهم بقوله :

هل للبلغ وسكيل أو علم على صلاة من تقدم قائم

والظاهر أنه عند الشافعية ليس كذلك فافهم . (كن بانتقالات الإمام عالماً) أو ظاناً لتتمكن من متابعتها ، فإن لم تعلم به حالاً ، فإن أتى الإمام بركنين فعليين قبل أن تعلم به بأن ركع واعتدل وهوى إلى السجود بطلت صلاتك ، وإلا لم تبطل فن هنا قال الأسنوي إن الأعمى الأصم يصح أن يكون إماماً لاستقلاله بأفعاله ، لا مأموماً إذ لا طريق لعلمه بانتقالات الإمام إلا أن يكون يجنبه ثقة يعرف بها بأن يحسه (و) التاسع أن يتوافق نظم صلاتيهما في الأفعال الظاهرة ، فلا يصح الاقتداء

## وَاجْتِمَعًا فِي مَسْجِدٍ وَفِي نَلَا نِمَانَةٍ مِنَ الدَّرَاعِ فَاصْطَلَا

مع اختلافه مكتوبة خلف كسوف وبالعكس ، أو مكتوبة خلف جنازة وبالعكس ، أو جنازة خلف كسوف وبالعكس لتعذر الجماعة فيها ( موافق ) في حلاتك ( النظم ) أي نظم صلاة إمامك في الأفعال الظاهرة لتأني ذلك ~~الجماعة~~ ، ثم إن كان الإمام في القيام الثاني من الركعة الثانية من صلاة الكسوف صحت القدوة كما عنه ابن الرضا ، بخلاف صلاة الجنازة ، ومثلها سجدة التلاوة والشكر فلا يصح الاقتداء بالإمام في شيء منها على التمسك ، ولا يضر اختلاف نية الإمام وللأموم فيصح اقتداء المقتضى بالتفعل وللؤدى بالفاضى ، وفي طويقة قصيرة كظهر أصبح وبالعكس ( و ) العاشر أن لا يتقدم على إمامه في المكان ، فإن تقدم عليه فيه بطلت صلاته إلا في صلاة ختة الحوف فإن الجماعة فيها صحيحة مع تقدم بعضهم على بعض بل هي أفضل من الأفراد إلا أن يكون الحزم والرأى في الأفراد ، والأفضل أن تتأخر عنه قدر ثلاثة أذرع فأقل استمالا للدب وللإتباع فإن ردت على ثلاثة أذرع فانتكضت الجماعة ، ولا يضر مساواتك له لكنها مكروهة مفقوة لخصلة الجماعة ، وإنما الضرر التمسك بجميع ما اعتمدت عليه في جزء مما اعتمد عليه يقينا ( ولا تقدما ) بخلاف إحدى التابن لقول ابن مالك :

وما بتأني ابتدى قد يقتصر فيه على تاحسين العبر  
وإبدال حرف التوكيد الخفيفة ألفا لقوله :

وأبدلها بد فتح ألفا وقفا كما تقول في قفت قفا

أي لا تقسم جميع ما اعتمدت عليه في جزء مما اعتمد عليه يقينا فتبطل صلاتك ، أما عسا كان كنت في صلاة صحيح فانتكضت الجماعة سواء جئت من قدام الإمام أو من خلفه ؛ لأن الأصل عدم التمسك بخلافه في صلاة الكسوف ، لأن الأصل ، ولأنه في القيام عليه ، وإن تقدمت أصابعه مالم يتقدم عليها ، وفي القائم باليه ، وفي الصلابة بحيث لا يتقدم على رأسه إن اعتمد عليه ، وإلا فيها اعتمد عليه من الظهر وغيره ، وفي القطوعة روجه على اعتمد عليه تكسبتين اعتمد بهما ، وفي الصلابة وفي اللطوق محبل بمنسكه حيث كان كل منهما هو للأموم فقط دون الإمام ، فإن كان الصلابة أو اللطوق كلا من للأموم والإمام أو الإمام فقط يصح الاقتداء به لأنه تلازمه الإعادة . ( و ) الحادى عشر اجتماع الإمام وللأموم بمكان ، ولا اجتماعهما أربعة أحوال : إما أن يكون الإمام وللأموم ( اجتماع في مسجد ) ولها ثلاثة شروط : الأول العلم بصلاة الإمام ، والثاني عدم التقديم عليه ، والثالث أن يمكن الاستطراق عادة إليه ؛ ونمته صورتان : إما بأن لا تحول بينهما أبنية غير نافذة سواء لم تكن هناك أبنية أصلا أو تكون هناك أبنية نافذة إليه ولوردت أبوابها أو أغلقت مالم تسمى في الابتداء ، ولو صمرت في الأثناء فلا يضر على التمسك ، وحينئذ فيعد الجامع لهما مسجداً واحداً ، ولا يضر كون

## (فصل)

### وَصُورَةُ الْقُدُوءِ فِي تِسْعِ تَحِلِّ تَصِحُّ فِي خَمْسِ قُدُوءِ الرَّجُلِ

الاستطراف إليه بازوار وانعطاف : أى انحراف عن القبلة واستدبار لها ، ولا زوال سلم الذكوة لمن صلى عليها لأنه كله مبنى للصلاة فللمجتمعون فيه مجتمعون لإقامة الجماعة مؤذون لشمارها ، وإما بأن تحول بينهما أبنية غير نافذة ، وإن لم تمنع الرؤية بأن كان فيها شباك أو أبواب سميت في الابتداء ، وحينئذ فلا يجد الجالس لها مسجداً واحداً ، ويضر كون الاستطراف إليه بازوار وانعطاف وزوال سلم الذكوة لمن صلى عليها . قال الباجورى على سم : والمساجد المتلاصقة المتنافذة بأن كان يفتح بعضها إلى بعض كما فى الأزهر والجرهية كالمسجد الواحد وإن افرد كل منهما بإمام وجماعة ، ولا يضر كون أحدهما أعلى من الآخر كأن كان أحدهما فى سطح للمسجد أو منارته والآخر فى سردابه أو برجيه ، لأنه كله مبنى للصلاة كما علمت ، نعم يكره ارتفاعه على إمامه وعكسه حيث أمكن وتوفرهما على سائر الأحوال كمنع كسبه فلا يكره اهـ ( و ) يكونان اجتماعاً ( فى ) غير مسجد وتحتها أربع صور : لأنها إما أن يكونا فى قضاء ، وإما أن يكونا فى بناء ، وإما أن يكون الإمام فى قضاء والمسبوع فى بناء ، وإما بالعكس ، أو يكون أحدهما فى مسجد والآخر خارجه ، فهذه أحوال ثلاثة ، ولطيف الأحوال الثلاثة أربعة شروط : الأول أن لا يكون بين الإمام والمأموم ما يزيد عن ( ثلاثة من الدراع ) أى ذراع الأدهم زيادة بينة ، فلا يضر زيادة ثلاثة أذرع كما أشار إلى هذا بقوله ( واعتلا ) وكذا بين حفيين أو شخصين ممن اتمم بالإمام خلقه أو بجانيه ، والشريط الثانى أن لا يكون بينهما سائل حيث يمكن الوصول إلى الإمام من غير ازوار ولا انعطاف ، ويضر هنا قليب الردود فى الابتداء ، بخلافه فى الأثناء فإنه لا يضر ، لأنه يغتفر فى الدوام ما لا يغتفر فى الابتداء ، ويضر هنا أيضاً الباب المغلوق ابتداء ودواماً على المعتمد ، أما الباب المفتوح فيجوز اقتداء الواقف بحذاء والصف المتصل به ، وكذا من خلفه ويكون ذلك الواقف فى حذاءه رابطة بينهم وبين الإمام ، وهو فى حتمهم كالإمام فلا يجوز تقدمهم عليه بخلاف العادل عن محاذاته فلا يجوز اقتداؤه إلا بالرابطة المذكورة المعائل بينه وبين الإمام ، ولا يضر فى جميع ما ذكر شارع ولو كثر طروقه ولا نهر وإن أخرج إلى سباحة : أى غوم لأنهما لم يجدا للحيولة . والشريط الثالث أن يكون للمأموم علماً بصلاة الإمام بأحد الأمور التقدمة كالرؤية للإمام أو لبعض صف وكساع صوته أو صوت مبلغ ، والشريط الرابع أن لا يتقدم على الإمام .

[ نبيه ] زاد الباجورى على سم على شروط القدوة المذكورة شرطاً ثانى عشر ، وهو أن لا يكون الإمام أقص من للمأموم بالأنونة أو الحنوة ، وتركه الناظم اكتفاء بذكره فى فصل صور القدوة الآتى .

[ فصل ] فى بيان صور القدوة ( وصورة القدوة ) صحيحة كانت أو باطلة ( فى تسع تحل )

رَجُلٍ ثُمَّ يَهْدَا أَتَى خُنْفَى بِهِ وَامْرَأَةً مَخْنُتَى  
كَذَا اقْتِدَاءَ امْرَأَةٍ بِامْرَأَةٍ وَتَبْطُلُ الْقِدْوَةُ فِي أَرْبَعَةٍ  
خُنْفَى بِأَتَى وَبِأَتَى رَجُلٌ خُنْفَى بِخُنْفَى وَبِخُنْفَى رَجُلٌ  
(فصل)

بِشَرْطِ جَوَازِ الْجَمْعِ فِيمَنْ قَدَّمَ أَرْبَعَةً : وَهِيَ الْوَلَا بَيْنَهُمَا  
وَالْبَدَنُ بِالْأُولَى وَفِيهَا نِيَّةٌ جَمْعُ دَوَامِ الْمَذَرِ خَذُ مَا أَتَبْتُوَا

لِكُهَا (نصح في خمس) منها إذا أردت بيانها (ف) بالاولى (قدوة الرجل . رجل ثم) الثانية أن يقتدى (بهذا) الرجل (أتى) والثالثة أن يقتدى (خنفى به) أى بالرجل (و) الرابعة أن تقتدى (امرأة مخنفة) والخامسة حال كونها (كذا) أى مثل الصور التى قبلها في الصحة (اقتداء امرأة بامرأة) وندب أن تقف إمامتين وسطهن كالمرأة إن كانوا بصراء في ضوء ، وإلا تقدم إمامهم عليهم ، فلو أتتهن غير امرأة تقدم عليهن (وتبطل القدوة في أربعة) من التسع : إحداها اقتداء (خنفى بأتى ، و) الثانية (بأتى) اقتداء (رجل) والثالثة اقتداء (خنفى) بخنفى ، و) الرابعة (بخنفى) اقتداء (رجل) وانظر ماوجه بطلان اقتداء الخنفى بالخنفى ، وصحة اقتداء المرأة مع المرأة مع أنهم قالوا بصحة اقتداء للمرأة بالخنفى دون العكس لقاعدة أن الإمام لا يكون أقص من المأموم ، نعم لفائل أن يقول إن اقتداء الخنفى بالخنفى لما كان يحتمل كون الإمام أقص من المأموم باتضاح آتوته وذكورة المأموم لم يصح فافهم .

[ تنبيه ] نحل في قول الناظم في تسع نحل بضم الحاء وكسرها ، لأنه بمعنى نزل ، لأن حل بمعنى الحل مضارعه بالضم والكسر . وبمعنى فك مضارعه بالضم فقط ، ومقابل جرم مضارعه بالكسر فقط كما قال بعضهم :

مضارع حل اكسر وضم إذا أتى بمعنى النزول افهم وكن متأملاً  
وإن جاء بمعنى الفك فاضم ولا تزد كذا العكس في ضد الحرام تحصلاً

[ فصل ] في بيان شروط جمع التقديم والتأخير (شروط جواز الجمع) بين صلاة الظهر والعصر والغرب والعشاء (فيمن قدماً) الثانية مع الأولى في وقتها سفرأ أو مطراً (أربعة) ، وهى (الولا بينهما) بين الصلاتين بأن لا يفصل بينهما طويلاً ، وذلك بقدر ركعتين بأقل مجزئ . (والبدء بالأولى) لأن الوقت لها والثانية تبع ، فلو صلى العصر قبل الظهر والعشاء قبل المغرب لم يصح ، لأن التابع لا يتقدم على متبوعه ، وله إذا أراد الجمع أن يعيد العصر بعد الظهر والعشاء بعد المغرب فوراً ، فإن لم يرد الجمع أخر العصر والعشاء إلى وقتها ولا جمع (وفى) أى في الصلاة الأولى قبل

أما شروط الجمع للتأخير فائتان قط نية : التأخير  
في وقت لأولى وقوام المذبر حتى انتهت ثانية بالوفر

التحلل منها ( نية جمع ) لتمييز التقديم بالشروع عن التقديم سهواً أو عبثاً كأن يقول نويت أصلي  
فرض الظهر مجزئاً بالعصر . قال السيد يوسف الزيدى في إرشاد الأنام : فإن احتل شرط من  
هذه الثلاثة صلى الثانية في وقتها ، وهذه الشروط الثلاثة سنن في جمع التأخير اهـ . والشرط الرابع  
( دوام المذبر ) أى بقاء السفر إلى الإحرام بالثانية ، ولو أقام في أثنائها ليقارن العذر بالجمع ،  
وإن لم يقارن عقد الأولى كما لو شرع في الظهر مثلاً بالبلد ، وهو في سفينة فسارت السفينة فنوى  
الجمع في أثناء الأولى فيصح ، وبقي شرطان : أحدهما بقاء وقت الأولى إلى عقد الثانية ، وإن  
خرج في أثنائها ، والثاني صحة الأولى يقينا أو ظناً فيجتمع فاقد الطهورين وللتيمم ولو بمحل يوجب  
فيه وجود الماء على التعمد ، وكذا الاستحاضة ، وأما التحيرة فلا تجمع تقديماً لانتفاء صحة الأولى  
يقينا أو ظناً لاحتمال وقوعها في الحيز . وأما الجمع للطرف فيشترط وجود الطرف في أول الصلاتين  
وبينهما وعند التحلل من الأولى ، ولا يضر انقطاعه في أثناء الأولى أو الثانية أو بعدها كما في شرح  
الأصل ، وقوله ( خذ ما أثبتوا ) ككلمة البيت . ( أما شروط الجمع للتأخير \* فائتان قط ) أى  
حسب : أحدهما ( نية التأخير . في وقت ) الصلاة ( الأولى ) بحيث يبقى منه ما يسعها تامة إن أراد  
إتمامها ، ومقصورة إن أراد قصرها ؛ كأن يقول إذا أراد تأخير الظهر إلى العصر : نويت تأخير  
الظهر إلى العصر لأجمع بينهما ، وإذا أراد تأخير المغرب إلى العشاء : نويت تأخير المغرب إلى  
العشاء لأجمع بينهما ( و ) ثانيهما ( دوام العذر ) وهو السفر ( حتى انتهت ثانية بالوفر ) أى إلى  
انتهاء الصلاة الثانية بالغمام ، فلو أقام قبل تمامها وقت الأولى قضاء سواء قدمها على الثانية أو أخرها  
عنها ، لأنها تابعة لثانية في الأداء للمذبر ، وقد زال قبل تمامها .

واعلم أن الجمع إن كان للحاج برفة ومزدلفة ولمن إذا جمع صلى جماعة أو خلا عن حديثه المأمور  
أو كشف عورته ولمن وجد من نفسه كراهته وشك في جوازه أو كان ممن يقتدى به ونحو ذلك  
فهو أفضل من تركه ، وإن كان لمن خاف قوات الوقوف أو استنقاذ أسير أو تركه ، فإنه يجب عليه  
حينئذ ، وإن كان لغير من ذكر فتركه أفضل للخروج من خلاف أبي حنيفة حيث منعه ، ولأن فيه  
إخلاء أحد الوقتين عن وظيفته ، واختير جواز الجمع تقديماً وتأخيراً بالمرض الذى يبيح الجلوس  
في العريضة على الأوجه ، قال الزاهد : وقال الشافعى : ويمتنع الجمع بمرض ووحل ، وهو الطين  
الرقيق وظلمة على التعمد كما في شرح الأصل .

## (فصل)

ثُمَّ شُرُوطُ الْقَصْرِ كَوْنُ السَّفَرِ مَرَحَلَتَيْنِ وَصَحِيحُ الْوَطَرِ  
مَعَ الْمُبَاحِ نِيَّةُ الْقَصْرِ لَدَى تَحْرِمٍ وَعَنْ مَنَافِيهَا ابْتَدَأَ

[فصل] (ثم شروط القصر) أحد عشر : أحدها (كون السفر \* مرحلتين) يعني ولو قطع هذه المسافة في لحظة ، لكونه من أهل الخطوة سواء قطعها في برٍّ أو بحرٍ ، وهذا يسير الأتصال : أي الحيوانات الثقلة بالأحمال متسيرة يومين معتدلين أو ليلتين كذلك أو يوم وليلة ، ولو غير معتدلين مع اعتبار الخط والترحال : أي النزول والسير والأكل والشرب وغير ذلك على الطهارة الغالبة ، وقدرها الشيخ على الشراعية باثنتين وعشرين ساعة ونصف (و) ثانيها كون سفره (صحیح الوطر) أي الغرض كزيارة وتجارة وحج لا مجرد التنزه : أي التباعد عن البيوت إلى البساتين مثلا ورؤية البلاد ، فإن ذلك ليس من الغرض الصحيح لأهل السفر . وثالثها أن يكون هذا الغرض الصحيح (مع) السفر (المباح) في ظنه وإن لم يكن مباحا في الواقع كما يقع لبعض الأمراء أنه يرسل مع شخص كتابا فيه قتل إنسان ظلما أو نهب بلدة ولم يعلم الرسول بذلك فيقصر ، لأن سفره مباح في ظنه ، وكذا لو خرج لجهة معينة تبعا لشخص ولا يعلم سبب سفره ، والمراد بالمباح غير المحرم فيشمل الواجب كسفر حج والمندوب كزيارة قبره صلى الله عليه وسلم ، وللسكروه كسفر التجارة في أكفان اللوتى ، وكسفره منفردا أو مع واحد فقط ، والكراهة في هذا أخف من الكراهة للنفرد ، نعم إن كان أنسه بالله تعالى بحيث صار أنسه مع الوحدة كأنس غيره مع الرفقة لم يكره انفراده ، وكذا إذا دعت حاجة إلى البعد والانفراد عن الرفقة إلى حدث لا يمتنع غوثهم ، والمباح للمستوى الطرفين كسفر التجارة في غير أكفان اللوتى ، فلا قصر للعاصي بسفره وإن قصد به المعصية وغيرها كان قصد به قطع الطريق وزيارة أهله أو إنشاء طاعة ثم قلبه معصية بخلاف العاصي فيه كمن زنى أو شرب خرا وهو قاصد الحج مثلا ، فإنه يقصر ولا يمتنع في حقه الترخص . ورابعها (نية القصر لدى \* تحريم) أي مع الإحرام كأصل النية ، فلو نواه بعد الإحرام لم ينفعه ، ومثل نية القصر مالمو نوى الظهر مثلا ركعتين سواء نوى ترخصاً أو أطلق أو نوى ركعتين ترخصاً أو قال أؤدّي صلاة السفر ، أو قال نويت أصلي الظهر مقصورة ، فلو نوى الانعام أو أطلق أتم ، لأنه للنوى في الأولى ، والأصل في الثانية . قال الزيادي : ولو نوى خلف مسافر متم صح ، لأنه من أهل القصر في الجملة حيث جهل حاله : أي وتلفو نية القصر ، فإن علمه مما لم تصح صلاته لتلاعبه كما أفتى به شيخنا الرملي اه وإعما اشترط نية القصر لأنه خلاف الأصل ، بخلاف الانعام فلا يحتاج لنية لأنه الأصل (و) خامسها التحرز (عن منافيها) أي ما ينافي نية القصر في دوام الصلاة \* (ناجدا) لزوما عن نحو نية الانعام والتردد في القصر أو الإتمام ،

وَلَيْسَ بِالْجَوَازِ . وَلَكِنْ كَذَا الْجَوَازُ فَمُتْرَابٌ  
لَا تَقْدِرُ مِنْ أَمٍّ مُنْجَلًا فِي جُزْءٍ مِنْ صَلَاتِهِ فَكَيْلًا  
وَمُتْرَابٌ رُبَاعِيَّتُهَا دُمِ السَّفَرُ إِلَى تَمَامِهَا قَدِي أَخَذِي عَشْرَ

والعكس في نية القصر ، لأنك لو نويت الإتمام بعد نية القصر أو زددت في أنك تقصر أو تيمم بنية القصر مع الإحرام أو حشكت في نية القصر ، وإن ذكرت في الحال فلا قصر في جميع ذلك . (و) سادسها (العلم بالجواز) أي جواز القصر ، فلا قصر للجعل به من أصله أو في الصلاة التي نزلها لأمر خاص مرضي له ، ولا لمن ظن الرباعية وكتب في قولها في القصر كذلك فلا تنقذ صلاته في صورتين بخلاف في الأولى وإن قرب إسلامه لتلاعبه ، ومثلها الثانية لضربه إذ لا يضر أحد بجعل مثل ذلك فيصيرها مقصورة على التمسك (و) سابعها العلم بـ (بالمسكان) من حيث للسافة بأن يعلم أن مسافته مرحلتان فأكثر لاسن حيث عنه لأن ذلك ليس بشرط ، بل للدار على علمه بطول السفر في ابتداءه ؛ فإذا نوت الزوجة أنها متى خلعت من زوجها رجعت ، أو العبد أنه متى عتق رجع فلا يقصران قبل مرحلتين ، ويقصران بعدها . وتامنه لحالة كونه (كذا) أي مثل ما ذكر من الشروط (الجواز للقصر إن) إن سافر من بلد ، والجواز للقيام ومراقبتها إن سافر من الحيام ، وللمعتر في سفر البحر للتصل ساحله بالبلد جرى السفينة أو الزورق إلى السفينة فيترخص من بالسفينة ومن بالزورق بمجرد جرى الزورق وإن لم يصل إلى السفينة وإن لم تسر بالفضل وبمجرد جرى السفينة إلى جهة السفر غير عطية للبلد ، وإلا فلا بد من مفارقتها للممران ، وينتهي سفره إلى ما شرطت مجاوزته . وتلسمها أنه (لا تقدي بمن أتم) صلاته : أي نوى إتمامها (مسجلا) أي مطلقا سواء كان مقبا أو مسافرا (في جزء من صلاته) وإن قل كان أدركه آخر الصلاة . فإذا اتهمت به ولو لحظة أو في جملة أو صبح (ف) يبارك أن (تسكلا) صلاتك ، لما روى عن ابن عباس رضي الله عنهما لما سئل : **«** حلال للسافر يصل ركعتين إذا انفرد وأربعا إذا أتم بمقيم ؟ **»** فقال في جوابه : تلك السنة : أي الطريقة الشرعية ، ولو اتحدى بمسافر وحك في نية القصر ونوى هو القصر فإن بان أن الإمام قاصر جاز له القصر ، لأن الظاهر من حال للسافر القصر ، وإن بان أنه متم أو لم يتبين حاله لزمه الإتمام ، وكذا إن علق نية القصر على نية الإمام كان قال إن قصر قصر وت إلا أعمت فإنه يجوز له القصر إن قصر الإمام لأن هذا تصريح بالواقع ، ويلزمه الإتمام إن أتم الإمام كما إذا لم يظهر مانعاه الإمام استبطا . (و) عاشرها أن تكون الصلاة رباعية ظهرا أو عصر أو غشا حيث كانت مكتوبة أصلا ، وإن وقتت فلا فصلت صلاة الصبي والمعدة إن قصر أصلها وهي الأولى ، فإن أعما أعما وجوبا ، فلذا علت ذلك (ف) (بقصر رباعيتها) أي للكتابة دون غيرها . وحادي عشرها (عم السفر) يتينا (إلى تمامها) أي الصلاة ، فلو انتهى سفره فيها كأن بلغت سفينة هو فيها لم يركعتين أو حشكت في انتهائه أتم لزوال سبب الرخصة في الأولى ولشك في الثانية (قدي) الشروط للكتابة (إحدى عشر) شرط لم يظهر فيها ورواها .



## (فصل ١)

سِتُّ شُرُوطٌ جُمْعَةٍ تُصَلِّيَ جَمَاعَةً فِي وَقْتِ ظَهْرِ حَلَا  
أَقَامَهَا قَوْمٌ مَحْطَّةَ الْبَلَدِ لَمْ يَظْطَعُوا إِلَّا لِأَرْبٍ قَدْ وَرَدَ  
أَعْنَى يَهُنَّ مُسْتَوِطِينَ أَرْبَعُونَ ذُكُورًا أَوْ خِرَارًا كَذَا مُكَلَّفُونَ

[فصل] في بيان شروط صحة فعل الجمعة (ست شروط) صحة فعل (جمعة) أحدها أن (تصلي \* جماعة) قال الزبيري : في الركعة الأولى تمامها بأن تستمر ، أي الجماعة معه إلى السجود الثاني ، فلو صلى الإمام بالأربعين ركعة ثم أحدث فأنهم كل منهم وحده أو لم يحدث وفارقوه في الثانية وأمعوا منفردين أجزأتهم الجمعة ، نعم يشترط بقاء العدد إلى سلام الجميع ، ومضى أحدث واحد منهم لم تصح جمعة الباقيين اه وإن كان هو الآخر وإن ذهب الأوّتون إلى أماكنهم ، ويلزمهم إعادة جمعة إن أمكن وإلا فظهرا ، وبهذا يلغز ، فيقال : لنا شخص أحدث في المسجد فبطلت صلاة آخر في بيته . وثانها أن تكون كلها (في وقت ظهر حلا) فلو سلم الإمام ومن معه خارج الوقت فانت الجمعة ولزمهم الظهر بناء لا استئنافا حتما ، لأنهما صلاتا وقت واحد فوجب بناء أطولهما على أقصرهما كصلاة الحضر مع السفر ، ولا يجوز الاستئناف ، لأنه يؤدي إلى إخراج بعض الصلاة عن الوقت مع القدرة على إيقاعها فيه ، فلا بد أن يكون الوقت باقيا حتى يسلم الأربعون فيه ، فلو سلم الإمام التسليمة الأولى وتسعة وثلاثون فيه وسلمها الباقيون خارجه صحت جمعة الإمام ومن معه من التسعة والثلاثين بخلاف المسلمين خارجه فلا تصح جمعهم ؛ كما لو سلمها الإمام فيه وسلم من معه وهم التسعة والثلاثون خارجه ، أو سلم بعضهم معه ولم يبلغوا أربعين فلا تصح جمعهم حتى الإمام . فإن قلت كيف صحت جمعة الإمام وحده فما كانوا محدثين ذونه ولم تصح جمعة هنا فما الفرق ؟ قلت الفرق هو أن المحدث تصح صلاته إذا فقد الطهورين بخلاف الجمعة خارج الوقت فافهم . وثالثها أن تكون قد (أقامها قوم بمحطة البلد) أي علامات أبينتها ويشترط اجتماع الأبنية عرفاء وأن لا يزيد ما بين اللزتين عن ثلثائة ذراع داخلها أو خارجها بمحل محدود منها لا تقصر فيه الصلاة ولو كان قضاء لم يتصل بأبنيتها بخلاف غير المحدود منها وهو ما ينشأ منه سفر القصر ، فلا تصح الجمعة ولو أقيمت بمسجد ثمة لأنهم حينئذ مسافرون ، ولا تنفقد الجمعة بالمسافر سواء كانت البلد من خشب أو قصب أو غيرها ، نعم لو كانت الخيام بصحراء واتصل بهما مسجد وعدت الخيام معه بلدا واحدا ولم تقصر الصلاة قبله صحت الجمعة ، وأما إذا لم تعد الخيام معه بلدا واحدا بحيث تقصر الصلاة قبله فلا تصح الجمعة ، ولو لازم أهل الخيام موقعا من الصحراء لم تصح الجمعة في تلك الخيام ، ويجب عليهم السعي لها إن سمعوا النداء من محلها وإلا فلا لأنهم على هيئة المستوفزين وليس لهم أبنية المستوطنين . وراجعها كونهم (لم يظعنوا) أي لم يسافروا من محل الجمعة لاشتاء ولا صيفا (إلا لأرب قد ورد) أي لحاجة قد عرضت كزيارة وتجارة . (أعنى به) يكون لهم (لم يظعنوا الخ كونهم (مستوطنين) بمحل الجمعة ، وهم (أربعون \* ذكورا أحرارا كذا مكلفون) فمن

وَلَمْ تَكُنْ مَسْبُوقَةً وَلَا تُعَذَّرُ مَقْرُونَةً بِجُمُعَةٍ فِي ذَا الْبَلَدِ

اجتمعت فيه هذه الصفات لزمته الجمعة قطعاً وصحت منه واعتقدت به . وأما الصبي للميز والعبد المسافر فتصح منهم ولا تلزمهم ولا تعتمد بهم . وأما اللقيم غير المستوطن كن نوى إقامة أربعة أيام صحاح فتلزمه قطعاً ، وتصح منه ولا تعتقد به ، وكذا المسافر لمصية ، لأنه ليس من أهل الرخص ومن سمع نداء الجمعة وهو ليس بمحلها . وأما المرتد فتلزمه ولا تصح منه ولا تعتقد به . وأما الكافر الأصلي والمجنون واللعن على فلا تلزمهم ولا تصح منهم ولا تعتقد بهم . وأما العذور بنحو مرض فتصح منه وتعتقد به ولا تلزمه . فبالجملة الناس في الجمعة ستة أقسام ، لأن الأوصاف ثلاثة : الزوم والصحة والانقضاء ، فتوجد كلها في مستوفى الشروط ، وتنتفي كلها عن نحو المجنون ، ويوجد الأولان في اللقيم غير المستوطن ، والأخيران في العذور ، والأول فقط في المرتد . والثاني فقط في نحو المسافر ، كما في شرح الأصل . (و) خامسها كونها (لم تكن مسبوقة) بجمعة في محل الجمعة (ولا تعد) أي ولا تحسب (مقرونة) في آخر إحرام الإمام ، وهو الرأى من أكبر (بجمعة) أخرى (في ذا البلد) أي في محل الجمعة إلا إن عسر اجتماع الناس بمكان ولو غير مسجد كشارع وهو ما يسلكه الناس ، وذلك إما لسكوتهم أو لقتال بينهم أو لبعد أطراف البلد بأن يكون من بطرفها لا يبلغهم النداء : أي صوت المؤذن بشروطه . قال الشرقاوى : والعبرة بمن يغلب فعله لها في ذلك للمكان على الاعتماد ، وإن لم يحضر بالفعل ، وإن لم تلزمه كالمرأة والعبد ، وإن لم تصح منه كالمجنون . قال الزيادي : وللعتمد أن العبرة بمن يحضر وإن لم تلزمه الجمعة .

واعلم أن تعدد الجمعة إذا كان حاجة بأن عسر الاجتماع بمكان جاز له التعدد بقدرها وصحت صلاة الجميع على الأصح سواء أوقع إحرام الأئمة معا أو مرتباً ، وسنّ الظهر مراعاة للخلاف ، وإذا كان لغير الحاجة للذكورة فله خمس حالات :

الحالة الأولى : أن يقعا معا فيبطل ، فيجب أن يجتمعا في محل واحد ويميدوها جمعة عند اتساع الوقت ، ولا تصح الظهر بعدها .

الحالة الثانية : أن يقعا مرتباً فتصح السابقة وتبطل اللاحقة فيجب على أهلها صلاة الظهر .

الحالة الثالثة : أن يشك في السبق واللمية ، فيجب عليهم أن يجتمعا في محل ويميدوها جمعة عند اتساع الوقت ، وتسنّ الظهر بعدها .

الحالة الرابعة : أن يعلم السبق ولم تعلم عين السابقة كأن سمع مريضاً أو مسافراً تكبيرتين متلاحقتين فأخبراً بذلك مع جهل التقديمية منهما فيجب عليهم الظهر ، لأنه لا سبيل إلى إعادة الجمعة مع يقين وقوع جمعة صحيحة في نفس الأمر ، لكن لما كانت الطائفة التي صحت جمعها غير معلومة وجب عليهم الظهر ، وخرج بالمريضين أو للمسافرين غيرها فلا تصح شهادته لنفسه بترك الجمعة .

الحالة الخامسة : أن يعلم السبق وعين السابقة ، لكنها نسيت فيجب كالرابعة استئناف الظهر

وخطبتان قبلهما فلهما خمسة أركان ثلاث فيهما  
صلاة طه بعد حمد الله ووصية لهم بتقوى الله  
وآية القرآن في إحداهما ولكن الأفضل أن تقدم

فقط لا لباس الصحيحة بالفسدة . ( و ) سادسها أن تكون ( خطبتان قبلها ) للاتباع ؛ خلاف  
السيد ، فإن خطبتيه مؤخرتان للاتباع ، ولأن خطبة الجمعة شرط لصحتها ، والشرط مقدم على  
مشروطه ، ويسن في الخطبتين كونهما على منبر ، فإن لم يكن على مرتفع ، ويسن للخطيب أن يسلم  
على من عند المنبر أو للترفع ، وأن يصعد بتؤدة ورفق ، وأن يقبل عليهم إذا صعد المنبر أو نحوه  
ولتسعى إلى الدرجة التي تسمى بالمستراح ، وأن يسلم عليهم ثم يجلس فيؤذن واحد للاتباع في الجميع .  
قال ابن حجر في التلخيص : أما الأذان الذي قبله على المنبر فأحدثه عثمان رضي الله عنه وقيل معاوية  
لما كثرت الناس ، ومن ثم كان الاعتصام على الإتيان أفضل إلا للحاجة كان توقف حضورهم على ما بالمنار ؛  
ويسن للخطيب أيضا أن يشغل يسراه بنحو سيف وعنه بحرف للبر للاتباع السلف والخلف ، فإن  
لم يجد شيئا من ذلك حمل اليمنى على اليسرى أو أرسلهما ، والغرض أن يخشع ولا يبت بهما . وأن  
يأمر بالنزول ليبلغ الممراب مع فراغ المؤذن من الإقامة . ويكره الالتفات في الخطبة الثانية والإشارة  
بيده أو غيرها ، ودق درج المنبر في صعوده بنحو سيف أو رجليه ، والماء إذا انتهى إلى المستراح  
قبل جلوسه عليه ، والوقوف في كل مرقة وقفة خفيفة يدعو فيها ، ومبالغة الإسراع في الثانية  
وتخفيض الصوت بها وأن يخطب غير الإمام . وأما الأركان ( فلهما ) إجمالا ( خمسة أركان )  
وتفصيلا ثمانية ، لأنه يتكرر ( ثلاث ) أركان ( فيهما ) . الأول والثاني ( صلاة طه ) بتعيين  
ملفها كالصلاة أو أصلى أو نصلى وأنا مصلية ، دون لفظ محمد بل يكفي أحمد أو النبي أو طه أو  
للحسنى أو الحاشية أو نحو ذلك ، ولا يكفي الضمير وإن تقدم مرجعه ( بعد حمد الله ) بشرط كونه  
بلفظ الله ، ومادة الحمد بأي صيغة كانت : كالحمد لله أو أحمد الله أو أنا حامد لله أو لله الحمد ، فلا  
يكفي الشكر لله ولا الحمد للرحمن والخالق ، لأن لفظ الجلالة بالنسبة لبقية أسمائه وصفاته مزية تامة ،  
فإن له الاختصاص التام به تعالى ، ويفهم منه عند ذكره سائر صفاته الكمال بخلاف بقية أسمائه  
تعالى وصفاته ( و ) الثالث ( وصية ) أي أمر ( لم يتقوى الله ) أي امتثال أوامره واجتناب نواهيه ،  
ويكفي أحدهما عند ابن حجر . وأما عند الرملي فلا بد من الحث على الطاعة ، ولا يكفي مجرد  
التحذير من الدنيا وضرورها اتفاقا ، لأن ذلك معلوم حتى عند الكفار ، ولا تعين الوصية من  
خطبتها ، بل يكفي ما يقوم مقامها نحو « أطيعوا الله » لأن الترضي منها الوعظ والحث على الطاعة وهو  
محصل غير ملفتها . ( و ) الرابع قراءة ( آية ) من ( القرآن ) مفهومة ( في إحداهما ) للاتباع ، فلا

## وَالْخَامِسُ الْمَخَاطَةُ فِي اللَّوْخَةِ : الْمُؤْمِنِينَ كُلَّهُمْ بِالْمَغْفِرَةِ

يكنى « ثم نظر » وإن كانت آية سواء أفهمت وعدا أو وعيدا أو حكما أو قصة ، ولا يبعد الاكتفاء بشرط آية طويلة ، لأنه أولى من آية قصيرة ، ولا يجرى نحو قوله تعالى « الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور » عن الحمد والوعظ ، إذ الشيء الواحد لا يؤدي به فرضان بل عن الحمد فقط ، كما أنه لو أتى بآيات تشتمل على الأركان كلها ماعدا الصلاة لسم آية تقتضيهما عليها لم يجرى لأنها لا تسمى خطبة ، والله الزايد . ولو لم يحسن شيئا من القرآن ولم يوجد من يحسن غيره أتى بذكر بلحا أو دعاء ، فإن عجز وقف بقدرها . قال الباجوري : ويسن أن يقرأ سورة ق كل جمعة لحبر مسلم « كان النبي صلى الله عليه وسلم يقرأ سورة ق كل جمعة على التبر » ويكنى في أصل السنة قراءة بعضها له . قال في فتح العين : وقراءتها بعد فراغ قراءة آية مفهومة ( ولكن الأفضل أن تقدم ) أي الآية بأن تكون في الخطبة الأولى لتكون في مقابلة الدعاء للمؤمنين وللمؤمنات في الثانية فيحصل التعادل بينهما ، فإنه حينئذ يكون في كل منها أربعة أركان ( و ) الركن ( الخامس الدعاء في ) الخطبة ( للوخرة ) أي الثانية ( للمؤمنين كلهم ) لأن تصميم الدعاء أولى ، ولا بأس بتخصيصه بالمؤمنين كقوله : رحمكم الله ، ويكنى : اللهم أجربنا من النار إن قصد تخصيص الحاضرين . قال الشيرازي : وزيادة وللمؤمنات سنة ، وليس من الأركان ، فلا تقتصر عليه لم يكتب ، بخلاف ما لو اقتصر على المؤمنين له ، ويكون الدعاء ( ب ) بأخروى كـ ( المغفرة ) بأن يقول : اللهم اغفر لجميع المسلمين ذنوبهم ، أو اللهم اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم ، ولا يجوز أن يقول : اللهم اغفر لجميع المسلمين جميع ذنوبهم لوجوب اعتقاد دخول طائفة من المؤمنين النار ولو واحدا ، وما ذكره ينافيه كذا في شرح الأصل ، وهو مبني ( ١ ) على عدم جواز تخلف الوعيد . أما على جوازه وأن خلفه كرم كما قيل \* تخلف إباحي ومنجز موعدى \* فلا يظهر ذلك فانهم . وأما الدعاء للسلطان بخصوصه فلا بأس به إذا لم يكن فيه مبالغة في وصفه وخروج عن الحد كاللاد للسلطان كل ذي حق حقه الذي لا يظلم ، فهذا مكروه إن لم يخش من تركه ضررا وقتة وإلا وجب ، كما في قيام بعض الناس لبعض ، ولا يشترط في خوف الفتنة غلبة الظن ، بل يكفي أصله ، وأما الدعاء لأئمة المسلمين وولاة أمورهم عموما بالصالح والهداية فسنة ، ويكره للخطيب رفع يديه حال الخطبة كما في شرح الأصل .

( ١ ) قوله : وهو مبني إلخ . لم نظم أشرت به إلى جواز تخلف الوعيد وعدمه قلت :

إن الدعاء بنصر كل للمسلمين كل ذنوبهم خلاف مستبين

## (فصل)

عَشْرَةٌ كَانَتْ شُرُوطُ الْخُطْبَتَيْنِ طَهْرٌ عَنِ النَّجَسِ كَذَا عَنْ حَدِيثَيْنِ  
وَسِتْرٌ عَوْرَةٍ قِيَامٌ مَنْ قَدَرَ وَجَلَسَةٌ بَيْنَهُمَا كَمَا غَبَرَ  
ثُمَّ أَوَّلًا بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ هَذِهِ الصَّلَاةِ

[فصل] في بيان شروط خطبتي الجمعة (عشرة كانت شروط) صحة (الخطبتين) بل أكثر :  
أحدها (طهر عن النجس) أي النجاسة في الثوب والبدن والمكان وما يتصل بها كسيف أو عكازة  
في أسفلها نجاسة أو وضعت عليها ، فلا يجوز قبض ذلك ولا قبض حرف منبر عليه نجاسة في محل  
آخر ، ومن ذلك أن يكون فيه عظم عاج : أي عظم ناب الفيل ، فإن قبض بيده على محل النجاسة  
بطلت خطبته مطلقا ، وإن قبض على محل طاهر منه ، فإن كان ينجر بجره بطلت أيضاً ، وإلا فلا ،  
وثانها حال كونه (كذا) أي كالأول في عده من شروط الصحة طهر (عن حديثين) أصغر  
وأكبر ، فلو أحدث في أثناء الخطبة استأنفها وجوبا وإن سبقه الحدث وقصر الفصل ، ثم إذا  
استخلف هو أو القوم واحدا من الحاضرين بنى المستخلف على ما فعله الأول من الخطبة بخلاف  
ما إذا أغمى على الخطيب قبل أن يتم الخطبتين ، فإنه لا يجوز البناء منه ولا من نائبه لزوال الأهلية  
فيه دون المحدث ، ولو أحدث بين الخطبتين والصلاة وتطهر عن قرب لم يضرب . (و) ثالثها (ستر  
عورة) الخطيب لاسامعيه ، فلا يشترط ستر عورتهم كما لا يشترط طهرهم ولا كونهم بمحل الصلاة ولا  
فهم لما سمعوا ، ثم الظاهر صحة خطبة العاجز عن الستر دون العاجز عن طهر الحدث أو الحدث  
كما في شرح الأصل . ورابعها (قيام من قدر) وجعل شرطاً هنا وركنا في الصلاة ، لأن المقصود  
بقيام الصلاة وقعودها الخدمة فعدا ركنين فيها ، والمقصود من الخطبة الوعظ لا اقيام فيه فكان  
بالشرط أشبه كما في شرح الأصل عن الزيادي (و) خامسها (جلسة بينهما) أي الخطبتين (كما غبر)  
أي كالجلوس للتقدم بين السجدين في الصلاة ؛ ويسن أن يكون بقدر سورة الإخلاص ، وأن  
يقرأها فيه ، فلو ترك الجلوس بينهما حسبت خطبة واحدة ، وطلب بخطبة أخرى ، ومن خطب  
قاعدا لعذر فصل بينهما وجوبا بسكتة فوق سكتة التنفس والتي بكسر العين : أي التعب : أي زائدة  
عليها . قال السويدي : ومثله من خطب قائما ولم يقدر على الجلوس أو خطب مضطجعا فيفصل كل  
منهما بسكتة : والأولى للعاجز الاستئناة ، ولو ترك الجلوس سهوا لم تصح خطبته إذ الشرط يقصر  
الإخلال بها ، ولو مع السهو اه . (ثم) سادسها (أولا) أي للموالات (بينهما) أي الخطبتين  
(وبين هذه الصلاة) التي الخطبتان قبلها من شروطها بأن لا يطول الفصل بين الخطبتين ولا بين

وإن حذفت واحدا من لفظ كل      فذاك فيه الخبر باتفاق كل  
يارب واغفر لجميع المسلمين      ذنوبهم والطف بهم بالصالحين اه ناظم

## كُونُهُمَا بِالْعَرَبِيَّةِ انْطَقَنَ فِي وَقْتِ ظَهْرِ أَرْبَعِينَ أَسْمَعْنَ

أركان كل منهما ولايين الخطبتين وبين صلاة الجمعة، وضبط طوله بقدر ركعتين بأخف ممكن ، فإن نقص عن ذلك لم يضر ، نعم لا يضر تخلل الوعظ بين أركانها وإن طال ، ومثل الوعظ القراءة المتضمنة له خلافا لمن أطلق القطع بها ، فإنه غفلة عن كونه صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في خطبته ق- كما في شرح الأصل عن الباجوري .

[ تنبيه ] قال السويفي : والأقرب من التردد فيما إذا علم ترك ركن ولم يدرك هل هو من الأولى أو الثانية ؟ أن يجلس ثم يأتي بالخطبة الثانية لاحتمال أن يكون التروك من الأولى فيكون جلوسها لنوا فبشكل الثانية ويجعل مجموعها خطبة أولى فيجلس بعدها ويأتي بالثانية ، وبقدير كون التروك من الثانية فالجلوس بعدها لا يضر لأن قايته أنه جلوس بعد الخطبة وهو لا يضر ، وما يأتي بعد تكرير لما يأتي من الخطبة الثانية ، واستبدال لما تركه منها ، أما لو شك في ترك الركن بعد الفراغ من الخطبة ، فإنه لا يؤثر كالتشك في ترك ركن بعد الفراغ من الصلاة نقله عنه شارح الأصل . وثامنها ( كونهما ) أى كون أركان الخطبتين ( بالعربية ) ( فـ ) ( انطقن ) في جميع أركانها بكلام العرب وإن كان القوم عجماء لا يفهمونها ، لأنهم يعرفون أنك تعظم في الجملة ، فالمدار على معرفتهم بقريته أنه واعظ وإن لم يعرفوا ما يعظهم به . ويجب أن تعلم واحد منهم العربية حيث أمكن التعلم فإن لم يتعلم أحد منهم حينئذ أئتموا كلامهم ولا تصح خطبتهم قبل التعلم فليصلون ظهرا . فإن لم يمكن التعلم خطب واحد منهم بأى لغة شاء ، بشرط أن يفهمها الحاضرون على المتعمد بخلاف العربية لا يشترط فهمهم لها ، لأنها أصل وغيرها بدل ، نعم لا بد في الآية من العربية كالتأخذه . وتاسعها أن يكونا جميعا ( في وقت ظهر ) للاتباع كما رواه البخاري . وعاشرها أن يسمع الخطيب أركان الخطبتين ( الأربعين ) الذين تنعقد بهم الجمعة ، ومنهم الإمام ؛ وإذا علمت ذلك فـ ( أسمعن ) الأربعين في آن واحد الأركان بالفعل فلا تصح الجمعة مع وجود لفظ يمنع سماع ركن ، ولا تجب على أربعين بعضهم سم على الاعتماد فيهما ولا يكفي لو أسمع عشرين مثلا الأركان فذهبوا لفاء عشرون فأعدت لهم الأركان ، ثم حضر من سمع أولا . وسمن لمن سمع الخطبة سكوت مع إصغاء . قال الرحمانى : ويكره الكلام من المستمعين حال الخطبة خلافا للأئمة الثلاثة حيث قالوا إنه يجرم ، وحملنا الآية وهي قوله تعالى « وإذا قرأ القرآن فاستمعوا له وأنصتوا » على الندب فإنها نزلت في الخطبة ، وسميت قرآنا لاشتغالها عليه ، نعم إن دعت له ضرورة وجب أو سن كالعلم الواجب والنهي عن محرم ولا يكره قبل الخطبة وبعدها وبينهما ، ولو لغير حاجة ، ويجب رد السلام وإن كره ابتداءه . وبقي من شروط الخطبتين خمسة ، وهي نية الخطبة في حق الخطيب لا السامعين . قال الباجوري لأن الخطبتين بمنزلة ركعتين وهو متلبس بفعلها بخلاف السامعين اهـ ، والذكورة ، ووقوعهما في خطة أبنية ، وفعلهما قبل الصلاة ، وتمييز فرضهما من سنتهما كما في الصلاة ، وأما ترتيب أركانها فليس بشرط بل سنة .

## (فصل)

يَلْزَمُ لِلْيَتِّ عَلَى شَخْصٍ لَدَيْهِ غُبْلٌ وَتَكْفِينٌ صَلَاتُهُ عَلَيْهِ  
وَدَفْنُهُ ثُمَّ أَقْلُ غُسْلِهِ بِالمَاءِ تَقْفِيمٌ لِجَنَمِ كُلِّهِ

[فصل] فيما يتعلق باليت (يلزم لليت) بالتحقيق (على شخص لديه) أي لليت اليت أي بقربه من أقاربه وغيرهم ، وكذا كل من علم بموته أو ظنه على الكفاية أربع خصال : أحدها (غسل) اليت للسلم ولو سقطا ظهر خلقه إن أمكن ، وإلا قبله وهو التيمم كما لو أحرق بالنار ، وكان بحيث لو غسل تهرى ، وكما لو لم يوجد إلا أجنبي في المرأة أو أجنبية في الرجل فيقيم اليت فيهما بمائل ، نعم الصغير الذي لم يبلغ حد الشهوة يغسله الرجل والنساء ، ومثله الخنثى الكبير . أما للكافر فلا يجب غسله ، بل هو جائز مطلقا : أي سواء كان ذميا أو غيره كما في شرح الأصل (و) ثانيا (تكفيل) بعد غسله أو بدله ولو ذميا أو مؤمنا أو معاهدا أو سقطا ظهرت فيه أمارات الحياة ، لا حريا ومرتبنا وزنديقا ولا سقطا لم تظهر فيه تلك الأمارات إلا إذا ظهر خلقه بأن تخطط سواء بلغ أربعة أشهر أم لا .. وثالثها (صلاته) أي الشخص المذكور (عليه) أي على اليت للسلم ولو سقطا حيث ظهرت فيه أمارات الحياة بعد النسل وجوبا ، لأنه للنقول عن النبي صلى الله عليه وسلم ، فلو تمسك غسله أو بدله كأن وقع في حفرة وتمسك بإخراجه وطهره لم يصل عليه وبعد التكفين ندبا فتكره الصلاة عليه قبل تكفينه ، لأنه يشعر بالازدراء باليت \* (و) رابعها (دفنه) ولو ذميا أو مؤمنا أو معاهدا أو سقطا ظهرت فيه أمارات الحياة كاختلاج أو اضطراب أو تنفس أو تحريك أو بكاء لا حريا ومرتبنا أو زنديقا ولا سقطا لم تظهر فيه تلك الأمارات إلا إذا ظهر خلقه بأن تخطط سواء بلغ أربعة أشهر أم لا ، فليسقط وهو الذي سقط من بطن أمه قبل تمام ستة أشهر (١) ولحظتين ثلاثة أحوال أشار إليها الشيخ محمد الحنفى بقوله :

والسقط كالسكير في الوفاة إن ظهرت أمارات الحياة

أو خفيت وخلق قد ظهرا فامنع صلاة وسواها اعتبرا

أو اختفى أيضا ففيه لم يجب شي وسر ثم دفن قد ندب

(ثم أقل غسله) أي لليت (بالماء تصميم لجسمه) (كله) مرة ، لأنها القرض في الحي وليت أولى بها ، فلا يشترط تقدم إزالة نجس عنه ، نعم محل الاكتفاء بها إذا حصل بها الانتفاء

(١) قوله (قبل تمام ستة أشهر) هذا عند الرملى تبعاً لوالده : أي والمنازل بعد تمام ستة

أشهر ليس بسقط ، فيجب فيه ما يجب في الكبير سواء علمت حياته أم لا وهو التيمم ، وجرى ابن حجر تبعاً لشيخ الإسلام على اعتبار وجود أمارات الحياة بعد الانفصال فتحرم الصلاة عليه إن لم تظهر فيه أمارات الحياة بعد انفصاله وإن بلغ أكثر مدة الحمل ، أفاده في ترجيح المتأخريين اهـ ناظم .

أَكْتَلَهُ أَنْ سَوَاتِينِهِ تُفْسَلَا وَذَلِكَ جِسْمِهِ بِسَدْرٍ مَثَلًا  
وَلِلَّاءِ ثَلَاثًا صَبٌّ وَارْفَعِ الْقَدْرَ مِنْ أَفْهِ كَذَا وَضَوْءُ مُقْتَبَرٍ  
أَقْلُ تَكْفِينٍ ثَوْبٍ سَاتِرٍ أَكْتَلَهُ ثَلَاثَةً لِلذِّكْرِ

ولا وجب الإكراه، ويسنّ الإبتار إن لم يحصل الإكراه بوتر، ولا بد من كون غسله غطيا ولو كان  
كافرا أو غير مكلف فلا يكفي غرق ولا غسل الملائكة، ويكفي غسل الجن وغسل البيت فيه كرامة  
كما وقع عليه أحمد البدوي، أمدا الله بعمده، وكذا غسل ميت آخر له كرامة، ولا يكره لصحو جنب  
غسله ولا نجاسة التسل، لأن قصد به النظافة، وهي لا تغتفر للنية، نعم تسنّ خروج من الخلاف  
فيقول التسل: نويت التسل أداء عن هذا البيت أو استباحة الصلاة عليه، بخلاف نية الوضوء  
فإنها واجبة، وذلك يلزم بأن لنا شيئا واجبا ونيتة سنة، وشيئا سنة ونيتة واجبة، فيجاب بأن غسل  
البيت واجب ونيتة سنة ووضوء سنة ونيتة واجبة.. و(أكله) أى غسل البيت (أن سواتيه  
تفسلا) بأن تلف على يدك اليسرى خرقة وتسل بها دبر البيت وقبه (وذلك جسمه) أى البيت  
(بصدر) أو صابون أو أغنان (مثلا. وللإكراه ثلثا صبا) عليه. والسنة أن تكون الأولى بسدر،  
والثانية مزقة لصحو الصدر بماء، والثالثة بماء قراح: أى خالص معمولا فيه ما لا يضره من  
الكفور، لأن رائحته تطرد المومنين فيكره تركه، وهذه الثلاثة أدنى الكمال، وأعلى تسع، وأوسطه  
خمس أو سبع، ثم الأكل كون ماء غسله مالحا، لأن الماء الغلب يسرع إليه البلى، وكونه مطروحا  
لأنه يشد البدن إلا لحاجة كبره بالتسل فيسخن قليلا، وكونه في خلوة لا يدخلها إلا التسل ومن  
يبته وولى البيت، وهو أقرب الورثة (وارفع) أى أزل (القدر) الوسخ (من أفه) إن  
أردت أكل التسل، و(كذا) المطلوب (وضوء) له قبل التسل (معتبر) كوضوء الجلى  
ثلاثا بمحضضة واستنشاق ويميل رأسه فيهما ثلاثا يصل الماء لبطنه.. و(أقل) كفن للثكفين  
البيت أن يكون (ثوب ساتر) جميع بدن البيت غير رأس المحرم ووجه المحرمة، هذا إن كفن  
من غير ماله بأن كفن من ماله من عليه نفقته أو من بيت المال أو من الوقوف على تجهيز اللوى  
أو من أغنياء المسلمين، وأما إذا كفن من ماله ولم يوص بإسقاط الزائد على الواحد ولم يمنع منه  
غير مستغرق دينه فتركه، فالواجب ثلاث لفائف ذكرها كان أو أنثى، وإن كان في الورقة  
محذور عليه على التمسك؛ وبالجملة فالكفن بالنسبة لحق الله تعالى فقط ثوب بستر المودة،  
وبالنسبة لحق البيت مشوبا بحق الله ما يستر بقية البدن، وبالنسبة لحق الميت فقط ثلاثة أثواب  
سارة جميع جنه، ويسنّ في الكفن الأبيض، والملبوس أولى من الجديد، فقوله: و(أكله ثلاثا  
الذكر) ولو ضميرا: أى ثلاث لفائف يمس كل منها البدن. قال القويرى: أى هذا من حيث  
التسل عليها، فلا ينافى كونها واجبة في نفسها لأنه متى كفن الميت من ماله ولم يوص بإسقاط



وَالنِّسَاءُ الْقَمِيصُ وَالْإِزَارُ كَذَا الْقَائِمَانِ وَالْخِمَارُ

## (فصل)

هَذِي الصَّلَاةُ سَبْعَةُ الْأَرْكَانِ أَوَّلُهَا النِّيَّةُ ثُمَّ الثَّانِي

الثاني والثالث ولم يكن عليه دين مستغرق وجب له ثلاثة أثواب كل واحد منها يستر جميع البدن غير رأس المحرم ووجه المحرمة . قال القليوبي : ويبسط أولا أطولها وأحسنها وأوسعها ثم فوقها التي تليها ثم التي تليها ثم يثنى طرف العليا الأيسر وفوق الأيمن ، وهكذا البقية كما يفعل الحى في قبائه ويجعل فوق كل منها جنوطا ، ويجوز رابع وخامس ، وهو قميص وعمامة إن لم يكن محرما ورضى بالزيادة وارث أهل للتبرع ، وذلك بلا كراهة ما لم يكن في الورثة محجور عليه أو غائب ، وإلا حرمت الزيادة لكن الأولى الاختصار على الثلاثة . ( ولانسا القميص ) أى الساتر لجميع البدن كما قال الشرقاوى ( والإزار ) وهو ما يشد على الوسط ويؤزر به فيما بين السرة والركبة ( كذا اللفافتان ) رعاية لزيادة الستر كما فعل بأمر كلثوم ابنته صلى الله عليه وسلم رواه أبو داود ( و ) كذا ( الخمار ) وهو ثوب تغطي به المرأة رأسها ، والجمع خمر ككتاب وكتب كما في الصحاح . قال الشرقاوى : أى السنة في تكفين المرأة ذلك . وأما الواجب في حقها فقد تقدم أنه ثلاث لفائف ؛ فالسنة في حق الرجل الاختصار على الثلاث لفائف ، وهى في ذاتها واجبة ، وأما المرأة فالسنة في حقها غير الثلاث لفائف ، وهى قميص وخمار وإزار فقد وافقت الرجل في الواجب وخالفته في الندوب ، ومن حيث إن الزيادة على الخمس مكروهة كراهة تنزيه في الرجل والمرأة للسرف جعلت الثلاث لفائف الواجبة عند الزيادة المندوبة لفافتين فافهم اه بتوضيح المراد . قال الزيادى : نعم يندب شد سادس على صدر المرأة فوق الأركان لتجمعها عن انتشارها باضطراب ثديها عند الحمل اه .

[ فصل ] فى الصلاة على الميت ( هذى الصلاة ) لها ( سبعة الأركان \* أولها النية ) ويجب

فيها القصد والتعيين لصلاة الجنائزة ونية الفرضية وإن لم يتعرض للكفاية وغيرها ، ولا يشترط تعيين الميت الحاضر باسمه أو نحوه ولا معرفته بل يكفي أن يقول : نويت الصلاة على هذا الميت أو على من صلى عليه الإمام أو على من حضر من أموات المسلمين فرضا أو فرض كفاية . وأما الغائب عن البلد ولو خارج السور قريبا منه ، فإن أراد به مخصوصه فلا بد من تعيينه ، وإن أراد به العموم لم يشترط التعيين بل يكفي أن يقول نويت الصلاة على من تصح الصلاة عليه من أموات المسلمين أو من صلى عليه الإمام أو على من غسل وكفن في هذا اليوم . قال شيخ الإسلام في فتح الوهاب : وتصح على غائب عن البلد ولو دون مسافة القصر وفى غير جهة القبلة والمصلى مستقبلها ، لأنه صلى الله عليه وسلم أخبرهم بموت النجاشى في اليوم الذى مات فيه ثم خرج بهم إلى المصلى فضلى عليه وكبر

## أَرْبَعُ تَكْبِيرَاتِ الْقِيَامِ لِقَادِرٍ فَاتِحَةٌ تَرَامُ صَلَّى عَلَى النَّبِيِّ لِلثَّانِيَةِ وَلِنَدْعُ لِلْمَيْتَةِ لِلثَّالِثَةِ

أربعا ، وذلك في رجب سنة تسع . أما الحاضر بالبلد فلا يصلي عليه إلا من حضر ، وتصح الصلاة على القبر أيضا إذا كان قبر غير نبى ويسقط الفرض عن الحاضرين إذا علموا صلاة غيرهم ( ثم الثانى : أربع تكبيرات ) منها تكبيرة الإحرام فالكل ركن واحد ؛ فلو نقص عنها ابتداء بأن أحرم بها بنية النقص لم تعتد ، أو انتهاء بطلت ؛ ولو زاد عليها ولو عمدا لم تبطل حيث لم يعتقد البطلان به لأنها ذكر وهي لا تبطل به وإن اعتقد أن الزائد من الأركان ، نعم إن وإلى الرفع فيه بطلت ولا تسن للمأموم متابعة الإمام في الزوائد بل يسلم أو ينتظره ليسلم معه ، وهو أفضل لتأكيد المتابعة ؛ فلو تابعه في الزوائد لم تبطل ، ويجب قرن النية بالتكبيرة الأولى التى هى تكبيرة الإحرام ، ولا يجب على الإمام نية ، نعم لا يحصل له الثواب إلا بها ، ولا بد من نية الاقتداء إن كان مقتديا ، ولا يضر اختلاف نية المأموم ونية الإمام كما إذا نوى الإمام ميتا حاضرا أو غائبا ونوى المأموم ميتا آخر كذلك ، والمأموم الذى سبقه الإمام بتكبيرة أو تكبيرتين ، قال شيخ الإسلام فى فتح الوهاب : فلو كبر إمامه أخرى قبل قراءته الفاتحة سواء شرع فيها أم لا تابعه فى تكبيره وسقطت القراءة عنه وتدارك الباقي بعد سلام إمامه كما فى غيرها من الصلوات ، ويسن رفع يديه فى تكبيراتها حين منكبته وبضع يديه بعد كل تكبيرة تحت صدره كغيرها من الصلوات ، والأربع التكبيرات هى التى استقر عليها فعل النبى صلى الله عليه وسلم فى صلاته على النجاشى وإلا فكان قبلها يكبر على الميت خمس أو ست أو سبع أو ثمان تكبيرات . والثالث ( القيام \* لقادر ) عليه ولو صليا وامرأة مع رجال وإن وقعت لهما نافلة رعاية لصورة الفرض ، فلو عجز عن القيام قعد ، فإن عجز عنه اضطجع ، فإن عجز عنه استلقى ، فإن عجز عن ذلك أو ما كما فى غيرها والرابع قراءة ( فاتحة ترام ) أو قراءة بدلها هذا الجز عنها ولا تتعين بعد الأولى ، ولذا لم يقيدوا الناظم تبعا لأصله فيجوز إخلاء الأولى عنها وضمها للصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الثانية أو للدعاء للميت بعد الثالثة أو يأتى بها بعد الرابعة ، نعم الأفضل بعد الأولى ، فلو شرع فيها عقب الأولى فلا يجوز له قطعها وتأخيرها لما بعدها كما لا يجوز أن يقرأ بعضها فى ركن وبعضها فى ركن آخر ، لأن هذه الحصلة لم تثبت ويقرؤها سرا وإن صلى ليلا لأنها وردت كذلك ، ويسن التعمد قبلها والتأمين بعدها ، ولا يسن دعاء الافتتاح ولا السورة لأن صلاة الجنائزة مبنية على التخفيف وإن صلى على قبر أو غائب على المتمد . والخامس الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم بعد الثانية وجوبا فلا تجزئ بعد غيرها للاتباع لفعل السلف والخلف ، وتسن الصلاة على الآل فيها والثناء للمؤمنين والمؤمنات عقبها والحمد قبل الصلاة على النبى صلى الله عليه وسلم كما فى شرح المنهج قال الشيرازى : والأفضل أن يقول الحمد لله رب العالمين ، وخرج بالصلاة على الآل السلام عليهم فلا يسن على المتمد اه \* (صل على النبى) صلى الله عليه وسلم (لثانية) أى

بجدها : إما بأقلمها ، وهو اللهم صل على سيدنا محمد ، وإما بأكلها ، وهو : اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم ، وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما باركت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد (و) السادس الدعاء لليت بعد الثالثة وجوبا فلا يجزئ بعد غيرها (ف) (لتدع لليت) مخصوصه ولو غيرها بأخرى (ثالثة) أى بجدها ، لا بدنيوى نحو اللهم احفظ تركته فإنه لا يكفي بل أنه في حق الكبير والصغير أن يقول: اللهم الطف به أو لطف الله به ، وأكله في حق الصغير الذى والديه حيوان مسلمان : اللهم اغفر له ، أو اللهم ارحمه ، أو اللهم إنه عبدك وابن عبدك وابن أمتك أنت خلقته ورزقته وأنت أمته وأنت عليه اللهم اجله لوالديه سلفا وذخرا وفرطا وأجرا وثقله موازينهما وأعظم به أجورهما ولا تحرمنا وإياها أجره ولا تفتنا وإياها بعده ؛ اللهم ألحقه صالح سلف المؤمنين في كفالة أيتنا إبراهيم ، وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وعافه من فتنة القبر ومن عذاب جهنم ؛ ويقول في حقه إذا كان أبواه ميتين مسلمين : اللهم اغفر له ولوالديه واراض عنه وعنهما رضاك به عليهم جوامع رضوانك مثلا ، أو اللهم ارحمه وارحم والديه رحمة تنير لهم المضجع في قبورهم ، ويقول فيمن كان أبواه كافرين والصغير في يد السلم الذى ساء مثلا : اللهم اغفر له ولإسائه وحريمه ، وفيمن كان أحد أبويه مسلما : اللهم اجله فرطا لأصله للسلم وارحمه ، وفي ولد أترنا : اللهم اجله فرطا لأمه وارحمه ؛ ولو تردد في بلوغ للراحم فالأحوط أن يدعو بهذا الدعاء ونحوه بالدعاء بعد الثالثة ، ويكفي أن يدعو له بالرحمة مثلا ، والسقط إذا صلى عليه فيدعى لوالديه بالسلفية والرحمة ، ولو دعى له بخصوصه كفى عملا بموم خير أبى داود وابن حبان « إذا صليت على ليت فأخلصوا له الدعاء » أى عضوا وخصوا .. وأكله في حق الكبير مافى مسلم عن عوف بن مالك قال : « صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال : اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم منزلته ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد وقفه من الخطايا كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجته وأدخله الجنة وأغفر له من عذاب القبر وفتنته ومن عذاب النار » ، وهذا أصح دعاء الجنائزة كما في الروضة عن الحافظ . قال القليوبي : ويقول بعد الرابعة : اللهم لا تحرمنا أجره : أى أجر الصلاة عليه ولا تفتنا بده واغفر لنا وله وهذا ليس فرضا له : أى لأنه لا يجب بعد الرابعة شئ ، فلو سكت عقبها جاز خلافا للسالكية حيث قالوا : ويدعو بعد الرابعة وجوبا على ملاحظته الضمى ، وإن كان للتشهور أنه لا يدعو بعدها كما في الزرقاني لكن جرى العمل بالدعاء بعدها كما في حاشية الحرشى ؛ ويسن تطويلها بقدر الثلاثة قبلها ، ونقل عن بعضهم أنه يقرأ فيها ثلاث آيات من سورة غافر ، وهى قوله تعالى « الذين يحملون العرش ومن حوله يسبحون بحمد ربهم ويؤمنون به ويستخفرون للذين آمنوا ربنا وسعت كل شئ رحمة وعلمنا لا يغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقهم عذاب الجحيم ربنا وأدخلهم جنات عدن التى وعدتهم ومن صلح من آبائهم وأزواجهم وذرياتهم إنك أنت العزيز الحكيم ، وقهم للنيكيت

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ الْآزْكَانُ مَكْنَى لِمَا اسْتَحَبَّ بِالْإِنْتَانِ

### (فصل)

أَقْلَ دَفْنٍ خُفْرَةٌ تَصْلُوهُ مِنْ سَبْعِ نُسُكٍ مَا يُبَيِّنُهُ  
أَوْلَاءُ قَدَرٍ قَلْبُهُ وَتَنْظَرُ وَوَجِبَ تَوْجِيهُهُ لِلْقَبِيلَةِ

ومن حق الميت يومئذ قد رحمت وذلك هو الفوز العظيم « لورود ذلك في بعض الأحكام  
كما في شرح الأجل . (بسم السلام) بعد الصلاة وفي كيفية وتعليمه ، وفي عدم استحبابه وطهارة  
وبركاته كما في سائر الصلوات هو : (سابع الأركان) وإذا أتيت هذه الأركان (لمكن لما استحب)  
وفي نسخة : بما استحب (بالإنتان) كأن يدعو بعد الصلاة بما تقدم وتطوّلها بعد الصلاة  
قلها وتقرأ فيه الثلاث آيات من سورة غافر المارة وتزيد في السلام : ورحمة الله .

[فصل] في بيان الدفن وما يذكر منه (أقل دفن) أي قبر البيت (خفرة تكفوه) أي  
تغطيه (من) بنفس (سبع) أي كل ماله ناب يدعو به ويفترسه ، و (تكم ما يبيته) من ظهور  
رائحة فتؤذي الأحياء : أي الواجب من القبر ما يمنع ظهور رائحة الميت فتؤذي الأحياء ويمنع  
نبض السبع فيأكله فلا يكفي وضه على وجه الأرض والبناء عليه حيث لم يتعد الحفر والإكفي ،  
هنا إذا مات بالبر . وأما إذا مات بالبحر في سفينة فينتظر وصولها إلى الساحل ليدفن في البر إن  
خرب ، وإلا للجمهور كما نص عليه الإمام الشافعي : أن يشد بين لوحين ثلاثا ينتفع ويلقى في البحر  
ليصل إلى الساحل وإن كان أهله كفارا قد يجدد مسلم فيدفنه إلى القبلة فإن أقوه فيه بدون لوحين  
وتكفوه نحو حجر لم يأتموا ، ويسن أن يستر القبر عند الدفن بثوب ونحوه لأنه ربما يتكشف من  
البيت شيء فيظهر ما يطلب خفاؤه رجلا كان الميت أو امرأة ، وهو فيها أكدر . والنسبة الدفن في غير  
الليل وغير وقت كراهة الصلاة في غير حرم مكة . نعم يجوز بلا كراهة دفنه ليلا مطلقا وكذا في وقت  
كراهة الصلاة إذا لم يقصد وإلا فلا يجوز . قال الجعفي : أي يكره تنزيها على التمسك ولا يحرم ولا  
يكره دفنه في وقت كراهة الصلاة في حرم مكة قياسا على الصلاة فيه ، وأكل القبر و (أولاء قدر  
هنة وبسطة) بأن يقوم فيه رجل متدل إقامة باسطا يديه مرتفعين غير قابض لأصابعهما وذلك  
مقدار أربعة أذرع ونصف بفرع اليد (وواجب توجيهه) أي الميت (لقبلة) تنزيلا له منزلة  
القبلى فلا لا يجب الاستقبال في الكفر بل يجوز استقباله ولستدباره . نعم الكفارة التي في بطنها  
حينئذ مسلم تحض في الروح ولم ترج حياته يجب استدبارها لقبلة ليكون الجحيم مستقبلا لقبلة لأن  
وجه الجحيم إلى ظهر أمه ، وتدفن هذه المرأة بين مقابر المسلمين والكفار ثلاثا دفن للمسلم في مقابر

وَوَضَعَ خَدَّهُ عَلَى التُّرْبِ نَدَبٌ وَيُكْرَهُ الصُّنْدُوقُ حَيْثُ مَاطِلِبٌ

## (فصل)

وَيَنْبَشُ الْمَيِّتُ لِلْأَرْبَعَةِ لِلْفُسْلِيِّ مَعَ تَوَجُّهِهِ لِلْقَبْلَةِ

الكفار. وعكسه ، ولا يجب الاستدبار في أمه إن لم تنفع فيه الروح لأنه لا يجب استقباله حينئذ ، نعم استقباله أولى ، ويجب شقّ بطنها وإخراجه منه ولو مسلة إن رجيت حياته ولا يجوز دفنه معها حينئذ ، ويسنّ أن يوضع الميت في القبر على عينيه كما في الاضطجاع عند النوم فلو وضع على يساره كره ولم ينبش كما قاله المحلى ( ووضع خدّه ) أى الأيمن بعد إزالة الكفن عنه ( على التراب ندب ) أى يسنّ أن يفضى بخته إلى الأرض أو إلى نحو البنة لأنه أبلغ في إظهار اللد ( ويكره ) أيضا ( الصنندوق حيث ماطل ) أى لم يحتج إليه لأن فيه إضاعة المال ، وإلا بأن طلب جله فيه لنداوة الأرض أو نحوها كرهاوتها فلا يكره (١) للحاجة ولا تنفذ وصيته به إلا حينئذ ، ويسنّ أن يسند وجه الميت ورجلاه وظهره إلى جانب القبر بنحو لبنة أو حجر ثلاثينكبت على وجهه أو يستلقى على ظهره . قال الباجورى : وإذا كان بأرض اللحد أو الشق نجاسة فإن كانت صديد اللوى كما في المقبرة المنبوثة جاز وضعه عليها أو من غيره كبول أو غائط لا يجوز . وقال الشورى : يجوز وضعه عليها مطلقا ثم قال : ويظهر صحة الصلاة عليه في هذه الحالة كما في شرح الأصل .

[فصل] فيما يوجب نبش القبر بعد دفن الميت فيه ( وينبش الميت ) أى يكشف القبر الذى فيه الميت ( للأربعة ) الأمور بل لما تزيد على الاثنى عشر وهى ترجع لثلاثة أنواع : الأول لترك واجب في حقه كوجوب نبشه ( للفعل ) وللتيمم تداركا للظهر الواجب ، بخلاف ماله دفن بلا كفن أو في حرير فلا ينبش كما في شرح الأصل ، ومنه وجوب نبشه إذا دفن على شقه الأيمن أو الأيسر غير موجه للقبلة ، وكذا إن دفن مستلقيا ووجهه للقبلة بأن كانت رجلاه إليها ليجعل على شقه الأيمن ( مع توجيهه للقبلة ) تداركا للواجب على الاعتماد خلافا لما في متن الروض وشرحه . قاله الشورى : ومنه وجوب نبشه إذا دفن الكافر في الحرم ، ومنه وجوب نبشه إذا لحق الميت سيل أو نداوة كما في عناية شيخنا .

قلت : والظاهر أن منه وجوب نبشه إذا دفن الكافر في مقابر المسلمين أو السلم في مقابر الكفار وإن لم أر من نصّ عليه بخصوصه ، لأنه في معنى دفن الكافر في الحرم فتأمل وحرر .

(١) قوله . فلا يكره : بل يجب حينئذ كما في فتح العين اه ناظم .

هَذَا لَمْ إِذَا يَتَمَيَّزُ وَانْطَقَا لِلْمَالِ إِنْ دُفِنَ مَعَهُ مُطْلَقًا  
كَذَلِكَ لِلْجَنَيْنِ حَيْثُ دُفِنَا مَعَ أُمِّهِ وَظُنَّ حَيًّا هَاهُنَا

و (هذا) الوجوب للنش في هذا النوع (إذا لم يتغير) أي إذا لم ينتن ، نعم هذا التقييد منصوص عليه في غير اللحق على ما ذكره الناظم لهذا النوع . أما للحق فأطلقه شيخنا في الإحالة وغيره . النوع الثاني لأجل مال لغيره دفن معه ، وحكمه ما أشار إليه بقوله (وانطقا) أي قل (للسال) أي مال الغير (إن دفن معه) أو وقع في قبره مال : خاتم أو غيره وجب نبشه (مطلقا) أي ولو تغير لأخيه سواء أطلبه مالكة أم لا ، ومثله لو دفن الميت في مغسوب من أرض أو ثوب ووجد ما يدفن أو يكفن فيه الميت فيجب نبشه وإن تغير ليرد كل مالكة إذا طلبه ، وإلا فلا كما لو طبع مال نفسه ومات ، أما مال غيره وطلبه فينبش ويشق جوفه ليخرج منه ويرد لمالكه مالم تضمن الورثة فلا يشق حينئذ على العتمد ، والفرق بين مسألة الابتلاع والوقوع أن الابتلاع في شقه هتك حرمة الميت ولا كذلك الوقوع . النوع الثالث توقف حق للغير مالى عليه ، وإلى حكمه ومثله أثار بقوله (كذلك) أي كما يجب نبش القبر في النوعين المذكورين كذلك يجب نبشه (أجل الجنين) إن أمكنت حياته بأن يكون له ستة أشهر فأكثر (حيث دفنا مع أمه وظن حيها هنا) بقول القوابل تداركا للواجب لأنه يجب شق جوفها قبل الدفن ، فإن لم تظن حياته بقول القوابل حرم الشق لكن تخرج من القبر ، ويؤخر الدفن حتى يموت في بطنها ، ومن الخطأ ما قيل يوضع حجر على بطنها ليؤتق فإن فيه قتلا للجنين . قال شيخنا في إعادته : ويتقى صور للضرورة المجوزة للنش غير ما ذكر . منها ما لو بشر إنسان بمولود فقال إن كان ذكرا فبدي حرا أو أنثى فأبقى حرة ودفن للمولود قبل العلم بحاله فينبش ليعلم من وجدت صفته ، أو قال إن ولدت ذكرا فأنت طالق طلبة أو أنثى فطلقتين فولدت ميتا ودفن وجهه حاله فالأصح في الروايد نبشه ، أو ادعى شخص على ميت بعد دفنه أنه امرأته وأن هذا الولد ولده منها وطلب إرثه منها وادعت امرأة أنه زوجها وأن هذا ولدها منه وطلبت إرثها منه وأقام كل بينة فإنه ينبش ، فإن وجد أنثى قدمت بينة الرجل ، وقد نظم محمد عبد الولي بن جهمان بعض تلك الصور الفقهية في قوله :

يحرم نبش الميت إلا في صور	فهاكها منظومة ثنتي عشر
من لم يغسل والذى قد بليا	أي صار ترابا وكذا إن ووريا
في أرض أو ثوب كلاهما غصب	أو بالغ مال سواء وطلب
أو خاتم ونحوه قد وقعا	في القبر أو لثيطة ما اضطجعا
أو دفن الكافر في أرض الحرم	أو يدعى اثنان ميتا يطعم
أو يلحق الميت سيل أو ندى	أو من على صورته قد شهدا

## (فصل)

الْأَسْتِغْنَاءُ أَرْبَعٌ فَأَوَّلُ مَسَاحَةٌ ثُمَّ خِلَافُ الْأَوَّلِ  
مَكْرُوهَةٌ كَذًا مَعَ الْوُجُوبِ يَجْمَعُا بَيْنَهُ عَلَى التَّرْتِيبِ  
تَقْرِيبُ مَاءٍ صَبَّهُ وَالْجَائِزُ مِنْ غَسْلِ عَضْوٍ وَالرَّيْضُ الْمَاجِزُ

أو جوفها فيه جنين يرهى حياته فواجب أن يخرجها  
أو قال إن كان جنينها ذكر فطلقه وللأنثى إمض  
فبدن للولود قبل النظم عمله هذا تمام النظم  
والحمد لله وصلى دائما على النبي أحمد وسلمنا  
والآل والصحب جميعا آمين غيث ولاح البرق في جوارنا

انتهى بعض تصرف ، وقوله في النظم : أو من على صورته قد شهدا : أى أو لكون  
المتألف وهو من ينبع الأثر يلحقه بأحد المتنازعين فيه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[فصل] في بيان أنواع الإطاعة وأحكامها (الاستغناء) زيادة السين والثاء لتأكيد من  
المعنى القاهر على الأمر للكف بغيره للشخص أو بتركه (أربع) من الخصال بل أكثر  
(الاحقة الأولى : مساحة ، ثم) الثالثة (خلاف الأولى) ثم الثالثة (مكروهة) و (كذا)  
الواجبة تد من الخصال (مع الوجوب) و (يجمعها) أى الخصال الأربع للذكورة (بيت على الترتيب)  
أى على ترتيبها للذكور ، فالمساحة : هى (تقريب ماء) أى إحضاره الذى يريد الوضوء أو التسل  
لحبوتها عنه عليه الصلاة والسلام في مواطن كثيرة ، وخلاف الأولى هى (حبه) أى لليل على نحو التوضي  
ولو من غير أهل العبادة وبلا طلب . قال القليوبي : لأن الإطاعة ترفع : أى تتم وتزين لا يلبق  
بالتعبد ما لم يقصد بها الشخص علم للنبي ، وإلا لم تكن خلاف الأولى كما أنها فى حقه صلى الله عليه  
وسلم كذلك لأنه كان يخطبها لبيان الجواز (و) للمكروهة هى (الجائز) من غسل عضو) أى للمعين  
الممكن من غسل عضو من أعضاء التوضي أو التمسك ، ولو كان أمرد لم ينبت شعر وجهه ضرورية  
أن الحرمة وجه آخر (و) الواجبة هى (للمريض العجز) أى إطاعته في وضوئه أو غسله ولو بأجرة  
مثل فضلت عما يستبر في ذكاة اللحم ، وإلا صلى بالتيمم وأطعد ، ومثله من لم يقدر على القيام في الصلاة  
إلا بغير . وينبى من خصل الإطاعة خصلتان : سنة ، وهى إطاعة المفرد عن الصف بموافقة  
في موضع مثلا ، وحرام ، وهى الإطاعة على فعل الحرام كإتيان شرب الخمر .

## (فصل)

تَلَزَمُ فِي أَمْوَالِنَا الزَّكَاةُ وَهِيَ تَقْدَانُ مُعْشَرَاتُ

[فصل] فيها يجب الزكاة فيه (تأزم في) ستة أنواع من (أموالنا الزكاة \* وهن) أي الأنواع الستة : أحدها (تقدان) وهما الذهب والفضة ولو غير مضروبين حيث بلغ الذهب عشرين دينارا بوزن مكة تعديدا يقينا ، والدينار اثنتان وسبعون حبة شعير معتدلة لا قشر عليها وقطع من طرفها ماديّ وطال ، وبلغت الفضة مائتي درهم ، وهي : أي تقريبا خمسة وعشرون ريالاً إن كان في كل ريال من النحاس درهم ، وثمانية وعشرون ريالاً إن كان في كل ريال من النحاس درهماً ، والواجب في هذين النصابين ربع عشرهما ؛ ففي عشرين دينارا نصف دينار ، ولا زكاة في الحليّ للبلح إلا إذا كسر ولم ينو إصلاحه فتجب فيه كما تجب في الحرّم والمكروه . قال الزبدي . ولو وجبت زكاة في حليّ فاختلفت قيمته وزنه كسوار قيمته ثلاثمائة وزنه مائتان اعتبرت القيمة على الأصح فيتخير بين إخراج ربع عشر الحليّ مشاعاً يسلمه للفقراء وبين إخراج خمسة دراهم ، لأن فيه ضرراً عليه وعلى المستحقين ، ومحل هذا إذا كان الحليّ مباحاً بأن كان مكسوراً مضوغة ولم ينو إصلاحه ، أما لو كان محرّماً لم ينع كالأواني فلا أثر لزيادة القيمة : أي فالعبرة بوزنه لا بقيمته فيخرج خمسة دراهم من غيره أو منه أو يكسره أو يدفع ربع عشره مشاعاً به بتغيير ما . قلت : ويؤخذ من قول الإمام الشافعي رضي الله عنه في رسالته الأصولية : ولا يجوز أن يقاس بالذهب والفضة اللذين هما الثمن ظناً في البهائم غيرهما ، لأنه في غير معناها اه . كلّ ما هو في معناها كالنوط في كونه قد الناس الذي اكتنزوه وأجروه أثماناً فيما بينهم على ما يتبايعون به في البلدان يقاس عليهما في وجوب الزكاة وتحريم الربا إن لم ينظر إلى أصله من العرضية . لا يقال إنه من قبيل الفلوس النحاس وأصحاب الشافعي لم يصلوها في حكم التقدين ، والقاعدة أن قول الأصحاب يقدم على قوله إذا اختلفا . لأن تحول كلام الإمام فيها صار الثمن علماً في البلدان فيما عظيم بمنه وفيما كان نافعاً كالنوط لسكّال شبهه بالتقدين كما لا يخفى ، وكلامهم فيها لم يكن كذلك كالفلوس النحاس فلا مخالفة بين كلامه وكلامهم فلا هل لقاعدة فافهم . والنوع الثاني (معشرات) وهو النوبات الشاملة للشجر والزرع ، ولا زكاة في شيء من ثمره إلا في رطب وعنب وما صلح للاقتيات من الحبوب كقمح وشعير وأرز وعدس وفرة وحصى وباقلاء وهو الفول ودخن وهو نوع من الدرة إلا أنه أصفر حياً منها ، وحبان بضم الحيم وقيل لها الحرطمان بضم الميم والطاء ، وماش وهو نوع منه ، وهذا إذا كان يصلح للاقتيات كثير الأكل كما مثل بل ولو كان نادر الأكل كشجرة البلوط السداة بشرة الفؤاد ، وهي تشبه البلح . قال في الصلح : والبلوط مثل تنور : ثمر شجر وقد يؤكل وربما دبغ بقشره اه وكالسلت وهو ضرب من شعير ليس فيه قشر . قاله الجوهري ، وقال ابن فارس : ضرب منه رقيق القشر منار الحب ، وقال الأزهري حب بين الحنطة والشعير ولا قشر له اه وكالمس يفتحان نوع



## كَذَا رِكَازٌ مَمْدُونٌ وَنَعَمَ مَالُ التَّجَارَةِ قَتْمٌ تُعَلَّمُ

من الحنطة تكون في القشرة منه حبتان ، وقد تكون واحدة أو ثلاث ، وقال بعضهم : هو حبة سوداء تؤكل في الجذب ، وقيل هو مثل البر إلا أنه عسر الإبقاء ، وقيل هو العدس ، فتجب الزكاة في جميع ما ذكر إذا تحققت شروطها بخلاف ما يؤكل تنعما كالسكر والتين والشمش والتفاح والبن ، وما يؤكل تدابريا كالصطكي والفلفل بضم الفاء وهو من الأبخار كما في الصباح . وواجبها العشر إن بقيت بلامؤنة كثيرة وإلا فنصفه . وينقذ سبب وجوب الزكاة في العشرات المذكورة بيد صلاح الثمر واشتداد الحب على المالك لاطى المستحق ولا في مال الزكاة ، لأن حق المستحق إنما هو في الخالص الجاف ، وشروط وجوبها أن تبلغ خمسة أوسق تحديدا ، وهي ألف وستائة رطل بغدادية إذ الوسق ستون صاعا ، وهو للسمي في عرف مصر بالأردب ، ومجموع الخمسة ثلثمائة صاع ، والوصاع أربعة أمداد والمدر رطل وثلث بالبغدادى ، فإذا ضربت الخمسة أوسق في الستين صاعا كانت الجملة ثلثمائة صاع ، فإذا ضربتها في الأربعة أمداد صارت الجملة ألفا ومائتي مد . بألف وستائة رطل بالبغدادى كما قال أبو شجاع في مثته ، وقد رت به لأنه الرطل الشرعى كما في الباجورى على سم ، وتعام للثك وإن لم يباشر المالك ولا نائبه زراعته كأن وقع الحب بنفسه من يد مالكة عند حمل القلة مثلا أو بإلقاء نحو طير كأن وقعت المصافير على الشنابل فتناثر الحب ونبت فتجب الزكاة في ذلك إن بلغ نصابا ، وخرج بذلك للثك ما نبت من حب حمله السيل من دار الحرب إلى أرضنا غير للملوكة لأحد فلا زكاة فيه لأنه فيء والمالك غير معين ، وأما لو كانت مملوكة فيملكها مالكة ولو حمل الهواء أو الماء حبا مملوكا فنبت بأرض ، فإن أعرض عنه مالكة فهو للمالك الأرض وعليه زكاته ، أو لم يعرض عنه فهو له وعليه زكاته وأجرة مثل الأرض لصاحبها ، ويضم نوع من النبات إلى نوع آخر كمنب مصرى وشامى ، بخلاف الجنسيتين كبير وشعير فلا يضافان . وتخرج الزكاة عند اختلاف النوع من كل من الأنواع بقسطة إن تيسر ، فإن تبصر لكثرة أو قلة مقدار كل منها أخرج الوسط لا أعلاها ولا أدناها ، ويضم أيضا زرع العام ، وهو اثنا عشر شهرا إن وقع حصادها في عام واحد بأن يكون بين حصاد الأول والثاني أقل من اثني عشر شهرا عريية ، وإن وقع زرعها في عامين بأن كان بين زرع الأول وزرع الثاني اثنا عشر شهرا وبين حصاد الثاني والأول أقل من ذلك ، وللزاد بوقوع حصادها في عام أن يلبثا أو أن الحصاد وإن لم يقع بالفعل ، ومثل الزرعين الثمرتان إن وقع الاطلاعان في عام وإن لم يتحد قطعهما في عام واحد فالعبرة بالحبوب بالحصاد بالقوة ، وفي الثمار بالاطلاع ، نعم لو أثمر نخل في عام مرتين فلا يضم بل هما كشجرة عامين إلحاقا للنادر بالأعم الأغلب ، وكذلك كل ما شأنه أن لا يثمر في العام إلا مرة واحدة . والنوع الثالث حال كونه ( كذا ) أى كالذى تقدمت في وجوب الزكاة ( ركاز ) بكسر الراء : دين جاهلية ، وهم من قبل بعثته صلى الله عليه وسلم ، ولو أظهره من دفنه نحو سيل أو كان الدافن من قوم موسى وعيسى أو غيرها كيوسف ،

وإنما يملكه الواجد له إذا وجدته في موات أو ملك أحياء ، فإن وجدته بمسجد أو شارع فلقطة كما إذا وجدته ظاهرا ولم يعلم أن مظهره نحو سبل ، وإن وجدته في ملك شخص أو موقوف عليه فهو له إن ادّعى وإلا بأن لم يدعه أو سكت فلمن قبله وهكذا إلى الهي فهو له وإن لم يدعه بل وإن نجاه كما قاله ابن حجر ومثله الزيادي قالا عن الدارمي ، لأنه يملكه بالإحياء ولم يزل يملكه عنه بييمه للأرض المدفون بها لأنه مدفون متقول لا يدخل في البيع ، لكن قال ابن قاسم : الوجه خلافه فيشترط أن لا ينفيه ، ونقله عن الرملي ، ولذلك قال فالشرط فيمن قبل الهي أن يدعيه وفي الهي أن لا ينفيه ، ولو وجد مال مدفون في ملك وتنازعه بائع ومشتري أو مكر ومكتر أو معبر ومستعير بأن قال كل منهما أنا الذي دفنته صدق ذو اليد يمينه كما لو تنازعا في أمتعة الدار ؛ وخرج بالاضافة إلى الجاهل دفين الإسلام كأن يكون عليه شيء من القرآن أو اسم ملك من ملوك الإسلام فإن علم مالكة وجب ردّه عليه لأنه مال مسلم ومال المسلم لا يملك بالاستيلاء عليه ، وإن لم يعلم مالكة فلقطة وكذا إن لم يعلم هل هو جاهل أو إسلامي بأن كان مما لا أثر عليه كالنبر . فإن علم أن مالكة بلفته الدعوة وعائده فهو في كما حكاه في المجموع عن جماعة وأقره أفاده الباجوري على سم ، وإن وجد في ملك حرّ في دار الحرب فله حكم النقي ، وإن دخل دارهم بأمانهم فبرّد على مالكة وجوبا ، وإن أخذ قهرا فهو غنيمة . والواجب في الركاز إن بلغ نصابا الخمس في الحال يصرف لأهل الزكاة كما في شرح الأصل . والنوع الرابع ( معدن ) وهو مكان خلق الله تعالى فيه ذهب أو فضة من موات أو ملك لواجده فيجب على من استخرج ذلك ربع عشره حالا إن بلغ نصابا وكان المستخرج من أهل وجوب الزكاة بأن كان مسلما حرّا ، فما أخذه الكافر يملكه ولا زكاة عليه ، لكن يمنه الحاكم من أخذ المعدن والركاز الذين في دار الإسلام كما يمنعه من الإحياء بها ، لأن الدار للمسلمين ، وهو دخيل فيها ، وما أخذه المكاتب يملكه ولا زكاة عليه فيه لصفه ملكه ، وأما ما يأخذه الرقيق غير المكاتب فهو لسيدته فيأخره زكاته ، ويضم بعض المخرج إلى بعض إن اتحد المعدن عرفا بأن يكون في مكان واحد ، وإن تعددت حفرة وتتابع العمل أو تقطع لعذر كاصلاح آلة أو مرض وإن طال الزمن عرفا ، فإن اختلف المعدن أو قطع العمل بلا عذر فلا يضمّ أوّل ثان في إكمال النصاب وإن قصر الزمن ، بل يضم الثاني لما ملكه من جنسه أو من عرض تجارة يقوم به ولو من غير المعدن كإرث في إكمال النصاب ، فإن كمل به زكي الثاني إن كان ماملكة غير غائب وإلا فلا يلزمه زكاته حتى يعلم سلامته ليتحقق الزوم ، فلو استخرج من المعدن الأوّل تسعة عشر مثقالا ومن المعدن الثاني مثقالا لم تجب زكاة التسعة عشر وتجب زكاة المثقال حيث كان مالكا لتسعة عشر مثقالا من غير المعدن كما في شرح الأصل ( و ) النوع الخامس ( نعم ) بفتح العين وقد تسكن اسم جمع لا واحدا من لفظة يذكر ويؤث وهي الإبل والبقر والغنم ، سميت بذلك لسكثرة نعم الله على عباده ، فلا تجب في الحبل والرقيق والتولاد بين زكوى وغيره كنعم وظباء لأنه يتبع الأخف حيث كان ذلك لقضية لا للتجارة وإلا وجبت زكاة التجارة ؛ وشرائط وجوبها في هذه

الأجناس الثلاثة ستة : الأول الإسلام فلا تجب على كافر أصلي . وأما الرد فالصحيح أن ماله موقوف ، فإن عاد الى الإسلام وجبت عليه وإلا فلا لأنه تبين بموته على الردة أن المال خرج عن ملكه من حين الردة وصار فينا ؛ وهذا في غير الزكاة التي لزمته قبل الردة . أما هي فيجب إخراجها من ماله مطلقا أسلم أم لا ؛ لأنها وجبت عليه في حال الإسلام . والثاني الحرية كالأو بعضا . فلا زكاة على رقيق ولا على البعض فيما ملكه ببعضه الرقيق بل فيما ملكه ببعضه الحر . والثالث الملك التام ولو لمحجور عليه كالصبي والمجنون ، والمخاطب بإخراجها وله إن كان يرى وجوبها في ماله وإلا فلا وجوب عليه ، والاحتياط له أن يحسب الزكاة حتى يكمل المحجور عليه فيخبره بذلك ولا يخرجها بنفسه ، فلا تجب في المال اللباس والوقوف على غير معين ، أما على معين فتجب فيه مالم يكن جنيبا فلا تجب إذ لا وثوق بوجوده ولا حياته حتى لو أخرج معصوم به فالحكم كذلك فلا زكاة عليه إذا انفصل حيا ولا على الورثة إذا انفصل ميتا لعدم تيقن ملكهم ، ولا تجب في مال مكاتب فإنه لا يملكه ملكا تاما بل ملكا ضعيفا . والرابع الحول فلو نقص ولو بلحظة فلا زكاة . والخامس الإسماء من المالك ، فلا زكاة في معلوفة ولا في سائمة بنفسها ولا فيما أسماها غير مالكها كغاصب ولا فيما ورثها ولم يعلم بها . والسادس النصاب فلا زكاة فيما نقصت عنه . وأول نصاب الإبل خمس وفيها شاة : أي جذعة ضأن لها سنة ودخلت في الثانية ، نعم لو أجذعت مقدم أسنانها : أي أسقطته بعد ستة أشهر أجزأت كما قاله الرافعي في الأضحية ، فالأول منزل منزلة البلوغ بالسنة ، والثاني منزل منزلة البلوغ بالاحتلام ؛ أو ثنية معزلها سنتان ودخلت في الثالثة . وفي عشر شاتان ، وفي خمسة عشر ثلاث شياه ، وفي عشرين أربع شياه ، وفي خمس وعشرين بنت مخاض من الإبل لها سنة ودخلت في الثانية ، وفي ست وثلاثين بنت لبون لها سنتان ودخلت في الثالثة ، وفي ست وأربعين حقة لها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة ، وفي إحدى وستين جذعة لها أربع سنين وطعنت في الخامسة ، وفي ست وسبعين بنتا لبون ، وفي مئتي وتسعين حقتان ، وفي مائة وإحدى وعشرين ثلاث بنات لبون ، ثم في كل أربعين بنت لبون ، وفي كل خمسين حقة . وأول نصاب البقر ثلاثون فيجب فيها تباع ابن سنة ودخل في الثانية ، وفي أربعين مسنة لها سنتان ودخلت في الثالثة ، وعلى هذا أبدا نقص ، ففي مائة وعشرين ثلاث مسنات أو أربعة أتعة . وأول نصاب الغنم أربعون وفيها شاة جذعة من الضأن أو ثنية من العز ، وفي مائة وإحدى وعشرين شاتان ، وفي مائتين وواحدة ثلاث شياه ، وفي أربعين أربع شياه ثم في كل مائة شاة . والنوع السادس ( مال التجارة ) أي قلب المال بالمعاوضة لغرض الربح ب ستة شروط . أحدها كون المال مملوكا بمعاوضة كسواء كان بعرض أم نقد أم دين حال أم مؤجل وكما لو صالح عليه عن دم أو أجر به نفسه وسواء كانت المعاوضة غير محضة وهي التي لا تنفسد بفساد مقابلها كالنكاح والخلع ؛ أو محضة وهي التي تنفسد بذلك كالبيع والشراء والهبة بشواب . وخرج بذلك ما ملك بغير معاوضة كإرث عروض التجارة فلا زكاة على من ورثها وكهبة ثواب واحتطاب وبنائها وجود نية التجارة حال المعاوضة في صلب العقد أو في مجلسه أذلا بد في المملوك بالمعاوضة من خية

تميزه عما اذا قصد به غيرها وإن لم يحددها في كل تصرف بعد فراغ الشراء مثلا برأس المال . وثالثها أن لا يقصد بالمال القنية : أي الإمساك للارتفاع ، فان قصد بها انقطع الحول فيحتاج إلى تجديدية مقرونة بتصرف وكذا إن قصد بها بعضه وان لم يعينه ويرجع إليه في تعيينه . ورابعها مضي حول من وقت الملك حيث اشتراه بنصاب في الدمة ثم تقدم في المجلس لأن النقد لم يتعين صرفه للشراء فينقطع حوله ويتبدى حوله التجارة ، بخلاف ما إذا اشتراه بنصاب : أي عشرين مثقالا نقدا أو بشرة نقدا ، وفي ملكه عشرة أخرى فانه يبنى على حوله النقد لعينه للصرف في الشراء . وخامسها أن لا يرد جميع مال التجارة في أثناء الحول الى نقد من جنس ما يقوم به ، وهو دون نصاب فان رد إلى ذلك ثم اشترى به سلعة بكسر السين : أي بضاعة للتجارة ابتداء حولها من حين شرائها لتحقيق نقص النصاب بالتضيض بخلافه قبله فانه مقلنون . أما لو رد بعض المال إلى ما ذكر أو باعه بمرض أو بنقد لا يقوم به آخر الحول كأن كان بدراهم والحال يقتضي التقويم بدنانير أو بنقد يقوم به ، وهو نصاب حوله باقى في جميع ذلك . وسادسها أن تبلغ قيمته آخر الحول نصابا أو دونه ومعه ما يكمل به كما لو كان معه مائة درهم فابتاع : أي اشترى بخمسين منها عرضا للتجارة وبقي في ملكه خمسون وبلغت قيمة العرض آخر الحول مائة وخمسين فيضم لما عنده ويجب زكاة الجميع . والواجب في قيمة عروض التجارة إن بلغت آخر الحول نصابا ربع العشر اعتبارا بالنقد الذي تقوم به فتناس على النصب أو الفضة لأنها تقوم بهما ، ولا يجوز إخراجها من عين العروض ، وإذا أردت بيان مقدار الواجب في الأنواع المذكورة وشروط وجوبه ( فتم ) أي هناك في الشرح ( تعلم ) زكاة الأنواع للذكورة مقدارا وشروطا ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[ فرع ] تجب زكاة الفطر بأربعة أشياء : الأول بلدراك وقت تمام الغروب آخر يوم من رمضان مع إدراك جزء قبله من رمضان أيضا كمن مات بعد الغروب أو معه دون من ولد بعده أو معه . والثاني بالاسلام ، فلا فطرة على كافر أصلي : أي لا يطالب بها في الدنيا وإن كان يعاقب عليها في الآخرة بغيرها من الواجبات ، وإعالم يطالب بها لأنها طهارة وليس هو من أهلها . وأما للرد ففطرته موقوفة فان عاد إلى الإسلام وجبت عليه وإلا فلا وكذا فطرة من عليه مؤنته ، نعم تلزم الكافر الأصلي فطرة رقيقه وقربيه للسلمين كما تلزمه نفقتهم وكذلك زوجته إذا أسلمت وأسلم بعدها في العدة ، وتجب عليه النية لأنها للتمييز ، والثالث بيسار الشخص بما يفضل عن قوته وقوت عياله في ليلة العيد ويومه . والرابع بالحرية كالأب أو بعضا ، فلا فطرة على رقيق لاعتق نفسه ولا عن غيره لعدم ملك غير المكاتب كتابة صحيحة ، وضعف ملك المكاتب للذكورة فتجب فطرة غير المكاتب للذكور على سيده كالمكاتب كتابة فاسدة وإن لم تجب عليه نفقته . وأما للمكاتب كتابة صحيحة فلا زكاة على سيده لاستقلاله ، كما لازكاة عليه لضعف ملكه وتجب على البعض عن غيره فطرة كاملة على التمسك وعن نفسه بقدر ما فيه من الحرية ، وباقيها على مالكه بأكمله . هذا حيث لم يكن هناك مهابة أو كانت ووقع وقت الوجوب في نوبتيهما بأن وقع الجزء

## (فصل)

يَجِبُ صَوْمُ رَمَضَانَ بِأَحَدِ أُمُورِ خَمْسَةِ بِإِكْمَالِ عَدَدِ  
شَعْبَانَ أَوْ بِرُؤْيَةِ الْهَلَالِ فِي حَقِّ مَنْ رَأَاهُ بِالْإِسْجَالِ

الأول في نوبة أحدهما ، والجزء الثاني في نوبة الآخر ، فان وقع وقت اوجوب في نوبة أحدهما فقط اختص الوجوب به ، ومثله في ذلك الرقيق المشترك ؛ ويخرج الشخص عن نفسه وعن كل من تلزمه نفقته من المسلمين صاعا من قوت بلده ، أو ماغلب فيه أو أقرب البلاد إليه إن أسير بالصاع مولا فيما أسير به ، وقدر الصاع خمسة أرتال وثلاث بالعراقي ، وسبق بيان الرطل العراقي في نصاب الزروع ، وتدفع الزكاة إلى الأصناف الثمانية الذين ذكرهم الله في كتابه العزيز في قوله تعالى - إنما الصدقات للفقراء والمساكين والعاملين عليها وللؤلفة قلوبهم وفي الرقاب والفارمين وفي سبيل الله وابن السبيل - وإلى من يوجد منهم ، ولا يقتصر في إعطاء الزكاة على أقل من ثلاثة من كل صنف من الأصناف الثمانية إلا العامل فانه يجوز أن يكون واحدا إن حصلت به الكفاية ، وإذا صرف لاثني غرم لثالث أقل متمول ، وقيل ينرم له الثلث . وخمسة لايجوز دفع الزكاة إليهم : الغنى بمال أو كسب ، والعبد ، وبنو هاشم وبنو المطلب ، ولو منعوا حقهم من خمس الخمس خلافا لما نقل عن الإسطخري من القول بجواز صرف الزكاة إليهم عند منعهم من خمس الخمس أخذنا من قوله في الحديث « إن لكم في خمس الخمس ما يكفيكم أو يغنيكم » فانه يؤخذ منه أن محل عدم إعطائهم من الزكاة عند أخذهم حقهم من خمس الخمس ، لكن الجمهور طردوا القول بالتحريم . قال الباجوري : ولا بأس بتقليد الإسطخري في قوله الآن لاحتياجهم ، وكان شيخنا رحمه الله يميل إلى ذلك بحجة فيه ، فعنا الله بهم اه .

قلت : وقد مر عن المالكية اعتماد القول بذلك فلا تسكن من التالفين ، ولا تصح للكافر ، ولا من تلزم الزكاة نفقته ، نعم يجوز دفعها لمن تلزمه نفقته باسم كونهم غزاة أو فارمين ، أو عاملين أو مؤلفين أو مسافرين ، لكن المرأة لا تكون عاملة ولا غزاة كما في الروضة ، أفاده الباجوري على سم .

[ فصل ] فيما يجب به الصيام ( يجب صوم رمضان بأحد أمور خمسة ) أحدها ، وثانها ( بإكمال عدد شعبان ) ثلاثين يوما من رؤية هلاله لامن الحساب لقول عائشة رضي الله عنها « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يتحفظ في شعبان ما لا يتحفظ في غيره » ( أو برؤية الهلال ) أي هلال رمضان ( في حق من رآه بالإسجال ) أي بالإطلاق كان فاسقا أو حيث كانت رؤيته له ليلا لانهارا إذ لا أثر لما لقوله صلى الله عليه وسلم « صوموا لرؤيته وأفطروا لرؤيته فان غم عليكم فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما » أي ليصم كل منكم بعد رؤية هلال رمضان وليفطر كل منكم بعد رؤية هلاله .

ثالثها • ثبوته يسدل في حق من لم يره في الليل  
رابعها إخبار موثوق به أو غيره إن تر غير كذبه  
خامسها ظن دخول رمضان بالاجتهاد في الذي رآه البيان

هو ال ، فإن استمر هلال رمضان عليكم بالتمام فأكلوا عدة شعبان ثلاثين يوما ، وكذلك إن غم : أي  
استمر بالتمام هلال شوال فأكلوا عدة رمضان ثلاثين يوما ، وفي حكم الرؤية الأمانة الدالة على دخول  
رمضان كإتمام القناديل للطقه بالنار وضرب للدافع ونحو ذلك مما جرت به العادة . و ( ثالثها  
ثبوته ) أي ثبوت رؤية الهلال عند الحاكم ( بديل ) شهادة ولو ظاهرا ( في حق من لم يره في  
الليل ) وإن دل الحساب القطعي على عدم إمكان رؤيته كما قلناه ابن قاسم عن الرمي وهو للتمتع  
خلافا لما نقله القليوبي ، فإنه ضعيف ، ودليل الاكتفاء في ثبوته بالعدل الواحد ماصح عن ابن عمر  
رضي الله عنهما « أخبرني رسول الله صلى الله عليه وسلم أني رأيت الهلال فصام وأمر الناس بصيامه »  
والمراد أنه أخبره بلفظ الشهادة ، ويكفي في الشهادة أشهد أني رأيت الهلال ، وإن لم يقل وأن خدا  
من رمضان ، والذي في ثبوته بالواحد الاحتياط للصوم ، ومثله سائر العبادات كالوقوف بالنسبة  
لهلال ذي الحجة ، وهي شهادة حسبة بكسر الحاء : أي لم يرج بها ثواب الدنيا فلا تحتاج لسبق  
دعوى ، ويلزمهم الصوم برؤيته ، ولو رجع عن شهادته بعد شروعهم في الصوم أو بعد حكم الحاكم  
ولو قبل شروعهم ، ويخطرون بإتمام العدة وإن لم يروا هلال شوال ولم يكن غيم ، ولا يرد ثبوت الاقطار  
بواحد لثبوت ذلك ضمنا إذ الشيء يثبت ضمنا بما لا يثبت به أصلا ، وخرج بديل الشهادة بديل الرواية كالعدل  
والرأية كما في شرح الأصل . و ( رابعها إخبار ) خبر برؤية الهلال وإن لم يذكر عند القاضي  
مقيد بأحد أمرين : كونه صادرا من ( موثوق به ) كعدل الرواية سواء وقع في القلب صدقه  
أم لا ( أو ) كونه من ( غيره ) أي غير الموثوق به كالكافر والفاسق والصغير ( إن تر )  
أي تعتقد ( غير كذبه ) أي صدقه ، لا إن اعتقدت كذبه ، ولا إن كان غير موثوق به ، وبالجملة  
فالمدار على أحد أمرين : كون الخبر موثوقا به أو اعتقاد صدقه . قال الشيرازي : ولو رآه ، أي هلال  
رمضان فاسق جهل الحاكم فسقه جاز الإقدام على الشهادة ، بل وجب إن توقف ثبوت الصوم  
عليها اه . و ( خامسها ظن دخول رمضان بالاجتهاد في ) حق ( الذي رآه ) أي اختبه عليه  
( البيان ) أي يانه شهر رمضان من غيره لنحو حبس ، فإذا ظن دخوله بالاجتهاد صام ، فإن وقع  
فأداء ، وإلا فإن كان بعده قضاء ، وإن قبله وقع له فغلاوصامه في وقته إن أدركه وإلا قضاء . فتحصل  
أن أسباب وجوب الصيام خمسة : اثنان على سبيل العموم : أي عموم الناس ، وهما استكمال شعبان  
ثلاثين يوما ، وثبوت رؤية الهلال ليلة الثلاثين من شعبان عند حاكم ، وثلاثة على سبيل الخصوص :  
أي خصوص بعض الناس ، وهو ما عدا الاثنين المذكورين .

## (فصل)

نَمَّ شُرُوطُ صِحَّةِ الصَّيَامِ تَكُونُ بِالْعَقْلِ مَعَ الْإِسْلَامِ  
كَذَا نَقَا مِنْ نَحْوِ حَيْضٍ عِلْمٌ بِكَوْنِهِ وَقْتٍ قَابِلًا لِلصَّوْمِ

[تنبيهات: الأول] لا يجب الصوم ، بل ولا يجوز بقول للنجم ، وهو من يعتقد أن أول الشهر طلوع النجم الفلاني ، ولا بقول الحاسب وهو من يعتمد : أى يتكل ويتمسك بمنازل القمر في تقدير سيره ، ولا بقول من قال أخبرني النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان وإن لم نشك في تحقق الرؤية فقد ضبط الرأي ، نعم يجب على النجم أن يعمل بحسابه ، وكذلك من صدقه كالصلاة ، فإنه إذا اعتقد دخول وقت الصلاة ، فانه يعمل بذلك ، ومثل النجم الحاسب كما شرح الأصل . قلت : والظاهر أن مثلهما من أخبره النبي صلى الله عليه وسلم في النوم بأن الليلة أول رمضان ، فتأمل وحرر .

[التنبيه الثاني] إذا رؤى الهلال بمحل لزم حكمه محلا قريبا منه ، ويحصل التقرب باتحاد الطلع ، واتحاده عند علماء الفلك : أن يكون غروب الشمس والكواكب وطلوعهما في البلدين في وقت واحد ، وعند الفقهاء أن لا تكون مسافة ما بين البلدين أربعة وعشرين فرسخا من أى جهة كانت .

[التنبيه الثالث] متى حصلت الرؤية في البلد الشرقي لزم رؤيته في البلد الغربي دون عكسه كما في شرح الأصل .

[التنبيه الرابع] لو سافر من صام إلى محل بعيد من محل رؤيته ، فإن وافق أهله في الصوم آخره وقد عيّد قبل سفره أمسك معهم وإن أتمّ العدد ثلاثين ، لأنه صار منهم وإن وافق أهله في العيد عيد معهم سواء صام ثمانية وعشرين أو تسعة وعشرين إلا أنه يقضى يوما على الأول دون الثاني ، ولا يختص هذا الحكم بالصوم ، بل يجري في الصلاة ، فلو صلى المغرب بمحل وسافر إلى بلد ووجد بها لم تقرب وجبت الإعادة كما في شرح الأصل .

[فصل] في بيان شروط صحة الصوم (ثم) أقول لك (شروط صحة الصيام \* تكون) أربعة : أحدها ، وثانها التلبس (بالعقل مع الإسلام) فلا يصح من مجنون ولا من غير مميز ، فالمراد بالعقل التمييز لا الطبيعى ، وإلا خرج الصبي المميز مع أنه يصح منه ، ولا يصح أيضا من كافر أصلى ولا مرتد . وثالثها حال كونه (كذا) أى مثل ما ذكر في الاشتراط تلبس : (نقا) . (من نحو حيض) كنفاً وولادة ولو لمعلقة أو مضنة وإن لم تر دماً ، فيحرم على الحائض والنفساء الإمساك بنية الصوم ولا يجب عليهما تعاطي اللطفر ، بل يكفي منهما بدم النية كما في نحو العيد ، والمعتبر في هذه الشروط الثلاثة وجودها في جميع النهار ، فإن حصل واحد منهما في جزء منه بطل الصوم . ورابعها تلبس : (علم) أو ظن (بكون وقت قابلاً للصوم) فلا يصح صوم من لم يعلم ولم يظن ذلك ، بل ظن

## (فصل)

شَرَطُ الْوُجُوبِ صِحَّةُ إِقَامَتِهِ تَكْلِيفُ أَسْلَامِهِ كَذَا إِطَاقَةُ

عدم دخول الوقت القابل له أو استوى عنده الأحران ، والوقت الذي لا يقبل الصوم هو العيدان وأيام التشريق ، وهي ثلاثة بعد عيد الأضحى كما في شرح الأصل .

[فصل] في بيان شروط وجوب الصوم ( شرط الوجوب ) لصوم رمضان خمسة أشياء : أحدها ( صحة ) فلا يجب على مريض ، وبياح تركه بنية الترخيص لمرض يضرب معه الصوم ضرراً يبيح التيمم ، وإن طرأ على الصوم كما في شرح النهج ، ثم المرض إن كان مطبقاً فله ترك النية وإن كان منقطعاً ووجد وقت الشروع فله تركها وإلا نوى ، فإن عاد واحتاج إلى الإقطار أفطر ، فمن هنا أفق الأدرعى أنه يلزم الحصادين : أى ونحوهم من أهل الصنائع الشاقة تبييت النية كل ليلة ثم من لحقه منهم مشقة شديدة أفطر ، وإلا فلا كما في شرح الأصل وثانيتها ( إقامة ) فيباح ترك الصوم لسفر طويل بنية الترخيص ، فإن تضرر به فالفطر أفضل ، وإلا فالصوم أفضل ما لم يكن السفر لا ينقطع فلا يباح به الفطر ، وإلا لأدى إلى إسقاط الوجوب بالكلية ، نعم يباح معه الفطر لمن يرجو إقامة يقضى فيها . قاله السبكي واعتمده الرملى . ولا يباح للمسافر الفطر إلا إذا فارق ما شرط مجاوزته في صلاة للمسافر قبل الفجر يقينا ، فلو نوى ليلا ثم سافر وشك أسافر قبل الفجر أو بعده لم يخطر . وثالثها ( تكليف ) أى بلوغ وعقل ، فلا يجب الصوم على صبي ومجنون ومغنى عليه وسكران ، نعم يجب القضاء على المجنون أن تمتدئ وإلا فلا ، وكذا السكران سكرام مستغرقا على التمسد ، وقيل يجب القضاء عليه مطلقا ، فإن أفارق ولو لحظة من النهار صح صومه ، ولا يضر النوم ولو استغرق جميع النهار حيث نوى قبل النوم ، وعلى المغنى عليه مطلقا : أى سواء تمتدئ بالإغماء أم لا ، لكن على الفور عند التمدئ ، وعلى التراخي عند عدمه ، بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاؤها إلا إذا كان متعديا باغمائه . ورابعها ( إسلام ) ولو فيما مضى فيشمل المرتد ، لأنه مخاطب بداء كالمسلم لسبق إسلامه ، فيجب عليه وجوب مطالبة به بأن يقال له أسلم وعصم ، فلا يصح منه حال الردة فيقضى به العود إلى الإسلام ، بخلاف الكافر الأصلي فلا يجب عليه وجوب مطالبة وإن وجب عليه وجوب عقاب كغيره من الواجبات كما في الباجورى على سم . وخامسها حال كونه ( كذا ) أى كالكذورات في الاشتراط ( إطاقة ) أى قدرة للصوم ، فلا يجب على من لا يطيقه لكبر أو مرض يبيح التيمم كما في شرح الأصل . لا يقال اشتراط الإطاقة يعنى عن اشتراط الصحة . لأننا نقول لا يعترضه بالتأخر على التقدم فلفهم .



## (فصل)

ثَلَاثَةُ الْأَشْيَاءِ رُكْنُ الصَّوْمِ فَنِيَّةٌ لَيْلًا لِكُلِّ يَوْمٍ  
فِي الْفَرَضِ وَاعْرِفْ مَا لَيْقَلْ تَلَزَمُ وَتَرَكَ مُفْطِرٌ كَذَلِكَ صَائِمٌ

[ فصل ] في بيان أركان الصوم وفرائضه (ثلاثة الأشياء ركن الصوم) أي أركانه فرضا كان أو نفلا . قال الزيادي : وعدتها ثلاثة هو المشهور ، وجعلها في الأنوار أربعة ، والرابع قابلية الوقت للصوم اهـ . أما أحدها (فنية ليلا) أي ما بين الغروب وطلوع الفجر (لكل يوم . في الفرض) بولونذرا أو قضاء أو كفارة أو أمر به الإمام في الاستسقاء كان النوى فيه مكلفا أو صيبا ، وليس لنا صوم نفل يشترط فيه التبييت إلا الصوم الصبي ، فيلغز به ويقال : لنا صوم نفل يشترط فيه تبييت النية ، ودليل وجوب إيقاع النية ليلا : أي تبييتها في الفرض قوله صلى الله عليه وسلم « من لم يبيت الصيام قبل الفجر فلا صيام له » ولابد أن يستحضر حقيقة الصوم التي هي الإمساك عن المفطر جميع النهار مع ما يجب فيه من كونه عن رمضان مثلا ثم يقصد إيقاع هذا المستحضر . قال سم : وأكل نية صوم رمضان أن يقول الشخص : نويت صوم غد عن أداء فرض رمضان هذه السنة لله تعالى اهـ . قال الباجوري ويسن أن يقول : إيمانا واحتسابا لوجه الله الكريم ، وأقلها أن يقول : نويت صوم رمضان أو نويت الصوم عن رمضان ، فلا تجب نية الغد ولا الأداء ولا الإضافة إلى الله تعالى ولا تعيين السنة ، فإن عينها وأخطأ ، فإن كان عامدا عالما لم يصح لتلاعبه ، وإن كان ناسيا أو جاهلا صح اهـ ، وعلمها القلب ، ولا تنكفي باللسان فقط كما لا يشترط التلفظ بها قطعا ، لكنه يندب ليعاون اللسان القلب . وقوله لكل يوم . قال الزيادي : فلو نوى أول ليلة من رمضان صوم جميعه لم يكف لفجر اليوم الأول ، لكن ينبغي له ذلك ليحصل له صوم اليوم الذي نسي النية فيه عند مالك ، كما يسن له أن ينوي أول اليوم الذي نسيها فيه ليحصل له صومه عند أبي حنيفة ، وأوضح أن عمله إن قلده ، وإلا كان متلبسا بعبادة فاسدة في اعتقاده ، وهو حرام اهـ .

قلت : الظاهر أن هذا إذا لم يكن عاقبا ، ولا فالعالمى لا مذهب له ، بل إذا وافق فعله مذهبا صح ، ولو لم يقله إذ لا يتأتى في حقه التلبس بعبادة فاسدة في اعتقاده فافهم ، والله أعلم .

واعلم أنه لو تسحر ليصوم أو شرب لتفقع للمطش عنه نهارا أو امتنع من الأكل أو الشرب أو الجماع خوف طلوع الفجر كان نية إن حضر الصوم بياله بصفاته الشرعية لتضمن كل منها قصد الصوم كما في شرح الأصل ، وأشار إلى مفهوم قوله في الفرض بقوله (واعرف ما) أي الأمر الذي به (لنفل تلزم) النية فيه بالنهار قبل الزوال من انتهاء الثاني قبلها كأكل وجماع وكفر وحيض ونفاس وجنون ، وإلا فلا يصح الصوم ، بخلاف ما لا ينافيه كما لو أصبح ولم ينو صوما ثم تمضمض ولم يبالغ فسبق ماء التضمضة إلى جوفه ، ثم نوى صوم تطلق صح ، وكذا أكل

ما لا يطل الصوم كالإكراه على الأكل والشرب . قال النووي : وهذه مسألة نفيسة ، وقد طلبها  
سنتين حتى وجدتها فله الحمد ، ومثل ذلك ما إذا بالغ لإزالة نجاسة فيه أو أنه فسقه الماء فانه  
لا يضر ، ودليل صحة النية بالنهار قبل الزوال إذا اتقى للثاني قبلها مارواه الدارقطني والبيهقي  
عن عائشة رضي الله عنها « أن النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها ذات يوم : فقال  
هل عندكم شيء ؟ قالت لا . قال فإنني إذا صائم ، قالت : ودخل على يومها آخر ، فقال :  
أعندكم شيء ؟ قالت نعم . قال : إذا أفطر وإن كنت فرضت الصوم » كما في شرح المنهج .  
(و) أما ثانيها (ترك مفطر) من وصول عين المفطر مفتوح من جوف تناول طعام وإن قل كسمسة  
وقطعة ماء وكإدخال شيء في الفم أو في مخرج غيره كإدخال عود في أذن أو جرح ، ومن استقاء : أي  
تعمد الشيء وإن علم أنه لم يرجع شيء إلى جوفه بها فهي مفطرة لعينها لا لعود شيء من الشيء لقوله  
صلى الله عليه وسلم « من ذرعه الشيء : أي غلبه وهو صائم فليس عليه قضاء ، ومن استقاء فليقض »  
رواه ابن حبان وغيره ، ومن إدخال كل الحشفة أو قدرها من فاقدها في فرج بالنسبة للواطئ  
فلا يفطر بإدخال بعضها ، وأما بالنسبة للموطوء فيفطر بإدخال البعض ، لأنه من جهة وصول العين جوفه  
لا من جهة الوطء ، ومن استمنا بلس بشرة شهوة يقظة . لأنه كالوطء بلا إزال بل أولى ، لأن  
الإزال هو المقصود بالوطء فلا يفطر باستمنا في نوم أو بنظر أو فكر أو لمس بلا شهوة أو ضم إلى  
نفسه بمائل ، وإنما يفطر الصائم بشيء من ذلك إذا تعمدا واختار وعلم بتحريره أو كان جاهلا غير  
معدوم ، فلا يفطر بشيء من ذلك إذا كان ناسيا أو مكرها أو جاهلا معدوما بأن قرب عهده بالإسلام  
أو نشأ بعيدا عن العلماء .

[فروع : الأول] متى أدخل المستنجد طرف أصبعه ولو أدنى شيء من رأس الأكلة أو أدخلت  
الأشئ أصبعها فرجها حالة الاستنجاء أطرا ووجب عليهما القضاء ، وكذا لو فعل غيرها ذلك بهما  
بأذنهما فيلغى الاحتراز من ذلك . نعم لا يفطر بإدخال أصبعه في دبره إذا توقف خروج نحو الخارج  
عليه ، ومثل الأصبع غائط خرج منه ولم يفصل ثم ضم دبره فتحقق دخول شيء منه إلى داخله بعد  
بروزه فيفطر لعدم حاجته إلى ضم دبره ، فهو بهذا يفارق مسألة مقعدة للبسور الآتية

[الثاني] لو طعن نفسه أو طعنه غيره بإذنه فوصل السكين جوفه أو أدخل في إخليله بكسر الهمزة  
أي مخرج العين من الثدي أو خرج البول من الذكر أو في أذنه عودا فوصل إلى الباطن أفطر ،  
[الثالث] لو خرجت مقعدة للبسور ثم عادت لم يفطر وإن أعادها بنفسه على الأصح لا اضطراره لذلك  
[الرابع] إذا وضع دواء على مأمومة : أي شجرة برأسه فوصل خريطة الدماغ أفطر وإن لم يصل  
باطن الخريطة أو وضعه في جافة : أي خرج متصلا بالباطن فوصل جوفه أفطر وإن لم يصل بباطن الأمعاء  
[الخامس] من العين الدخان الحادث أو آخر القرن العاشر كما أشار إليه بعضهم بقوله :

يا خليلي عن الدخان أجبن      هل له في حكتابتنا إيماء  
قلت ما فرط الكتاب بشيء      ثم أرخت يوم تأتي السماء

## (فصل)

ثُمَّ الْقَصَا لَصَوْمِ الزَّمَنِ كَفَّارَةً عَظْمَى وَتَعْزِيرًا لِمَنْ  
أَفْسَدَ فِي رَمَضَانَ صَوْمَ يَوْمٍ بِتَامَ وَطَهُ آثَمٌ لِلصَّوْمِ

المسمى بالنتن فيفطر الصائم باستعماله نهارا كما أفق بذلك الزيادي ثانيا راجعا عن فتواه أولا بأنه لا يفطر بذلك لما رأى أنه بالبوصة التي يشرب بها .

[ السادس ] لو أصبح وفي فمه خيط متصل بجوفه وهو يصل الصبح مثلا فإذا لم يتلعه ولم يخرج به بطلت صلاته لانصاله بنجاسة الباطن وبلعه وإخراجه مفسد لصومه لأنه أكل عمدا أو استقاء عمدا فتعارض عليه بطلان الصوم أو الصلاة ، قال الزركشي : فيجب عليه زعه أو ابتلاعه محافظة على الصلاة لان حكمها أعظم من حكم الصوم لقتل تاركها دونه ، ولأنها لا تترك بالعذر بخلافه لكن ابتلاعه أولى من إخراجه لأنه يؤدي لتنجيس فمه ، وهذا إذا لم يتأت له قطع الخيط من حد الظاهر من الفم وإلا وجب القطع وابتلع ما في حد الباطن وأخرج ما في حد الظاهر . قال الزيادي : والباطن من الخلق مخرج الحمزة والهاء دون الحاء المعجمة ، وكذا الهمزة عند النوى اه وليس كالخيط المذكور في كون إخراجه يشبه الاستقاء عود أدخله في دبره أو أذنه ليلا وأصبح صائما ثم أخرجه بعد الفجر فلا يفطر إخراجه .

قلت : والأسهل في هذه المسئلة تقليد مالك ، فإن المعدة عنده طاهرة لا يتنجس ما وصل إليها والخارج من الجوف لا يفطر ، وكذا بلغ مثل هذا الخيط وما بين الأسنان من بقية الطعام لا يفطر فتنه .

[ السابع ] لو شرب خمر ليلا وأصبح صائما لم تجب عليه الاستقاء على المتمد .  
[ الثامن ] ليس من الاستقاء قطع النجاسة عن الباطن إلى الظاهر فلا يضر مطلقا على الأصح : أي سواء قطعها من دماغه أم من باطنه فيرخص فيه لتكرار الحاجة إليه . أما لو نزلت من دماغه بنفسها واستقرت في حد الظاهر ، فإن رماها لم يفطر جزما ، وإن ابتلعها أفطر جزما ، وكذا لا بأس جزما برمي السعال الذي يلقه أو بإيقائه في محله .

[ التاسع ] من الاستقاء إخراج ذبابة وصلت إلى مخرج الحاء الهمزة فيفطر بذلك مطلقا ، ويجوز إخراجها مع القضاء إن ضره بقاؤها ، وأما ثالثها فحال كونه ( كذا ) أي كالمذكور من الركنين في الركنية ( صائم ) ولم يعدوا المصل في الصلاة ركنا منها ، لأن لها صورة في الخارج يمكن تعلقها وتصورها بدون تعلقه وعدوا الصائم ركنا من الصوم لعدم وجود صورة له في الخارج كما في نحو البيع .

[ فصل ] في بيان ما يجب به الكفارة والقضاء وشروطه وما يجب به القضاء فقط ( ثم ) مع ( القضاء لصوم الزمن \* كفارة عظمت وتعزيرا ) أي تأديبا ( لمن . أفسد في رمضان ) باسكان اللين للوزن ( صوم

وَيَلْزَمُ الْإِنْسَانَ مَعَ قَضَاءِ بَدَا مَقْسِدِ صَوْمِهِ رَحْمَةً عَامِدًا  
وَتَارِكُ النِّيَّةِ لَيْلًا فِي الْوُجُوبِ كَذَلِكَ مَنْ أَفْطَرَ ظَانًا فَرْوَبِ  
أَوْ مَنْ تَسَحَّرَ بَقَاءَ اللَّيْلِ ظَنًّا فَبَلَنَ لِكُلِّ خِلَافِهِ وَمَنْ

يوم \* بتام وطء ) وفي نسخة بوطء تام بترك تنوين وطء للوزن ( آثم ) بالوطء ( للصوم ) أى لأجل الصوم فقط : يعنى أن الكفارة إنما تجب بأحد عشر شرطاً : الأول الواطئ ، وأشار إليه بقوله بتام وطء ، فإن الغزالي ذكره للاحتراز عن الموطوء فإنه لا يلزمه الكفارة لفطره بدخول بعض الحنفية . الثاني الوطء للفسد بأن يكون من عمد ذاكر للصوم مختار عالم بتحريمه وإن جهل وجوب الكفارة أو جاهل بتحريمه غير معذور . الثالث إفساد صوم فلا تجب بإفساد الصلاة أو الاعتكاف . الرابع أن يفسد صوم نفسه فلا تجب على المسافر ونحوه إذا وطئ امرأته فأفسد صومها . الخامس في رمضان وإن انفرد بالرؤية أو أخبره من يثق به أو من اعتقد صدقه . السادس بجماع ولو لوطاً أو إتيان بهيمة أو ميت وإن لم ينزل . السابع أن يكون آثماً بجماعة ، فلا كفارة بجماع صبي ولا بجماع مسافر أو مريض جامع بنية الترخص . الثامن أن يكون إثمًا لأجل الصوم فقط . التاسع أن يفسد صوم يوم بأن يستمر أهلاً للصوم بقية اليوم ، فلا كفارة على من وطئ بلا عذر ثم جن أو مات بقية اليوم لأنه بان أنه لم يفسد صوم يوم . العاشر عدم الشبهة ، فلا كفارة على من ظن وقت الوطء بقاء الليل أو دخوله أو شك في أحدهما فبان نهاراً أو أكل ناسياً فظن أنه أفطر به ثم وطئ عامداً . الحادى عشر كون الوطء يقينا في رمضان فلا كفارة على من اختبه عليه شهر رمضان بغيره فصام بتحرر : أى باجتهاد ووطئ ولم يتبين له الحال ، والكفارة إعتاق رقبة مؤمنة بلا عوض سليمة عن عيب يخل بالعمل ليقوم بكفائته ، فإن عجز عن الرقة وجب صوم شهرين متتابعين ، وينقطع التسامح بالإفطار ولو بمنزلاً إلا نحو حيض ، فإن عجز عن صومهما وجب إطعام ستين مسكينا لكل واحد منهم مئة من غالب قوت البلد المجزئ في الفطرة . ( ويلزم الإنسان مع قضا ) لزوماً ( بداء ) وظهر في ستة مواضع : الأول أن يكون ( مفسد صوم رمضان ) لا غيره ككثير وقضاء وكفارة حال كونه ( عامداً ) بتعمده بإفساده ، قال الشارقي : لو شرب خمرا بالليل وأصبح صائماً فرضاً فقد تعارض عليه واجبان الإمساك والتقوى فيراعى حرمة الصوم فيما يظهر للاتفاق على وجوب الإمساك فيه والاختلاف في وجوب التقوى على الصائم . أما في النفل فلا يبعد عدم وجوب التقوى وإن جاز محافظة على حرمة العبادة له ( و ) الثاني أن يكون ( تارك النية ليلاً في الوجوب ) أى في الفرض لتقصيره حقيقة إن تسد الترك أو حكماً إن لم يتعمده كأن كان ناسياً أو جاهلاً ، لأن ذلك يشعر بترك الإهتمام بأمر العبادة فهو ضرب تقصير فيجب عليه الإمساك ويجب عليه بعد ذلك القضاء فوراً إن تعمده تركها وإلا فلا ، وله تقليد أبى حنيفة فينهي نهاراً . الثالث والرابع حال كونهما ( كذلك ) أى مثل ما ذكر في وجوب القضاء ( من أفطر ظاناً الفروب . أو من تسحر ) حال كونه ( بقاء الليل ظنًّا

يَوْمُ الثَّلَاثِينَ إِشْعَبَانَ اسْتَبَانَ لَهُ بِأَنَّ الْيَوْمَ ذَا مِنْ رَمَضَانَ  
وَمَنْ لَدَى وَضُوئِهِ قَدْ سَبَقَهُ مَاءُ اللَّيَالِقَةِ مِنْ كَمَضْمَنَةٍ

### (فصل)

وَيَبْطُلُ الصَّيَامُ بِالْوِلَادَةِ حَيْضٍ نَفَاسٍ وَجُنُونٍ رَدَّةٍ  
سُكْرِ وَإِغْمَا إِنْ نَهَارًا جَمًّا إِفْطَارُ رَمَضَانَ حَوَى أَخْكَامًا

فَبِإِنْ السَّكْلِ مِنْ فِطْرِهِ وَتَسَحَّرَهُ (خلافه) أَى عَلَى خِلافِهِ مَاظَنَّهُ كَمَا يَقَعُ الْآنَ كَثِيرًا بِسَبَبِ جَهْلِ  
الْيَقَاتِيَةِ . قَالَ الشَّرْقَاوِيُّ ، وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مُقْصَرٌ إِمَّا حَقِيقَةً إِنْ كَانَ بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ ، وَإِمَّا حُكْمًا إِنْ كَانَ بِاجْتِهَادٍ  
لِتَقْصِيرِهِ فِي سَبَبِهِ (و) الْخَامِسُ ( مِنْ . يَوْمُ الثَّلَاثِينَ لِشَعْبَانَ اسْتَبَانَ ) أَى بِأَنَّهُ وَظَهَرَ ( لَهُ بِأَنَّ الْيَوْمَ  
ذَا ) أَى الَّتِي ظَنَّنَ أَنَّهُ آخِرُ شَعْبَانَ أَنَّهُ الْأَوَّلُ ( مِنْ رَمَضَانَ ) لِأَنَّهُ كَانَ يَلْزِمُهُ الصَّوْمُ وَلَوْ عَلَى حَقِيقَةٍ  
الْحَالُ فَانَّهُ لَوْ ثَبِتَ قَبْلَ نَحْوِ أَكْثَرِهِمْ نَذْبُ لَهُمْ نِيَّةُ الصَّوْمِ بِخِلَافِ الْمُسَافِرِ إِذَا قَدِمَ بَعْدَ الْإِفْطَارِ لِأَنَّهُ يَبَاحُ  
لَهُ الْأَكْلُ مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّهُ مِنْ رَمَضَانَ . قَالَ الرَّمْلِيُّ . ( و ) السَّادِسُ ( مِنْ لَدَى وَضُوئِهِ قَدْ سَبَقَهُ \* مَاءُ  
الْبَالِقَةِ مِنْ كَمَضْمَنَةٍ ) أَى مِثْلُ الضَّمْنَةِ ، وَأَدْخَلْتَ السَّكَافَ الْإِسْتِشْقَاقَ فَيَلْزِمُهُ الْإِمْسَاكُ وَالْقَضَاءُ  
لِتَقْصِيرِهِ بِذَلِكَ ، وَلَا يَجِبُ الْإِمْسَاكُ عَلَى صَبِيٍّ بَلَغٍ أَوْ مُجْنُونٍ أَفَاقٍ أَوْ كَافِرٍ أَسْلَمَ أَوْ مُسَافِرٍ أَوْ مَرِيضٍ  
زَالَ عَذْرَاهَا بَعْدَ الْفِطْرِ بَلْ يَسُنُّ إِذَا لَا تَقْصِيرُ مِنْهُمْ . وَلَا يَجِبُ عَلَى الصَّبِيِّ الْقَضَاءُ . أَمَّا لَوْ بَلَغَ صَاحِبًا  
فَيَجِبُ إِتِمَامُهُ بِلا قَضَاءٍ أَيْضًا لِصِغَرِهِ مِنْ أَهْلِ الْوُجُوبِ فِي أَثْنَاءِ الْعِبَادَةِ ، فَأَشْبَهَ مَا لَوْ دَخَلَ فِي صَوْمٍ  
نَطْوَعٌ ثُمَّ نَذَرَ إِتِمَامَهُ فَلِذَا لَوْ جَامَعَ بَعْدَ بُلُوغِهِ لَزِمَتْهُ الْكَفَّارَةُ ، وَكَذَا الْمُسَافِرُ أَوْ الْمَرِيضُ إِذَا زَالَ  
عَذْرَاهَا صَادِقِينَ فَيَجِبُ الْإِتِمَامُ عَلَيْهِمَا كَالصَّبِيِّ لَصِحَّةِ صَوْمِهِمَا ثُمَّ لِلْمَسْكُ لَيْسَ فِي صَوْمٍ وَإِنْ أَثِيبَ عَلَيْهِ  
مِنْ جِهَةٍ أَنَّهُ قَامَ بِوَاجِبٍ خَطِيبَ بِهِ ، لِأَمِنْ جِهَةِ الصَّوْمِ . فَلَوْ ارْتَكَبَ مَعْظُورًا كَالْجَمَاعِ فَلَا شَيْءَ عَلَيْهِ  
سِوَى الْإِثْمِ : أَى لَا كَفَّارَةَ عَلَيْهِ ، وَلَوْ ارْتَكَبَ مَكْرُوهًا كَسَوَاكَ بَعْدَ الزَّوَالِ ، وَمِبَالِقَةَ مُضْمَنَةٍ كَرِهَ  
فِي حَقِّهِ ذَلِكَ كَالصَّامِ ، وَالْفَرْقُ بَيْنَهُ لَا يَكُونُ فِي صَوْمٍ شَرْعِيٍّ وَبَيْنَ فَاقِدِ الطَّهَوْرَيْنِ يَكُونُ  
فِي صَلَاةٍ شَرْعِيَّةٍ أَنْ لِلْفَقُودِ هُنَا رَكْنٌ ، وَهَنَّاكَ شَرْطٌ .

[ فصل ] قِيَامُ يَفْسُدُ الصَّوْمُ ، وَفِي أَحْكَامٍ وَأَقْسَامٍ الْإِفْطَارِ فِي رَمَضَانَ ( وَيَبْطُلُ الصَّيَامُ ) بِنُوعَيْنِ :  
الْأَوَّلُ مَا يَبْطُلُ بِحُصُولِهِ وَلَوْ فِي لَحْظَةٍ مِنَ النَّهَارِ ، وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ بَطْلَانُهُ ( بِالْوِلَادَةِ ) أَوْ ( حَيْضٍ )  
أَوْ ( نَفَاسٍ ) أَوْ ( جُنُونٍ ) أَوْ ( رَدَّةٍ ) أَى رَجُوعٍ عَنِ الْإِسْلَامِ إِلَى كُفْرٍ . قَالَ الزِّيَادِيُّ : وَيَسْتَعْبَ  
لِلْعَائِضِ وَالنَّفْسَاءِ إِذَا زَالَ عَذْرَاهَا الْإِمْسَاكُ كَخَيْرِهَا مِنَ الْمَرِيضِ وَنَحْوِهِ . وَالتَّوَعُّ الثَّانِي مَا لَا يَبْطُلُ  
إِلَّا إِذَا حَصَلَ فِي جَمِيعِ النَّهَارِ . وَهُوَ مَا إِذَا كَانَ بَطْلَانُهُ ( سُكْرًا وَإِغْمَا ) فَلَا يَبْطُلُ كُلُّ مَنْهُمَا إِلَّا  
( إِنْ ) عَمَّ ( نَهَارًا جَمًّا ) جَمِيعُهُ وَيَقْضَى الْغَمِيُّ عَلَيْهِ الصَّوْمُ إِذَا أَفَاقَ مُطْلَقًا سَاءَ تَعَدَّى بِإِغْمَاةٍ أَمْ لَا

فَوَاجِبٌ كَالنَّفْسِ وَالْحَائِضِ وَجَائِزٌ كَسَفَرٍ وَمَرَضٍ  
وَلَا وَلَا كَمَنْ جُنُوتُهُ طَرَا مُحَرَّمٌ كَمَنْ قَضَاهُ آخِرًا  
مَعَ التَّمَسُّكِ إِلَى ضَيْقِ الزَّمَانِ ثُمَّ الَّذِي شَيْئَانِ فِيهِ يَلْزَمَانِ  
قَضَا وَفَدْيَةٌ لِمَنْ قَدْ أَفْطَرَ خَوْفًا عَلَى الْغَيْرِ وَمَنْ قَدْ آخَرَا

بخلاف الصلاة فلا يجب عليه قضاؤها ويقضى السكران الصوم إن تعدى بسكره وإلا فلا ، ولا يضر كل من الإغماء والسكر إذا حصلت الإفاقة منهما في لحظة من نهار ، أى لحظة كانت ولو مع طلوع الفجر أو غروب الشمس لأنه يصدق على ذلك أنه لحظة من نهار اكتفاء بالنية مع الإفاقة في جزء لأن كلا منهما عبارة عن الاستيلاء : أى التلبس على العقل فوق النوم ودون الجنون فلو قلنا إن المستغرق من كل منهما لا يضر كالنوم لألحقنا الأقوى بالأضعف . ولو قلنا إن اللحظة منه تضر كالجنون لألحقنا الأضعف بالأقوى فوسطنا وقلنا إن الإفاقة في لحظة كافية كما في شرح الرملى على تلهاج مع اللين . قال للدايى : فالجاصل أن الرذة والجنون والغيبض والنفاس والولادة متى طرأ واحد منها في أثناء اليوم ولو لحظة يمنع الصحة ، وأن النوم لا يضر فلا يمنع الصحة ولو استغرق اليوم ، وأن الإغماء والسكر إن استمرقا اليوم منعا للصحة وإلا فلا ، فتأمل اهـ .

ولما فرغ مما يفسد الصوم شرع في بيان أحكام الإفطار في رمضان فقال (إفطار رمضان حوى أحكاما) أربعة . (١) الأول (واجب ك) ما في (النفاس) ولو من علقه أو مضغة أو بلا بلل (والحائض هـ و) الثانى (جائز ك) ما في (سفر) قصر (ومرض) وأدخلت الكاف الشيخ الهرم : أى الكبير الضعيف ، والحامل ولو من زنا أو شبهة ولو بغير آدمى حيث كان معصوما والمطشان حيث لحقه مشقة شديدة لا تحتمل عادة عند الزيادة أو تبسح التيمم عند الرملى ومثله الجائع والمرضة ولو مستأجرة أو متبرعة ولو لغير آدمى وقد أشار بعضهم إلى ذلك بقوله :

إذا ما صمت في رمضان صمت سوى ست وفيهن القضاء

فحين ثم مع ثم شين وحاء ثم عين ثم راء

فالشين للمسافر والليم للمريض والشين للشيخ الهرم والحاء للحامل والعين للمطشان والراء للمرضة . (و) الثالث ما ليس بواجب ، و(لا) جائز (ولا) محرم ولا مكروه (كمن جنونه طرأ) فارتفع عنه التكليف . والرابع (محرم كمن قضاء) عما أفطره من رمضان (آخر) . مع التمسك (لكنه مقيا صحيحا) إلى ضيق الزمان (بدخول رمضان الآخر) . ولما فرغ من أحكام الإفطار شرع في أقسامه الأربعة أيضا فقال (ثم) الأول من أقسام الإفطار هو (الذى شيطان فيه يلزم) قضا وفدية) وهولئعين : الأول (لمن قد أفطرا \* خوفا على التمسك) كإفطار لإقناذ حيوان يحرم آدمى أو غيره مشرف على هلاك بفرق أو غيره ، وإفطار حامل ومرضع خوفا على الولد وحده وإن كان ولد غير الرضع أو غير آدمى أو متبرعة ولا تعدد الفدية ، ولو تعدد الحمل والرضيع

سَاءَ رَمَضَانَ مَعَ الْإِمْكَانِ حَتَّى أَتَاهُ رَمَضَانُ ثَانٍ  
سَاءَ يَلْزَمُ الْقَضَاءُ لَا الْفِدْيَةَ هُوَ الَّذِي الْإِغْمَاءُ وَنَاسِيَ النَّيَّةَ  
وَمَكَتُهُ إِفْطَارُ شَيْخٍ كَبِيرًا وَلَا وَلَا لِذِي جُنُونٍ قَهْرًا

فإن أفطر لحوف على نفسه أو مع غيره فلا فدية كلريض ( و ) الثاني لـ (من قد أخرا . قضاء )  
شيء من ( رمضان مع الإمكان ) لكونه مقبلا صحيحا ( حتى أتاه رمضان ثان ) خبر « من أدرك  
رمضان فأفطر لمرض ثم صح ولم يقضه حتى أدركه رمضان آخر صام الذي أدركه ثم يقضى ما عليه  
ثم يطعم عن كل يوم مسكينا » رواه الدارقطني والبيهقي ، فإن لم يتمكن من القضاء لاستمرار سفر  
أو مرض به حتى دخل رمضان آخر أو آخر النسيان أو جهل بمجرمة التأخير وإن كان محالطا للعلاء  
لخفاء ذلك فلا تازمه الفدية . وأما إذا كان تأخيره لجهل بالفدية فلا يذنب بجهله بها ، نظير من علم  
حرمة التنجس وجهل البطلان به ، وتكرر الفدية بتكرر السنين وتستقر في ذمة من لزمته .  
قال في شرح المنهج : فلو أخر القضاء المذكور : أي قضاء رمضان مع تمكنه حتى دخل رمضان  
آخر فمات أخرج من تركته لكل يوم مدان : مدّ لفوات ، ومدّ للتأخير إن لم يصم عنه ، وإلا  
وجب مدّ واحد للتأخير اهـ . والحاصل أن صور هذه للسئلة أربعة : لأنه إما أن يفوته الصيام  
بجنر أو بغير عذر ، وعلى كل : إما يتمكن من القضاء أولا ، فيجب التدارك بالقضاء والفدية  
في صورتين ، وهى ما إذا فاته بجنر أو بغير عذر وتمكن من القضاء ، ويجب التدارك بالقضاء  
لا بالفدية في صورة ، وهى ما إذا فاته بغير عذر ولم يتمكن من القضاء ، ولا يجب عليه التدارك لا بالقضاء  
ولا بالفدية في صورة ، وهى ما إذا فاته بجنر ولم يتمكن من القضاء كما يؤخذ من الباجورى على سم .  
والثانى من أقسام الإفطار ( ما فيه يلزم القضاء ) تداركا لما فات و ( لا ) تازم ( الفدية ) لأنه لم يرد نص  
بوجوبها على من دخل تحت هذا القسم و ( هو ) كثير يشتمل ( لذي الإغماء ) ( وناسى النية ) وما مر  
من التعمد بالفطر بغير جماع ولم يتمكن من القضاء . ( و ) الثالث من أقسام الإفطار ما فيه ( عكسه )  
من لزوم الفدية دون القضاء ، وهو ( إفطار شيخ كبرا ) لم يستطع الصوم في جميع الأزمان ،  
فإن قدر عليه في بعضها وجب عليه التأخير إلى الزمن الذى يقدر عليه ، ومثله مريض لا يرجى  
برؤه ( و ) الرابع من أقسام الإفطار ما ( لا ) يلزم فيه قضاء ( ولا ) فدية وهو ( لذي جنون قهرا )  
بجنونه ولم يصد به لعدم تكليفه ، ومثله الصبي والكافر الأصلي ، ومن أفطر بجنر ولم يتمكن من  
القضاء كما مر عن الباجورى على سم .

[ تنبيه ] القضاء في جميع ما ذكر على التراخي إلا فيمن أتم بالفطر والرتد وتارك النية ليلا  
عمدا على المعتد كما في القليوبي ، وكذا إذا ضاق الوقت قبل رمضان للثانى بأن لم يبق إلا ما يسع  
القضاء فيجب للقضاء حينئذ فوراً كما في شرح الأصل .

## (فصل)

وَأَعْلَمَ بِأَنَّمَا إِلَى الْجُوفِ وَصَلَ وَلَمْ يَفْطَرْ حَيْثُ إِنَّهُ دَخَلَ  
بِجَهْلٍ أَوْ إِكْرَاهٍ أَوْ نِسْيَانٍ وَجَرَى رِيْقٍ مَّا لَدَى الْأَسْنَانِ  
مَعَ هَمْزٍ عَنْ جِهَةِ كَشَاوِهِ أَوْ مِنْ ذُبَابٍ طَائِرٍ وَنَحْوِهِ  
أَوْ مِنْ غُبَارٍ ثَارَ فِي الطَّرِيقِ أَوْ كَانَ مِنْ غَرَبَلَةٍ الدَّقِيقِ

## (فصل)

الْحَجُّ وَالْعُمْرَةُ لَيْسَ لَزِمَا فِي الْعُمْرِ إِلَّا مَرَّةً وَإِعْمَا

[فصل] في بيان ما لا يفطر بما يصل إلى الجوف (واعلم بأن ما إلى الجوف وصل) من  
الأعيان من منفذ مفتوح (ولم يفطر) الصائم سبعة، وهي (حيث إنه دخل . جهل أو إكراه  
أو نسيان) للصوم لقوله صلى الله عليه وسلم «من نسي وهو صائم فأكل وشرب فليتم صومه فإنما أطعمه  
الله وسقاه» ورواه الشيخان ومعه (و) حيث إنه دخل : (جرى ريق ما لدى الأسنان)  
من طعام أو قهوة أو نغمة، وهي بالضم: ما يخرج من الإنسان من حلقه من مخرج الحاء المعجمة أو من  
الحنثوم . (مع همزة عن جهة كشأوه) أي لسببه لعذره . أما إذا قدر على جهة فابتلعه أفطر لتقصيره  
فإنما شرب قهوة قبل العبر وبق أثرها لما بعده، فإن بلغ ريقه للتنبيه بها عمدا مع قدرته على جهة  
أفطر وإلا فلا (أو) حيث كان الداخل (من ذباب طائر ونحوه) كبعوض لشقته الاحتراز عن  
ذلك، فإن أضرت النجاسة جوفه أخرجها وأفطر ووجب عليه القضاء كما نهى على ذلك ابن حجر . (أو)  
حيث كان الداخل (من غبار ثار في الطريق) سواء كان طاهرا أو نجسا ولو من منظر، لكن يجب  
عليه غسل فيه منه إن تمسك فتحه وإلا فلا (أو) حيث (كان) الداخل (من غربة الدقيق) ولو  
ولو تمسك فتحه لأجل الوصول ثم حصل الوصول بعد ذلك بغير فطره على الصحيح . أما لو صار  
بعد فتحه فيه يتلف به اللب من الهواء فإنه يضر، قاله الشارقي . والترتبة مصدر غربل : وهي  
إمارة الحب في الغربال بكسر اللعين، أو الدقيق في للنخل ليخرج خبثه ويبقى طيبه .

وهذا انتهى نظم أصله، وزاد عليه نظم أحكام الحج والعمرة ونظم خلاصة في التصوف وتهذيب

للغرض فقال :

[فصل] في بيان حكم الحج والعمرة وشروط وجوبهما (الحج والعمرة ليسا بفرض عين  
لولا أنهما في العمر إلا مرة) وأما ما جندهما فهو : إما فرض كفاية لإحياء الكعبة كل سنة وإما مندوب  
كحج المسلمين والسيد ومهرتهم، وإما حرام إذا تحقق الضرر منه أو ظنه، وإما مكروه إذا خلفه أو شك  
(١٢) — (إشارة للمبني)



ذَاكَ لِحَرِّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ وَوَاجِدٍ لَزَادٍ فَوْقَ مَا يَنْبَغِي  
بِشَرْطِ إِمْكَانٍ لَهُ أَنْ يَرْحَلَ وَعَنْ خَوْفٍ فِي طَرِيقِهِ خَلَا

فيه ( وإعما . ذاك ) أى الزوم فى العمر مرة ( ١ ) من تحققت فيه ستة شروط : الأول والثاني والثالث أن يتصف بـ ( حر مسلم مكلف ) فلا يجب الحج ولا العمرة على المتصف بـ ذلك المذكور من الإسلام وضده الكفر ، والتكليف وضده الصبا والجنون ، والحرية وضدها الرق ( و ) الرابع أن يتحقق بوصف ( واجد للزاد ) أى ما يتردد به ( فوق ما يَنْبَغِي ) أى قدر ما يَنْبَغِي بكلفة ذهابه لمكة ورجوعه إلى وطنه إن لم يكن له فيه أهل وعشيرة وفوقه بمقدار ما يَنْبَغِي بأوعية الزاد كالغرارة وغيرها حتى السفرة إن احتاج إلى الأوعية بأن حمل الزاد معه من بلده ، وقد لا يحتاج إليها ، وذلك بأن لم يحمل الزاد معه بل كان يكتسب فى سفره ما يَنْبَغِي بزاده وباقى مؤنه ، لكنه لا يكلف حينئذ النفسك إلا إذا قصر سفره ، بأن كان أقل من مرحلتين ، وكان يكتسب فى يوم كفاية أيام الحج وزمن العمرة لقلعة الشقة حينئذ ، وقد تر فى المجموع أيام الحج بما بين زوال سابع ذى الحجة ، وزوال ثالث عشره ، وهو فى حق من لم ينفر النفر الأول . وأما فى حق من نفر النفر الأول فهى ما بين زوال سابع ذى الحجة وزوال ثانى عشره ، وقد تر زمن العمرة بنصف يوم ، ويشترط أيضا وجود الماء فى اللواضع للعتاد حمل الماء منها ، وكذلك علف الدابة بـ شمن اللثل ، وهو اللائق به فى ذلك الزمان والمكان . قال الباجورى : وهذا الشرط وما بعده من شروط الاستطاعة التى هى الشرط الرابع والخامس للوجوب ، فقد تسمح المصنف بمجعل شرط الشرط شرطا له بزيادة ما . والخامس أن يكون ( بشرط إِمْكَانٍ لَهُ أَنْ يَرْحَلَ ) أى ملابسا لشرط هو إِمْكَانُ ارتحاله بوجود الراحة بشراء أو استئجار بـ شمن اللثل وأجرة اللثل ، والعمد عدم اشتراط كون الراحة بما يلقى به هنا كما اشترط فى الجمعة ، لأن للجمعة بدلا وهو الظهر ، وليس للنفسك بدلا ، والراحة شرط فى حق المرأة مطلقا ، وكذا الخنثى لأن شأنهما الضعف ، وفى حق الرجل إذا كان بينه وبين مكة مرحلتان فأكثر سواء قدر على المشى أم لا . وأما إن كان بينه وبينها دون مرحلتين وهو قوى على المشى وعلى حمل زاده وأوعيته بحيث لا يلحقه بذلك ضرر ظاهر ، فإنه يلزمه الحج بلا راحة ، ويشترط كون الزاد وأوعيته والماء بـ شمنه والراحة وجميع ما يتعلق بها فاضلا عن دينه وعن مؤنة من عليه مؤنتهم مدة ذهابه وإيابه وفاضلا أيضا عن مسكنه اللائق به ، وعن عبد يلقى به ( و ) السادس أن يكون ( عن مخوف فى طريقه خلا ) والمراد بـ خلوه عن ذلك أمنه ولو ظنا بحسب ما يلقى بكل مكان فلا يشترط الأمن التام كما يكون فى بيته ، فلو لم يأمن الشخص على نفسه وأهله وأولاده أو ماله أو وضعه وضع أهله وأولاده لم يجب عليه الحج . وبقي شرط سابع ، وهو أن يتقضى من الزمان بعد وجود الزاد والراحة ما يمكن فيه السير للهود إلى الحج : أى من حين الاستطاعة ، ولا بد من دوامها من وقت خروج أهل بلده منها كأهل مصر ، فإن عادتهم الخروج

## (فصل)

أَرْكَانُهُ الْحَرَمُ بَيْنَهُ وَقِفٌ بَعْدَ زَوَالِ التَّسْعِ مَوْضِعًا عُرِفَ  
بِالْبَيْتِ سَبْعًا طُوفَ لِلْإِفَاضَةِ وَاشْتَعَلَ كَذَا بَيْنَ الصَّفَا وَالرَّوَّةِ

منها يوم السابع والعشرين من شوال وعودهم إليها في آخر صفر، فلو خرج عن الاستطاعة في جزء من ذلك لم يجب عليه النسك كما في الباجوري على سم .

[ فصل ] في بيان أركان الحج والمعمرة: أى أجزاء كل منهما التى لا دخل للجبر فيها ( أركانها ) أى الحج ستة: الأول ( الحرم ) بوزن قفل: الإحرام ، أى الدخول في حرمة الحج ( بنية ) فهى الركن وإن كانت الوسيلة للعبادة ( و ) الثانى الوقوف بعرفة ( قف \* بعد زوال ) يوم ( التمتع ) أى التاسع من ذى الحجة ( موضعا عرف ) أى فى موضع عرف ، فسمى بعرفة . والثالث طواف الإفاضة ( بالبيت سبعا ) أى سبع طوافات ( طوف للإفاضة ) جاعلا البيت عن يسارك متجدا بالحجر الأسود محاذيا له فى مرورك بجميع بدنك من جهة الأيسر ، فلو بدأت بغير الحجر لم يحسب لك . ولو أدخلت جسمك فى هواء الشاذروان أو مسست جدار الحجر بكسر الحاء وسكون الحيم وهو المحوط عند الكعبة بقدر نصف دائرة بينه وبين كل من الركنين فتحة ، أو دخلته من إحدى فتحته وخرجت من الأخرى لم يصح طوافك لأن بعض طوافه وقع فى البيت لا بالبيت . قال الناظم فى طرحة اللقن مانعه: طوف قفل أمر حذف منه نون التوكيد . قال ابن بونة :

وبعد فتح حذفها يطرد كقول بالدى يقول أحمد اه

وكتب الحضري على قول ابن مالك :

واحذف خفيفة لساكن ردف وبعد غير فتحة إذا تقف

أى قلها سببان فقط : الساكن والوقف ، ونادر حذفها بدونهما كقوله :

أضرب عنك المحموم طارقهـا ضربك بالسيف قونس الفرس

وما قيل : قبل اليوم خالف تذكر

فتح اضرب وخالف وحمل على ذلك قراءة ألم نشرح بالفتح اه بحروفه ، فلو قال :

كذا طواف البيت للإفاضة والسبي ما بين الصفا والروة

لما احتاج لهذا التكلف وارتكاب النادر ، كما أنه لو قال بدل البيت الأول :

أركانه النية والوقوف فى تلو زوال تاسع فى الموقف

وبدل الثالث : \* خلق أو التقصير من ثلاثة \* الخ لسم من عدم استقامة العطف

أيضا ( و ) الرابع السبي بين الصفا والروة ( واسع كذا ) أى مثل الطواف سبع مرات ، فلو تركت

من السبع شيئا لم يصح سببك وإن قل المتروك ، وشرط صحته أن يكون ( بين الصفا ) بالتقصير

طرف جبل أبي قبيس ( و ) بين ( للروة ) بفتح الليم: طرف جبل قينقاع ، وأن يبدأ فى أول مرة

وَإِخْلِقْ وَقَصِّرْ وَاكْفِ مِنْ ثَلَاثَةٍ كُلُّ سِوَى الْوُقُوفِ رُكْنُ الْعُمْرَةِ

## (فصل)

وَاجِبُهُ الْإِحْرَامُ مِنْ مِيقَاتٍ وَرَمَى أَخْجَارٍ إِلَى الْجُمَرَاتِ

بالصفا ويحتم بالروة ويحسب ذهابه من الصفا إلى المروة مرة وعوده منها إلى الصفا مرة أخرى .  
(و) الخامس الحلق أو التقصير إن جعلناه نسكا ، وهو للمتعمد (أحلق وقصر) أى أو قصر لأن  
الركن أحدهما فالواو بمعنى أو (واكف) أى واكف في تقصيرك بالأخذ بنحو مقص (من) أطراف  
(ثلاثة) من الشعرات ، ويكفى هنا كون الثلاثة من الشعر الخارج عن حد الرأس كما صرح به  
الرملي بخلافه في الوضوء ، وقيل : إن كلا من الحلق أو التقصير استباحة محظور : أى ممنوع ، بمعنى  
محرم عليه قبل ذلك فليسا من الأركان ، وهو ضعيف ، ويترتب على جعل كل منهما نسكا أنه يثاب  
عليه ، وعلى جله استباحة محظور أنه لا يثاب عليه كما في الباجورى على سم . والسادس ترتيب معظم  
الأركان بأن يقدم الإحرام بمعنى النية على الجميع ويقدم الوقوف على طواف الركن وعلى الحلق  
أو التقصير ، ويقدم الطواف على السعى إن لم يفعل بعد طواف القدوم ، وعد هذا ركنا كما في الزوضة  
وأصلها هو للمتعمد كما عدوا الترتيب في الصلاة وتركه الناظم تبعا لما في المجموع من عدّه  
شرطا ، و (كل) هذه الأركان المذكورة للحج (سوى الوقوف) لقوله صلى الله عليه وسلم « الحج  
عرفة » هى (ركن العمرة) أى أركانها لأنه مفرد مضاف فيعم ، والإضافة : إما من إضافة الأجزاء  
إلى الكل ، وإما من إضافة الفصل إلى المجهل فعلى ما للناظم أربعة : الإحرام بمعنى النية .  
والطواف ، والسعى ، والحلق أو التقصير فى أحد القولين ، وهو الركن كما سبق ، ويزاد خامس  
على المتعمد ، وهو ترتيب كل الأركان بأن يحرم ثم يطوف ثم يسعى ثم يحلق أو يقصر كما في الباجورى  
على سم .

[فصل] فى بيان واجبات الحج وهي ما يتوقف وجود النسك عليه وتجب بدم ، بخلاف  
الأركان فإنها يتوقف عليها وجود النسك ولا تجب بدم (واجبه) أى واجباته لأنه مفرد مضاف  
فيعم خمسة : الأول (الإحرام من ميقات) زمانى أو مكانى ؛ فالزمانى للإحرام بالحج شوال من  
أوله إلى عشر ليال من ذى الحجة ، فلو أحرم به فى بلد رأى فيه هلال شوال ثم انتقل إلى بلد  
لم ير فيه ومطلعه مخالف لم يتقلب عمرة على الوجه الوجيه . والسكانى للحج فى حق للقيم بمكة نفس  
مكة مكيّا كان أو آفاقيا ، وفى حق غير للقيم بها مختلف ؛ ففى حق للتوجه من المدينة الشريفة ذوالحليفة :  
مكان على نحو عشر مراحل من مكة وستة أميال من المدينة فهو أبعد للواقيت ، وهو المعروف  
الآن بأبيار على ؛ وفى حق للتوجه من مصر والشام والغرب الجحفة : قرية كبيرة بين مكة والمدينة  
على خمسين فرسخا ، وهي أوسط للواقيت ولكن لحرايتها بإجفاف السيل لها أبدلوا برابع

وَبِتِ بِمَزْدَلَةَ ثُمَّ مَقَى وَطَفَ وَدَاعًا إِنْ بَلَغْتَ بِالنَّحْيِ  
(فصل)

مَسْنُونُهُ الْإِثْنَانُ بِالتَّلْبِيَةِ تَقْدِيمُهُ مُؤَخَّرًا لِلْمُسْمَرَةِ

لكونها قبلها يسير ، وفي حق التوجه من تهامة اليمن يلزم : جبل من جبال تهامة على مرحلتين من مكة ، وفي حق التوجه من نجد الحجاز ونجد اليمن قرن : جبل على مرحلتين من مكة ، ويقال له قرن للنازل وقرن الثعالب ، وفي حق التوجه من المشرق ذات عرق : قرية على مرحلتين من مكة مشرفة على وادي العقيق (و) الواجب الثاني (رمى أحجار) سبعة واحدة بعد واحدة ، ولو رمى حصة واحدة سبع مرات كفى ولا يكفي غير الأحجار كلؤلؤ وجم ، ويكون الرمي (إلى) كل جوة من (الجمرات) الثلاث يبدأ بالكبرى ثم الوسطى ، ثم جرة العقبة ، وهذا في رمي أيام التشريق الثلاثة . وأما يوم النحر فلا يرمى فيه إلا لجرة العقبة فقط . (و) الواجب الثالث والرابع المبيت بالمزدلفة والمبيت بمنى (بيت بمزدلفة) ليلها بمعنى الحصول فيها لحظة من نصف الليل الثاني فإنه واجب يلزم بتركه دم ، وإنما اكتفى هنا بلحظة من النصف الثاني ، لأنهم لا يصلونها إلا بعد نحو زرع الليل مع جزم الدفع منها بعد تصفه ، وبقية المناسك كثيرة شاقة تخفف فيه لأجلها (ثم) بت (من) ليالي أيام التشريق الثلاثة معظم الليل إن لم ينفر النفر الأول وإلا سقط عنك مبيت اليلة الثالثة ورمى يومها ، فيلزمك دم إن تركت المبيت المذكور ، نعم تعذر الرعاة وأصحاب السقاية في ترك المبيت لا الرمي بشرط أن لا يمكث الرعاة إلى الغروب وإلا لزمهم ، لكن عذرهم بالنهار بخلاف أهل السقاية فإن عذرهم بالليل أيضا . والخامس التحرز عن محرمات الإحرام ، فهو الذي يعتد من المناسك ، فكان على الناظم أن يذكره بدل طواف الوداع ، لأنه واجب مستقل ليس من المناسك على المتمد ، فيجب على من فارق مكة ولو مكيا أو غير حاج ومعتذر غير حائض ونفساء ولما قال (وطف وداعا) أى طواف وداع أو مودعا للبيت (إن بلغت) أداء المناسك الذي كان في القصد و (اللى) فإن تركته لمك دم إلا إذا عدت بعد فراقه قبل مسافة قصر وطفى ، فإنه يسقط عنك الدم ويطلق بالمكث بعده فتجب إعادته إلا إذا مكث لصلاة أقيمت أو شغل سفر كشراء زاد لم يطل زمنه وشد حمول لم يطل زمنه وشرب ماء زمزم وانتظار رفقة وإعطاء وإكرام وإن طلق زمنها ، ولا وداع على من خرج لغير منزله بقصد الرجوع وكان سفره قصيرا ولا على محرم خرج إلى منى ، ولا على الحائض والنفساء إلا إذا طهرتا قبل مفارقة مكة .

وأما واجبات العمرة فثيئان : الإحرام من الليقات واجتناب محرمات الإحرام كما في الباجوري على سم .

[فصل] في بيان سنن الحج والعمرة ، فأما (مسنونه) أى سنن الحج فكثيرة منها (الإثنيان بالتلبية) والإكثار منها في دوام الإحرام إلا في الطواف والسعى ، لأن فيهما أذكارا خاصة ،

## وَلَطْفٌ قُدُومًا ثُمَّ صَلَّ رَكَعَتَيْنِ وَالْبَسَ إِزَارًا وَرَدَّاءَ أَبِيصَيْنِ

والا عند الرى فإنه يكبر عنده ، ويرفع الذكر ولو صبيا صوته بها ما لم يؤذ غيره أو يجهد نفسه ، وللرأة والخنى يسمعان أنفسهما بحضرة الأجانب ويرفعان صوتهما بغير حضرتهم ، وتأكّد التلبية عند تنابر الأحوال كركوب وصعود وهبوط واختلاط رقة وإقبال ليل أو نهار وأولاهما ما كان عند الإحرام ، ويسنّ أن يسمى فيها ما أحرم به ، وإذا رأى المحرم ما يكرهه أو يعجبه ندب أن يقول : لبيك إن العيش عيش الآخرة ، ويقول الحلال : اللهم إن العيش عيش الآخرة من غير لفظ لبيك : أى إن الحياة الهنيئة الدائمة حياة الدار الآخرة بخلاف حياة الدنيا فإنها مكثرة ومنقطعة ، وما أحسن قول بعضهم فى هذا المعنى :

لا ترحكنى إلى الثياب الفاخرة واذكر عظامك حين تبلى ناخرة

وإذا رأيت زخارف الدنيا قتل لبيك إن العيش عيش الآخرة

ولفظها : لبيك اللهم لبيك ، لبيك لاشريك لك لبيك ، إن الحمد والنعمة لك والملك لا شريك لك ، وإذا فرغ من التلبية صلى على النبي صلى الله عليه وسلم وسأل الله تعالى الجنة ورضوانه واستعاذ به من النار ، ومن لا يحسنها بالعربية يأتى بها بغيرها ، ويجوز الترجمة عنها بغير العربية مع القدرة عليها على الأوجه كما فى الباجورى على سم ، ومنها ( تقديمه ) أى الحج ( مؤخرا للعمرة ) بأن يحرم بالحج مفردا من ميقاته ويفرغ منه ثم يخرج من مكة إلى أدنى الحل فيحرم بالعمرة ويأتى بعملها . (و) منها طواف القدوم ، ويقال أيضا طواف القدام ، وطواف الورد ، وطواف الوارد وغير ذلك (لطف قدوما) أى طواف قدوم فهو على حذف مضاف والإضافة من إضافة للسبب للسبب إن دخلت مكة قبل الوقوف بعرفة ، وكذا بعده وقبل نصف ليلة العيد فتطوف حينئذ طواف القدوم ثم بعد نصف الليل تطوف طواف الإفاضة ، بخلاف ما إذا دخلت مكة بعد الوقوف بعرفة وبعد نصف الليل فإنك لا تطوف إلا طواف الإفاضة لدخول وقتها ، ومثل الحاج الذى دخل قبل الوقوف حلال دخل مكة ، ولا يسنّ فى حق للعمرة أصلا ، لأنه يشغل بطواف العمرة ، ومنها ركعتا الطواف كما أشار لذلك بقوله ( ثم صل رَكَعَتَيْنِ ) أى بعد الفراغ من الطواف خلف مقام إبراهيم عليه الصلاة والسلام ، وإلا فى الحرج وإلا فى أى موضع شاء من الحرم وغيره وليس القراءة فيها نهارا ويحجر بها ليلا (و) منها أن يلبس إزارا ورداء أبيصين (البس إزارا) وهو ما يستر ما بين السرة والركبة كقفطة الجمام ، ومثله للزّر (ورداء) وهو ما يرتدى به مما يستر أعلى البدن ، وهو مذكر فلا يجوز تأنيته (أبيضين) جديدين وإلا فنظيفين كالمنسولين ، ويكره المصوغ كله أو بعضه ولو قبل النسج على الأوجه ، ويكره التتجس الجاف ، ومنها الليت بمعنى ليلة عرفة فهو سنة وإن تركها أغلب الناس الآن ، فإنهم صاروا يبيتونها بعرفة ، ومنها أن يأخذ من المزدلفة سبع حصيات لرى حجرة العتبة يوم النحر لاسبعين حصاة لرى جميع الأيام ، وإن قيل به . وأما سنن العمرة

## (فصل)

أَوْجِبَ بِتَرْكِ وَاجِبٍ أَنْ يَنْفَحَرَا شَاءَ فَإِنْ يَنْعِزُ يَصُومَنَّ عَشْرًا  
ثَلَاثَةَ الْأَيَّامِ فِي الْحَجِّ تَقَعُ وَسَبْعَةَ إِذَا لَأْهَلِهِ رَجَعَ

فهي لبس إزار ورداء أبيضين والتلبية والإكثار منها في دوام الإحرام كما مرّ وركننا الطواف ونحو ذلك .

[ فصل ] في بيان ما يجب في حال الإحرام بترك واجب من واجبات النسك أو قطع محرّم من النعماء ، وهي باعتبار أحكامها أربعة أقسام :

[ الأول ] دم ترتب وتقدير بحيث لا ينتقل إلى خصلة مما قدره الشارع إلا إذا عجز عن القبلها ولا يزيد عليها ولا ينقص عنها ، وعليه اقتصر الناظم هنا حيث قال : ( أوجب بترك واجب ) أي بأمور به في الإحرام ، وهو تسعة أنواع . الأول التمتع لأنه ترك الإحرام بالحج من ميقات بعده ، فإن التمتع يحرم بالحج من مكة . والثاني القران لأنه ترك الإحرام بالعمرة من ميقاتها لو أفرد ، فإن القارن يحرم بالحج والعمرة معا من ميقات واحد ، وشرط وجوب الدم على كل من التمتع والقارن أن لا يكونا من حضري المسجد الحرام ، وشرطه أيضا في التمتع أن يحرم بالعمرة في أشهر الحج من ميقات بعده ، وأن يحج في عامه ، وأن لا يعود إلى الميقات الذي أحرم منه بالعمرة ليحرم منه بالحج إن لم يكن أحرم أو محرما إن كان أحرم به . الثالث القوات ، لأنه ترك الوقوف برفة . والرابع ترك الإحرام من الميقات . والخامس ترك الرمي . والسادس ترك البيت بمنى . والسابع ترك النزول بالمزدلفة . والثامن ترك طواف الوداع . والتاسع ترك نذر الشيء مشيه دم ترتب وتقديره فيجب أولا بترك المأمور به من هذه الأنواع ( أن ينحرا ) عادة ) تجزئ في الأنضحية أو سبع بدنة أو سبع بقرة ، فتجزئ البدنة أو البقرة عن سبعة دماء وإن اختلفت أسبابها ، فلو ذبحها عن دم واحد فالواجب سبعها وله أكل الباقي ، ووقت وجوب الدم على التمتع وقت إحرامه بالحج ، لأنه حينئذ يصير متمتعا بالعمرة إلى الحج ، ويجوز ذبحه إذا فرغ من العمرة ، ولكن الأفضل ذبحه يوم النحر ( فإن عجز ) عن الشاة بأن لم يجدها أو وجدها بزيادة عن ثمن مثلها أو لم يجد ثمنها أو وجده واحتاج إليه ، والعبرة بعدم وجود ذلك في الحرم ولو قدر عليه ببدنه ( يصومنّ عشرا ) والناسب فصيام عشرا من الأيام . ( ثلاثة ) من ( الأيام ) العشر ( في الحج تقع ) وتسق قبل يوم عرفة فيصوم سادس ذي الحجة وسابعه وثامن ( وسبعة ) يصومها ( إذا لأهله ) ووطنه ( رجع ) أي إن أراد الرجوع إليهم ، فلو صامها في أثناء الطريق لم يستد بها قوله تعالى « وسبعة إذا رجعتم » فإن أراد الإقامة بمكة صامها كما في الحرّر ولو لم يصم الثلاثة في الحج ورجع لزمه صوم العشرة ، وفرق بين الثلاثة والسبعة بأربعة أيام نظير يوم النحر وأيام

## (فصل)

التشريق ومدة إسمان السير إلى الوطن على المادة التالية ، فلم يفرق وصام عشرة ولاء حصلت  
الثلاثة ولم يستبد السبعة لعدم التفرقة . وعند المالكية إذا لم يصم الثلاثة ورجع صامها متى شاء  
وصلها بالسبعة أم لا فافهم ، ويندب التابع في السبعة كالثلاثة .

[ والقسم الثاني ] دم ترتب وتعديل بحيث لا ينتقل إلى خصلة إلا إذا عجز عن التمسك قبلها  
ويعدل الدم بالقيمة ويخرج بها طعاما ، وسيأتي هذا ونوعه في فصل الإحصار ومبطل النسك .  
[ والقسم الثالث ] دم تخيير وتعديل ، وهو دم الصيد وقطع الشجر . وقد أشار إليه الناظم  
في فصل مبطل النسك بقوله : وحرما للحرم الخ .

[ والقسم الرابع ] دم تخيير وتقدير ، وأنواعه ثمانية : دم الحلق ودم القلم ودم اللبس ودم  
الدهن ودم الطيب ودم الجماع الثاني ، ودم الجماع بين التحللين ، ودم الباشرة ، ثم لو جامع بعد  
الباشرة دخلت فديتها في فدية الجماع ، وأشار الناظم إلى هذا القسم بقوله في الفصل أثر هذا :  
\* لبس الخيط ستر رأس الذكر \*

وقد نظم ابن القرى هذه الأربعة وأنواع كل بقوله :

أربعة دماء حج تحصر	أولها للرب القدر
تمتع فوت وجج قرنا	وترك رمي والبيت بمنى
وتركة اليقات وللزلفة	أو لم يودع أو لمشى أخلفه
نافذه يصوم إن دما فقد	ثلاثة فيه وسبما في البلد
والثان ترتيب وتعديل ورد	في محصر ووطء حج إن فسد
إن لم يجد قومه ثم اشترى	به طعاما طعمة للفقرا
ثم لعجز عدل ذاك صوما	أعنى به عن كل مد يوما
والثالث التخيير والتعديل في	صيد وأشجار بلا تكلف
إن شئت فاذبح أو فعدل مثلما	عدلت في قيمة ما تقدمما
وخيرن وقدرن في الرابع	إن شئت فاذبح أو جدد بأصع
للشخص نصف أو فصم ثلاثا	تحت ما اجتثته اجتثانا
في الحلق والقلم ولبس دهن	طيب وتقييل ووطء ثن
أو بين عظمى فوى إحرام	هذى دماء الحج بالتمام
والحمد لله وصلى ربنا	على خبار خلقه نبينا

وهو نظم حسن ينبغي لكل طالب علم أن يحفظه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

[ فصل ] فيما يجب بالقوات والإحصار عن إتمام النسك ويان دم التخيير والتقدير وأنواعه

مِنَ الْوُقُوفِ فَإِنَّهُ تَحَلَّلًا بِعُمْرَةٍ وَلَيْقُضَ بِالْهَدْيِ خَلَا  
عَنِ حَصْرِهِ فَلْيَتَحَلَّلْ بِدَمٍ خَلَقَ بِنَيْفَةٍ بِحُرْمٍ حَرَّمَ

(من الوقوف فاته) جذر أو غيره (تحللا . بعمره) فورا وجوبا لتلاصيح محرما بالحج في غير أشهره مع كونه لم يتحصل منه على القصد ، إذ الحج عرفة كما مر ، فلو استمر على إيمه بقاء إحرامه إلى العلم القابل لم يجزئه ، لأن إحرام سنة لا يصلح لإحرام سنة أخرى . قال الأذرعى : لأنهم أحدا قال بالجواز إلا رواية عن مالك رضى الله عنه ، ثم التحلل بعمره إن أمكنه ، وللبراه عمل عمرة سورة لاحكا ، لأن له حينئذ تحللين يحصل أحدهما بواحد : من الحلق إن كان برأسه غير ، والطواف للتبوع يسمى إن لم يكن سعى بعد القدوم ، وإن لم يكن برأسه شهر فبالطواف بقدمه ، فلو طلع قبل التحلل الأول فسد حجه الفات ، وثانيهما بالباقي من أعمال العمرة ، وهي الطواف والسمى إن لم يتقدم ، والحلق مع نية التحلل بالثلاثة : أى بكل منها ، وله تقديم أى واحد منها ، فإن لم يمكنه عمل عمرة تحلل بما يأتى فى الحصر (وليقض) فورا وجوبا للتطوع (بالدم) أى مع لزوم دم كدم النحر فى الترتيب والتقدير وسائر أحكامه لما صرح عن حمر رضى الله عنه أنه أمر من فاتهم الحج أن يطوفوا ويسموا وينحروا إن كان معهم هدى ثم يلقوا أو يقصروا ثم يحجوا من قابل ويهدوا فمن لم يجد صام ثلاثة أيام فى الحج : أى بعد الإحرام بالقضاء وسبعة إذا رجع إلى أهله ، وافتقر ذلك ولم ينكره أحد فصار إجماعا سكوتيا ، ولأنه لا يخلو ذو القوات عن تقصير ، ومن ثم لم يخرقوا فى وجوب القورية بين اللدور وغيره بخلاف الإحصار ، أما الفرض فهو باق فى ذمته كما كان من توسيع وتضييق كما فى الروضة وأصلها وإن مشى فى شرح النهج على خلافه حيث قال وإطاعة : أى وعليه إعادة فورا للحج الذى فاته فوات الوقوف تطوعا كان أو فرضا كما فى الإفساد اه وأنهم الأثر أنه لا يلزمه سبب بمنى ولا رمى وإن بقى وقتها ، وما أتى به لا يتقلب عمرة ، لأن إحرامه انقضى بنسكه فلا ينصرف لغيره ، وقيل يتقلب ويجزئه عن عمرة الإسلام ، وفى السعى والحلق قوله أنه لا يحتاج إليهما ، لأن السعى يجوز تقديمه عقب طواف القدوم فلا دخل له فى التحلل والحلق استباحة محظور ، وعمل لزوم القضاء للتطوع إذا (خلا) القوات (عن) أن ينشأ من (حصره) أما إذا كان ناشئا عن الإحصار (فليتحلل) جوازا لا وجوبا مالم يلزم عليه مصارعة الإحرام فى غير وقته وإلا وجب عليه نية الخروج من نسكه بالإحصار ، ولا بد من مقارنتها للذبح فهدى (بسم) أى يذبح شاة أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة بنية التحلل فى المكان الذى أحصر فيه من حل أو حرم ، ولا يكتفى بالذبح بغيره من الحل ، ولا يجوز قتل لحم الشاة لغير أهله إلا للحرم إن تيسر ، وكذا لا بد من مقارنتها للحلق إن جعلناه نسكا وهو المشهور ، ويشترط تأخير الحلق عن الذبح لقوله تعالى « ولا تحققوا رءوسكم حتى يبلغ الهدى محله » فقد قاله طائفة من المفسرين بحرف المطف ، و (حلق) أى أو تقصير (بنية) التحلل ، فإن لم يجد الشاة



## لُبْسُ الْمَخِيطِ سِتْرُ رَأْسِ الذَّكَرِ وَسِتْرُ وَجْهِهَا وَدَهْنُ الشَّعْرِ

أخرج قيمتها طعاما لأهل محل الإحصار ، ولا يجوز نقله لغيرهم أيضا إلا إلى الحرم ، فإن عجز عنه صام عن كل مدّ يوما وحيث انتقل إلى الصوم فلا يتوقف تحمله على فراغه ، ولا يتقيد بمحل الإحصار بل له أن يصوم حيث شاء ، ولا يسقط عنه الدم إذا شرط عند الإحصار أنه إذا حصر محل ، بخلاف ما إذا شرط أنه إذا مرض تحلل سواء قال بلا هدى أو أطلق فإنه لا يلزمه الدم ، لأن حصر العدو لا يفتر إلى شرط . فالشرط فيه لاغ ، ولو شرط التحلل بالهدى إذا مرض لزمه لأنه شرطه على نفسه لحكم دم الإحصار كدم الجماع للفسد الآتي في الترتيب والتعديل . ثم شرع في بيان دم التخيير والتقدير وأنواعه ، فقال (محرم) بضم الحاء : أى بإحرام (حرم) أى حرم بسبب الإحصار الترفه . وأنواعه ثمانية ذكر المصنف منها اثنان فقط : الأول (لبس) الذكرا للمرأة (المخيط) شمع اللبم ، وبالحاء المعجمة : أى شئ فيه خياطة كتميص وبقاء وقلنسوة ، وكذا المخيط بنسج أو عقد أو خضر أو زبر أو ثوب أو ثياب بنحو خلال سواء كان لبسه في جميع بدنه أو في بعضه على الهيئة المألوفة فيه فلا حرمة في الارتداء بتميص أو بقاء ولا في أزار بسر اويل ولا فدية ، و (ستر) بعض (رأس الذكرا) لا المرأة بما يعد حائرا عرفا من مخيط أو غيره كقلنسوة وخرقة وعصابة عريضة ومرم وطين وحناء مخينات . أما ما لا يعد ساترا فكخيط رقيق ونوسد نحو عمامة ووضع يد لم يقصد بها الستر فلا يحرم ، بخلاف ما إذا قصد على نزاع في تحريمه ، وعليه ابن حجر في التلحة وفتح الجواد وشرح العباب ، وعدم تحريمه وعليه ابن حجر في حاشية الإيضاح وشيخ الإسلام في شرح البهجة والرملى في شرح الإيضاح والبهجة ، وعلى الأول يجب الفدية ، وعلى الثاني لا يجب (وستر) المرأة لا الرجل بعض (وجهها) بما يعد ساترا ، وذلك لئبها عن القاب . وحكته أنها تستتره غالبا فأمرت بكشفه لمخالفة عاداتها ، نعم معنى عما تستره من الوجه احتياطا للرأس ولو أمة عند ابن حجر ، لأن ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب ؛ ويجوز لها أن ترخي على وجهها ثوبا متجافيا عنه بنحو أعواد ولو لغير حاجة ، فلو سقط الثوب على وجهها بلا اختيارها ، فإن رفعته فوراً فلا شئ عليها وإلا أثمت وفدت ، وكما يحرم عليها ستر وجهها يحرم عليها وعلى الرجل أيضا محرم لبس القفازين للنهى عنهما في الحديث الصحيح ، والقفاز شئ يعمل ليد يغشى بطن ويزر بأزرار على الساعد ليقبها من البرد ، والمراد هنا المشو والزور وغيرها ، ولها أن تلف خرقة على كل من يدها وتشدّها وتعقدّها ، وللرجل شدّها بلا عقد (و) الثاني (دهن) بفتح الدال مصدر بمعنى تدهين (الشعر) أى وحرم تدهين جنس شعر الرأس والوجه ما عدا شعر الخد والجبهة والأفئف الصادق بشعرة واحدة ويضعها مما يقصد به التزيين بأى دهن كان ولو غير مطيب كزيت وسمن

وزيد ودهن لوز وجوز وشحم ذالين ، وبقي ستة . الثالث إزالة الشعر مطلقا ولو ينشف أو غيره ، نعم لو أزيل ذلك بقطع جلد أو عضو لم يجب شيء ، لأن ما أزيل تابع غير مقصود بالإزالة . والرابع قلم لظفر ولو ينشف من يد أو رجل ، نعم له قطع ما انكسر من ظفره إن تأذى به ولو أدى تأذى . والخامس التطيب في بدن أو ثوب بما يسمى طيبا على الوجه المعتاد فيه ، وهو يختلف باختلاف أنواعه ، ففي نحو لك بوضعه في ثوبه أو بدنه ، وفي ماء الورد بالتضميع به ، وفي العود بإحراقه والاحتواء على دخانه . وفي الرياحين كالورد والتمام بأخذها بيده وبمهما أو وضع أهله ، وفي حاشية الكردي مانعه : الذي فهمه الفقير من كلامهم أن الاعتناء في التطيب ينقسم على أربعة أقسام : أحدها ما اعتيد التطيب بالتبخير كالعود فيحرم ذلك إن وصل إلى الحرم حين السنان سواء في ثوبه أو بدنه ، وإن لم يحتو عليه فالتعير بالاحتواء جرى على القالب ، ولا يحرم حمل العود في ثوبه أو بدنه ، لأنه خلاف المعتاد في التطيب به . ثانيها ما اعتيد التطيب به باستهلاكه فيه ، إما جبهه على البدن أو اللباس أو بمسها فيه ، فالتعير بالسب جرى على القالب ، وذلك كماء الورد ، فهذا لا يحرم حمله ولا مسه حين لم يصب بدنه ولا ثوبه شيء منه . ثالثها ما اعتيد التطيب به بوضع أهله عليه أو بوضعه على أهله ، وذلك كالورد وسائر الرياحين ، فهذا لا يحرم حمله في بدنه وثوبه وإن كان بمحرمه . رابعها ما اعتيد التطيب به بحمله ، وذلك كالسك وغيره فيحرم حمله في ثوبه أو بدنه ، فإن وضعه في نحو خرقة أو قارورة أو كان في فارة ، وحمل ذلك في ثوبه أو بدنه نظر إن كان مافيه الطيب مشدونا عليه فلا شيء عليه بحمله في ثوبه أو بدنه ، وإن كان يحد ريعه وإن كان مفتوحا ولو يسيرا حرم ، ولزمت الفدية إلا إذا كان لغيره النقل ولم يشده في ثوبه وقصر الزمن بحيث لا يحد في العرف متطيبا قطعا فلا يضرك . والسادس الاستمناء بيد غير الحليّة مطلقا ، ويدها حرام في الإحرام ، ويجب به الدم إن أزل ، والمباشرة : أي إلصاق البشرة : أي ظاهر الجلد بالبشرة بشهوة ، ومنها القبلة أزل أم لا بدون حائل ، وإلا فهما حرام بدون فدية كالنظر بشهوة فينبغي لمن يجهج بملك أن يقنعه لذلك لاسما عند إركابها وتنزيلها ، فمضى ما وصلت بهرته لبشرتها بشهوة أثم ولزمت الفدية وإن لم ينزل كما في إعانة شيخنا عن السكدي . والسابع الوطء بعد إفساد النسك . والثامن الوطء بعد التحلل الأول في الحج .

واعلم أن هذه المحرمات أربعة أقسام : الأول ما يباح للحاجة ولا حرمة ولا فدية ، وهو لبس السراويل لفقد الإزار والخف والقطوع لفقد النعل ، وعقد خرقة على ذكر سلس لم يستمسك بغير ذلك واستدامة ما لبس به شعر رأسه أو تطيب به قبل الإحرام وحمل نحو مسك بقصد النقل إن قصر زمنه وإزالة شعر بجلده ، والنابت في العين ومغطيا والظفر بضوئه ، وللاذى بنحو كسر وما فقه من الترفه كلبس وتطيب ناسيا أو جاهلا أو مكرها . الثاني مافيه الإثم ولا فدية كقعد السكاح ، ومباشرة بشهوة بحائل على ما مر والنظر بشهوة وفعل محرّم من محرمات الإحرام بميت

## شاة تجب أو صام في ثلاثة أو أصح ثلاثة سنة

### (فصل)

عزم . الثالث مافيه الفدية ولا إثم ، وذلك فما إذا احتاج الرجل إلى اللبس أو للرأ لتستر وجهها أو إلى إزالة شعر أو ظفر لنحو مرض أو أزال نحو شعر جهلا وهو مجز . الرابع مافيه الإثم والفدية ، وهو باقى المحرمات وهذا قسمان : أحدهما مافيه (شاة تجب) تجزى في الأضحية أو ما يقوم مقامها من سبع بدنة أو سبع بقرة (أو صام في ثلاثة) أيام حيث شاء ولو متفرقة (أو أصح ثلاثة) بمدة الحمزة جمع صاع ، وهو أربعة أمداد يتصدق بها (لسته) من مساكين الحرم الشاملين للفقراء لكل واحد نصف صاع ولا يجزى أقل منه ، وليس في الكفارات محل يزداد فيه للسكين من كفارة واحدة على مد غير هذا : أى مافيه دم التخيير والتقدير مطلقا بلا تفصيل ، وهو ماعدا إزالة الشعر والأظفار . والثانى مافيه دم التخيير والتقدير لامطلقا بل التفصيل ، وهو إزالة الشعر والأظفار ، وهو أن الإزالة إن كانت لثلاث شعرات فأكثر أو ثلاثة أظفار فأكثر وكانت إزالة ذلك على التوالى في الزمان واللسكان كان الواجب الفدية الكاملة أعنى دم التخيير والتقدير المذكور ، والمراد باتحاد الزمان وقوع الفعل على الأثر للمتاد ، وإلا فالإتحاد الحقيقي مع الاتحاد في الفعل بما لا يتصور له . قال شيخنا ويمكن تصويره بأن يزيل شعرتين معا في زمن واحد ، والمراد باتحاد للسكان أن يكون للسكان الذى أزال الشعر فيه واحدا ، وليس المراد أن يكون العضو الذى أزال الشعر منه واحدا . بدليل أنه لو أزال شعرة من لحية وشعرة من رأسه وشعرة من باقى بدنه في مكان واحد لزمته الفدية . لا يقال يلزم من تعدد الزمان تعدد للسكان فهلا اكتفى به . لأننا نقول التعدد هنا عرفى ، وقد تعدد المكان عرفا ولا يتعدد الزمان عرفا لعدم طول الفصل لأن المراد باتحاد الزمان عدم طول الفصل عرفا ، وباتحاد للسكان أن لا يتعدد للسكان الذى أزال فيه كما علمت ، وإن كانت الإزالة لأقل من ثلاث شعرات أو من ثلاثة أظفار أو لثلاث شعرات أو لثلاثة أظفار مع اختلاف محل الإزالة أو زمنها فإنه يجب في كل شعرة مد طعام ، وفي الاثنين مدان ، فإن عجز عن اللد أو اللدين استقر ذلك في ذمته كما في إعاة شيخنا رحمه الله تعالى .

[تنبيه] كل محظور أيسح للحاجة فيه الفدية إلا إزالة نحو شعر العين كما تقرر وإلا نحو لبس السراويل أو الخف للقطوع احتياطا لستر العورة ووقاية الرجل من نحو النجاسة ، وكل محظور بالإحرام فيه الفدية إلا عقد النكاح كما في الإعاة أيضا .

[فصل] في بيان مبطل الحج ودمى الترتيب والتعديل والتخيير والتعديل وحكم عقد النكاح

مُبْطَلَةٌ عَمْدُ الْجَمَاعِ فَرَضًا عَلَيْهِ الْإِتِمَامُ وَتَمْجِيلُ الْقَضَا  
عَمَّ الْبَعِيرُ ثُمَّ فَحَجَزَ بَقَرًا ثُمَّ الشَّيْءُ السَّبْعُ فَالطَّعَامُ قَرَّ

في الإحرام وحكم شرب ماء زمزم وزيارة قبره صلى الله عليه وسلم (مبطله) أى النسك حيا كان  
أو عمرة (محمد الجماع) أى إخلال الحشفة أو قدرها من مقطوعها ولو مع حائل كثيف في قبل  
وضيح أو دبر ولو لبهية أو ذكر حيا أو ميتا يفسد به الحج والعمرة بشروط خمسة ذكر الناظم منها  
ولحدا ، وهو الممد ، والثاني المم ، والثالث الاختيار ، والرابع التمييز ، والخامس كون الوط  
قبل التحلل الأول في الحج ، وفي العمرة قبل تمامها ، هذا إن كانت مفردة ، وإلا فهي تابعة للحج  
وضع الإفساد بأنهم ولا فرق في إفساد ما ذكر والإثم بالوطء للذكور بين الفاعل والمفعول للسكنتين  
الواضحتين ذكورة وأنوثة ، وحيث قصد على كل منهما (فرضا) بألف الإطلاق (عليه) أى على كل  
 منهما (الإتمام وتمجيل القضا) ، وإن كان نسكه فلا تعديه بسببه : أى القضاء ، ولأن النفل  
من النسك يجبر بالشروع فيه فرضا : أى واجب الإتمام كالفرض ، بخلاف النفل من غيره فانه لا يجبر  
بالشروع فيه فرضا : أى واجب الإتمام (مع) لزوم (البعير) ذكرا كان أو أنثى بشرط كونه سليما  
في سن الأضحية للفاعل فقط . وأما للمفعول فاعتمد الشمس الرمل والحطيط الشريين فيما  
لشيخهما للشهاب الرمل أنه لا فدية عليه مطلقا . وأما الذى تلخص بما اعتمده ابن حجر في كتبه  
بما لشيخ الإسلام زكريا فهو أن الجماع في الإحرام ينقسم على ستة أقسام : أحدها أنه لا يلزم به  
شيء لاهل الواطى ، ولا على اللوطوة ولا على غيرها وذلك إذا كانا جاهلين بمذورين مجهلها  
أو مكرهين أو ناسيين للإحرام أو غير يميزن . ثانيا ما يجب به البدنة : أى البعير المذكور على  
الرجل الواطى فقط وذلك فيما إذا استجمع الشروط من كونه عاقلا بالغا عالما متممدا مختارا وكان  
الوطء قبل التحلل الأول وللوطوة حليته سواء كانت محرمة مستجمعة للشروط أولا . ثالثا  
ما يجب به البدنة على المرأة فقط وذلك فيما إذا كانت هي المحرمة فقط وكانت مستجمعة للشروط  
السابقة أو كان الزوج غير مستجمع للشروط وإن كان محرما . رابعا ما يجب به البدنة على غير  
الواطى ، وللوطوة وذلك في النسي للميز إذا كان مستجمعا للشروط فالبدنة على وليه . خامسا  
ما يجب به البدنة على كل من الواطى ، وللوطوة وذلك فيما إذا زنى المحرم بمحرمة أو وطئها بشبهة  
مع استجمعهما شروط الكفارة السابقة . سادسا ما يجب فيه فدية بحجرة بين شاة أو طعام ثلاثة  
أصح لست مساكين أو صوم ثلاثة أيام ، وذلك فيما إذا جتمع مستجمعا لشروط الكفارة السابقة  
بعد الجماع لنفسه أو جامع بين التحللين كما في إناقة شيخنا عن الكردى (ثم للعجز) أى عند  
العجز من البعير حيا وشروط يلزمه (بقر) أى بقرة بصفة الأضحية حية وسنا أيضا (ثم) عند العجز  
عن البقرة يلزمه (الشيء السبع) إذا عجز عن السبع الشياه (الطعام قر) لزومه (ب) مقدار

بِقِيَمَةِ الْبَعِيرِ أَوْ إِنْ عَدِمَا يَضُمُّ بِعَدِّ مَدَّةٍ وَحَرَمًا  
لِلْحَرَمِ مَعَ مَنْ حَرَمًا يَحُلُّهُ تَعَرُّضُ الصَّيْدِ فَأَوْجِبَ مِثْلَهُ

(قيمة البعير) ويكون التقويم بالنقد الغالب بسعر مكة حال الوجوب : أى يعطى بدل قيمتها طعاما  
للساكين ، ولا يكفي التصديق بالقيمة كسائر الكفارات وكان الفرق بينه وبين أجزاء التصديق  
بقية بنت الخاض عند عدمها وعدم ابن اللبون أن ما هنا له بدل مقدّر يصار إليه عند العجز  
بخلافه (أو إن عديما) الإطعام : أى عجز عنه (بضم بعد مدّه) أى جدد أمداد الطعام أياما ،  
فإن انكسر مدّة صام عنه يوما كاملا كما فى إغاة شيخنا . ثم شرع فى بيان الدم الخبير للعدل بنوعيه ،  
فقال (وحرما ، للحرم) بكسر الحاء : أى الحرم (مع من) كان حلالا يحل (حرما) مكيا  
(يحله) تعرض الصيد) أى التعرض لصيد البر ، وهو كل حيوان مأكول متوحش طبعاً لا يمكن  
أخذه إلا بحيلة طيرا كان أو دابة مباحا أو مملوكا ولشئ من أجزائه كانبه وريشه ويضه غير الغر  
بوجه من وجوه التلف أو الإيذاء ، ولو بالإغاة أو الدلالة للحلال كالتنفيذ إلا لضرورة كان يأكل  
طعامه أو ينجس متاعه بما ينقص قيمته لولم ينفره ، لأن هذا نوع من الصيال ، وقد صرحوا بجواز  
قتله لصياله عليه إذا لم يندفع إلا به ولا يضمنه ، ويشترط فى الإثم العلم والتعمد والاختيار ، وفى  
الضمان التمييز فلا ضمان على مجنون ومغنى عليه ونائم وطفل لا يعبر ومن اقلب على فرخ وضه  
الصيد على فراشه جاهلا به فأثلمه ؛ وخرج بالما كول غيره إذ منه مؤذنب قتلته كتمر ونسر  
وكقمل بدنه وثيابه ، فإنه ينبغى سنّ قتلته كبرغوث . وأما قتل شعر اللحية والرأس فإنه يكره  
التعرض له خوف الانتكاف ، وسنّ فداء الواحدة ولو بلقمة وكالقمل الصبيان وهو يرضه ، قله  
فى الروض عن الشافعى ، لكن فديته أقلّ لأنه أصغر من القمل وهل محالّ الشعر من البدن  
كالإبط والعانة كاللحية والرأس ، فيكره التعرض لقمله ؟ فيه نظر ، وكالتحل الصغير بخلاف الكبير  
والنحل لحمة قتلها كالحطاف والمهدد والصرّد وكالفواسق الخمس ، بل يجب على المتمدّن قتل  
المقور تكثير بعمد ، ويحتمل ذلك فى حية تمدو أيضا ، ويحرم اقتناء شيء منها لأنها ضارية بطبعها  
ومنه ما فيه نفع وضرر كقرود وصقر وفهد فلا يندب قتل لفعه ولا يكره لضرره ، ومنه ما لا يظهر  
فيه نفع ولا ضرر كسرطان وخفة وخنافس وجعلان فيكره قتلها ، وللتعمد احترام الكلب الذى  
لا يظهر فيه نفع ولا ضرر فيحرم قتلها كالحرة ، وخرج بالبرى البحرى وهو ما لا يعيش إلا فى البحر  
وإن كان البحر فى الحرم ، والمراد بالبحر الماء لأنه لا عز فى صيده . قال تعالى «لساكين يعملون  
فى البحر» وأما ما يعيش فيهما كضفدع وحية وسرطان فلا يحرم التعرض له لأنه غير مأكول .  
وخرج بالمتوحش الإنسان وإن توحش ، فإن أثلّف أو أزمّن المحرم أو من فى الحرم فى الحرم أو فى الحل ،  
أو أثلّف أو أزمّن الحل فى الحرم صيدا ضمنه وإن كان جاهلا أو ناسيا أو غططا مع قيمته لمالك

نَمًا أَوْ بِسَرِّهِ طَعَامًا أَوْ بِأَعْدَادٍ مُدَّةٍ صِيَامًا  
وَالْهَدْيُ وَالْإِطْعَامُ كُلُّهُ يَلْزَمُ فِي حَرَمٍ لَا الصَّوْمُ ثُمَّ يَحْرُمُ  
لِلْحَرَمِ هَقْدُ النِّسْكَاحِ بَاطِلًا وَقَطْعُ نَبْتِ حَرَمٍ لَنْ يَحِلَّ

إِنْ كَانَ مَحْلُوكًا . ثُمَّ الصَّيْدُ إِنْ كَانَ لَهُ مِثْلٌ مِنَ النِّعَمِ صَوْرَةً وَخَلْقَةً عَلَى التَّقْرِيبِ ، وَحُكْمُ ذَلِكَ النَّبِيِّ  
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَوْ عَدْلَانِ مِنْهُ أَوْ لَامِثٌ لَهُ ، وَفِيهِ تَقْلٌ كَالْحِمَامِ وَنَحْوُهُ كَالْحِمَامِ وَالْقَمَرِيِّ وَالْقَوَاحِشِ  
وَكُلِّ مَطْوُوقٍ ، فَقَدْ حُكِمَ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ فِي الْوَاحِدَةِ مِنْهُ بِشَاءٍ لَتَوْقِيفِ بَلَنَّهُمْ فِيهِ ، وَإِنْ  
لَمْ تَكُنِ الشَّاةُ مِثْلَهُ ( فَأَوْجِبُ ) فِي الْأَوَّلِ أَنْ يَضْمَنَ التَّلَافُ أَوْ الزَّمَنُ لَهُ ( مِثْلُهُ ) وَفِي الثَّانِي مَا تَقْلُ  
فِيهِ . ( نَمًا ) أَيُّ مِنَ النِّعَمِ ، فَفِي النِّعَمَةِ الذَّكَرُ وَالْأُنْثَى بَدَنَةً ، وَفِي بَقَرِ الْوَحْشِ وَحِمَارِهِ بَقَرَةً ،  
فِي الذَّكَرِ ذَكَرٌ وَفِي الْأُنْثَى أَثْنَى ، وَبِحُجُوزِ عَكْسِهِ ، وَفِي الظُّلِيِّ عِزْزٌ ، وَفِي الظُّلِيِّ تَيْسٌ وَبِحُجُوزِ عَكْسِهِ ،  
وَفِي الذَّكَرِ التَّزَالُ جَدَى أَوْ جَفَرٌ ، وَفِي أَثْنَاءِ عَنَاقٍ أَوْ جَفَرَةٍ ، وَفِي أَثْنَى الْأَرْنبِ عَنَاقٌ ، وَفِي ذَاكِرِهِ  
ذَكَرٌ فِي سَنِّ الْعَنَاقِ ، وَفِي أَثْنَى الْبُرْبُوعِ جَفَرَةٌ ، وَفِي ذَاكِرِهِ جَفَرٌ وَبِحُجُوزِ عَكْسِهِ ، وَالْوَرُّ بِسُكُونِ  
الْبَاءِ كَالْبُرْبُوعِ ، وَصَحَّ فِي الْخَبَرِ أَنَّ الصَّبْعَ فِيهِ كَبَشٌ وَأَنَّ فِي الثَّلَبِ شَاةٌ وَأَنَّ فِي الصَّبِ وَأَمَّ حَيْثُ  
ضَمُّ لِلْهَمَّةِ وَفَتْحٌ لِلْوَحْدَةِ : وَهِيَ دَابَّةٌ عَلَى خَلْقَةِ الْخِرْبَاءِ الْعَظِيمَةِ الْبَطْنِ جَدَى .

وَأَمَّا الصَّيْدُ الَّذِي لَهُ مِثْلٌ وَلَيْسَ فِيهِ تَقْلٌ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَلَا عَنْ أَحَدٍ مِنَ  
الصَّحَابَةِ لَمْ يَدَمْ مِنْ سَائِرِ الْأَعْصَارِ إِذْ يَكْفِي حُكْمُ مَجْتَهِدٍ وَاحِدٍ مَعَ سُكُوتِ الْبَاقِينَ فَيَحْكُمُ بِمِثْلِهِ مِنَ  
النِّعَمِ عَدْلَانِ لِلْآيَةِ ، وَبِحُجُوزِهَا فُطَيْنٌ قَتِيلَيْنِ بِمَا لَا يَدَّ مِنْهُ فِي الشُّبْهِ وَيَنْدُبُ زِيَادَةُ قَتِيلِهِمَا بغيرِهِ  
حَتَّى يَرِيدَ تَأْخُلُهُمَا لِلْحُكْمِ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ إِبْلَاقِهِمَا الْعَدَالَةُ أَنَّهُ لَا يَدَّ مِنْ حَرِيَّتِهِمَا وَذَكُورَتِهِمَا ، وَأَنَّهُ  
لَا يُؤْثَرُ كَوْنُ أَحَدِهِمَا أَوْ كُلِّ مِنْهُمَا قَاتِلَهُ بِلَا عَدْوَانٍ . وَأَمَّا مَا لَامِثٌ لَهُ وَلَيْسَ فِيهِ تَقْلٌ كَالْجُرَادِ  
وَالسَّافِيرِ فِيهِ الْقِيَمَةُ بِمَجْعَلِ الْإِتْلَافِ أَوْ التَّلَفِ بِقَوْلِ عَدْلَيْنِ ، كَمَا حَكَمَتِ الصَّحَابَةُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ  
فِي الْجُرَادِ ( أَوْ ) يَقُومُ عَدْلَانِ مِنَ أَهْلِ الْحَرَمِ الْمِثْلُ بِمَا لَهُ مِثْلُ بَقِيَّةِ مَكَّةَ يَوْمَ الْإِخْرَاجِ ، وَفِي الْمِثْلِ  
تَعْتَبَرُ قِيَمَةُ الْمِثْلِ فِي الْمَكَانِ بِمَكَّةَ . وَالْمُرَادُ بِهَا جَمِيعُ الْحَرَمِ لِأَنَّهُ مَجْعَلُ ذَبْحِهِ لَا بِمَجْعَلِ الْإِتْلَافِ عَلَى  
الْمَنْهَبِ ، وَفِي الزَّمَانِ بَوَقْتُ الْإِخْرَاجِ عَلَى الْأَصَحِّ ، وَيَشْتَرَى ( بِسَرِّهِ ) أَيُّ بَقِيَّتِهِ ( طَعَامًا ) مَجْزُأً  
فِي النَّظَرَةِ ( أَوْ ) صَوْمٍ ( بِأَعْدَادٍ مُدَّةٍ ) أَيُّ أَمْدَادِ الطَّعَامِ أَيَّامًا ( صِيَامًا ) وَإِنْ بَقِيَ أَقَلُّ مِنْ مَدَّةٍ  
صَامَ عَنْهُ يَوْمًا . ( وَالْهَدْيُ ) أَيُّ الْمِثْلِ مِنَ النِّعَمِ بَعْدَ ذَبْحِهِ ( وَالْإِطْعَامُ كُلُّ ) مِنْهُمَا ( يَلْزَمُ ) التَّصَدُّقُ  
بِهِ ( فِي حَرَمٍ ) عَلَى مَسَاكِينِهِ وَقَرَرَانِهِ ( لَا الصَّوْمُ ) فَانَّهُ يَكْفِي فِي أَيِّ مَكَانٍ ، وَإِنْ كَانَ الصَّيْدُ مِمَّا  
لَامِثٌ لَهُ فَيُتَخَيَّرُ بَيْنَ أَمْرَيْنِ : أَحَدُهُمَا أَنْ يَخْرُجَ بِقِيَمَتِهِ طَعَامًا وَيَتَصَدَّقَ بِهِ ، وَتَعْتَبَرُ قِيَمَتُهُ فِي الْمَكَانِ  
بِمَجْعَلِ الْإِتْلَافِ لَا بِالْحَرَمِ عَلَى الْمَنْهَبِ ، وَفِي الزَّمَانِ بَوَقْتُ الْإِتْلَافِ لَا الْإِخْرَاجُ عَلَى الْأَصَحِّ . وَثَانِيَهُمَا  
أَنْ يَصُومَ عَنْ كُلِّ مَدَّةٍ يَوْمًا وَإِنْ بَقِيَ أَقَلُّ مِنْ مَدَّةٍ صَامَ عَنْهُ يَوْمًا ( ثُمَّ يَحْرُمُ . لِلْحَرَمِ ) بِالْإِحْرَامِ ( هَقْدُ  
النِّسْكَاحِ ) إِحْبَابًا كَانَ أَوْ قَبُولًا ، وَلَا فِدْيَةَ فِيهِ لِكَوْنِهِ ( بَاطِلًا ) فَوْجُودُهُ كَالْعَدَمِ ، فَفِي الْإِضَاحِ وَكُلِّ

## وَيُسْتَحَبُّ شُرْبُ مَاءِ زَمْزَمَ وَقَبْرُ خَيْرِ الْخَلْقِ زُرَّ مَكَّةَ

نكاح كان الولي فيه محرما ، أو الزوج والزوجة فهو باطل ، ويجوز الرجعة في الإحرام على الأصح لكن تكره ، ويجوز أن يكون المحرم شاهدا في نكاح الحلالين على الأصح وتكره خطبة المرأة في الإحرام ولا تحرم اه ( و ) يحرم ولو على الحلال ( قطع ) أو قلع ( نبت ) أى نابت ( حرم ) مكى ، وإن نقل إلى الحل أو كان ما بالحل من نوى ما بالحرم من كل نابت فيه ( لن يحل ) مما ينبت بنفسه من شجر غير شوك ومن عشب غير إذخر ودواء وتغذ وغير ما قطع أو قطع لطف البهائم التي عنده . أما شجر الشوك كالعوسج وغيره فيحل قلعها وقطعها وإن لم يكن نابتا في الطريق عند الجمهور لأنه مؤذ كصيد يصول ، وأما الإذخر بكسر الهمزة وبالمجعة فيحل قلعها وقطعها ولو لنحو البيع كما اقتضاه كلامهم لاستثناء الشارع له في الحديث الصحيح ، وأما الدواء كمنظف وسنا فيحل قطعه وقلعه ولو لم يوجد المرض ليستعمله عند وجوده ، وكذلك التنقيذ كرجلة وبجلة ، والعلف لا يتوقف على وجود السبب على المعتمد ، والأظهر أنه يضمن بقطع أو قلع العشب الذي لا يحل القيمة ما لم يقطعه فيخلف ولو بعد سنين كما اقتضاه إطلاقهم فلا يضمن ، ويضمن بقطع أو قلع الشجرة الكبيرة عرفا وإن لم يتناه نحوها بقرة تجزى في الأضحية في سنها وسلامتها ، وتجزى البدنة هنا بخلافه في جزاء الصيد لأن المدار فيه على المماثلة ، وبقطع أو قلع الشجرة الصغيرة ؛ وهي ما يقرب من سبع الكبيرة شاة تجزى في الأضحية في سنها وسلامتها ، إذ الشاة سبع البقرة ، فإن صغرت جدا قضيا القيمة ، وله أن يخرج بقيمة البقرة أو الشاة طعاما وأن يصوم عن كل مذبوما كما في النخعة مع المن وحاشيتها والباजورى على سم . ( ويستحب شرب ماء زمزما ) ولو لغير الحاج والمضمر لأنه مبارك وطعام طعم وشفاء سقم ، ويستحب أن يشربه لمطلوب في الدنيا والآخرة لحديث « ماء زمزم لما شرب له » ويسن استقبال القبلة عند شربه وأن يتضلع منه لما روى البيهقي أنه قال صلى الله عليه وسلم « آية ما بيننا وبين المنافقين أنهم لا يتضلعون من زمزم » ويسن أن يقول عند شربها : اللهم إنه بلغني عن نبيك صلى الله عليه وسلم أنه قال : « ماء زمزم لما شرب له » وأنا أشربه لكذا وكذا وبذكر ما يريد دينا ودنيا ، اللهم فاضل ، ثم يسمي الله تعالى ويشرب ويتنفس ثلاثا ، وكان ابن عباس إذا شربه يقول : اللهم إني أسألك علما نافعا وورقا واسعا وشفاء من كل داء ، ويسن الدخول إلى البئر والنظر فيها وأن ينزع منها بالهوى الذي عليها ويشرب . قال الماوردي : ويسن أن ينضح منه على رأسه ووجهه وصدره وأن يتزود من عائتها ويستحب منه ما أمكنه ؛ ففي البيهقي أن عائشة رضى الله عنها كانت تحمله وتخبر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يحمله في القرب وكان يصبه على الرضى ويسقيهم منه كما في إعاة شيخنا ومن أفضل القبولات نفاضة قبر النبي صلى الله عليه وسلم فينبغي أن يحرس عليها ، وليحذر كل الحذر

من التطفل فيها مع القدرة وخصوصا بعد حجة الإسلام ، لأن حقه صلى الله عليه وسلم على أمته عظيم ولو أن أحدهم يحى على رأسه أو على بصره من أبعد موضع من الأرض لزيارته صلى الله عليه وسلم لم يتم بالحق الذي عليه لبيته ، جزاء الله عن المسلمين أتم الجزاء ؛ فلما قال ( وقبر خير الخلق زر مسلما ) بأن تحول عند دخول المسجد من باب جبريل عليه السلام بعد أن تقف بالباب وقفة لطيفة كالاستاذن في المخول على الأسماء والعظماء ، وتقدم رجلك اليمنى عند المخول : ماورد له دخول كل مسجد : أعوذ بالله العظيم ووجهه الكريم وسلطانه القديم من الشيطان الرجيم ، بسم الله والحمد لله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم ، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد ورحمة وسلم ، اللهم اغفر لي ذنوبي وانفتح لي أبواب رحمتك رب وقفني وسددني وأصلحني وأعني على ما يرضيك عني ومن على بحسن الأدب في هذه الحضرة الشريفة ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ؛ وحيثذ يتأكد أن يفرغ قلبه من كل شاغل دنيوي ليتأهل لاستمداد القميص النبوي الدال على خواص متأدبي الزوار . فإن عجز عن إزالة ذلك فليتوجه إلى الله بحرمته العظيمة أن يظهره منها . ويصمم على مجاهدة نفسه بإزالة ذلك ، ثم يقصد الروضة الصريحة من خلف الحجرة النيفة إن دخل من باب جبريل عليه السلام ملازما للمحبة والوقار والخشية والانكسار ، ويخص منها مصلاة صلى الله عليه وسلم ويصلي ركعتين خفيفتين بالكافرون والإخلاص ناولا بهما تحية المسجد ؛ ويسن أن يقف وقفة لطيفة ويصلي ثم يتوجه للزيارة شاكرًا لله تعالى على ما أعطاه ومنحه ، ويطلب من صاحب الحضرة قبول زيارته ويدعو بمجامع الدعوات النبوية كأن يقول : اللهم إني أسألك إيمانًا لا يرتد ونسيانًا لا ينفد وقرة عين لا تنقطع ومرافقة نبيك صلى الله عليه وسلم في أعلى جنات الخلد ، اللهم إنك آمن من كل شيء وكل شيء خائف منك فبأمنك من كل شيء وخوف كل شيء منك آمنا من كل شيء يامن بيده ملكوت كل شيء ، اللهم يارب كل شيء بقدرتك على كل شيء اغفر لنا كل شيء ولا تسألنا عن شيء ، اللهم إنا نسألك الجنة وما قرب إليها من قول أو عمل ، ونعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول أو عمل ، اللهم إنا نسألك النور والصفية والمساواة الدائمة في الدين والدنيا والآخرة ؛ اللهم اتقنا من ذل النصية إلى عز الطاعة ، واقض عنا دين الدنيا ودين الآخرة ، وتب علينا توبة نصوحا لانكك بعدها أبدا ونحو ذلك ، ثم يأتي القبر الشريف من جهة رأسه الشريف فإنه الأليق بالأدب ، ويقول حالة كونه قاضيا لبصره ناظرا للأرض مستحضرا عظمة النبي صلى الله عليه وسلم وأنه حي في قبره الأعظم مطلع بإذن الله على ظواهر الخلق وسرائرهم : السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، الصلاة والسلام عليك يا رسول الله ، الصلاة والسلام عليك يا حبيب الله ، الصلاة والسلام عليك يا بني الرحمة ، الصلاة والسلام عليك يا بشير يا نذير يا ظاهر يا ظهير ، الصلاة والسلام عليك يا شفيع النبيين ، الصلاة والسلام عليك يا من وصفه الله بقوله « وإنك لعل خلق عظيم » السلام عليك يا سيد الأنام ومصلح الظلام ورسول الملك السلام يا سيد المرسلين وخاتم أدوار النبيين ، يا صاحب المعجزات والمجيبات الطائفة والبراهين ، يا من اتانا بالدين القيم للتين والمحبين للبين أشهد أنك بلغت الرسالة



وأدّيت الأمانة ونصحت الأمة وكشفت النعمة وبجاهدت في الله حق جهاده وعبدت ربك حق أنك  
اليقين، السلام عليك يا كثير الأنوار يا عالي النار، أنت الذي خلق كل شيء من نورك، واللوحي والقلم  
من نور ظهرك ونور الشمس والقمر من نورك مستفاد حق العقل الذي يهتدى به سائر العباد  
أشهد أنك الح، السلام عليك يا من انشق له القمر وكله الحجر وسعت إلى إجابته الشجر يا نبي الله  
يا صفوة الله يا زين ملك الله ونور عرش الله؛ يا من تحقق بعلم اليقين وعين اليقين وحق اليقين  
في أعلى مراتب التمكن أشهد أنك الح، السلام عليك يا صاحب اللواء العقود والحوض للورود  
والشفاعة العظمى في اليوم للشهود أشهد أنك الح، السلام عليك وعلى آلك وأهل بيتك وأزواجك  
وذريتك وأصحابك أجمعين السلام عليك وعلى سائر الأنبياء والرسلين وجميع عباد الله الصالحين  
جزاك الله يا رسول الله أفضل ما جزى نبيا ورسولا عن أمته، وصلى الله عليك كلما ذكرك ذاكر  
وغفل عن ذكرك غافل أفضل وأكل وأطيب ماصلى على أحد من الخلق أجمعين، أشهد أن لا إله  
إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أنك عبده ورسوله وخبرته من خلقه وأشهد أنك قد بلغت الرسالة  
وأدّيت الأمانة ونصحت الأمة؛ اللهم وآته الفضيلة والوسيلة وابعثه مقاما محمودا الذي وعدته وآته  
نهاية ما ينبغي أن يسأله السائلون . اللهم صل على سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى  
آل سيدنا محمد وأزواجه وذريته كما صليت على سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم وبارك على  
سيدنا محمد عبدك ورسولك النبي الأمي وعلى آل سيدنا محمد وأزواجه وذريته كما باركت على  
سيدنا إبراهيم وعلى آل سيدنا إبراهيم في العالمين إنك حميد مجيد؛ ثم يتأخر إلى صوب يمينه قدر  
ذراع فيسلم على سيدنا أبي بكر الصديق رضى الله عنه فيقول : السلام عليك يا خليفة رسول الله  
أنت الصديق الأكبر والعلم الأشهر جزاك الله عن أمة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم خيرا خصوصا  
يوم المصيبة والشدة وحين قاتلت أهل النفاق والردة، يا من قفى في حجة الله ورسوله حتى بلغ أقصى  
مراتب الفناء، يا من أزل الله في حقك « ثانی اثنين إذ هما في الغار إذ يقول لصاحبه لا تحزن إن الله  
معنا » أستودعك شهادة أن لا إله إلا الله وأن صاحبك محمدا رسول الله شهادة تشهد لي بها عند  
الله « يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم »؛ ثم يتأخر قد ذراع آخر فيسلم على  
سيدنا عمر رضى الله عنه ويقول : السلام عليك يا أمير المؤمنين يا سيدنا عمر بن الخطاب يا ناطقا  
بالحق والصواب، السلام عليك يا طيف الحراب السلام عليك يا من بدين الله أمر، يا من قال  
في حق سيد البشر صلى الله عليه وسلم « لو كان بهدى نبي لكان عمر » السلام عليك يا عديد  
الحمامة في دين الله والغيرة، يا من قال في حقك هذا النبي الكريم صلى الله عليه وسلم « ماسلك عمر  
جفا إلا سلك الشيطان جفا غيره » أستودعك الح؛ ثم بعد الشيخين يذهب للسلام على السيدة فاطمة  
رضي الله عنها في بيتها الذي داخل للقصوره للقول بأنها مدفونة هناك، والزاجح أنها في البقيع  
فيقول : السلام عليك يا بنت المصطفى، السلام عليك يا بنت رسول الله، السلام عليك يا خامسة أهل

## (خاتمة)

شَرَطُ الْقُبُولِ فِي جَمِيعِ الْعَمَلِ عِنْدَ الْإِلَهِ قَصْدُ وَجْهِ الْعَلِيِّ

الكسا، السلام عليك يا زوجة سيدنا علي المرتضى السلام عليك يا أم الحسن والحسين السيدين الشابين سيدى شباب أهل الجنة رضى الله عنك أحسن الرضا ، ويتوجمل بها إلى أبيها صلى الله عليه وسلم ثم يرجع إلى موقفه الأول قبالة وجهه الشريف فيقول : الحمد لله رب العالمين، اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد، السلام عليك ياسيدى يا رسول الله إن الله تعالى أنزل عليك كتابا صادقا قال فيه «ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله توابا رحيمًا» وقد جئتك مستغفرا من ذنبي مستشفعا بك إلى ربى .

ياخير من دفنت في القاع أعظمه قطاب من طيهن القاع والأكم  
نفسى الفداء لقبر أنت ساكنه في العفاف وفيه الجود والكرم  
أنت النبي الذى ترجى شفاعته عند الصراط إذا ما زلت القدم  
وماحبك فلا أنساها أبدا منى السلام عليكم ما جرى القلم

ثم يمشى إلى جهة يساره ويستقبل القبلة جاعلا الشباك الأول من الشبايك الثلاثة خلف ظهره فيحمد الله وصى على نبيه ويدعو بالدعوات الجامعة ويعمم في الدعاء كأن يقول بعد الحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله : اللهم ألف بين قلوبنا وأصلح ذات بيننا واهدنا سبيل السلام ونجنا من الظلمات إلى النور وجنبنا الفواحش ما ظهر منها وما بطن وبارك لنا في أسمعنا وأبصارنا وقلوبنا وأزواجنا وذرّياتنا وتب علينا إنك أنت التواب الرحيم ، واجعلنا شاكرين لنعمتك مثنين بها قابليها وآمنّا عليها ، ويغتم دعاء الحمدلة والصلاة على نبيه . ويسنّ أن يزور المشاهد وهي نحو ثلاثين موضعا يعرفها أهل المدينة ، ويسنّ زيارة البقيع في كل يوم إن أمكن ، وإذا أراد السفر استحب له أن يودّع للمسجد بركتين ويأتى القبر الشريف ويعيد السلام الأول ويقول : اللهم لا تجعله آخر العهد من حرم رسولك صلى الله عليه وسلم ، ويسرلى العود إلى الحرمين سبيلا سهلا ، وارزقنى الحقو والمغاية في الدنيا والآخرة ؛ وما كن مكة يقول : ويسرلى العود إلى حرم نبيك الخ ، ونسأل الله أن يرزقنا زيارة هذا النبي الكريم في كل عام وأن يمنحنا كمال التابفة له في الأفعال والأحوال والأقوال على الدوام ، وأن يحشرنا تحت لوائه وأن يعطف علينا قلبه وقلب أحبائه إنه على ما يشاء قدير وبالإجابة جدير كما في إغاثة شيخنا .

## خاتمة

نسأل الله حسننها في نبذة من علم التصوف

( شرط القبول في جميع العمل عند الإله قصد وجهه العلى ) أى إخلاص العمل لله تعالى

ورؤية الجنة له تعالى فيه والاجتناب عن ضده ، لما روى في الحديث المشهور عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الله سبحانه وتعالى يقول : أنا أغنى الأغنياء عن الشرك من عمل عملاً فأشرك فيه غيري فصبي له فإني لا أقبل إلا ما كان خالصاً » وقيل : « إن الله تعالى يقول لعبد يوم القيامة إذا التمس ثوابه عمله : ألم يوسع لك في المجالس ؟ ألم تكن الرأس في الدنيا ؟ ألم يرخص بينك وشراؤك ؟ ألم تكرم ؟ » فهذا وأشباهه من خطر الرياء وضرره . ومن خطره أيضاً فضيحتان ومصيبتان : أما الفضيحتان فأحدهما فضيحة السر ، وهي اللوم على رءوس الملائكة ، وذلك لما روى « إن الملائكة تصعد بعمل العبد مبتهجين به فيقول الله تعالى : رددوه إلى سجين فإنه لم يردني به فيفتضح ذلك العمل والعبد عند الملائكة » . والثانية فضيحة العلانية ، وهو يوم القيامة على رءوس الخلائق ، روى عن النبي صلى الله عليه وسلم قال في الرأي « ينادي يوم القيامة بأربعة أسماء ياكفر يا فاجر يا ظور يا غلوس ، ضلّ سعيك وبطل أجرك فلا خلاق لك اليوم ، التمس الأجر ممن كنت تعمل له يا مخادع » وروى « أنه ينادي مناد يوم القيامة يسمع الخلائق أين الدين كانوا يعبدون الناس ؟ قوموا خذوا أجوركم ممن عملتم له فإني لا أقبل عملاً نهالطه شيء » .

وأما المصيبتان : فأحدهما فوت الجنة ، وذلك ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم « إن الجنة تكلمت وقالت : أنا حرام على كل بخيل ومراء » والخبر يحتمل معنيين : أحدهما أن هذا البخيل من يخل بأحسن قول ، وهو قول : لا إله إلا الله محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وهذا الرأي من رأيي بأقبح رياء ، وهو للتافق الذي رأيي بإيمانه وتوحيده ، وفي هذا القول ترجية . واللعن الثاني أن من لم ينته عن البخل والرياء ولم يراع نفسه ففيه خطران . أحدهما أن يلحقه شؤم ذلك فيقع في الكفر فتغوته الجنة رأساً والعياذ بالله ، والآخر سلب الإيمان الذي يستحق به النار ، نعوذ بالله من سخطه وشديد غضبه .

والصية الثانية دخول النار ، وذلك لما روى أبو هريرة رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « أول من يدمى يوم القيامة رجل قد جمع القرآن ، ورجل قد قاتل في سبيل الله ، ورجل كثير المال ، فيقول الله تعالى لقاري : ألم أعلمك ما أنزلت على رسولي ؟ فيقول بلى يارب ، فيقول ماذا عملت فيما علمت ؟ فيقول يارب قتلت به آباء الليل وأطراف النهار ، فيقول الله كذبت وتقول للملائكة كذبت ، فيقول الله سبحانه وتعالى : بل أردت أن يقال فلان قاري قد قيل ذلك . ويؤتى بصاحب المال ، فيقول له : ألم أوسع عليك حتى لم أدعك تحتاج إلى أحد ؟ فيقول بلى يارب فيقول فما عملت فيما آتيتك ؟ فيقول كنت أصل الرحم وأتصدق ، فيقول الله كذبت وتقول للملائكة كذبت ، فيقول الله سبحانه : بل أردت أن يقال إنك جواد ، قد قيل ذلك . ويؤتى بالذي قتل في سبيل الله ، فيقول الله ما فعلت ؟ فيقول أمرت بالجهاد في سبيلك فقاتلت حتى قتلت ، فيقول الله تعالى كذبت وتقول للملائكة كذبت ، ويقول الله بل أردت أن يقال

## صَلِّ بِقَلْبٍ حَاضِرٍ بِلَا غَفْلَةٍ وَاسْتَحْلِلْ أَكْلًا مَعَ مُصَلٍّ وَحَلَّلْ

فلان جرى وشجاع ، قد قيل ذلك ، قال ثم ضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم يده على ركبتيه وقال : يا أبا هريرة أولئك أول خلق الله يسع بهم نار جهنم » وعن ابن عباس رضي الله عنهما . قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « إن النار وأهلها يسجون من أهل الزيادة ، قيل يورسول الله وكيف تسج النار ؟ قال من حرّ النار التي يعذبون بها » وفي هذه الفضايح عبرة لأولى الأبصار ، والله سبحانه ولي الهداية فضله ، انظر منهاج العابدين للزالي رحمه الله تعالى . ( صلِّ قلب حاضر ) أي بأن تبذل المجهود في التحرز من آفاته الأربع التي هي الأمل والاستعجال والحسد والكبر والتقصير لما يقابلها من المناقب الأربع التي فيها قوام العباد وانتظام العبادة وصلاح القلوب ، وهي قصر الأمل . والثاني في الأمور والنصيحة للخلق والتواضع والخشوع لتكفي للزونة وتظهر بالتقصير إن شاء الله تعالى ، ثم تعلم نفسك أنك تتاجى في صلاتك ملك الملوك للتودد إليك وإلى جميع عباده بأصناف النعم التي لا يحيط بها الحصر بشهادة « وإن تمتوا نعمة الله لا تحصوها » لتخرج قلبك في صلاتك من جميع غواغلي وتقبل على مناجاة مولاك النعم العظيم الذي لا تحصى عليه غفلة ( بلا غفل ) أي بدون أدنى غفلة . قال في المختار غفل عن الشيء من باب دخل وغفلة اه فاتهم ، إذ كيف يليق منك أن تتاجى من ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ، وتخطئه وهو حاضر براك ، وإن لم تكن تراه بقولك « إياك نعبد وإياك نستعين » وتطلب منه الهداية بقولك « إهدنا الصراط المستقيم » الخ ، وقلبك مشغول بغيره غير مبال بقوله عزّ من قائل في كتابه العزيز « فويل للصلين الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراءون ويمنون للماعون » أي الذي هو القلب عن حضوره بحضرة من يناجونه في صلاتهم ، فمن هنا قال الزالي في الإحياء ما خلاصته : إن الصلاة بدون حضور قلب من أولها إلى آخرها باطلة عند علماء التصوف ، وإن اختصار الفقهاء على اشتراط الحضور عند النية إنما هو لإسقاط التكليف بالنسبة إلى أغلب المكلفين الذين لا يتأتى منهم الحضور من أول الصلاة إلى آخرها ولا يكلف الإنسان إلا ما في وسعه . وإن كانت صلاتهم بلا روح حضور القلب في جميعها الذي هو السبب في تحصيل فوائدها وتنوير القلوب بإفلاحة العلوم والحكم في القلوب الحاضرة للتوجه إلى جلاله من تتاجى وتركية النفوس الفلح من زكاتها ، ولهذا لما زار الزالي وهو في أثناء تأليف الوسيط في الفقه أخوه الصوفي واقتدى به في صلاة الغشاء لكونه أفقه منه وصاحب منزل وظهر في أثناء الصلاة تصوير مسئلة في الحيض كان متسيرا عليه قبل نوى المفارقة وأتمّ صلاته فذّا ، ولما سأله عن ذلك : قال لما رأيتك تلبثت بدم الحيض فارتقت لدم صحت صلاتك عندنا . قلت : ويشهد لهذا التفصيل ما رواه أبو داود في سننه عن عبادة ابن الصامت أنه قال أشهد أني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول « خمس صلوات افترضهن الله تعالى ، من أحسن وضوءهن وصلاهن لوقتهن وأتمّ ركوعهن وخشوعهن كان له على الله عهد

أن يغفر له ، ومن لم يفعل فليس له على الله عهد إن شاء غفر له وإن شاء عذبه « فتأمل . ولما كان حفظ البطن وإصلاحها هو السبب الباعث على الإخلاص في العمل وحضور القلب في الصلاة ، وهو أشق الأعضاء إصلاحاً على المجتهد وأكثرها مؤنة وغفلاً ، وأعظمها ضرراً وأثراً لأنه للنسج واللحم ومنه تهيج الأمور في الأعضاء من قوة وضعف وعفة وجباح ونحوه وكانت الصلاة في مكان أو ثوب منصوب مختلفاً في صحتها قال ( واستحل الإجماع معصلي وحل ) أى فعليك وإن كانت لك حمة في عبادة الله تعالى أن تتجنب الحرام والشبهة في أكلك ومصلاك وثوبك لأربعة أمور : الأول عدم اختلاف الأئمة في صحتها وذلك أن الإمام أحمد رحمه الله ذهب إلى عدم حمة الصلاة في المكان أو الثوب المنصوب أو السروق . والثاني حذراً من نار جهنم . قال الله تعالى « إن الذين يأكلون أموال اليتامى ظلماً إنما يأكلون في بطونهم نارا وسيصلون سعيراً » . وقال النبي صلى الله عليه وسلم « كل لحم بنت من سحت فالنار أولى به » والثاني أن آكل الحرام والشبهة مطرود لا يوفق للعبادة إذ لا يصلح لخدمة الله تعالى إلا كل طاهر مطهر . قال الغزالي في منهاجه : « أليس الله تعالى قد منع الجنب عن الدخول في بيته والحدث عن مس كتابه . قال عز من قائل ، « ولا جنبا إلا عابري سبيل حتى تنمطسوا » وقال الله تعالى « لا يمسها إلا الطهرون » مع أن الجنابة والحدث أمر مباح فكيف بمن هو منغمس في قدر الحرام ونجاسة السحت والشبهة ، ومقيد يمدى إلى خدمة الله العزيز وذكره الشريف سبحانه ؟ كلا فلا يكون ذلك أبداً . قال يحيى بن معاذ الرازي رحمه الله : الطاعة مخرونة في خزائن الله تعالى ومفتاحها الدعاء وأسنانها الحلال ، فإذا لم يكن للفتاح أسنان فلا يفتح الباب ، وإذا لم يفتح باب الخزانة كيف يصل إلى ما فيها من الطاعة ؟ . والثالث أن آكل الحرام والشبهة محروم من فعل الخير ، فإن اتفق له فعل خير فهو مردود عليه غير مقبول منه فإذا لم يكن له من ذلك إلا العناء والكدر وشغل الوقت . قال صلى الله عليه وسلم « كم من قائم ليس له من قيامه إلا السهر ، وكم من صائم ليس له من صيامه إلا الجوع والظما » وعن ابن عباس رضي الله عنهما « لا يقبل الله صلاة امرئ في جوفه حرام » . قال الغزالي : في منهاجه وأولى القولين عندنا في الفرق بين الحرام المحض والشبهة هو أن الحرام المحض ما يكون به علم أو غلبة ظن ، والشبهة ما إذا تساوت الآثار حتى تبقى شاكاً لا يكون لأحدها ترجيح عندك بحيث يشبه أنه حلال ويشبه أنه حرام فاشتبه أمره عليك والتبس حاله ؛ ثم الامتناع عن الذي هو حرام محض حتم واجب ، وعن الذي هو شبهة تقوى وورع ؛ ثم اعلم ماهو الأصل في هذا الباب ، وهو أن هنا شيئين : أحدهما حكم الشرع وظاهره ، والثاني حكم الورع وحقه ، فحكم الشرع أن تأخذ ما آتاك بمن ظاهره صلاح ولا تسأل إلا أن تيقن أنه غصب أو حرام بعينه ، وحكم الورع أن لا تأخذ شيئاً من أحد حتى تبحث عنه غاية البحث وتستقصى غاية الاستقصاء فتستيقن أنه لا شبهة فيه بحال وإلا فترده ، فالشرع موضوع على اليسر والسباحة ، والورع موضوع على التشديد والاحتياط وكلاهما في الأصل واحد ،

## وَصُمْ وَلَا تَقْتَبْ وَحِجَّ الْبَيْتَ لَا تَرَفُثْ وَلَا تَفْسُقْ وَلَا تُجَادِلَا

ولكن للشرع حكام : حكم الجواز ، وحكم الأفضل الأحوط ؛ فالجائز يقال حكم الشرع ، والأفضل الأحوط يقال له حكم الورع ، فهما مع تميزهما واحد في الأصل . فإن قلت فإذا جاز البحث والاستقصاء عن كل شيء فسد علينا ما نأخذه في هذا الزمان وتعذر الأمر بمرة على صاحب الورع إذ لا بد له من بلاغ يبلغه إلى الطاعة . فاعلم أن طريق الورع شديد وأن من قصد سلوكه يشترط أن يوطن نفسه وقلبه على احتمال الشدة وإلا فلا يتم له ذلك ، ولهذا المعنى سار الكثير من أهل الورع ، والسابقون إلى جبل لبنان وغيره فاقصروا على أكل الحشيش وثمرات نافهة لاشبهة فيها بحال ؛ فمن سمت همته إلى نية منزلة الورع الأعلى ، فعليه أن يحتمل الشدائد ويصبر عليها وبسلك طريق أولئك لينال منزلتهم . وأما إن أقام بين الناس وأكل مما يتداولونه في أيديهم فليكن عنده بمنزلة لليلة لا يقدم عليها إلا عند الضرورة ، ثم لا يتناول منهم إلا بمقدار ما يبلغه إلى الطاعة ، فيكون له هذر في ذلك ولا يضره ، وإن كان في أصله شبهة ، فإن الله تعالى أولى بالعدل . ولهذا قال الحسن البصري رحمه الله : فسد السوق فطعكم بالقوت ، ولقد بلغني عن وهب بن الورد رحمه الله : أنه كان يجوع نفسه يوما أو يومين أو ثلاثة ، ثم يأخذ رغيفا ويقول : اللهم إنك تعلم أنني لا أقوى على العبادة وأخشى الضعف ، وإلا لم آكله ، اللهم إن كان فيه شيء من خبث أو حرام فلا تؤاخذني به ، ثم يبل الرغيف بالماء فيأكله ، فهذان الطريقان للطبقة العليا من أهل الورع فيما نعلمه ، وأما من دونهم فلم احتياط وبحث على مقدار ولهم أيضا نصيب من الورع على مقدار ؛ وبقدر ماتعتي تنال ما تمنى ، والله تعالى لا يضيع أجر من أحسن عملا ، وهو عليم بما يفعلون اه ملخصا من منهاج العابدين للقرن الرابع ( وصم ولا ) تطلق أن الصوم هو ترك الطعام والشراب والوقاع فقط ، بل تمام الصيام بكف الجوارح كلها عما يكره الله تعالى : بأن تحفظ العين عن النظر إلى المسكاره واللسان عن النطق بما لا يعينك ، فلا (تقتب) به ، ولا تشتم به ، بل لاتسكلم إلا بما يقربك إلى الله زلفى ، والأذن عن الاستماع إلى ما حرم الله ، فإن المستمع شريك القائل ، وهو أحد الغتابين ، وكذلك تكف جميع الجوارح كما تكف البطن والفرج ، ففي الخبر « خمس يفطرن الصائم : الكذب والغيبة والنميمة والنظر بشهوة واليمين الكاذبة » وقال صلى الله عليه وسلم « إنما الصوم جنة ، فإذا كان أحدكم صائما فلا يرفث ولا يفسق ولا يجهل ، فإن امرؤ قاتله أو شتمه فليقل إني صائم » ثم اجتهد أن تفرط على طعام حلال ولا تستكثر منه فتزيد على ما تأكله كل ليلة لأجل صيامك فيضيع المقصود بالصوم من كسر شهوتك وتضعيف قوتك لتقوى بها على التقوى ، فإنك إذا أكلت عيش ما فاتك فقد تداركت به ما فاتك في صومك ، وقد تملت عليك معدتك ، وما من وعاء أبغض إلى الله من بطن مليء من حلال ، فكيف إذا كان من حرام ؟ فإذا عرفت معنى الصوم فاستكثر منه ما استطعت ، فإنه أساس العبادات ومفتاح القربات ( وحج البيت ) الحرام حجا ( لا \* رث ) فيه ( ولا تفسق

ولا تجلدوا ) لتكون داخلا في قوله صلى الله عليه وعلى آله وسلم « من حج ولم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » ويمثلا لقوله تعالى « ولا جدال في الحج » ويكون حجه مما يتضمنه قوله صلى الله عليه وسلم « العمرة إلى العمرة كفارة لما بينهما ، والحج للبرور ليس له جزاء إلا الجنة » لأن للبرور على الصحيح : الذي لا يخالطه مأثم : أى إثم من رفث ، وهو اسم لكل لمو وخنا وجور وزور ومجون بغير حق ، والحنأ : الفحش ، والفجور أن لا تنبأ بقولا وفلا ، ومن فسوقه وهو المأثم ، وقيل الرث الجماع ، ومن جدال ، وهو مقابلة الحجة بالحجة فهو مرادف للبراء إذا حققت النظر ، وعمل النهي عنهما إذا كان القصد منهما تحقير غيرك وإظهار عزيتك عليه ، ففي الحديث « هلك المتنطعون ثلاثا » : أى للتعصقون في البحث . وأخرج الطبراني عن ثوبان مرقوما « هيكون في أمتى أقوام يغلطون فقهاء هم بضل للسائل : بضم الدين وفتح الضاد : أى صاعبا ، أولئك شرار أمتى » وأما إذا كان القصد منها إحقاق حق وإبطال باطل : أى إظهار حقيقة الحق أو إظهار بطلان الباطل فمدوح شرعا ، ولو من ولد لوالده فيكون عقوقا محمودا . قال الإمام الشافعى رضى الله عنه : ماذا كرت أحدا قصدت إغلامه . وإنما إذا كره لإظهار الحق من حيث هو حق ، وقوله في الحديث الأول « خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه » . قال الحافظ ابن حجر : أى سار بلا ذنب ، وظاهره غفران الصغائر والكبائر والتبعات بتشديد التاء وكسر الباء ، ويدل عليه ما ورد من حديث عباس بن مرداس ، وهو ما رواه ابن ماجه في كتاب الحج عنه « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دعا لأمتة عشيعة عرفة بالمغفرة ، فأجيب إني قد غفرت لهم ما خلا الظالم ، فإني آخذ للظلم منه ، قال : أى رب إن شئت أعطيت للظالم من الجنة وغفرت للظالم فلم يجبه عشيعة عرفة ، فلما أصبح بالمزدلفة أعاد الدعاء فأجيب إلى ما سألت ، فضحك رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو قال تبسم ، شك من الراوى ، فقال له أبو بكر وعمر بأبى أنت وأبى إن هذه الساعة ما كنت تضحك فيها فما الذى أضحكك ؟ أضحك الله سنك ، قال : إن عدو الله إبليس لما علم أن الله قد استجاب دعائى وغفر لأمتى أخذ التراب فجعل يحثوه على وجهه ويدعو بالويل والثبور فأضحكنى مارأيت من جزعه » نعم ذكر القرافى ما خلاصته وبه صرح القسطلانى أيضا ، وهو أن الأعيان للنصوبة والسروقة من تيمات العباد وأعيان الصلوات والكفارات التى يجب قضاؤها ليست بذنب ؛ وإنما الذنب فى الأولى أخذها من مالكها بغير اختياره وحبسها عنه ، وفى الثانية تأخيرها عن وقت وجوب أدائها . والحج للبرور إنما يسقط الذنوب وهذا هو الذى يجب للصير إليه ، وحينئذ فيجب على من عزم على تحصيل الحج البرور رد الأعيان للنصوبة والسروقة أو عوضها إن تعذر ردّها ، وأداء ما عليه من الزكاة وقضاء الصلوات والكفارات ليسقط الحج عنه إثم الذنوب المتعلقة بها ولا يتجدد عليه بعد الحج إثم تأخيرها ، فإن تعذر عليه الرد والأداء والقضاء ، فإنه لا يؤاخذ به كما فى حاشية شيخنا على منسك والذى رحمهما الله تعالى .

## بَلِّغْ دَعَا جَمِيعِ خَلْقِكَ ذِمَّةً كَالْمُجْبِي وَالْحَسَدِ وَالنَّمِيَّةِ

(بل) كما يترك الإخلاص في عبادتك لتسلم من قاذح النفاق والرياء والشرك الخفي، كذلك (مع جميع خلق ذميمة) تكون موجبة لعدم قبول عملك (كالمجبي) لأنه أولاً يجب عن التوفيق والتأييد من الله تعالى، وإذا انقطع عن البند التأييد والتوفيق من الله تعالى لما أخرج عليك وأنتا بفسد العمل الصالح، ولذلك قال السبيح عليه الصلاة والسلام « يامشتر الخواريين كم من سراج قد أطفأه الربح، وكم من عابد قد أفسده السجب » وإذا كان القصور والمفاسدة العادة، وهذه الحصة تحرم العبد حتى لا يحصل له خير؛ فإن حصل له خير فقليل من ذلك يضمنه حتى لا يتيق بيده شيء تحقيق أن يحذر من ذلك ويتحفظ، والله تعالى ولي التوفيق والعصمة (و) كالحسد والهمة) وأدخلت الكاف الكبر والنية وسوء الخلق ونحوها مما يوجب رد العمل وعدم قبوله لما رواه ابن المبارك رحمه الله عز وجل وهو خالد بن معدان أنه قال لما ذ « حدثني حديثاً سمعته من رسول الله صلى الله عليه وسلم وحفظته وذكرته في كل يوم من شدته ودقته، قال نعم، ثم بكى بكاء طويلاً، ثم قال واشوقاه إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وإلى لقاءه، ثم قال: بينا أنا عند رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ ركب وأردفني خلفه ثم سرنا فرفع بصره إلى السماء، ثم قال: الحمد لله الذي يقضى في خلقه ما يشاء، يا معاذ: قالت ليك يا سيد المرسلين، قال أحذرك بحديث إن أنت حفظته نسيت وإن ضيعته انقطعت حجتك عند الله عز وجل. يا معاذ إن الله تبارك وتعالى خلق سبعة أملاك قبل أن يخلق السموات والأرض لكل سماء ملكاً بواباً خازناً، وجعل على كل باب من أبواب السموات ملكاً بواباً على قدر الباب وجلاله تصعد الحفظة بعمل العبد وله نور وشعاع كالشمس حتى إذا بلغ السماء الدنيا والحفظة تستكثر عمله وتزكيه، فإذا انتهى إلى الباب قال الملك للحفظة: اضربوا بهذا العمل وجه صاحبه، أنا صاحب النية أمرني ربي أن لا أدع عمل من يفتاب الناس يتجاوزني إلى غيري؛ ثم تصعد الحفظة من الند معهم عمل صالح له نور تستكثره الحفظة وتزكيه حتى إذا انتهوا به إلى السماء الثانية قال الملك: قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبه فإنه أراد به عرض الدنيا أمرني ربي أن لا أدع عمله يتجاوزني إلى غيري فتلتنه الملائكة حتى يمسي؛ وتصعد الحفظة بعمل العبد مبتهجا به فيه صدقة وصيام وكثير من البر فستكثره الحفظة وتزكيه، فإذا انتهوا به إلى السماء الثالثة قال الملك البواب قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبه أنا ملك صاحب الكبر أمرني ربي أن لا أدع عمله يتجاوزني إلى غيري إنه كان يتكبر على الناس في مجالسهم؛ وتصعد الحفظة بعمل العبد وهو يزهو كما تزهو النجوم والكوكب السرى له دوى وتيسيح بصوم وصلاة وحج وعمرة، فإذا انتهوا إلى السماء الرابعة قال الملك للوكل بها: قفوا واضربوا بهذا العمل وجه صاحبه أنا ملك صاحب الإهجاب أمرني ربي أن لا أدع عمله يتجاوزني إلى غيري إنه كان إذا



عمل عملاً أدخل السجود فيه ؛ وتصدق الحفظة بعمل العبد يزف كما تزف العروس إلى أهلها حتى إذا انتهوا إلى السماء الخامسة بذلك العمل الحسن من جهاد وحج وعمرة له ضوء كضوء الشمس فيقول الملك : أنا ملك صاحب الحسد إنه كان يحسد الناس على ما آتاهم الله من فضله فقد سخط ما أرضى الله ، أمرني ربي أن لا أدع عمله يتجاوزني إلى غيري ، وتصدق الحفظة بعمل العبد بوضوء تام وصلاة كثيرة وصيام وحج وعمرة حتى يتجاوزوا به إلى السماء السادسة فيقول الملك الموكل بالباب : أنا صاحب الرحمة اضربوا بهذا العمل وجه صاحبه إنه كان لم يرحم قط إنساناً ، وإن أصيب عبد شئت به ، أمرني ربي أن لا أدع عمله يتجاوزني إلى غيري ، وتصدق الحفظة بعمل العبد بنفقة كثيرة وصوم وصلاة وجهاد ووزع له صوت كصوت الرعد وضوء كضوء البرق ، فإذا انتهوا به إلى السماء السابعة فيقول الملك الموكل بالسماء : أنا صاحب الذكر ، يعني السمعة والصيت في الناس ، إن صاحب هذا العمل أراد به الذكر في المجالس والرفعة عند القرباء والجاه عند الكبراء ، أمرني ربي أن لا أدع عمله يتجاوزني إلى غيري ، وكل عمل لم يكن لله خالصاً فهو رياء ولا يقبل الله عز وجل عمل للرأي ، وتصدق الحفظة بعمل العبد من صلاة وزكاة وصيام وحج وعمرة وخلق حسن وصمت وذكر الله تعالى وتشيعه ملائكة السموات السبع حتى تقطع الحجب كلها إلى الله سبحانه فيقفون بين يدي الرب جل جلاله ويشهدون له بالعمل الصالح المخلص لله تعالى فيقول الله تعالى أتم الحفظة على عمل عبدي وأنا الرقيب على ما في نفسه إنه لم يردني بهذا العمل وأراد به غيري ولا أخلصه لي وأنا أعلم بما أراد من عمله ، عليه لعنتي غرّ الأدميين وغرّكم ولم يعرفني وأنا علام الغيوب للطمع على ما في القلوب لا يخفى على خافية ولا تعزب عن عازبة ، علمي بما كان كعلمي بما يكون ، وعلمي بما مضى كعلمي بما بقي ، وعلمي بالأولين كعلمي بالآخرين ، أعلم السر وأخفي فكيف يعرفني عبدي بعمله ، إنما يعرف المخوفين الذين لا يعلمون وأنا علام الغيوب ، عليه لعنتي ، وتقول الملائكة السبعة والثلاثة الآلاف الشيعة ياربنا عليه لعنتك ولعنتنا ، فتقول أهل السموات عليه لعنة الله ولعنة اللاعنين ، ثم بكى معاذ رحمه الله وانتحب انتحاباً شديداً ، وقال يا رسول الله كيف النجاة بما ذكرت ؟ قال يا معاذ اقتد بنبيك في اليقين . قلت : أنت رسول الله وأنا معاذ بن جبل كيف لي النجاة والخلاص ؟ قال نعم يا معاذ إن كان في عملك تقصير فاقطع لسانك عن الوقعة في الناس وعن إخوانك من حملة القرآن خاصة ، وليردك عن الوقعة في الناس ماتعله من عيب نفسك ، ولا تترك نفسك بدم إخوانك ، ولا ترفع نفسك بوضع إخوانك ، ولا تراء بعملك كي تعرف في الناس ، ولا تدخل في الدنيا دخولا ينسبك أمر الآخرة ، ولا تناج رجلاً وعندك آخر ، ولا تعظم على الناس فتقطع عنك خيرات الدنيا والآخرة ولا تفحش في مجلسك حتى يحذروك من سوء خلقك ، ولا تمن على الناس ولا تمزق الناس بلسانك فتمزقك كلاب جهنم ، وهو قوله تعالى « والناشطات نشطا » يقول : تنزع اللحم عن العظام . قلت : يا رسول الله ومن يطبق هذه الخصال ؟ قال يا معاذ إن الذي وصفت لك ليسير على من يسره الله تعالى عليه ، إنما يكفيك من ذلك أن تحب للناس ما تحب لنفسك

## وَتَبَّ إِلَى مَوْلَاكَ وَهِيَ النَّدَمُ وَعَزَمُ تَرْكِ عَوْدِ ذَنْبٍ يَشُومُ

وتسكرة لهم ماتسكرة لنفسك فإذا أنت قد سلمت ونجوت » قال خالد بن معدان : وكان معاذ لا يكثر من تلاوة القرآن كما يكثر من تلاوة هذا الحديث وذكره في مجلسه . فما سمعت أيها الرجل وكلكم ذلك الرجل بهذا الحديث العظيم نبؤه ، الكبير خطره الألم أثره ، الذي تطير له القلوب وتغير له العقول وتضييق عن حمله الصدور ، وتخرج لهو له النفوس . فاعتصم بمولاك إله العالمين والرم الباب بالتضرع والابتهاال والبكاء آناء الليل وأطراف النهار مع للتضرعين للبتلين ( وتب إلى مولاك ) كلا وقعت في ذنب ليحصل لك توفيق الطاعة أولا ، فان شؤم الذنوب يورث الحرمان ويحبب الخذلان . وإن الإصرار على الذنوب مما يستود القلوب فتجدها في ظلمة وقساوة ، ولا خلاص فيها ولا صفاوة ، ولا لذة ولا حلوة ، وإن لم يرحم الله فستجر صاحبها إلى الكفر والشقاوة . فيا محبا كيف يوفق للطاعة من هو في شؤم وقسوة ؟ وكيف يدعى إلى الخدمة من هو مصر على العصية ، ومقيم على الجفوة . وكيف يقرب للإنجاة من هو متلطح بالأقذار والتنجسات . فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إذا كذب العبد تنحى عنه الملكان من ثمن ما يخرج من فيه فكيف يصلح هذا اللسان لذكر الله عز وجل » فلا جرم لا يكاد يجد المصر على العصيان توفيقا ولا تخف أركانه لمادة الله تعالى . فان اتفق فيكده لاحلاوة معه ولاصفوة . وكل ذلك لشؤم الذنوب وترك التوبة . ولقد صدق من قال : إذا لم تقو على قيام الليل وصيام النهار فاعلم أنك مكبول قد كبلك خطيئتك . ولتقبل منك عبادتك ثانيا ، فان رب الدين لا يقبل الهدية . وذلك أن التوبة عن المعاصي وإرضاء الخصوم فرض لازم وعامة العبادة التي تقصدها فقل عملا بما جاء في الحديث القدسي « ولا يزال عبدي يتقرب إلى بالنوافل حتى أحبه » الحديث . فكيف يقبل منك تبرعك والدين عليك حال لم تقضه ، وكيف تترك لأجله الحلال والباح وأنت مصر على فعل المحظور الحرام ، وكيف تناجيه وتدعوه وتثني عليه ، وهو والياذ بالله عليك غضبان ؟ ( و ) إذا قلت فما معنى التوبة النصوح وما حدثها وما ينبغي للعبد أن يفعله حتى يخرج من الذنوب كلها ؟ . فنقول : أما مقدماتها ( وهي ) تفصيلا ثلاثة : أحداها ذكر غاية قببح الذنوب . والثانية ذكر شدة عقوبة الله تعالى عز وجل وألم سخطه وغضبه الذي لا طاقة لك به . والثالثة ذكر ضعفك وقلة حياتك في ذلك . فان من لا يحتمل حر الشمس ولا لظمة الشرطى ولا قرص غلة كيف يحتمل حر نار جهنم وضرب مقامع الزبانية ولسع حيات كأعناق البخت وعقارب كالغزال خلقت من النار في دار النضب والبوار . تعود بالله ثم تعود بالله من سخطه وعذابه . فاذا واضطت على هذه الأذكار وعادتها آناء الليل والنهار فانها ستحملك على التوبة النصوح من الذنوب والله للوفيق بفضل . وإجمالا ( الندم ) كما أشار إلى ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم « الندم توبة » وذلك أن معناه أن الندم لتعظيم الله تعالى وخوف عقابه مما يبعث على التوبة النصوح ، فان ذلك من صفات التائبين وحالهم ، فانه إذا ذكر

الأذكار الثلاثة التي هي مقدمات التوبة ندم وحملته الندامة على التوبة وتبقى ندامته في قلبه على المستقبل فتحمله على الاتيها والتضرع ، فلما كان الندم من أسباب التوبة وصفات التائب مما رسول الله صلى الله عليه وسلم باسم التوبة . فافهم ذلك موقفا إن شاء الله تعالى .

وأما حديثها فقد قال مشايخ الصوفية رحمهم الله تعالى : إنه ترك اختيار ذنب سبق مثله عندك منزلة لاصورة تعظيما لله تعالى وحذرا من سخطه ، قلها إذا أربة شروط : أحدها ترك اختيار الذنب ، وهو أن يوطن قلبه ويجرد عزمه على أن لا يعود إلى الذنب ألبته كما قال الناطم عفا الله عنه وعنه ( وعزم ترك عود ذنب بشؤم )

فلما إن ترك الذنب وفي نفسه أنه ربما يعود إليه أو لا يعزم على ذلك بل يتردد فانه ربما يقع له العود فانه محتج عن الذنب غير تائب منه . والثاني أن يتوب من ذنب قد سبق منه مثله إذ لو لم يسبق منه مثله لكان متقيا غير تائب ؛ ألا ترى أنه يصح القول بأنه صلى الله عليه وسلم كان متقيا عن الكفر ، ولا يصح القول بأنه صلى الله عليه وسلم كان تائبا عن الكفر ، إذ لم يسبق منه كفر بحال ، وأن عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان تائبا عن الكفر لما سبق منه ذلك . والثالث أن الذي سبق منه يكون مثل الذي يترك اختياره في المنزلة والدرجة لافي الصورة ؛ ألا ترى أن الشيخ الحرم الثاني الذي سبق منه الزنا وقطع الطريق إذا أراد أن يتوب عن ذلك تمكنه التوبة لأجله إذ لم يخلق عنه بابها ، ولا يمكنه ترك اختيار الزنا وقطع الطريق إذ هو لا يقدر الساعة على فعل ذلك فلا يقدر على ترك اختياره فلا يصح وصفه بأنه تارك له تمتنع عنه ، وهو عاجز عنه غير متمكن منه لكنه يقدر على فعل ما هو مثل الزنا وقطع الطريق في المنزلة والدرجة كالكذب والقذف والنية والجمحة ، إذ جميع ذلك معاص وإن كان الإثم يتفاوت في كل واحدة بقدرها لكن جميع هذه المعاصي الفرعية كلها بمنزلة واحدة وهي دون منزلة البدعة ومنزلة البدعة دون منزلة الكفر فلذلك تصح منه التوبة عن الزنا وقطع الطريق وسائر ماضى من الذنوب التي هو عاجز عن أمثالها اليوم في الصورة . والرابع أن يكون ترك اختياره لذلك تعظيما لله عز وجل وحذرا من سخطه وألم عقابه مجردا لا لرغبة دنيوية أو رهبة من الناس أو طلب ثناء أو صيت أو جاه أو ضعف في النفس أو فقر أو غير ذلك فهذه شروط التوبة وأركانها ، فإذا حصلت واستكملت فهي توبة حقيقية صادقة .

واعلم أن من غرور الشيطان أن يقع في نفسك أن الذي يمنع من التوبة عليك من نفسك أنك تعود إلى الذنب ولا تثبت على التوبة وأنه لا فائدة في ذلك ، وذلك أن الذي يترك العزم والصدق في ذلك ، وعليه سبحانه وتعالى الإتمام ، فإن أتم فذلك المقصود ؛ وإن لم يتم فقد غفرت ذنوبك السالفة كلها وتخلصت منها وتطهرت ، وليس عليك إلا هذا الذنب الذي أحدثته الآن ، بل ربما موت تائبا قبل أن تعود إلى الذنب وهذا هو الرجوع العظيم والفائدة العظيمة الكبيرة ، فلا يمنعك خوف العود عن التوبة ، فإنك من التوبة بين إحدى الحسينين ، وحينئذ فيلزمك إن

ثبت ثم قضت التوبة وعدت الى الذنب ثانيا أن تعود إلى التوبة مبادرا وتقول لنفسك لعل أموت قبل أن أعود إلى الذنب هذه المرة وكذلك ثالثا ورابعا ، وكما اتخذت الذنب والعود إليه حرفة فأتخذ التوبة أيضا والعود إليها حرفة ، ولا تسكن في التوبة أعجز منك في الذنب ، ولا تياس ولا يئسك الشيطان من التوبة بسبب ذلك ، أما تسمع قوله صلى الله عليه وسلم « ما أصر من استغفر وإن عاد في اليوم سبعين مرة » وقوله صلى الله عليه وسلم « خياركم كل مفاتيح تواب » أي كثير الابتلاء بالذنب كثير التوبة منه والرجوع الى الله جل جلاله بالتدابة والاستغفار ، وتذكر قوله سبحانه « ومن يعمل سوءا أو يظلم نفسه ثم يستغفر الله يجد الله غفورا رحيما » .

واعلم أن الذنوب في الجملة ثلاثة أقسام : أحدها ترك واجبات الله سبحانه وتعالى عليك من صلاة أو صوم أو زكاة أو كفارة أو غيرها فتقضى ما أمكنك منها . والثاني ذنوب بينك وبين الله سبحانه وتعالى كشرب الخمر وضرب الزنايم وأكل الربا ونحو ذلك فتندم على ذلك وتوطن قلبك على ترك العود الى مثلها أبدا . والثالث ذنوب بينك وبين العباد . وهذا أشكل وأصعب . وهي أقسام فإنها قد تكون في المال أو في النفس أو في العرض أو في الحرمه أو في الدين ، فما كان في المال فيجب عليك أن ترده عليه إن أمكنك ، فإن عجزت عن ذلك لعدم وقدر فتستحل منه . فإن عجزت عن ذلك لعمية الرجل أو موته وأمكن التصديق عنه فافعل وإن لم يمكن فطيك بتكبير حسنتك والرجوع الى الله بالتضرع والابتهال أن يرضيه عنك يوم القيامة . وأما ما كان في النفس فتسكنه من القصاص أو أولياءه حتى يقتص منك أو يجلدك في حل . فإن عجزت فالرجوع الى الله سبحانه والابتهال إليه أن يرضيه عنك . وأما في العرض فإن اغتصبته أو بهته أو شتمته فحقك أن تكذب نفسك بين يدي من فعلت ذلك عنده . وأن تستحل من صاحبه إن أمكنك . وإلا بأن خفيت زيادة غيظ أو هيج فتنة في إظهار ذلك أو تجديده فالرجوع الى الله تعالى ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا في مقابله والاستغفار الكثير لصاحبه أو يقول عقب صلاته الفريضة خمس مرات : استغفر الله العظيم لي ولوالدي ولأصحاب الحقوق عليّ وللمسلمين والمسلمات وللمؤمنين والمؤمنات الأحياء منهم والأموات . وأما في الحرمه بأن خنته في أهله أو ولده أو نحو ذلك فلا وجه للاستحلال والإظهار لأنه يولد فتنه وغيظا بل تضرع الى الله سبحانه ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا في مقابله . فإن أمنت الفتنة والمنهج وهو نادر فتستحل منه . وأما في الدين بأن كفرته أو بهته أو خللته فهو أصعب الأمور فتحاج الى تكذيب نفسك بين يدي من قات له ذلك ، وأن تستحل من صاحبه إن أمكنك وإلا فالابتهال الى الله تعالى جدا والندم على ذلك ليرضيه عنك ويجعل له خيرا كثيرا فإمكنك من إرضاء المحسوم عمت ، وما لم يمكنك رجعت الى الله سبحانه وتعالى بالتضرع والابتهال والتصديق ليرضيه عنك فيكون ذلك في مشيئة الله سبحانه يوم القيامة . والرجاء منه بخسه العظيم وإحسانه الميم أنه إذا علم الصديق من قلب العبد فأنه يرضى خصماءه من خزان فضله ولا يحكم .

وبالجملة فإذا أنت لم تلتفت إلى غرور الشيطان وأنه كيف يمكن الإنسان أن يصير بحيث لا يقع منه ذنب ألبتة من صغير أو كبير ، وأنبياء الله الذين هم صلوات الله وسلامه عليهم أشرف خلق الله سبحانه وتعالى قد اختلف فيهم أهل العلم هل نالوا هذه الدرجة أم لا بل نظرت إلى سعة رحمته ، وأن هذا أمر ممكن غير مستحيل وأنه وإن كان عظيما في نفسه حتى أن الأستاذ أبا إسحاق الإسفراييني رحمه الله وكان من الراسخين في العلم العاملين به قال : دعوت الله سبحانه ثلاثين سنة أن يرزقي توبة نصوحا ثم تعجبت في نفسي ، ققلت : سبحان الله حاجة دعوت الله فيها ثلاثين سنة فما قضيت إلى الآن ! فرأيت فيما يرى النائم كأن قائلا يقول لي أتعجب من ذلك ؟ أتدري ماذا تسأل الله ؟ إنما تسأل الله سبحانه أن يحبك ، أما سمعت قوله جل جلاله « إن الله يحب المتوابين ويحب التطهرين » أهذه حاجة هينة إلا أنه هين على الله سبحانه وتعالى ؟ « يختص رحمته من يشاء » وابتدأت فبرأت قلبك عن الذنوب كلها بأن توطئه على أن لا تعود إلى الذنب أبدا ألبتة إلا ما كان منك في علم الله على وجه علم الله سبحانه وتعالى صدق عزمك من قلب نقي وترضى الخصوم بما أمكنك وتقضى الفوائت بما تقدر عليه وترجع في البواقي إلى الله تعالى بالابتهاال والتضرع لكفيك ذلك ثم تذهب فتغتسل وتغسل ثيابك وتصلى أربع ركعات كما يجب وتضع وجهك على الأرض في مكان خال لا يراك إلا الله تعالى ثم تجعل التراب على رأسك وتبرغ وجهك الذي هو أعز أعضائك في التراب بدمع جار وقلب حزين وصوت عال وتذكر ذنوبك واحدا واحدا ما أمكنك وتلوم نفسك العاصية عليها وتوبخها وتقول : أما تستحيين يا نفس ؟ أما آن لك أن تتوبى ؟ ألك طاقة بعذاب الله سبحانه ؟ ألك حاجة بسخط الله سبحانه ، وتذكر من هذا كثيرا وتبكي ثم ترفع يديك إلى الرب الرحيم سبحانه وتقول : إلهي عبدك الأبق رجع إلى بابك ، عبدك العاصي رجع إلى الصلح ، عبدك للذنوب أتناك بالعدو فاعف عني بجودك وتقبلني بفضلك وانظر إلى برحمتك ، اللهم اغفر لي ما سلف من الذنوب واعصمني فيما بقي من الأجل فإن الخير كله بيدك وأنت بنا رؤوف رحيم ، ثم تدعو دعاء الشدة . وهو : يا مجلى عظام الأمور يا منعى همه للمهمومين ، يا من إذا أراد أمرا فإنما يقول له كن فيكون ، أحاطت بنا ذنوبنا أنت اللذخور لها يا من ذخورا لكل شدة كنت أذخرك لهذه الساعة فتب على إنك أنت الثواب الرحيم ، ثم أكثر من البكاء والتذلل والتضرع وقال : يا من لا يشغله شأن عن شأن ولا سمع عن سمع ، يا من لا تظلمه كثرة للسائل ، يا من لا يبرمه إلحاح اللامعين أذقنا برد عفوك وحلاوة مغفرتك برحمتك يا أرحم الراحمين إنك على كل شيء قدير ، ثم تصلى على النبي صلى الله عليه وسلم وعلى آله ، ثم تستغفر لجميع المؤمنين والمؤمنات وترجع إلى طاعة الله جل جلاله فتكون قد تبنت توبة نصوحا وقد خرجت من الذنوب طاهرا كيوم ولدتك أمك وأحبك الله سبحانه ولك من الأجر والثواب وعليك من البركة والرحمة ما لا يحيط به وصف الواصفين وحصل لك الأمن والخلاص ونجوت من غضبه وفضة للعاصي

## وَلَا زِمَ التَّقْوَى وَأَهْلَهَا اصْطَلَحَ فَوْضَ إِلَى اللَّهِ وَسَلَّمْ مَنْ جَذِبَ

وبلغتها في الدنيا والآخرة . ( و ) حينئذ (الازم التقوى) التي قد نزلت في منازلها الثلاثة المشار إليها بقوله تعالى « ليس على الذين آمنوا وعملوا الصالحات جناح فيما طعموا إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات ثم اتقوا وآمنوا ثم اتقوا وأحسنوا والله يحب المحسنين » فإن قوله تعالى « إذا ما اتقوا وآمنوا وعملوا الصالحات » يشير إلى المنزلة الأولى من منازل التقوى التي هي تنزيه القلب عن الذنوب ، وهي التقوى عن الشرك والإيمان الذي في مقابها التوحيد ، وقوله تعالى « ثم اتقوا وآمنوا » تشير إلى منزلتها الثانية التي هي التقوى عن البدعة ، والإيمان الذي ذكر معها إقرار عقود السنة والجماعة ، وقوله تعالى « ثم اتقوا وأحسنوا » يشير إلى منزلتها الثالثة التي هي التقوى عن المعاصي الفرعية ، ولكون هذه المنزلة لا إقرار فيها قابلها بالإحسان وهو الطاعة والاستقامة عليها كما في منهاج العابدين بتلخيص من مواضع ( و ) حينئذ (أهلها) أي التقوى ( اصطحب ) ليكونوا أعوانا لك على ملائمتها ، ألا تنظر إلى قوله صلى الله عليه وسلم « المرء على دين خليله فاينظر أحدكم من يخال » .

ثم اعلم أنه لا يصل عبد إلى الرضا إلا بالرضا ولا يبلغ إلى صريح العبودية إلا بالاستسلام إلى القضاء (فوض إلى الله) جميع أمورك ولا تدبر لك أمرا فتكون من المالكين ، لأن من طلب الوصول إلى الله تعالى تحقيق عليه أن يأتي الأمر من بابه وأن يتوصل إليه بوجود أسبابه . وأتم ما ينبغي تركه والخروج عنه والتطهر منه وجود التدبير ومنازعة المقادير . قال تعالى « فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجا مما قضيت ويسلموا تسليما » وقال تعالى « وربك يخلق ما يشاء ويختار ما كان لهم الخيرة سبحان الله وتعالى عما يشركون » وقال تعالى « أم للإنسان ما تمنى لله الآخرة والأولى » وقال صلى الله عليه وسلم « ذاق طعم الإيمان من رضى بالله ربا وبالإسلام دينا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا » وقال صلى الله عليه وسلم « من رضى فله الرضا ومن سخط فله السخط » وقال صلى الله عليه وسلم « عبد الله بالرضا فإن لم تستطع ففي الصبر على ما تكره خير كثير » إلى غير ذلك من الآيات والأحاديث الدالة على ترك التدبير ومنازعة المقادير إما نصا صريحا أو إشارة وتلويحا ، وقال العارف :

فاز من سلم الأمور إليه وشق من غره الإنكار

فليكن أن تعلم أن كل شيء بمراد مالكه وأن إرادة العبد لا تفيد شيئا ؛ ففي الحديث « لو اجتمع أهل السموات وأهل الأرض على أن ينفعوك بشيء لم يقدره الله لك لن يصل إليك ، أو يضروك بشيء لم يقدره الله لك لن يصل إليك » وقال أبو العباس المرسى :

ما كان إلا ما يريد فدع مرادك وانطرح

وأترك وسواسك التي شغلت فؤادك لتستريح

وقال شيخ عيوخا العارف بربه مولانا السيد أحمد دحلان : يحكى أن بعض الملوك كان سائرا

ليلاً في بني عزوانه فتذكر عجز بيت كان يحفظه غنى صدره وسأل وزيره عنه فلم يحفظه وشاع ذلك الخبر إلى أن وصل إلى آخر الجيش ، فقال كاتب محقر فقير لبعض أمراء الملك أنا أخضعت ولا أذكرك إلا بين يدي الملك فبلغ كلامه هذا الملك فطلبه ، وقال له ما صدر هذا الخبر :  
 \* وما لا ترى مما بقى الله أكثر \* فقال صدره \* نرى الأمر مما يتقى فنهايه \*  
 فقال له صدقت بارك الله فيك ، وعزل وزيره وجعل الكاتب المذكور مكانه ، فصار يقول :  
 اكتسبت الوزارة بشطر بيت ، وضمنه مولانا السيد نور الله خير ربه آياتاً في تفويض الأمور إلى الله وترك التدبير . فقال :

عليك بتفويض الأمور لربنا	فإن به كل الأمور تيسر
ولا تعتمد تدبير رأيك إنه	يصيب ويخطئ والخطأ فيه أكثر
فكم قد رأيت الأمر خيراً نجبه	فكان على ضد الذي أنت تخبر
وقد غشى للكروه من بعض حادث	فيأتيك منه الخير وهو ميسر
فمهلك لا يقوى لإدارك كل ما	يكون به تقع وضرب عجز
قيام من يريد الخير سكن متبرئاً	من الحول والتدبير تحظى وتصر
فلا قدرة للبيد تجلب نفعه	ولا تدفع الضرر عنه فتعجز
فإن جاء في يوم توقع حادث	يكون به ما تنقيه وتحذر
فيدفعه عنك الإله بفضل	إذا كنت في التفويض لست تقصر
فكم قد وفاق الله أمراً تخافه	ولا علم لا تدبير عندك يحضر
فربك منان وبالفضل محسن	فيحمو ويثبت ما يشاء ويقدر
وقد قال بعض الصارفين مقالة	بها دفع هذا الوم حقاً يسطر
نرى الأمر مما يتقى فنهايه	وما لا ترى مما بقى الله أكثر
فتركك للتدبير في كل ما يرى	لنفسك فيه الخطر فهو المحذر
وأما الذي للشرع فيه أوامر	فلا تترك التدبير فيه فتعجز
ولكن مع التدبير سكن متبرئاً	من الحول لولا الله ما كنت تقدر
فكسبك للتدبير ليس مؤثراً	أثرت به شرعاً ورنى المؤثر

وإذا قد علمت أن كل شيء بمراد مالكه حصلت طمأنينة قلبك بكل ما وقع في العالم من غير ارتجاج ولا اعتراض ، ونم لك التسليم للعلم الحكيم ، وفزت بكونك محبوباً غير مذموم وأرحت قلبك ونلت مرادك ، والله درة العلامة الصاوي حيث قال :

أرح قلبك الماني وسلم له القضا  
 تفز بالرضا فالأصل لا يتحول  
 علامة أهل الله فينا ثلاثة الإيمان والتسليم والصبر مجمل  
 واعلم أن التسليم والاستسلام والاعتقاد والتفويض مترادفة على أن يفوض العبد اختياره

لَيْكِنْ مَعَ الْإِنْكَارِ فِيهَا وَقَعًا مُخَالَفًا لِلْأَمْرِ حِفْظًا مَشْرَعًا  
يَا رَبَّنَا انْفَعْنَا جَمِيعًا بِهِمْ وَاهْدِ وَتُبْ وَأَقْبَلْ فَأَنْتَ أَكْرَمُ

إلى اختيار مولاه ورضى بما اختاره مولاه ، وقيل التفويض قبل نزل القضاء ، والتسليم بعد نزوله  
( و ) إذا فوضت الى الله الأمور (سلم) ما يقع في ملكه من أحوال (من جنب) من المعارف  
بشهود لخلق فتاب حتى عن نفسه ، إذ الغائب عن نفسه لا لوم عليه كما قال المعارف :  
وجد الفناء في الله كن كيفما تشاء فملكك لا جهل وفعلك لا وزر  
وقال ابن التلحاسي :

فلا تم السكران في حال سكره فقد رفع التكليف في سكرنا عنا  
فمن لم يكن متصفا بأدب الشريعة المطهرة وادعى الحال فاركه « فإن يك كاذبا فعليه كذبه  
وإن يك صادقا يصحبكم بعض الذي يهدمكم » . ( لكن مع الإنكار ) بقلبك ( فيا وقعا ) منه (مخالفا  
للأمر) الذي شرعه الشارع وحفظه (حفظا) وصار (مشرعا) أى مشرعا لجميع المكلفين بعد  
أن تعرف أن وقوع المعاصي من أهل الحقيقة الذين يطعمون النيب فيشاهدون الأمر مبرما  
بالصية فيقدمون عليه امتثالا للبرم لاستحالة تخلفه ، فتدومهم على المعصية بالإكراه كالساقط من  
شائع ؛ ففي الصورة يرى غفارا وهو يشاهد سلب الاختيار عن نفسه كما شرح هذا المعنى المعارف  
الجيلي بقوله :

ولى نكته - غرا هنا سأقولها وحق لها أن ترعوها السامع  
هي الفرق ما بين الولي وفاسق تنبه لها فالأمر فيه بدائع  
وما هو إلا أنه قبل وقوعه يخبر قلبي بالذي هو واقع  
فأجنى الذي يقضيه في مرادها وعيني لها قبل الفعل تطالع  
فكنت أرى منها الإرادة قبلها أرى الفعل مني والأسير مطاوع  
إذا كنت في أمر الشريعة عاجيا فاني في حكم الحقيقة طائع

وعلى هذا المعنى تحمل الوقائع الحضرية . ووقائع إخوة يوسف معه ، وأكل آدم من الشجرة ،  
فتأمل إن كنت من أهل النور ، وإلا فسلم لأهلهم متالم كما قال الشاعر :

وإذا لم تر المسلال فسلم لأناس رأوه بالأعيان

كما في حاشية العلامة الصاوي على شرح أقرب السالكين زيادة من التنوير . ( ياربنا انفعنا )



أَيَّاتُهُ « يَنْفَعُ لِلطَّلَابِ » تَارِيخُهُ « يَرْفُورِضَى الْوَهَّابِ »  
 نَاطِمُ ذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ صَدِيقٍ مَنِ يَحْمَدُ اللَّهَ وَلِي التَّوْفِيقِ  
 مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ مُسَلِّمًا وَآلِهِ وَاللَّهُ كَانَ أَعْلَمًا

معاشر المسلمين (جميعا بهم) أى بعبادك الصالحين (واحد) نافي من هديت إلى صراطك المستقيم ،  
 صراط الدين أنعمت عليهم من النبيين والصديقين والشهداء والصالحين وحسن أولئك رفيقا  
 (وتب) علينا يا تواب يارحيم توبة نصوحا لنكون من الذين إذا فعلوا فاحشة أو ظلموا أنفسهم  
 ذكروا الله فاستغفروا لذنوبهم ومن يغفر الذنوب إلا الله (واقبلنا بفضلك وجودك وإحسانك وكرمك  
 قبولنا حسنا جزيلا جميلا) فأنتم أكرم) الأكرميين (أَيَّاتُهُ) أى هذا المؤلف من بحر الرجز جاءت  
 بعدد حروف (ينفع للطلاب) بحساب الجمل ، أعنى ينفع . الياء بعشرة والنون بخمسين والفاء  
 بثمانين والعين بسبعين بمائتين وعشرة . والطلاب ، الثلاث لامات بتسعين والطاء بتسعة والألف  
 والباء ثلاثة بمائة واثنين ، والمجموع ثلاثمائة واثنا عشر بيتا ، و (تاريخ) نظم (هـ) سنة ألف  
 وثلاثمائة وثلاثة وأربعين هجرية ، على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى التحية بعدد (يرفورضا  
 الوهاب) بحساب الجمل أيضا لأن يرفو بمائتين وست وتسعين ، ورضا بألف وواحد ، والوهاب  
 بخمسة وأربعين ، والمجموع هو ما ذكر . وللعنى أن هذا الرجز ينفعه للمسلمين أرجو أن يكون  
 يرفو ويسد ويسترخلل عملى برضا الوهاب عنى ، لقوله صلى الله عليه وسلم « إذا مات ابن آدم  
 انقطع عمله إلا من ثلاث : صدقة جارية أو علم ينتفع به ، الحديث ، و (ناظم ذلك) الرجز للسمى  
 [تنوير الحجا بنظم سفينة النجا] هو الحاج (أحمد بن صديق) اللامى القاسروانى (من يحمد الله  
 ولى التوفيق) لمثل هذا العمل النافع لعباد الله تعالى حال كونه (مصليا على النبي) الأسمى المختار  
 من بنى هاشم القائل « من صلى على » فى كتاب لم تزل لللائكة تستغفر له مادام اسمى فى ذلك  
 الكتاب « و (مسلمنا) عليه (و) على (آله) الطيبين الطاهرين (والله كان) أزلا (أعلما) بما  
 يقع من عباده فيما لا يزال تفصيلا ، وسع علمه كل شيء ، ولا يكون منهم إلا ما أَرَادَهُ وقدره  
 « قل كل من عند الله » .

وهذا آخر ما يسر الله جمعه على هذا الرجز النافع للطلاب ، أسأل الله به النفع العنيم ، وأن  
 يحمله خالصا لوجهه الكريم ، وسببا للفوز برضا الرحيم ، والنظر إلى وجهه فى جنات النعيم ، وأن

يرزقن والسليين إيماناً لا يرتد ، ونعياً لا ينفد ، وقرّة عين لا تنقطع ، ومراقبة نبيه صلى الله عليه  
وعلى آله وسلم في أعلى جنان الخلد بمحمد وآله أهل الكمال ، والحمد لله على جزيل نعمائه ، والصلاة  
والسلام على أشرف أنبيائه ، وعلى آله وجميع الأصحاب ، ومن تابعهم بإحسان إلى يوم الحساب .  
وكان الفراغ من تأليفه ضحى يوم<sup>(١)</sup> الثلاثاء الموافق ثالث عشر يومًا خلت من شهر رمضان  
المعظم من عام الألف والثلاثمائة والواحد والحسين من هجرة النبي الأكرم ، صلى الله عليه وعلى آله  
وصحبه وسلم .

---

(١) قوله ضحى يوم الخ في شرح جوسس على شمائل الترمذى : الضحى اسم مخصوص بوقت  
ارتفاع الشمس ، كما أنّ الضحى اسم مخصوص بوقت الشروق . والضحاء بالمد : اسم مخصوص بوقت  
ما بعد ارتفاع الشمس إلى الزوال ، فلوقت من طلوع الشمس إلى الزوال ثلاثة أسماء ، انتهى بتصرف  
للؤلف عن عنه .

## استدراك

ورد من مؤلف [تنوير الحجا نظم سفينة النجا] في أثناء الطبع خطاب يتضمن دفع اعتراضات اعترض بها الشارح عليه في صفحة ٤ وه فأنبتناه هنا كطلبة :

( قوله والا في الصلاة ) بدرج الحمزة للوزن : أى وإن لم يكن الناطق كافرا أصليا أو مرتدا فيكفيه النطق ولو في تشهد صلاته الأخير ؛ ففي قولى هذا تبعا لسم التوفيق إشارة إلى أن وجوب النطق حينئذ على التراخي ، وإلى أنه : أى الناطق المسلم ينوى بنطقه الوجوب لكونه في الصلاة ، وبهذا سقط قول الشارح ، ومنه تعلم ما في قول الناظم الخ . وكذا قوله حفظه الله في الهامش دفع ما يقال إن الناظم راعى اشتراط الشافعية الخ ، لأنه لو لم يراع ذلك للتعهد لما أمر بالإبدال ولا قلد القول بجواز الإبطاء ، غير أن في حق الكافر كل الشروط ، وفي حق المسلم بعضها ؛ إذ الكلام يتوجه على كل ، وقد علمت أنه وإن كان وجوب نطق المسلم بالشهادتين وجوب الفروع فقط ، لكن يصدق على كل منهما وجوب النطق ، هذا كله إذا مشينا بمثل ما مشى عليه شارحنا ، وإلا فالمراد أن الواجب على الكافر نطقه بالشهادتين في الحال ليدخل في دين الإسلام ، ولا يجب على المسلم نطق بهما إلا في تشهد الصلاة الأخير كما جرى عليه شيخ شيوخنا : الشيخ محمد نووى البتق والشيخ محمد سعيد باصيل في شرحى ذلك السلم فانظرهما ، والله أعلم اه ناظم .

## تصويب

صفحة	سطر	خطأ	صواب
٤	١	قَوْلِي	قَوْلِي
١٤	٢	ذَا لَمَوْلَانَا	ذَا لَمَوْلَانَا هُوَا
١٥	١	اضْبُطْ	اضْبُطْ
١٢٤	٣	إِبْدَالِ الْبَيْتِ : وَاقِفْتُ إِلَى آخِرِهِ	بِأَخَرِهِ ، وَهُوَ :
		نَمَّ الْقُدُوتُ فَالْصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ مَعَ آلٍ وَنَحْبٍ وَتَقِيَامٍ	
١٤٣	١	إِبْدَالِ الشَّطْرِ الثَّانِي مِنَ الْبَيْتِ بِأَخَرِهِ ، وَهُوَ : فَاتَّكَانَ قَطْ أَيْ نِيَّةُ التَّأَخِيرِ	
فليتنبه القارئ للتغيير الذى استحسنته المؤلف مع الشرح المناسب له .			

تم كتاب [إنارة السجى ، شرح تنوير الحجا ، نظم سفينة النجا] وبيته

[بلوغ الأمنية : بفتاوى النوازل المصرية]

الرسالة الأولى

## بلوغ الأئمنية

بفتاوى النوازل المصرية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وبه نستعين

بسم الله على جليل نواله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله . يقول عبد ربه  
وأسير ذنبه ، خلع العلم والطيلة الكرام ، بالحرم الآمن والسجد الحرام ، . الرتجي عضو  
مولاه العلى .

محمد على بن حسين المالكي المكي

هذه مسائل مهمة جلية ، وفتاوى من مذهب الإمام الشافعي وغيره عما سئلت عنه من نوازل  
المصر الجلية ، جمعها في هذا المؤلف رجاء أن يعم نفعها ويحسن في قلوب المسلمين وقها ، وسيتت  
[ بلوغ الأئمنية : بفتاوى النوازل المصرية ] وهو مشتمل على مسائل :

### المسألة الأولى

س : استثناء الرجل في الصورة التي يصورها الإفرنج من الاستك على تمثال امرأة شابة  
يتخذها السافر بدون زوجة ابواقها تباعدا عن معرة الزنا واللواط ، وعما ينشأ عنهما من ضياع  
للحال في غير سيده .

ج : هو لا شك أقبح من جلد عميرة الذي قال فيه الإمام أبو بكر بن العربي في كتاب الأحكام :  
ماضيه . قال محمد بن الحكم : سمعت حرمة بن عبد العزيز قال : سألت مالكا عن الرجل يجلد  
عميرة ، فتلا قوله تعالى « والذين هم لقروجهم حافظون إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم  
فإنهم غير ملومين فمن ابتغى وراء ذلك فأولئك هم العادون » قال : وهذا لأنهم يكونون عن الذكر  
بعميرة ، وفيه يقول الشاعر :

إذا حلت بواد لا أنيس به فاجلد عميرة لاداء ولا حرج

ويسميه أهل العراق الاستمنا ، وهو استعمال من المني . وأحمد بن حنبل على ورعه يجوز به ويحتج بأنه إخراج فضلة من البدن فجاز عند الحاجة ، أصله القصد والحجامة ، وعامة العلماء على تحريمه وهو الحق الذي لا ينبغي أن يبدان الله إلا به . وقال بعض العلماء : إنه كالفاعل بنفسه ، وهي معصية أحدثها الشيطان وأجراها بين الناس حتى صارت قلة وباليها لم تقبل ، ولو قام الدليل على جوازها لكان ذو الرودة يعرض عنها لدناءتها . فإن قيل فقد قيل إنها خير من نكاح الأمة . قلنا نكاح الأمة ولو كانت كافرة على مذهب العلماء خير من هذا ، وإن كان قد قال به قائل أيضا ، ولكن الاستمنا ضعيف في الدليل عار بالرجل الذي ، فكيف بالرجل الكبير اه ؟ ، وإنما كان الاستمنا فيها أقبح من جلد عميرة ، لأنه أحق بالمنع منه بوجوه .

الأول أنه انضم معه اقتناء الصورة المجسمة التي لها ظل المجمع على تحريمها . والثاني أن الاستمنا فيها تشبها بما بالزناة . وقد صححوا حديث « من تشبه بقوم فهو منهم » حتى قالوا : إن الأنثى : أي الشاحي الذي هو جائز إذا أدبرت كؤوسه كما تدبر شربة الخمر كؤوسه حرم للتشبه . فإن قلت ما وجه ذلك ؟ وهو داخل تحت عموم قوله تعالى « أو ما مملكت أيمانهم » قلت : وجهه هو أن سياق الآية لا يقتضي دخوله تحتها ، بل إنما يقتضي أو ما مملكت أيمانهم من السراري التي هي محل الحرث ، وأباح الشرع شراءها ، وهذه الصورة أولا ليست محل للحرث ، وثانيا قد منع الشرع اقتناءها فضلا عن شرائها ؛ فمع هذا لا يتأتى لما قلنا فضلا عن فقيه أن يقول بجواز الاستمنا فيها لدخولها تحت عموم « أو ما مملكت أيمانهم » لاسيما وقد قال قوم : إن قوله تعالى « إلا على أزواجهم أو ما ملكت أيمانهم » دليل على تحريم نكاح الممتعة ، لأن الله قد حرم الفرج إلا بالنكاح أو بملك الميمن والممتعة ليست بزوجة كما في أحكام ابن العربي وإن تعقبه بقوله : هذا يضعف ؛ فانا لو قلنا : إن نكاح الممتعة جائز ، فهي زوجة إلى أجل فيطلق عليها اسم الزوجة ، وإن قلنا بالحق الذي أجمع عليه الأمة من تحريم نكاح الممتعة لما كانت زوجة فلم تدخل في الآية ، وبقيت على أصل حفظ الفرج فيها وتحريمه من سببها اه ، لأن هذا فيما فيه قول بجوازه ؛ فما بالك فيما لم يكن فيه قول بالجواز أصلا .

الوجه الثالث : أن الاستمنا فيها من عوائد السواحين من الكفار ، وقد خرج الحافظ أبو عيسى الترمذي في جامعه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اتبع الجنابة لم يقعد حتى يوضع في اللحد ، فمريض له خبر فقال : هكذا نصنع يا أحمد ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال خالقوم » اه . إذا علمت هذا علمت أن الاستمنا في الصورة المذكورة لا يتأتى فيه مثل قول أحمد بجواز جلد عميرة ولا قول غيره ، بل هو مما اتفق الإجماع على تحريمه بلا شك لاسيما والإمام أحمد رحمه الله إنما أجاز جلد عميرة لمن تعين في حقه بحيث عدم الطول على زواج امرأة ولو أمة ، ولم يكن الصوم في حقه وجاء لقوته وشدة

ظلمته ونور ان شهوده كما يعلم بالوقوف على كتب مذهبه ، فان قلت : فما حكم من عني فيها إذن ؟  
قلت حكمه التعزير لانهما بمنزلة البيعة ، وقد قال بعض المالكية :  
وأما بنات البحر فهي بهائم وفي وطنها التعزير إن كنت تعقل والله أعلم .

## المسألة الثانية

سألني تلميذي الفاضل الشيخ الحاج محمد جعفر النقاري البنجري بما نصه :

ما قولكم دام فضلكم وقعنا الله بسلامكم فيما إذا اتخذ أهل الميت الكاملون طعاما ويدعون  
القراء وغيرهم لأجل القراءة والتليل والدعاء للميت ، ثم يطعمونهم بذلك الطعام إطعاما عن الميت  
ويضعون ذلك في اليوم الأول والثالث والسابع وهكذا ، هل في ذلك ثواب ومنفعة للميت أم فيه  
بدعة مذمومة ؟ فان قلتم بالأول فذلك ، لأن الصحيح وصول ثواب القراءة والتليل الى الميت  
كذا في الإرشادات السنية ، ولأن الإطعام عن الميت صدقة ، وهي تسن إجماعا كذا في الفتاوى  
السكبري لابن حجر ، وقال في صحيح البخاري : « أي الإسلام خير » فقال : تطعم الطعام وتقرأ  
للسلام على من عرفت ومن لم تعرف » اه ، وقال في فتح الباري : وذكر الإطعام ليدخل فيه  
الضيافة وغيرها اه . وإن قلتم بالثاني فما وجهه ؟ والحال ما ذكر : أفيدونا الجواب فلكم الأجر  
والثواب :

فأجبت بما نصه بعد البسملة والحمدلة والصلاة والسلام على رسول الله وآله . أقول : يؤخذ  
من نصوص المذاهب الأربعة ثلاثة أمور : الأمر الأول : أن الأصل في اتخاذ أهل الميت طعاما  
في الأيام المذكورة في السؤال وغيرها أنه بدعة مذمومة بلا خلاف لوجهين : الأول ما أخرجه  
الإمام أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم كلهم عن عبد الله بن جعفر قال :  
« لما قدم خبر موت أبي قال صلى الله عليه وسلم لأهل بيته اصنعوا لآل جعفر طعاما وإشربوا به  
إلهم فقد جاءهم ما يشغلهم عنه » كما في الجامع الصغير ، فانه يدل على أن السنة اتخاذ الجيران  
والأقارب لهم طعاما ، لا اتخاذهم طعاما للناس .

الوجه الثاني : أن اتخاذهم الطعام في الأيام المذكورة وغيرها من أفعال الجاهلية ، ولا ينبغي  
للمسلمين أن يقتدوا بأهل الكفر في فعل الوليمة في الشرور مع أن الشأن أن تفعل في السرور .  
الأمر الثاني : أن اتخاذهم الطعام المذكور : إما بدعة محرمة لاتنفذ به الوصية إن كان لنحو نائمة  
أورثاء ، وعلى ذلك حملوا ما رواه أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح عن جرير بن عبد الله رضي الله  
عنه قال : « كنا نأخذ الاجتماع إلى أهل الميت وصنعهم الطعام من النجاسة » . وإما بدعة مكروهة تنفذ  
بها الوصية عند المالكية ، وكذا عند الشافعية على الصحيح إن اتخذ لا لنحو ذلك ، بل لإطعام  
المزين لتصريحهم بكرامة اجتماع أهل الميت للعزاء . وإما بدعة مندوبة مثاب عليها حيث قصد بذلك  
إطعام المزين لدفع السنة الجاهل وخوضهم في عرثهم بسبب الترك أخذنا من أمره صلى الله عليه

وسلم من أحدث في الصلاة بوضع يده على أذنه ، وعلوه بصون عرضه عن خوض الناس فيه لو انصرف على غير هذه الكيفية . الأمر الثالث : أن محل كون الاتخاذ المذكور بدعة محرمة أو مكروهة إذا لم يثبت معارض الحديث عبد الله بن جعفر وجريير بن عبد الله ، أما إذا عارضهما ماوراء أبو دواد في سننه والبيهقي في دلائل النبوة واللفظ له : عن عاصم بن كليب عن رجل من الأنصار قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي الحافر يقول أوسع من قبل رجليه أوسع من قبل رأسه ، فلما رجع استقبله داعي امرأته : أي زوجة المتوفى فأجاب ونحن معه فجاء بالطعام فوضع يده ثم وضع القوم فأكلوا . نظرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوك لقمة في فيه ، ثم قال أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها فأرسلت المرأة تقول : يا رسول الله إني أرسلت إلى البقيع وهو موضع يباع فيه النعم ليشتري لي شاة فلم توجد فأرسلت إلى جار لي قد اشترى شاة أن يرسل بها إلي بشئها فلم يوجد ، فأرسلت إلى امرأته فأرسلت إلي بها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : أطعمي هذا الطعام الأسرى » وهم جمع أسير ، والمطلب أنه فقير . قال الطيبي : وهم كفار ، وذلك لأنه لم يوجد صاحب الطعام ليستحل منه ، وكان الطعام في صدد الفساد ، ولم يكن من إطعام هؤلاء بدت فأمر باطعامهم ، وقد لزمها قيمة الشاة باتلافها ودفع هذا تصدق عنها ، فإن ظاهر هذا الحديث يعارض مفاد الحديثين من كون الاتخاذ المذكور : إما بدعة محرمة وإما بدعة مكروهة كما أجمع عليه علماء المذاهب الأربعة ، فينبغي أن يحصل على ما إذا كان الاتخاذ المذكور من التركة ، وكان على الميت دين أو كان في الورثة محجور عليه أو غائب أو من لم يعلم رضاه . وحديث عاصم عن أبيه على ما إذا كان الاتخاذ المذكور من مال شخص معين من الورثة لامن مال الميت قبل قسمته أو منه ولا وارث سوى ذلك المعين ، أو من ثلث مال الميت إذا أوصى به لاتخاذ الطعام للقراء وغيرهم ممن يحضر لأجل التهايل والفقراء ونحوه من المبرات جريا على قاعدة أن أعمال التهادين بالجمع بينهما ودفع التعارض بينهما أولى من إلقاء أحدهما بالتعارض ، فتأمل بإمعان ، هذا خلاصة ما تفيدته نصوص علماء المذاهب الأربعة ونص عباراتهم الصريحة فيما ذكر :

[أما المالكية] ففي حاشية كنون على عبد الباقي الزرقاني على مختصر خليل : اتفق المالكية والشافعية على كراهة صنع أهل الميت طعاما ، وجمع الناس عليه . قال سند في الطراز ، وأما إصلاح أهل الميت طعاما وجمع الناس عليه فقد كرهه جماعة وعدوه من البدع ، لأنه لم ينقل فيه شيء ، وليس ذلك موضع الولائم اه . قال عبد الباقي : وإنما الندوب تهينة طعام لأهله لحبر عبد الله بن جعفر قال : لما قدم خبر موت أبي قال صلى الله عليه وسلم لأهل بيته « اصنعوا لآل جعفر طعاما وابشوا به إليهم فقد جاءهم ما يشغلهم عنه » اه .

[وأما الشافعية] ففي التحفة مع اللئ ، ويسن لجيران أهل الميت ولو كانوا بغير بلد له إذ العبرة ببلدهم ، ولأقاربه الأبعد ولو يله آخر تهينة طعام يشبههم يومهم وليتهم للخبر الصحيح « اصنعوا

لأن جفرت طعنا واجشوا به إليهم فقد جادهم ما يشغلهم» ويلج عليهم في الأكل ندبا لأنهم قد يتكفون  
حياء أو لفرط جزع ، ولا بأس بالقسم إن علم أنهم يبرونه ، ويحرم تهيتته للناشحات أو لناشحة واحدة  
لأنه إعانة على مصبة ، وما اعتيد من جعل أهل البيت طعاما يدعون الناس عليه بدعة مكروهة  
كما جابتهم تلك لما صح عن جرير : « كنا نعد الاجتماع إلى أهل البيت وصنعهم الطعام بعد دفنه من  
النياحة » ووجه هذه من النياحة ما فيه من شدة الاهتمام بأمر الحزن ، ومن ثم كره اجتماع أهل  
البيت ليقعدوا بالجزاء . قال الأئمة : بل ينبغي أن ينصرفوا في حوائجهم ، فمن صادفهم عزائم ،  
وأخذ جمع من هذا ومن بطلان الوصية بالمكروه بطلانها بالطعام للعزيز لكرهته ، لأنه متضمن  
للجلوس للتعزية وزيادة ، وبه : أي بالبطلان صرح في الأنوار في باب الوصية وتبعه القرني وغيره ،  
نعم إن فعل لأهل البيت مع العلم بأنهم يطعمون من حصرهم لم يكره ، وفي ما أخذ الجمع نظر ،  
ودعوى ذلك التضمن ممنوعة ، ومن ثم خالف ذلك بعضهم فأفتى بصحة الوصية بالطعام للعزيز ،  
وأنه ينفذ من الثلث وبالغ ففقه عن الأئمة ، وعليه فالتقييد باليوم واليلة في كلامهم له للفضل ،  
وإذا كان تهيتة الطعام سنة مطلقا سواء في اليوم الأول وغيره ، وسواء أطعم للعزيز أم لا ، فيسن  
فعله من الجيران والأقارب البعيدة لأهل البيت ما داموا مجتمعين ومشغولين بالشدة الاهتمام بأمر  
الحزن ؛ ثم محل الخلاف في كراهة منع الطعام للحاضرين كما هو واضح في غير ما اعتيد الآن أن  
أهل البيت يعمل لهم مثل ما عملوه لغيرهم فإن هذا يجري فيه الخلاف الآتي في النقطة : أي ما يجمع  
من التنازع وغيره في الأفراح لصاحب الفرح من أنه هبة أو قرض ، فمن عليه من نحو جيران أهل  
البيت شيء لهم : أي لأهل البيت يفعله وجوبا أو ندبا ، وحينئذ لا يتأتى هنا كراهته . ولا يحل  
ما للناشحات وللعزيز على الأول : أي على الاعتقاد السابق من جعل أهل البيت طعاما من التركة  
إلا إذا لم يكن عليه دين . وليس في الورثة محجور ولا غائب وإلا أمموا وضمنوا له بتوضيح  
وزيادة من الثرواني . وفي أسنى المطالب عند قول المتن : ويكره لأهله طعام يجمعون عليه الناس  
ماضيه : أخذ كصاحب الأنوار الكراهة من تعبير الروضة والمجموع بأن ذلك بدعة غير مستحب ،  
واستدل له في المجموع بقول جرير بن عبد الله : « كنا نعد الاجتماع إلى أهل البيت وصنعهم  
الطعام بعد دفنه من النياحة » رواه الإمام أحمد وابن ماجه بإسناد صحيح ، وليس  
في رواية ابن ماجه بعد دفنه . وهذا ظاهر في التحريم فضلا عن الكراهة . والبدعة صادقة  
بكل منهما له .

وفي فتاوى ابن حجر الكبرى . سئل عما يذبح من النعم ويعمل مع ملج خلف البيت إلى  
العبرة ويتصدق به على الفقارين فقط . وعما يعمل يوم ثالث موته من تهيتة أكل وإطعامه للفقراء  
وغيرهم . وعما يعمل يوم السابع كذلك . وعما يعمل يوم تمام الشهر من الكعك ويدار به على  
بيوت النساء اللاتي حضرن الجنازة ولم يقصدوا بذلك إلا مقتضى عادة أهل البلد حتى إذا لم يفعل



ذلك صار ممقوتا عندهم خسيسا لا يثبتون به . وهل إذا قصدوا بذلك العادة والتصدق في غير الأخيرة أو مجرد العادة ماذا يكون الحكم جوازا أو غيره ؟ . وهل يوزع ما صرف على أنصاء الورثة عند خمسة التركة وإن لم يرض به بعضهم . وعن البيت عند أهل الليث إلى مضي شهرين من موته لأن ذلك عندهم كالقرض ماحكه ؟ .

فأجاب بما نصه : جميع ما يفعل مما ذكر في السؤال من البدع الذمومة ، لكن لاحرمه فيه إلا إن فعل شيء منه لنحو نائحة أو رثاء . ومن قصد بفعل شيء منه دفع السنة الجاهل وخوضهم في عرضه بسبب الترك يرجى أن يكتب له ثواب ذلك أخذا من أمره صلى الله عليه وسلم من أحدث في الصلاة بوضع يده على آفته . وعللوه بصون عرضه عن خوض الناس فيه لو انصرف على غير هذه الكيفية . ولا يجوز أن يفعل شيء من ذلك من التركة حيث كان فيها محجور عليه مطلقا أو كانوا كلهم رشدا . لكن لم يرض بعضهم ، بل من فعله من ماله لم يرجع به على غيره ، ومن فعله من التركة غرم حصة غيره الذي لم يأذن فيه إذا صحها . وإذا كان في البيت عند أهل الليث تسلية لهم أو جبر لحواظهم لم يكن به بأس ، لأنه من الصلوات المأمورة التي رغب الشارع فيها . والكلام في ميت لا يتسبب عنه مكروه ولا محرّم وإلا أعطى حكم ما ترتب عليه ، إذ للوسائل حكم المقاصد . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب اه بلفظه .

وأما الأحناف والحنابلة : ففي كتاب [ نبراس العقول الزكية شرح الأربعين حديثا النبوية ] للشيخ الكرماني الحنفى حديث عبد الله بن جعفر أخرجه الإمام أحمد في مسنده وأبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم كلهم عن عبد الله المذكور كما في الجامع الصغير . وهو يدل على أن اتخاذ الطعام من جيران أهل الميت والأقرباء الأبعد لأجل أهل الميت مستحب وأما الطعام الذي تأخذه أهل الميت في اليوم الثالث والسابع أو نحو ذلك فيجتمعون إليه ويريدون بذلك القرية للميت والترحم له فهو بدعة مستقبحة من أمر الجاهلية لم يكن في الصدر الأول ولا هو ممن يحمد العلماء بل قالوا : ليس ينبغي للمسلمين أن يقتدوا بأهل الكفر وينهى كل إنسان أهله عن الحضور لمثل هذا ولذا قال أحمد بن حنبل : هو من أفعال الجاهلية ، ولما قيل له : أليس قد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « اصنعوا لآل جعفر طعاما » ؟ قال : لم يكونوا هم اتخذوا إنما اتخذ لهم . وذكر الحرائطي عن هلال بن حبان رضى الله عنه قال : الطعام على الميت من أمر الجاهلية . وقال في البرازية : ويكره اتخاذ الطعام في اليوم الأول أو الثالث ، أو بعد الأسبوع اه . وقال في الخلاصة : ولا يباح اتخاذ الضيافة عنه ثلاثة أيام ، لأن الضيافة تتخذ عند السرور . قال ابن الممام في شرح الهداية لا في السرور ، وهي بدعة مستقبحة اه ، ففي الإباحة من صاحب الخلاصة ، والحكم بأنها بدعة من ابن الممام يدلان على كون الكراهة تحريمية ، ويؤيد ما رواه الإمام أحمد وابن ماجه بسند صحيح عن جرير بن عبد الله رضى الله عنه قال « كنا نعد الاجتماع إلى أهل الميت ومنعهم الطعام من النجاسة » لأن النجاسة حرام ، والحدود من الحرام حرام ، نعم ينبغي أن يترك كلام أهل مذهبتنا

من أنه يكره اتخاذ الطعام من أهل البيت كما مرّ عن البرازية والخلاصة وابن الهمام ، وما روى عن جرير بن عبد الله بنوع خاص من اجتناع يوجب استحياء أهل البيت فيطعمونهم كرها ، أو يحمل على كون الوارث ضيرا أو غالبا أو لم يعلم رضاه أو لم يكن الطعام من عند أحد معين من مال نفسه لامن مال البيت قبل قسمته ونحو ذلك كما يدل لذلك ما رواه البيهقي في دلائل النبوة عن عاصم بن كليب عن أبيه عن رجل من الأنصار قال : « خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة فرأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوصي الحافر يقول : أوسع من قبل رجله أوسع من قبل رأسه ، فلما رجع استقبله داعي امرأته : أي زوجة للتوفى فأجاب ونحن معه لحيء بالطعام فوضع يده صلى الله عليه وسلم ثم وضع القوم فأكلوا فنظرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يلوذ القمة في فيه ، ثم قال أجد لحم شاة أخذت بغير إذن أهلها » الحديث للتقدم بطوله ، فإن ظاهر هذا الحديث ردّ على ما قرره أهل منهتنا : أي وغيرهم ، وما روى عن جرير لو لم يقيد بما ذكرنا . وعليه يحمل قول قاضيخان : يكره اتخاذ الضيافة في أيام المصيبة لأنها أيام تأسّ فلا يليق بها ما يكون للسرور ، وإن اتخذ طعام للفقراء كان حسنا ، انتهى المحتاج إليه من كلام الكرماني بعض تصرف ، والله سبحانه وتعالى أعلم

### تذييل

اعلم أن الجلاويين غالبا إذا مات أحدهم جاءوا إلى أهله بنحو الأرز نيتا ثم طبخوه بعد التخليك وقدموه لأهله وللحاضرين عملا بخبر « اصنعوا لآل جعفر طعاما » وطمعا في ثواب ما في السؤال بل ورجاء ثواب الاطعام للبيت ، على أن العلامة الشرقاوى قال في شرح تجريد البخاري مانعه : والصحيح أن السؤال : أي سؤال القبر مرة واحدة . وقيل يفتن المؤمن سبعا ، والكافر أربعين صباحا . ومن ثم كانوا يستحبون أن يطعم عن المؤمن سبعة أيام من دفنه اه بحروفه ، كتبه الناظم وحمل الله على سيدنا محمد النبي الأمي وعلى آله وصحبه وسلم . والحمد لله رب العالمين

### المسألة الثالثة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي يكوّن الليل على النهار ويكوّن النهار على الليل وسخر الشمس والقمر كلّ مجرى إلى أجل مسمى . والصلاة والسلام على سيدنا محمد البعوث رحمة للعالمين مرّيا ومجّبا . وعلى آله الطيبين الطاهرين ، وأصحابه القاعين بتشديد قواعد الدين .

[أما بعد] فيقول عبده وأسير ذنبه خادم العلم والطلبة للكرام ، بالحرم الآمن والمسجد الحرام ، زاجي عن مولاه النبي ، محمد على بن حسين النالكي الكلي :

هذه رسالة لطيفة في بيان ما يتعلق بلعب الكرة وما يترتب عليه من المنافع الكثيرة والمنافع

اللطيفة : رتبنا على مقدمة ومقصد وخاتمة . وميتها [ اللآخرة في تحجب لعب الكرة ] أسأل الله العالی أن يحسن وقها ، ويجمع نعمها ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة من الله جدير .

### المقدمة

اعلم نور الله بصيرتي وبصيرتك أنه لما افتتن في هذا العصر شبان الجاويين المجاورين بمكة المكرمة لتجويد القرآن الكريم وطلب العلوم الشرعية وآلاتها بالجرى على عادة الكفار في لعب الكرة بعد عصر كل يوم بمحلة جرول ترتب على ذلك مضار عظيمة : منها حصول الضرر بأعضائهم ووقوع الشحاء في القلوب بينهم ، ومنها تركهم لصلاة الغرب والعشاء أو تأخيرها عن وقتها المختار بلا عن شرعى ، ومنها اغتفال أذهانهم وقلوبهم بذلك عما جاوروا لأجله وتركوا أهلهم وبلادهم في سبيله من تجويد القرآن وطلب العلوم الذى هو إما فرض عين وإما فرض كفاية وقد قال تعالى « ما جعل الله لرجل من قلبين في جوفه » ردّا على من <sup>(١)</sup> قال من الكفار إن له قلبين يعقل بكل منهما أفضل من عقل محمد ، وذلك لأن القلب عليه مدار قوى الجسد فيمتنع تعدده لأنه يؤدى إلى التناقض ، وهو أن يكون كل منهما أصلاً لكل قوى الجسد وغير أصل ، والقلب الواحد ليس له وجهتان بل وجهة واحدة فاذا وجهها للهو بلعب الكرة لايتأتى له أن يوجهها إلى الجد والاجتهاد في طلب ما هو مجاور لأجله من طلب العلوم الشرعية وآلاتها فيضيع بذلك ما أمه والهاء وهان عليهم من أجله مفارقه وصاروا يبيتان في كل عام مع الحجاج ما يقاسيان في تحصيله للشاق المظيمة من المحرمات التى تقوم بكفايته حتى لايشغل صنعة أو خدمة تمنعه عن ذلك للأمول في مجاورته مرغما على أنف هذا للأمول ، صاروا اليوم مشتغلين باللهو لعب الكرة للضرر بأبدانهم وأعضائهم وقلوبهم ، وقد حاول بعض أهلهم وكبارهم القيمين معهم بمكة منهم من ذلك وتوسلوا بجميع الوسائل الممكنة فلم يتمكنوا بسبب أن بعض القسدين صار يفرهم ويختمهم عليه ويفتهم بأن ذلك جائز مطلقاً ، وأنه عادة الأقدمين من العرب ، وأن صبيان السلف كانوا يلعبون بها ، وأن لعبها رياضة حسنة تدرب على الجهاد وعلى معرفة الصارعة والتغالب إلى غير ذلك ، فلجأ عند ذلك بعض أهلهم وكبارهم إلى الاستفتاء ، وطلبوا بيان حكم لعبها هل هو حرام أو مكروه أو مباح مطلقاً ؟ فلذا صار من التمتين على العلماء توضيحه نصيحة للمسلمين وإرشاداً لهم عن اجتناب

(١) قوله ردّا على من الخ ، وهو أبو معمر جميل بن معمر الهيرى كان رجلاً ليبياً حافظاً لما يسمع ، فقالت قريش : ما عمل أبو معمر هذه الأشياء إلا من أجل أن له قلبين ، وكان هو يقول : لى قلبان أعقل بكل منهما أفضل من عقل محمد ، فلما هزم الله للشركين يوم بدر انهزم أبو معمر فلقية أوسيان وإحدى نمليه نيده والأخرى برجله ، فقال له معمر ما حال الناس ؟ قال انهزموا ، وما بال إحدى نملك في يدك والأخرى في رجلك ؟ فقال أبو معمر ما شعرت إلا أنهما في رجلى فلهوا يومئذ .

ما يضل بالمرودة ويسقط الوار والسكنة بين العالمين لئلا يضيع مستقبلهم ويفتر عزيمهم عما كانوا مجتدين في طلبه مما فيه صلاح دينهم ودنيائهم ، ففي الحديث الصحيح عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أراد الدنيا فعليه بالعلم ، ومن أراد الآخرة فعليه بالعلم ، ومن أراد الدنيا والآخرة فعليه بالعلم » وصار هذا هو الباعث لى لما سئلت على جمع هذه الحالة عملا بقوله تعالى « ولتكن سكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون » وقوله صلى الله عليه وسلم « الدين النصيحة لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم » وحذرا من قوله صلى الله عليه وسلم « من مثل علما فكتمه ألجم بلجام من نار » والله للوفى من شاء من العباد لما يرضيه من الهدى والرشاد ، والوفى للعمل الصالح الجليل ، والهادى إلى سواء السبيل .

[للقصد] اعلم نور الله قلبى وقلبك ، وضاعف فى النبى صلى الله عليه وسلم حى وجبك : أنه ورد لى سؤال فى هذا العلم الحالى من تلميذى العاضل الشيخ حسين فلبان كربين بما نصه :  
ماقولكم فى لب الكرة للوجود الآن ، هل هو حرام أو مكروه أو مباح ؟ أفنونا بالجواب  
الواضح مع الدليل الصريح ولكم الأجر والثواب .

فأجيب أولا بما لفظه : لب الكرة للوجود الآن حرام لوجهين :  
الأول : أنه لم يفتأ عنه ضرر بالأعضاء وشحناء فى القلوب ، وفى جامع الترمذى عن عبدالله ابن عبد الرحمن بن أبى حسين رضى الله تعالى عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « إن الله ليدخل بالسهم الواحد ثلاثة الجنة : صانه يحتسب فى صنعة الخير والراى به والمدة به » وفى رواية السابق « صانه الذى يحتسب فى صنعة الخير ، والذى يجهز به فى سبيل الله ، والذى يرى به فى سبيل الله » وقال « ارموا واركبوا ، ولأن ترموا أحب إلى من أن تركبوا ، كل ما يلهو به الرجل فليس باطل إلا رمية بقوس وتأديه فرسه وتلاعبه أهله فانهن من الحق » وهذا كما ترى فى مطلق لحو لا يكف فها ينشأ عنه ما ذكر من الأمرين .

الوجه الثانى : أنه جرى على عادة الكفار . وقد خرج الحافظ أبو عيسى الترمذى عن عبادة ابن الصامت رضى الله تعالى عنه قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا اتبع الجنائز لم يقعد حتى توضع فى القعد ، فمرضه (١) خبر ، فقال هكذا نضع يا محمد ، فجلس رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وقال خالقوم » والله سبحانه وتعالى أعلم . ثم إنه لما تناقل الطلبة هذا الجواب منى بطنى منهم أن حض الشفوفين بلعب الكرة فى هذه الأعصار أورد عليه أمورا .

الأمر الأول : أن لب الكرة هذا كان من لب العرب الأقدمين كما يؤخذ من القاموس

(١) قوله خبر بالكسر والفتح : أحد أجبار اليهود والكسر أصح لأنه يجمع على أفعال دون فصول . وقال القراء : هو بالكسر . وقال أبو عبيد : هو بالفتح . وقال الأصمى : لا أقوى هو بالكسر أو بالفتح له مختاراه مؤلف عنى عنه .

والصباح والمصباح وغيرها من كتب الله كالفائق للزحشرى حتى قل عنه أنه ذكر فيه قول بعضهم :

سكرة ضربت بصوالة فتلقفها رجل رجل

الأمر الثاني : أنه جاء في الحديث « كنا نعطى الصبيان يوم عاشوراء اللعبة من الدهن نلهم بها عن الطعام » وقسروها بالسكرة .

الأمر الثالث : أن في اللعب بها تدربا على القتال والشجاعة وخفة الحركة والريضة .

فقلت في الجواب عن ذلك ثانيا : لا يخفك أن كلا منها مدفوع ، وذلك أن لعب العرب الأقدمين السكرة عادة جاهلية لم يقرها الشرع الخفيف ، وكل عادة كذلك باطلة لا يجوز العمل بها ، ينتج لعب السكرة باطل لا يجوز العمل به وهو للطوبى ، ودليل الكبرى أولا مامر من قوله صلى الله عليه وسلم « كل ما يلهو به الرجل للسلم باطل » الخ ، وثالثا أنه لم يكن من عادة الجاهليين لعبها ، وإنما ابتعوا فيه عادة الكفار ، وقد مر في حديث عبادة : أنه صلى الله عليه وسلم أمر بمخالفتهم « والأعمال بالنيات ولكل امرئ ما نوى » الحديث ، ودليل الصغرى وجهان :

الوجه الأول : هو الأمر الثاني للذكور من أنه كان يلعب بالعبة من الدهن المفسرة بالسكرة صبيان السلف ، والصبيان جمع صبي ، وهو من لم يبلغ سن التكليف ، بل ولم يراهقه . قال من الرجز :

بالتنى كنت صبيا مرضعا تحملنى الله لقاء حولا أكتما

إذا بكيت قبلتى أربما إذن ظلمات الدهر أبكى أجمما

قال عبد ربه [ في العقد الفريد ] نظر أعرابي إلى امرأة حسناء ومعها صبي يركب ، فكلما بكى قبلته فأنشأ يقول هذا الرجز ، أفاده البغدادي في خزنة الأدب ، وفي سنن الحافظ الترمذي عن نافع عن ابن عمر رضى الله تعالى عنهما : أنه أخبره أن امرأة وجدت في بعض مغازى رسول الله صلى الله عليه وسلم مقتولة ، فأنكر رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك ، ونهى عن قتل النساء والصبيان ، وفيها أيضا عن نافع عن عبد الله بن عمر رضى الله تعالى عنهما أنه قال : « عرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش وأنا ابن أربع عشرة سنة فلم يقبلني ثم عرضت عليه من قابل في جيش وأنا ابن خمس عشرة فقبلني » فقال نافع فحدث بهذا الحديث عمر بن عبد العزيز ، فقال هذا ما بين الصغير والكبير ، وفي رواية : هذا حد ما بين الثرية والمقاتلة ، وقيل الصبي لا يكون إقراره دليلا على إقرار عادة جاهلية كما لا يخفى ، وراجعا أنهم كانوا يلهونهم بها عن الطعام ، وكل ما يلهي به الصبيان لا يليق أن يصدر من المكلفين لأنه مدنس للرؤية ومذهب للوقار والسكينة ، ولما مر من قوله صلى الله عليه وسلم « كل ما يلهو به الرجل للسلم باطل » الخ .

الوجه الثاني : أن الذي أقره النبي صلى الله عليه وسلم من عوائد الجاهلية هو السباق في أمور أربعة : الأول بين الخيل . والثاني بين الإبل . والثالث بين الخيل والإبل . والرابع في الرمي بالسهم وهو أفضلها كما يشير لذلك قوله صلى الله عليه وسلم « ارموا واركبوا ولأن ترموا أحب إلي من أن تركبوا » الحديث ، وصح « عليكم بالرمي فإنه من خير لعبكم » وفي رواية صحيحة أيضا « فإنه خير أو من خير لهوكم » ومع ذلك يجوز السباق في هذه الأمور الأربعة مشروط بشروط موضوعة في كتب الفقه وكتب الحديث . قال كنون : في حاشيته على شرح الزرقاني على مختصر خليل . قال السوفاي : ومن شروط جوازها أن يقصد بها القوة على الجهاد لا الهواه ، نعم قال خليل في مختصر الفقهى : وجاز فيها هداه مجانا . قال شارحه الشيخ محمد عليش في منح الجليل : يعني وجاز التسابق فيما عدا الأمور الأربعة كالسفن والطير لإيصال الخبر بسرعة والجري بالأقدام ، ورمى الحبلورة والصراع مما يتنفع به في نكابة العدو وفتح المسلمين حال كونه مجانا بلا جمل قصد الانتفاع ، لا للثأل كفيل السباق . قال في الجواهر : ونصها تجوز المسابقة فيه للنفع به . وأما لطلب الثأل فممنوع من فعل أهل الفسوق . وتجوز المسابقة على الأقدام ، وفي رمي الحجارة ، وتجوز الصراع كل ذلك إذا قصد به الانتفاع والارتياض للحرب اه . ولعب الكرة وإن سلم أنه من ذلك وأن فيها من التدريب على القتال والشجاعة وخفة الحركة والارتياض للحرب ، بل قال البقعي في الانبهاج : « الكرة كذلك بلا هك وقيل قبل قول صاحب كتاب [ آثار الأول في ترتيب الدول ] أنه رياضة حسنة تامة وصفها الحكماء والفضلاء من الملوك لرياضة الجسد ، وأنه قال بعد : وأما نفع الرياضة بالجملة فظاهر معلوم لما جعله الله في الأبدان من الاخلاط للتغايرة التتغالب التي موادها من الأغذية المختلفة وجعل لكل خلط مقرا يأوى إليه فضلاته وهيا له من النافذ والمجاري ليخرج من الجسد ما لا حاجة به إليه ، وأنه ذكر بعد أيضا أن السكون يناقض ذلك كله ، وأنه قال أيضا ويجب أن لا يفرط فيها ولا يطول في اشتغالها ، بل يكون عند ابتداء بواكر النهار والعشيات عند خلوص المعدة من الأكل وتقطع عند ابتداء العرق والنفس للتتابع وإن أمكن الدخول بعدها الحمام لإخراج ما تحلل من الفضلات وإخراج ما خرج من العرق بتلك الحركة فحسن ثم بعد الحمام يتناول من الشراب للوافق لمزاجه ، ثم التفتي بعد ذلك ، وأنه ذكر أيضا ما يغشى في لعبها من السقوط والشار والصدمة وغير ذلك مما راعاه الناظم يعني ناظم قصيدة سراج طلاب العلوم في استحسان تركها ، فقال فيها :

ولعب الكرة ليس مذهبي إذ فيه للقتال أقوى سبب  
يدنس الروعة الحصينة ويطرد الوقار والسكينة  
لما رأيت فيه شيئا محمد فترك فله لدى أحمد

ومعنى الأبيات أن لعب الكرة ليس رأيا لي ، لأن فيه أقوى أسباب القتال التي هو للدافعة

والخاصة والضاربة ، وفي نسخة للمثار بالثلاثة : أى الكبو والسقوط ، وأن لعب الكرة يخل بالمروءة التى يجب تحصينها ويزيل السكينة التى ينبغي تحصيلها ، وذلك لأن اللاعب بها يكون كثير الوثوب والجري والطيش والمهرج ، وهذا ليس من أخلاق ذوى المروءة ، فما رأيت فى فعل الكرة شيئا حميدا ، فذلك كان ترك فعله رأيا سديدا ، وأشعر قوله : فترك فعله لدى أحمد . مع قوله : قبل ليس مذهبي بأنه مخالف فى ذلك لغيره وهو كذلك ، فقد أباحها بعضهم كصاحب مختصر الإفادة وذكر كيفيات لعبها فانظره اه كلام البلقينى فى الابتهاج بنور السراج شرح القصيدة المذكورة إلا أنه قال مامعناه : إن حاصل ما ذكر هو أن الخلاف المذكور فى كون لعبها مذهباً للمروءة والسكينة والوقار أوليس كذلك إنما هو بالنظر للعرف ، وهو خلاف لمطى إذ الحق أن ذلك يختلف باختلاف الأعراف والعادات ، فرب قوم لاوصم عليهم فى لعبها كأهل مراکش ونواحيها ، ورب قوم آخرين لايلعبها منهم إلا الصبيان أو من ليس من ذوى المروءة كأهل فاس ونواحيها ، ومنهم أهل الجبال كالناظم رحمه الله تعالى . وأما حكم لعبها شرعا بقطع النظر عن العرف فيها ، فهو جواز لعبها بشرطين : الأول أن يكون غير قمار . الثانى أن يقصد بها التدريب على الجهاد والرياضة للحرب لا الغلبة كما هو شأن أهل الفسوق اه . قلت : ربقى شرط ثالث ، وهو أن يجرى فيه اللاعبون على عادتهم الأصلية لا أنهم يهرون فيه على عادة الكفار ، فان اختلف شرط من هذه الشروط الثلاثة جزم بتحريمه . أما الأول فظاهر لاسيا وقد روى أحمد بسند رجاله رجال الصحيح « الخيل ثلاثة : فرس يرتبطه الرجل فى سبيل الله عز وجل فتمنه أجر وركوبه أجر وعاريته أجر ، وفرس يقامر عليه الرجل ويراهن فتمنه وزر وركوبه وزر ، وفرس للبطنة أى للولادة ، ففى أن يكون سدادا من الفقر إن شاء الله تعالى » . وأما الثانى فلما مر من قوله صلى الله عليه وسلم « كل ما يلهو به الرجل المسلم باطل » الخ ، وقوله صلى الله عليه وسلم « خالعوهم والأعمال بالنيات » ، ولكل امرئ ما نوى » كما فى الحديث الصحيح ، ولعب الكرة للوجود الآن قد اختلفت فيه الشروط الثلاثة أو أغلبها . أما الأول فقد بلغنى عن أتق به أن بعض لاعبيه يقامر ويراهن عليه لاسيا الجاويين فى بلادهم . وأما الثانى فلأن الجاويين يبعد منهم قصد التدريب على الجهاد والرياضة للحرب فى سبيل الله كونهم تحت سيطرة الكفار مع عدم الخليفة الذى يجهادون معه وعدم القوة على إعداد العدة . وأما الثالث فلأنهم لم يكونوا قبل استيلاء الكفار على بلادهم يتادون الرياضة بلعب الكرة ، وإنما فعلوه جريا على عادة الكفار لما رأوهم يترضون به ، على أنه قد صار الآن ذريعة ووسيلة إلى ارتكابهم فى سبيله محرمات . منها كشف العورة للنهى عنه ، وذلك أن من يلعبها قد بلغنى ممن عاينهم أنه لا يبقى على جسده إلا الثبان الذى هو بمنزلة السائر لجرّد السوءتين القبلى والدبر وفنية بدون أكام وقد قال العلامة ابن حجر فى زواجه : الكبيرة الرابعة والسبعون : كشف العورة لغير ضرورة ، ومنه دخول الحمام بغير مئزر ساتر لها ، فقد أخرج النسائى والترمذى وحسنه والحاكم وصححه « من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يدخل الحمام إلا بمئزر »

والطبراني « يا أيها الناس إن ربكم حيّ كريم فإذا اغتسل أحدكم فليستتر » والديلمي « لا تدخلن الماء إلا بعزّ فإن الماء عيبين » ثم قال : وما مرّ في أحاديث الحمام يشهد لما ذكرته من أن كشف العورة الصغرى أو الكبرى بحضرة غير زوجته أو أمته التي تحلّ له كبيرة ، وهو صريح من أصحابنا إبراهيم بن محمد التقي حيث قال : كشفها فسق بين الناس للفظّة : أي وهي السواتان ، والمحققة : أي وهي ما بين السرة والركبة ، وما يقابل ذلك من خلف في الحمام وغيره ، وكلام الشافعي رضي الله تعالى عنه يقتضيه اه الراد من كلامه فيها فانظرها إن شئت ، وقد نص فقهاؤنا للملكية على أن العورة المطلوب سترها عن الأعين من رجل مع مثله ، أو مع امرأة محرم ، ومن الأمة مع رجل أو مع امرأة ، ومن حرة مع امرأة ما بين سرة وركبة ، وقد قالوا : إن دخول الحمام بدون مئزر حرام لما ورد « إن المئزر إذا دخل الحمام غير مئزر لمنه للمكان » وقد خرج ابن عساكر « إذا كان آخر الزمان حرم فيه دخول الحمام على ذكر أو أنثى بعزّها ، قالوا يا رسول الله لم ذاك ؟ قال لأهم يدخلون على قوم عراة ، ألا وقد لمن الله الناظر والنظور إليه » وأخرج الحاكم « ما بين السرة والركبة عورة » والبارقضي والبيهقي « ما فوق الركبتين من العورة وما أسفل السرة من العورة » والطبراني « غنّد الله المسلم من عورته » والحاكم « غنّد غنّدك فانّ الفخذ عورة » والترمذي « الفخذ عورة » وأحمد وأبو داود والترمذي وابن حبان والحاكم « يأجره غنّد غنّدك ، فانّ الفخذ عورة » وأبو داود وابن ماجه والحاكم « لا تبرز غنّدك ولا تنظر إلى غنّد حيّ ولا ميت » قال ابن حجر في الرواجر : قضية الحديث الذي فيه لمن الناظر والنظور ، أن النظر إلى العورة كبيرة ، وأن كشفها كبيرة لما مرّ من أن الأمن من علامات الكبيرة ، ويؤيده أن تعدّ نظر أجنبية أو أمرء بغير حاجة فسق ، وسيأتي ما فيه اه . وقال مالك : والله ما دخوله : أي الحمام بصواب ، وحمل كلامه على الحرمة إذا كان بغير وجهه ، ودخوله بوجهه أن يكون مع مراعاة شروطه الواجبة . وهي ثلاثة : الأولى ستر العورة . الثاني استيفاء الحقوق بإعطاء الواجب وأخذ المتاد بأن يدخله بأجرة معلومة بشرط أو عاقبة ، وصحب من الماء على قدر الحاجة . الثالث أن يغير ما يرى من منكر إذا كان قادرا على ذلك ، وأن يغيره برفق بأن يقول : استر عورتك سترك الله ، وإذا دلّك أحد لا يمكنه من عورته من سرته لركبته إلا امرأته أو جاريته ، وفي شرح [ زاد المستقنع ] عظيم القنع [ الشيخ منصور بن يونس البهوتي الحنبلي مع اللتان : وعورة رجل ومن بلغ عشرة ، وأمة وأم ولد ، ومكاتب ومدبرة ، ومعق بضعها ، وحرّة مميّزة ، ومراقة من السرة إلى الركبة وليساحن العورة ، وابن سبع إلى عشر الفرجان ، وكل الحرّة البالغة عورة إلا وجهها فليس عورة في الصلاة اه .

ومنها علامة الرد للشبهين بالنساء في اخذ القصة والفرقة وضيمهم والبروك عليهم ، وقد ذل ابن حجر في الرواجر : الكبيرة الخامسة والسادسة والسابعة والأربعون جد اللاتين : نظر الأمرء لجليل بصوته مع خوف فخته ولمسه كغفك والخلوّة به كذلك كالمرأة قال : وإنما قيدت هنا وفي المرأة



بالشهوة وخوف الفتنة ليقرب عدت تلك السنة من التكبر لا لكون الحرمة مقيدة بذلك ، فإن الأصح حرمة هذه كلها مع المرأة والأمرد ، ولو بلا شهوة وإن أمن الفتنة حسب مادة الفساد ما أمكن ، إذ لو جاز نحو النظر ، ولو مع الأمن لجرى إلى الفاحشة وأدى إلى الفساد فكان اللاحق بمحاسن الشريعة الإعراض عن تفاصيل الأحوال وسد باب الفتنة وما يؤدي إليها مطلقا ، ومن ثم حرّم أئمتنا النظر لقلامة ظفر المرأة المنفصلة ، ولو مع يدها بناء على الأصح من حرمة نظر اليدين والوجه لأنهما عورة في النظر من المرأة ولو أمة على الأصح وإن كانا ليسا عورة من الحرمة في الصلاة اه المراد منها .

ومنها تضييع صلاتي المغرب والعشاء ، أو تأخيرهما عن وقتها المختار بدون عذر شرعى ، ولا ريب في كون ذلك محرما ، ومنها ، ومنها إلى غير ذلك . والقاعدة أن الوسيلة تعطى حكم مقصدها ، والله الهادي لمن يشاء من عباده إلى ما يكون سببا في صلاحه ورشاده .

## الخاتمة

نسأل الله حسنها : في مهم ، ولطيفتين

فأما اللهم : فهو أن الروءة هي لمة الإنسانية وفعلها مرؤ بالضم فهو مرء ككرم فهو كريم ؛ وعرفت بالتليس بالحصال التي تليق بمحامين العادات واجتناب ما لا يليق ، وعرفت أيضا بتخلق الشخص بمخلق أمثاله في زمانه ومكانه . وسئل عنها الحسن العسرى ، فقال : هي ترك ما يوجب به عند الله وعند خلقه . وسئل عنها عمرو بن العاص رضى الله تعالى عنه ، فقال هي عرفان الحق وتعاهد الإخوان بالبر ، وسئل عنها محمد بن عراق فقال : هي أن لا تفعل فعلا تستحى من ظهوره في الدنيا والآخرة . وسئل عنها الأصمعي ، فقال هي طعام موضوع ، ولسان حلو ، ومال مبذول ، وعفاف معروف ، وأذى مكفوف . وقال سري السقطي : هي صيانة النفس عن الأدناس وعن كل شيء يشين الصد بين الناس ، وإصاف الناس في جميع المعاملات ؛ فمن زاد على ذلك فهو متفضل . وعرفها الإمام الماوردي بأنها مراعاة الأحوال التي يكون الإنسان على أفضلها ، ثم ذكر حديث « من عامل الناس فلم يظلمهم وحدثهم فلم يكذبهم ووعدهم فلم يخلفهم فهو بمنى كملت مروءته وظهرت عدالته ووجبت أخوته » اه من كتابه أدب الدنيا والدين ، ثم فرق بين العقل والروءة : بأن العقل يأمر بالأففع ، والروءة تأمر بالأجمل ، وورد مرفوعا « الروءة في الإسلام استحياء للرء من الله أولا ثم من نفسه آخرا » وذكر الشيخ سيدى المختار الكنتى رضى الله تعالى عنه في كتاب : [ اللمة في اعتقاد أهل السنة ] أن سيدنا عليا رضى الله تعالى عنه : لما رأى ما نشأ في الناس من الفتن بعد موت أعيان الصحابة قال :

مررت على الروءة وهي تبكي قلت سلام تنتحب الفتاة ؟

قلت كيف لا أبكي وأهل جميعا دون خلق الله ماتوا  
اه من الابتهاج بنور السراج .

وقال الكرخي : جامع الكالات الإنسانية ثلاثة : صحة الاعتقاد ، وحسن المعاشرة ، وتهذيب النفس . قال وقوله تعالى « ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة وللوفقون بهدم إذا عاهدوا والصابرين في البأساء والضراء وحين البأس أولئك الذين صدقوا وأولئك هم المتقون » جامع لجامع الكالات المذكورة اه . وفي تفسير البيضاوي : والآية كما ترى جامعة لكالات الإنسانية بأسرها دالة عليها صريحا أو ضمنا فإنها بكثرتها وتشعبها منحصرة في ثلاثة أشياء : صحة الاعتقاد ، وحسن المعاشرة ، وتهذيب النفس . وقد أشير إلى الأول بقوله « من آمن بالله - إلى - والنبين » وإلى الثاني بقوله « وآتى المال - إلى - وفي الرقاب » وإلى الثالث بقوله « وأقام الصلاة » إلى آخرها ، ولذلك وصف المستجمع لها بالصدق نظرا إلى إيمانه واعتقاده ، وبالتقوى اعتبارا بمعاشرته للخلق ومعاملته مع الحق ، وإليه أشار بقوله عليه الصلاة والسلام « من عمل بهذه الآية فقد استكمل الإيمان » اه .

أما اللطيفة الأولى : فحكى البلقيني في الابتهاج بنور السراج : أن للعصم قسم أصحابه للعب الكرة يوما فجعل رجلا في جهة وهو في جهة ؛ فقال يعقبي أمير المؤمنين من هذا ، فقال ولم ؟ فقال لأنى ما أرى أن أكون على أمير المؤمنين في جد ولا هنزل ؛ فاستحسن ذلك منسه وجهه في حزيه اه .

وأما اللطيفة الثانية : فقد ألفز البلقيني في الكرة فقال :

ما اسم ثلاثي بدا مدورا مثل الحلالى قد صبح ثلثا لفظه وأصل ثلث ذواعتلال  
تراه يصلو أمره من بمد ضرب بالنعال لا يصلحن أبدا إلا لضرب وابشلال  
وذنبه في بطنه فان خلا فيستقال

قال ثم وقعت على لئز فيها للأديب البارع : سيدى على مصباح الباصوتى ، ومن خطه قلت في ديوانه :

ومظلومة والناس طبعها تحبها ويلقون في تحصيلها أعظم الكد  
ولكنها مهما تتلهم وصلها يجازونها بالبعد عنهم وبالطرد  
اه والله سبحانه وتعالى أعلم .

حرر في ١٣ شوال سنة ١٣٤٩ من الهجرة النبوية على مهاجرها أفضل الصلاة وأزكى التحية ،  
والحمد لله وكفى ، وسلام على عباده الذين اصطفى اه .

## المسألة الرابعة

سألت تلميذي القاضل : الشيخ مرتضى الطنوباني بما نصه : هل يجوز أن يخبر بموجب قول بعضهم :

إنظر لرابع شوال فإن أحدا - أو سابقه فرخص زائد وسعه  
أو أربعا أو خميسا فاللطيف لنا وبين بين باثنين وما تبعه

ولا يكون من السكهان والعرفاء للذمومين ، أم لا يجوز لكونه منهم ؟ بينوا لنا الجواب  
ولكم الأجر والثواب من اللطيف الوهاب ، ولقد ابتلى كثير بمثل هذا الكلام كما قال الشاعر :

وزادني كلفا بالحب أن منعا ولحب شيء إلى الإنسان مامعا

فأقول ، بعد حمد الله على جزيل نواله ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله : إن كان  
الإخبار به على مقتضى عادة جرت للخبر جاز ، ولا يكون الخبر من السكهان والعرفاء ، لقول  
العلامة النووي في فتاويه رحمه الله تعالى : معنى قوله تعالى : « قل لا يعلم من في السموات والأرض  
الغيب إلا الله » هو أنه لا يعلم ذلك استقلا ولا علم إحاطة بكل المعلومات إلا الله . وأما للمعجزات  
والسكرامات فبإعلام الله لهم علمت . وكذا ما علم بإجراء العادة اه كلامه كما في فتاوى ابن حجر  
الحديثية ، وإن كان الإخبار به على مقتضى حساب ونحوه فغير جاز لكون الخبر من السكهان  
والعرفاء حينئذ ، وكذا إن كان على مقتضى ما اشتهر على ألسنة الناس لقول ابن حجر : وقد اشتهر  
على ألسنة الناس في ذلك : أي في قصص الأظفار وأيامه أشعار منسوبة لبعض الأئمة ، وكلها زور  
وكذب اه . قال شيخنا في إعاته : وقوله أشعار : منها قول بعضهم :

في قص الاظفار يوم السبت آكلة تبدو وفيها يليهما تذهب البركة  
وعالم قاضل يسدو بتلوها وإن يكن بالثلاثا فاحذر المهلكه  
ويورث السوء في الأخلاق أربعا وفي الخميس غنى يأتي لمن سلكه  
والعلم والحلم زيدا في عروبها عن النبي رويضا فاتفوا نكسه  
اه والله سبحانه وتعالى أعلم .

حرر في ١٨ ذي الحجة سنة ١٣٥١ هـ كتبه عيذ ربه وأسير ذنبه خادم العلم والطلبة الكرام  
بالحرم الآمن والمسجد الحرام .

## المسألة الخامسة

سئلت بما لفظه : ما قولكم دلم فضلكم بإعلاء الإسلام متعا الله بحياتكم في كسوة النبر ، هل  
هي سنة أو بدعة حسنة أم سيئة ؟ مباح أو مكروه ؟ وما تقولون فيها أورده صاحب تاريخ الخميس

فبها أنها كانت في زمن سيدنا عثمان هل لها أصل أم لا ؟ بينوا لنا يانا شافيا واضحا وأحسنوا إن الله لا يضيع أجر المحسنين .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله للعلم الصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب .  
أقول : في الدخول لابن الحاج مانصه : وليحذر أن يفرض السجادة على المنبر ، لأن ذلك بدعة إذ أنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم ، ولا عن أحد من الخلفاء بعده ، ولا عن أحد من الصحابة ولا السلف رضي الله عنهم أجمعين ، فلم يبق إلا أن يكون ذلك بدعة ولا ضرورة تدعو إليها ، لأنه ليس بموضع صلاة ، وكذا ينبغي أن يمنع ما يفرض على درج المنبر يوم الجمعة ، فإنه من باب الترفه ولم يكن من فعل من مضى فهو بدعة أيضا له بحروفه ، وظاهره تحريم ذلك وهو مبني على أمرين : الأول أنه بدعة ، لأنه لم يأت عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن الخلفاء بعده ، ولا عن أحد من الصحابة ولا السلف رضي الله عنهم أجمعين . والثاني أن كل بدعة لم تدع الضرورة إليها ضلالة ، ولكن حيث أورد في تاريخ الخميس أن ذلك كان في زمن سيدنا عثمان بطل الأمر الأول ، لأن من حفظ حجة على من لم يحفظ وثبت كونه سنة لا بدعة ، لأنه فعل عثمان رضي الله عنه عنه وإقرار الصحابة الذين في عصره عليه يكون مجعلا عليه من الصحابة إجماعا سكوتيا ، وعلى فرض عدم صحة ما في تاريخ الخميس لا نسلم أنه لم تدع الضرورة إليه ، بل إنما فعل لجرد الزينة والترفيه ، لم لا يجوز أن يكون ضرورة ما يحدث على المنبر من النجاسات كزرق الحمام لعد الشافعية في كتبهم من شروط الخطبة طهارة ثوب الخطيب وبدنه ومكانه الذي هو للمنبر مثلا ؟ على أن لو سلمنا أنه لجرد الزينة والترفيه لا نسلم حرمة ، ولا أن كل بدعة لم تدع الضرورة إليها ضلالة ، بل الصحيح أن البدعة على حسب ما يترتب عليها من للصلح والفساد فتجري عليها الأحكام الخمسة كما جرى عليه القرآن في قواعده وغيره من القاضية وغيره ، وأن تزيين غير الكعبة وقبر النبي صلى الله عليه وسلم وسائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام مكروه بغير حرر ، وحرام به ولو لامرأة ، وأما الكعبة وقبور الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فيحل تزيينها حتى بالحرير لفعل السلف والخلف كما في [فتح المعين] وإقامة شيخنا عليه ، ومن هنا جرى عمل من أدركت من علماء مكة وللدنية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام على فرش درج المنبر من غير نكير من أحد منهم ولا من غيرهم من العلماء الذين يقدمون على مكة وللدنية على ساكنها أفضل الصلاة والسلام زمن اللوسم للحج وزيارة قبر النبي صلى الله عليه وسلم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## المسألة السادسة

الفرق بين النية والاعتقاد وحديث النفس ، وإن اشتركت الثلاثة في كونها بالقلب : هو أن النية عزم النفس بالقلب على فعل مطلوب شرعي ، والاعتقاد جزم النفس بالقلب بوقوع أمر ،

وحديث النفس : الكلام النفساني الواقع بالقلب بلا حرف ولا صوت كما يشير إليه قوله تعالى « ويقولون في أنفسهم لولا يعذبنا الله بما نقول » فمن هنا قال العراقي في قواعده : اختلف العلماء في الطلاق بالقلب من غير نطق : أي باللسان ، واختلفت عبارات الفقهاء فيه ، والعبارة الحسنة ما في الجواهر من أن معنى ذلك الكلام النفياني : يعني أنه إذا أنشأ الطلاق بقلبه بكلامه النفساني ولم يلفظ به بلسانه فهو موضع الخلاف لا ما في عبارة الجمهور من أن معناه أن في الطلاق بالنية قولين ، وما في عبارة الجلاب من أن معناه أن من اعتقد الطلاق بقلبه ولم يلفظ به بلسانه ، ففيه قولان ، فإن من نوى طلاق امرأته وعزم عليه وصمم ثم بدا له خلافه لا يلزمه طلاق إجماعا ، وكذلك من اعتقد أن امرأته مطلقة وحزم بذلك ثم تبين له خلاف ذلك لم يلزمه طلاق إجماعا . انظر الجزء الأول من تهذيب فروق العلامة العراقي رحمه الله تعالى ، والله سبحانه وتعالى أعلم حرر في ٣ ذي الحجة سنة ١٣٥١ هـ .

### المسألة السابعة

سألني تلميذي الفاضل الشيخ عبد الله ترغكانو بما معناه : هل يجوز نكاح بنت من عقد على أمها ولم يدخل عليها ، ونكاح أم من عقد على بنتها ودخل بها أم لا ؟ أفوتونا ولكم الثواب . أقول في كتاب [الأحكام] للإمام أبي بكر بن العربي : اختلف الناس في قوله تعالى « وأمهات نسائكم » في الصدر الأول ، فروى عن علي وجابر وابن الزبير وزيد بن ثابت ومجاهد : أن العقد على البنت لا يحرم الأم حتى يدخل بها كما أن العقد على الأم لا يحرم البنت حتى يدخل بها . وقال سائر العلماء والصحابة : إن العقد على البنت يحرم الأم ، ولا تحرم البنت حتى يدخل بالأم ، وقد رد القاضي أبو إسحق الرواية عن زيد بن ثابت ، والذي استقر أنه مذهب علي خاصة ؛ كما استقر في الأمصار والأنظار أن الرائب والأمهات في هذا الحكم مختلفات وأن الشرط إنما هو في الرائب اهـ المراد منها ، وأراد بالشرط قوله تعالى « من نسائكم اللاتي دخلتم بهن » والحكمة في مخالفة الرائب للأمهات في ذلك هو أن الأم لما كانت أشد برًا في بنتها من البنت لأُمها لم يجعل الشرع العقد على الأم كافيًا في بنضها لبنتها إذا عقد عليها لضعف ميل الأم للزوج بمجرد العقد وعدم مخالطته ، بل اشترط في التحريم إضافة الدخول إلى العقد وجعل العقد على البنت كافيًا في بنضها لأُمها ، فحرم الأم على من عقد على البنت ولو لم يدخل بها لثلاث تعقباتها كما في [تهذيب الفروق] .

### المسألة الثامنة

سألني تلميذي الفاضل الشيخ عبد الله ترغكانو أيضًا بما معناه : هل من يفق بغير الصحيح والشهور في المذهب الذي هو مقلده وليس يذو اجتهاد خارج عن النص والقياس والإجماع والقواعد أم لا ، وهل فتوى من خرج عن أصول إمامه باطلة أم صحيحة ؟ أفوتونا ولكم الثواب . أقول في [فتح العين] نقل العراقي وابن الصلاح الإجماع على أنه لا يجوز الحكم بخلاف الراجح

في للذهب : أى في مذهبه وهو للرجوع ، وصرح السبكي بذلك : أى بعدم الجواز في مواضع من فتاويه ، وأطال : أى السبكي الكلام على ذلك ، وجعل ذلك : أى الحكم بخلاف الراجح في للذهب من الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى ، لأن الله تعالى أوجب على المجتهدين أن يأخذوا بالراجح وأوجب على غيرهم تقليدهم فيما يجب عليهم العمل به ، ونقل الجلال البلقيني عن والده أنه كان يفتى أن الحاكم إذا حكم بغير الصحيح من مذهبه نفى . وقال البرهان بن ظهيرة : وقضيته : أى الإفتاء بنقض الحكم ، والحالة هذه : أى حالة كون الحكم بغير الصحيح من مذهبه أنه لا فرق : أى في نفس الحكم بغير الصحيح بين أن يضده : أى يقوى غير الصحيح اختيار لبعض التأخرين أو بحث أولا به بتوضيح من إعاة شيخنا رحمه الله ، وفيها قال في التحفة : ويجعل السبكي الحكم بخلاف الراجح في للذهب من الحكم بخلاف ما أنزل الله يعلم أن مراد الأولين بعدم الجواز عدم الاعتداد به فيجب نقضه ، وقال فيها ، أى التحفة أيضا : قال ابن الصلاح وتبعوه : وينفذ حكم من له أهلية الترجيح إذا رجح قولاً ولو مرجوحاً في مذهبه بدليل جيد ، وليس له أن يحكم بشاذ أو غريب في مذهبه إلا إن ترجع عنده ولم يشرط عليه التزام مذهب باللفظ أو العرف كقوله على قاعدة من تقبله كلام الإمامة ، ولا شك أن الفتوى أولى في ذلك من الحكم لعدم تأكيدها بالإلزام دونة فانهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## المسألة التاسعة

س [١] سئلت : ما قولكم دام فضلكم في القرية التي كان أهلها أربعين أو أكثر وكلهم أميون قصروا في التعلم إلا واحداً أو اثنين الذي كان قارئاً ، هل تجب عليهم الجمعة ثم الظهور احتياطاً أو واجبا في مذهب الشافعي ؟ أفيدونا بالنصوص الواضحة ، لأن هذه المسألة وقع فيها إشكال زماناً .

س [٢] أو كانوا أقل من أربعين قارئين ، فهل تجب عليهم الجمعة مع التقليد لمن يجوزها بأقل من أربعين احتراماً ليوم الجمعة ، وأيضا إذا صلوا مع ما ذكر فهل تجب عليهم إعادة صلاة الظهر بعدها أولا إلا احتياطاً .

س [٣] أو كانوا أكثر من أربعين قارئين ، ولكن كانوا فاسقين ، وكذلك عدم معرفتهم شروط الجمعة ، أو كان عليهم صلاة الغائبة ، وإذا كان حالهم ما ذكر فهل تكفي عنهم الجمعة ؟ ويحرم إعادة الظهر للزيادة على خمس فرائض في اليوم والثبوت ، أو تسنن احتياطاً أم كيف الحكم ؟ أفيدونا الجواب ولكم الأجر والثواب .

س [٤] وأيضا هل لو كمل الولي أن يوكل من هو مساو له في العلم بإذن الولي : أى في النكاح أو غير ذلك كذا ؟ أفيدونا الجواب ولكم الأجر والثواب من اللك الوهاب .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله للعلم الصواب ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله والأصحاب .

ج [١] أما بعد فأقول : قال شيخنا في [إغاثة الطالبين] عبارة الإرشاد : ولو كانوا أربعين فقط وفيهم أي قصر في التعلم لم تصح جمعهم لبطان سلاته فينقصون ، فإن لم يقصر : أي بأن لم يجد من يعله أو عجز عنه لبلادته والإمام قارى صحت جمعهم كما لو كانوا أميين في درجة واحدة اه أي كما تصح جمعهم لو كانوا اثنين في درجة واحدة والإمام قارى كما هو الواقع في هذا السؤال فتجب عليهم الجمعة حينئذ ، والله أعلم .

ج [٢] ثم تجب عليهم الجمعة إذا قلوا مالكا رحمه الله تعالى في وجوبها على جماعة تأمن وتستغنى بهم القرية عن غيرها ، ولا يحدون بعد ، بل يكفي كونهم اثنين على أنفسهم يدفع من يقصدهم ويساعد بعضهم بعضا في العاش ، وأنها تجوز باثنى عشر رجلا غير الإمام باقين لسلامها بشرط كونهم أحرارا ذكورا مستوطنين ، فإن قصوا لم تصح كما في كتب مذهبه رحمه الله تعالى ، وحيث كانوا كذلك وقلوا مالكا في صلاحها لا يحدونها ظهرا لا وجوبا ولا احتياطا ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، بل قال شيخنا في تقريره على إعادته : إن للشافعي رحمه الله تعالى قولين قديين في العدد أيضا : أحدهما أقلهم أربعة ، حكاه عنه صاحب التلخيص وحكاة في شرح للذهب ، واختاره من أصحابه للزني كما نقله الأذرى في القوت ، وكفى به سلفا في ترجيحه ، فإنه من كبار أصحاب الشافعي ورواة كتبه الجديدة ، وقد روجه أيضا أبو بكر بن النذر في الإشراف كما نقله النووي في شرح للذهب . ثاني القولين اثنا عشر ، وهل يجوز تقليد أحد هذين القولين ؟ الجواب نعم فإنه قول للإمام نصره بعض أصحابه ورجحه ، وقولهم القديم لا يعمل به محله مالم يعضده الأصحاب ورجحوه ، وإلا صار راجعا من هذه الحيثية ، وإن كان مرجوحا من حيث نسبته للإمام ، وقال السيوطي : كثيرا ما يقول أصحابنا بتقليد أبي حنيفة في هذه المسألة ، وهو اختياري إذ هو قول للشافعي قام الدليل على رجحانه اه ، وحينئذ تقليد أحد القولين أولى من تقليد أبي حنيفة فتنبه اه كلام شيخنا في تقريره على إعادته . قلت : وجه أولوية تقليد أحد القولين على تقليد أبي حنيفة أمران : الأول أنه قول للإمام نصره بعض أصحابه ورجحه الخ ، فلا يعدل عنه إلى قول غيره . الثاني أن أبا حنيفة اشترط مع الاستيطان للصر والسلطان ، ولم يشترط العدد كما في بداية المجتهد للحفيد ، ولم يشترط ذلك الشافعي ولا غيره ، بل تقليد أحد القولين أولى من تقليد مالك فيما ذكر للأمرين المذكورين لأن مالكا وإن لم يشترط مع الاستيطان للصر والسلطان إلا أنه اشترط أن يكون في محله جماعة تأمن وتستغنى بهم القرية عن غيرها ، ولم يشترط ذلك الشافعي رحمه الله تعالى فافهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ج [٣] في فتح المين لو كان في قرية أربعون كاملون : أي بأن كانوا أحرارا ذكورا بالغين

عقلين متوطنين لزمهم الجملة ، بل يحرم عليهم على الاعتماد تعطيل عظمهم من إقامتها والمطالبة إليها في بلد أخرى وإن سموا الذراء اه : أى نداء البلد الأخرى : نعم لو ذهبوا إليها في البلد الأخرى وأدوها لمشطت عنهم الجملة إذ الإساءة لا تنافي الصحة كما في إغاة شيخنا رحمه الله تعالى ، ومنه يؤخذ أن قسمهم لا ينافي صحة جميعهم ، وكذا عدم معرفتهم شروط الجملة حيث لم يخلوا من شروطها شيئا وإلا فلا ، وكذا ترتب القوائت عليهم لا ينافي صحة جميعهم لأن عدم ترتبها ليس بشرط في صحتها كما يعلم مما ذكر وحينئذ فلا داعي لسلامهم الظاهر بعدها ، بل هو تنقيح في الدين ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

ج [٤] في إغاة شيخنا رحمه الله تعالى : أن سم مثل يزيد عن قاضي بته صغيرة عارف بته العرف وبالعلوم الشرعية ولاه من له ذلك شرعا ولم يأذن في الاستخلاف ، وجاءه امرأة ورجل غريبان وأذنت له المرأة أن يزوجهما بهذا الرجل ، ولم يكن لها ولي خاص في البهة ولا في أعمالها فهل للقاضي أن يفوض أمر العقد إلى غيره أم ليس له ذلك ؟ وإذا قلتم بأنه يفوض ، هل يكون من قبيل الاستخلاف ؟ وإذا قلتم لا ، فهل هو من قبيل التوكيل ؟ فأجاب بأن العقد صحيح وأن ذلك من قبيل التوكيل أخذنا من هذا الكلام ، وعبرة الروض : ولنير المير التوكيل بعد الإذن له في النكاح اه . قال سم : ثم بطنى أن الزيديين والصريين أجابوا بعدم الصحة إذ ليس له الاستخلاف . ثم بطنى عن علامتهم للشمس الرملى أنه رجع إلى الجواب بالصحة عند قدومه مكة للعج ، وشمل إلى صورة جوابه وهو مانعه : نعم العقد المذكور صحيح حيث كان الزوج كفؤا إذ هو لولى سواء كان خاصا أم عاما التوكيل حيث لم تنه عن ذلك اه ، قال شيخنا : وعبرة للناج : وغير المير إن قالت له وكل وكل وإن نهته عن التوكيل فلا ، وإن قالت له زوجنى وأطلقت فلم تأمره بالتوكيل ولا نهته عنه فله التوكيل في الأصح اه . قلت : والظاهر أن وكيل الولى مثل الولى في ذلك . نعم فرقوا بين الولى والوكيل بأن الوكيل لا يصح له أن يوكل فيها وكل فيه إلا إذا تفذر مباشرة بنفسه وإلا فلا ، بخلاف الولى فإنه يصح له التوكيل مطلقا فافهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

حرف في ٣ ذى الحجة سنة ١٣٥١ هـ .

## المسألة العاشرة

ما قولكم رفع الله تعالى بعلومكم في السبعة المعروفة هل هي بدعة أم سنة ؟ فإن قلتم بأنها بدعة فما تعريف البدعة ؟ وإن قلتم بأنها سنة فهل سبغ بها النبي صلى الله عليه وسلم ؟ أو كانت موجودة في زمنه صلى الله عليه وسلم ، أو في زمن الخلفاء الراشدين ، وهل هي وسيلة لنا إلى الله تعالى كما يقول بعض الناس : إن من لم يستعمل السبعة لم يذكر الله قط أولا ؟ أفنونا مأجورين .



### بسم الله الرحمن الرحيم

بعد حمد الله أقول : السبحة التي يستعملها الناس سنة ، لأن السنة ما ثبت بقول النبي صلى الله عليه وسلم أو فعله أو تقريره ، والسبحة مما ثبت بتقريره صلى الله عليه وسلم لما رواه أبو داود عن عائشة بنت سعد بن أبي وقاص عن أبيها « أنه دخل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على امرأة بين يديها نوى أو حصى تسبح به ، فقال : أخبرك بما هو أسير عليك من هذا أو أفضل فقال : سبحان الله عدد ما خلق في السماء ، سبحان الله عدد ما خلق في الأرض ، سبحان الله عدد ما خلق بين ذلك ، سبحان الله عدد ما هو خالق ، والله أكبر مثل ذلك ، والحمد لله مثل ذلك . ولا إله إلا الله مثل ذلك ، ولا حول ولا قوة إلا بالله مثل ذلك » وقد قال على القارى في الرقاة : هذا الحديث أصل صحيح لتقريره صلى الله عليه وسلم تلك للرأة إذ لا فرق بين المنظومة وللشورة ولا يتعد بقول من عدّها بدعة ، وقد قال للشأنخ : إنها سوط الشيطان ، ورؤى مع الجنيد سبحة حال انتهاء فسئل عنه فقال : شيء وصلنا به إلى الله كيف تركه ؟ ولعل هذا أحد معاني قولهم : النهاية هي الرجوع إلى البداية اه ، وقال السيوطى في النحة : لم ينقل عن أحد من السلف ولا من الخلف النوع من جواز عدّ الذكر بالسبحة بل كان أكثرهم يعدّونه بها ولا يرونها مكروها ، وقد روى بعضهم جدّ تسيحا ، قيل له أتمدّ على الله ؟ فقال لا ولكنى أعدّ له اه ، على أنه جاء في السبحة حديث مرفوع يعلم منه أن جواز اتخاذاها مما لا ريب فيه ، فقد أخرج الديلمى في مسند الفردس ، أنبأ ماقدوس بن عبد الله . أنبأنا أبو عبيد الله الحسين بن فتجويه الثقفى حدثنا على بن محمد ، حدثنا محمد بن هارون بن عيسى بن منصور الهاتمي ، حدثني محمد بن على بن حمزة العلوى ، حدثني عبد الصمد بن موسى ، حدثني زينب بنت سلمان بن على ، حدثني أمّ الحسين بنت جعفر بن الحسن عن أمّها عن جدّها عن على قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « نعم للذكر السبحة » كذا أورده السيوطى مشيرا إلى إثبات القصد بالقول النبوى لكن تعبه العلامة الشيخ محمد بن محمد الأمير الأزهرى باحتمال أن يكون المراد بالسبحة الصلاة وبعدم صحة الحديث حيث قال : للسيوطى رسالة لطيفة سماها [ النحة في السبحة ] ذكر فيها تسييح جماعة من الصحابة بالنوى وبخط فيه عقد كآبى هريرة وغيره ، وذكر فيها اطلاعه صلى الله عليه وسلم على من أعدّ نوى لتسييحه ، فقال أعلك أكثر من ذلك وأسهل : سبحان الله عدد ما خلق . ويعمل على عادته الشرفه من التيسير على أمته ، وذكر فيها حديثا أخرجه الديلمى في مسند الفردوس بسند طويل عن على مرفوعا « نعم للذكر السبحة » ولا تظهر محتمة ، ويحتمل تفسير السبحة بصلاة النافلة كما هو أحد معانيها اه . قال الشيخ عبد الحى السكوى ، وهذا الاحتمال وإن كان يؤيده ورود استعمال السبحة بهذا المعنى في كثير من الروايات وأن السبحة المعروفة لم تكن في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما قال على القارى في الرقاة إلا أنه قد يقال عدم كون السبحة المتداولة في العهد

النسب لا يمنع حمل السبحة الواقعة في الحديث المذكور عليها ، فقد أخبر النبي صلى الله عليه وسلم عن كثير من الأشياء التي حدثت بعده فيحتمل أن يكون هذا منها ، وأما عدم الصحة فلا يقدح في الراجح ، لأن الحديث الضعيف معتبر في فضائل الأعمال كما صرح به جماعة من الأعلام ، ومن ثم أورده السيوطي في معرض الاستدلال ، وكذا طي القاري حيث قال في الرقعة في باب الذكر بعد الصلاة : « صرح أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يعدّ الذكر بيمينه » وورد أنه قال « واعتقدوه بالأبطل فإنهن مستولات مستنطقات » وجاء بسند ضعيف عن طي مرفوعا « نعم للذكر السبحة » وعن أبي هريرة أنه كان له خيط فيه ألف عقدة فلا ينام حتى يسبح به . وفي رواية أنه كان يسبح بالنوى ، وقال ابن حجر : الروايات في التسييح بالنوى والحصى كثيرة عن الصحابة وبعض أهل المؤمنين ، بل رأها النبي صلى الله عليه وسلم وأقرها ، والله سبحانه وتعالى أعلم .  
حرر في شوال سنة ١٣٤٨ هـ .

## المسألة الحادية عشرة

سئلت : مولانا أدامكم الله ملجأ الأنام ، في بقعة مملوكة أخذتها الحكومة غصبا وجعلوها مسجدا ، هل يصير مسجدا وتصح الجمعة والاعتكاف فيه أم لا ؟ أفيدونا بجواب شاف على مذاهب الأئمة الأربعة رضوان الله عليهم أجمعين ؟ فلكم جزيل الأجر والثواب من الملك الوهاب .  
بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله رب العالمين ، والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .  
أقول : أعلم توراثة قلبي وقلبك وضاعف في النبي صلى الله عليه وسلم حيي وحبك أن الجواب عن هذا ينبغي على مقدمتين :

## المقدمة الأولى

ما ذكره العلامة القرافي في كتابه [ الفروق ] الذي هذبه بكتابي [ تهذيب الفروق ] من الفرق بين قاطبة اقتضاء النهي الفساد في نفس الماهية ، وبين قاعدة اقتضاء النهي الفساد في أمر خارج عنها ؛ فذهب الإمام أبي حنيفة رحمه الله تعالى البالغة في اعتبار الفرق بين هاتين القاعدتين ، وأنه إن كان النهي في ركن من أركان ماهية البيع مثلا التي هي العاقدان والعوضان كالتنهي عن بيع الخنزير والميتة وبيع السفينة وتحريره كانت الفسدة في نفس الماهية ، لأن النهي إنما يعتمد للفساد كما أن الأمر إنما يعتمد للمصالح ، والمتضمن للفسدة فاسد ، وإن كان النهي إنما هو في الخارج عنها كالتنهي عن بيع قد بنقد أكثر منه فإن متعلق النهي وصف أحد الموصفين بالكثر لاخص أحد الموصفين كان أصل الماهية سالما عن الفسدة والنهي إنما هو في الخارج عنها فلا يقتضي فساد الماهية كما اقتضاء تعلق النهي بركن من أركانها الأربعة . قال إذ لو قلنا بالفساد مطلقا

لأننا بين الماهية المتضمنة للفساد وبين السالبة عن الفساد ؛ كما أننا لو قلنا بالصحة مطلقاً لسوينا  
 بالماهية السالبة في ذاتها وصفاتها وبين المتضمنة للفساد في صفاتها ، وذلك غير جائز فإن التسوية  
 بين مواطن الفساد وبين السالم من الفساد خلاف القواعد ، فمن حيث أنه قابل الأصل بالأصل  
 والوصف بالوصف ، فنقول : أصل للماهية سالم عن النهي ، والأصل في تصرفات السليين ومقودم  
 الصحة حتى يردنهي فيثبت لأصل للماهية الأصل التي هي الصحة ، ويثبت للوصف الذي هو  
 الزيادة المتضمنة للفساد الوصف العارض وهو النهي فيفسد الوصف دون الأصل ، وهو المطلوب اهـ  
 قال ابن الشاط : لقائل أن يقول ليس الأمر كذلك ، فإن الوصف إذا نهى عنه سرى النهي  
 للوصف ، لأن الوصف لا يوجد مفارقاً للوصف فيقول الأمر أن النهي يتسلط على الماهية للوصفة  
 بذلك الوصف فتكون الماهية على ضربين : عار عن ذلك الوصف فلا يتسلط النهي عليه ، ومتصف  
 بذلك الوصف فيتسلط النهي عليه اهـ . ومنهجه الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله تعالى البالغة في إلغاء  
 الفرق بين هاتين القاعدتين ، والتسوية بين الأصل والوصف في جميع موارد النهي حتى أبطل  
 الصلاة بالتوب للنصوب والوضوء بالماء المسروق والبيع بالسكين المنصوبة محتجاً بأن النهي يعتمد  
 للفساد ، ومضى وردنهي أبطلنا ذلك العقد وذلك التصرف بحملته ، فإن ذلك العقد إما اقتضى  
 تلك الماهية بذلك الوصف ، أما بدونه فلم يتعرض له المتعاقدان فيبقى على الأصل غير مقودم عليه  
 فيرة من يد قابضه بغير عقد ، وكذلك الوضوء بالماء المنصوب معدوم شرعاً والمعدوم شرعاً كالمعدوم  
 حراً ، ومن صلى بغير وضوء حراً فصلاته باطلة ، وكذلك صلاة التوضؤ بالماء المنصوب باطلة ،  
 وكذلك الصلاة في التوب للنصوب والمسروق والبيع بالسكين المنصوبة والمسروقة فهي معدومة  
 شرعاً فتكون معدومة شرعاً . ومن فرى الأوداج بغير أداة حرام تؤكل ذبيحته فكذلك ذبيحة الداج  
 بسكين منصوبة ، وعلى هذا للتوال اهـ . قال ابن الشاط : وفي تسويته بين الوضوء بالماء المنصوب  
 وما أشبهه وبين مسألة الربا نظر . فإن هذه الأمور لم يتسلط النهي فيها على الماهية ولا على  
 وصفها ، بل يتسلط على التصب من غير تعرض لكونه في وضوء أو غير وضوء بخلاف مسألة  
 الربا ، فإنه وإن كان النهي في الآية ظاهره التسلط على الربا من غير تعرض لكونه في البيع  
 أولاً ، لكن الحديث قد بين ذلك بقوله صلى الله عليه وسلم « لا تبيعوا الذهب إلا مثلاً بمثل »  
 فسقط النهي على البيع المشتغل على الزيادة ولم يأت منه صلى الله عليه وسلم أنه لا يتوضأ بالماء  
 المنصوب فيين للوضئين فرق من هذا الوجه لاختلاف فيه اهـ . ومنهجه مالك والشافعي رحمهما الله  
 تعالى التوسط بين الذهبين المذكورين ، وفي الفرق بين هاتين القاعدتين ، وخلاصة ما فرق بينهما  
 أن النهي إذا كان في حقيقة المأمور به بأن كان في ركن من أركانه : أي في نفس الركن أو صفته  
 كالنهي عن بيع الخنزير ، كالنهي عن بيع الخنزير في الإحرام كالنهي عن بيع درهم بدرهمين  
 كان مقتضياً لفساد المأمور به ضرورة عدم حصول المأمور به بكامله حينئذ ، لأن النهي إنما يعتمد  
 للفساد ، كما أن الأمر إنما يعتمد للصلاح ، وإذا كان النهي لافي حقيقة للمأمور به ، بل في الجوار  
 كالنهي عن النصب والسرقة كان مقتضياً لفساد الجوار لا لفساد المأمور به ؛ فظهر أن مقتضى النهي

إنما ملحق عليه مع نية عن القصد صحيحة عندنا لكونه محصلا لها بكاملها على الوجه المطلوب شرعا ، وإنما هو جاز على حق صاحب الحنف ، بخلاف طهارة الحرم إذا مسح على الحنف ، فإنه لم يحصلها بكاملها مع نية عن لبس الحنف لكونه غاطبا في طهارته بالنسل ولم يأت به فلم تحصل حقيقة الطهارة للأمور بها بكاملها مع النية عن لبس الحنف لكونه في نفس الحقيقة لا في مجاورها فكل من القاصد والحرم وإن اشتركا في الصيان بلبس الحنف بسبب النية عنه إلا أن النية في القاصد لما تعلق بالمجاور للأمور به لا بنفس حقيقة الأمور به اقتضى فساد المجاور لا فساد الأمور به فلم يبق التمسك مشنونة بالمجاور به بل بمجاوره اقتضى فساد الأمور به .

## المقدمة الثانية

المسجد الذي عدوه من أركان الجمعة والاعتكاف هو الذي يكون جامعا : أي اتفق رأي جماعة المسلمين على إقامة الجمعة فيه بنى بناء متنادا لأهل تلك البلدة فشمعل ما لو غفل أهل الأخصى جلسا من يوم ونحو فصبح فيه الجمعة ، ولا يشترط فيه أن يكون مستقوا ابتداء وهو لا ولا قصد للمداومة على إقامتها فيه أبدا كما في الصنف وابن تركي على الشاوية مع المتن ، وفي الحقيقة مع المتن : وإنما يصح الاعتكاف في المسجد فإن كانت أرضه غير محتكرة سواء سطحه وروسته ، وإن كان كله في الهواء عارضا مثلا ورجته للمدونة منه وإن خسر بطائفة ليس منهم ، لأن الله إن لم ير أن أرضه خارج ، أما ما أرضه محتكرة فلا يصح فيه : أي بأن يكون في أرضه بخلاف ما لو كان على نحو جداره ، أو على مسطبة بنيت فيه أو على دكة من خشب صم فيه ، أو على نحو سبابة ، أو بطنه ووقف ذلك مسجدا كقولهم : يصح وقف السفل دون العلو وعكسه ، وما وقف بجهة مسجدا غالبا يحرم السكن فيه على الجنب ، ولا يصح الاعتكاف فيه على الأوجه لمحتلطا فيها ، والجامع أولى لكثرة جماعته غالبا ، والاستثناء به عن الخروج للبيعة وخروجا من خلاف من اعتزله أنه بزيادة من سم . وقال الثرواني : ولا يفتر من العبادات إلى المسجد إلا النجاسة والاعتكاف والطواف له نهاية ومنه ، فحصل مما ذكر أن المسجد الذي هو شرط في حجة نحو الجمعة ، والاعتكاف من العبادات عند مالك والشافعي رحمهما الله تعالى عبارة عن البناء للعبادة والباطل الذي بأرضه ، فإذا تعلق النية بأرضه من جهة كونها منصوبة كان منتظما بصفة مجاور العبادات والوقوف لا بركن من أركانها ولا بصفة من صفاتها ، فيكون مقتضيا لفساد المجاور فقط عند الوجه الأول : أي حنيفة ومالك والشافعي رحمهم الله تعالى ، لا لفساد الأمور به من نحو حجة والاعتكاف عما المسجد للوقوف شرط في أدائه أو محته عند الإمامين : مالك والشافعي رحمهم الله تعالى ، ومقتضيا لفساد الأمور به من نحو حجة أو اعتكاف عند الإمام أحمد رحمه الله تعالى ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## المسألة الثانية عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قولكم دام فضلكم ، وقع للسليق بلوكم : في الصورة الشمسية التي لم يكن لها ظل ، هل فعلها حرام على الصّور والصّور له ؟ وهل إذا كانت في دار تمنع دخول ملائكة الرحمة أم لا ؟ وهل تجب إجابة الدعوى أم لا ؟ وهل يحرم دخول دار الولمة إن كان بها صورة أم لا ؟ أو يكون مكروها أو مباحا ؟ وقد رأيت نصوصاً في ذلك ، وهذا نصها :

وأما فعل التصوير الذي الروح فهو حرام مطلقاً ، وإن أغفل من الصورة أعضائها الباطنة أو بعض الظاهرة مما توجد الحياة مع فقد ، ثم رأيت في شرح مسلم ما يصرح بما ذكرته حيث قال ما حاصله : تصوير صورة الحيوان حرام من الكبار للوعيد الشديد سواء صنعه لما يمتن أو لغيره إذ فيه مضاهاة لخلق الله ، وسواء كان ببساط أو ثوب أو درهم ، أو دينار ، أو فلس ، أو إناء ، أو حائط أو محفة ونحوها . وأما تصوير صورة الشجر ونحوها مما ليس بحيوان فليس بحرام . وأما الصّور صورة الحيوان ، فإن كان معلقاً على حائط أو ملبوس كثوب أو عمامة ونحوها مما لا يمتدّ تحتها غرام أو تحتها كبساط يداس ومحفة ووسادة ونحوها فلا يحرم ، لكن هل يمنع دخول ملائكة الرحمة ذلك البيت ؟ الظاهر أنه عام في كل صورة لإطلاق قوله صلى الله عليه وسلم « لا تدخل للملائكة بيتاً فيه كلب ولا صورة » ولا فرق بين ماله ظلّ وما لا ظل له ، هذا تلخيص من مذهب جمهور علماء الصحابة والتابعين ومن بعدهم كالشافعي ومالك والثوري وأبي حنيفة وغيرهم ، وأجمعوا على وجوب تغيير ماله ظلّ . قال القاضي الماوردي في لبّ النبات الصغار من الرخصة ، ولكن كره مالك شراء ذلك لبنته ، وادّعى بعضهم أن إباحة اللب لمن بها منسوخ بما مرّ اه زواج صحيفة ٢٨ ، ومنه صورة حيوان مشتملة على ما لا يمكن بقاؤه بدون وإن لم يكن لها نظير : كفرس بأجنحة ، وطير بوجه إنسان على سقف أو جدار ، أو ستر علق لينة ، أو ثياب ملبوسة ، أو وسادة منصوبة ، لأنها تشبه الأصنام فلا تجب الإجابة في شيء من الصور المذكورة ، بل تحرم . قال البيهقي : وعلى هذه الصورة يحمل ما جاء « أنه صلى الله عليه وسلم امتنع من الدخول على عائشة رضي الله عنها من أجل النمرقة التي عليها التماثيل ، فقالت : آتوا إلى الله ورسوله مما أذنبت ، فسألت عن سبب امتناعه من الدخول ، فقال ما لهذه النمرقة ؟ قالت اشتريتها لك لتقعد عليها وتتوسدها ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن أصحاب هذه التماثيل يذبون يوم القيامة يقال لهم أحيوا ما خلقتم » متفق عليه اه إعانة الطالبين بصحيفة ٤٢٣ من الجزء الثالث ، وصورة الحيوان للرفوعة كأن كانت على سقف ، أو جدار أو ثياب ملبوسة ، أو وسادة منصوبة لا صور الشجر والتمرين حرم الحضور ، لأن الحضور حينئذ كالأرض بالمنكر انتهى عن ذلك في الأخبار

الصحيحة بخلاف صور الشجر والقمرين ، لأنه يحل تصويرها اه صفحة ٣٢٥ من أسنى الطالب  
شرح روض الطالب ، أفتونا مأجورين خيرا .

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله على إفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله .

أقول : اعلم نور الله قلبي وقلبك ، وضاعف في النبي صلى الله عليه وسلم حبي وحبك أن  
العلامة القسطلاني على البخاري نقل عن الإمام ابن العربي أنه قال : حاصل ما في اتخاذ الصورة  
أنها إن كانت ذات أجسام حرم بالإجماع وإن كانت رقما فأربعة أقوال : الجواز مطلقا لظاهر  
حديث الباب ، وللعك مطلقا حتى الرقم ، والتفصيل : فإن كانت الصورة باقية الهيئة قائمة الشكل  
حرم ، وإن قطعت الرأس وتفرقت الأجزاء جاز . قال : وهذا هو الأصح . والرابع إن كان مما  
يمنع جاز ، وإن كان مطلقا فلاه بالحرف ، وفي [ بلوغ القصد والرام ببيان بعض ما تنفر منه  
للائمة الكرام ] السيد محمد بن جعفر الكتاني ماملخصه : إن التمسد عندنا معاشر المالكية أن  
التمثال إن كان لغير حيوان كالشجر جاز ، وإن كان لحيوان فإله ظل ويقيم فهو حرام باجماع ،  
وكذا إن لم يبق كالعجين خلافا لأصبح لما ثبت أن المصورين يذبون القيامة ، ويقال لهم أحيوا  
ما كنتم تصورون ، وما لا ظل له إن كان غير متمن فهو مكروه ، وإن كان متمنا فتركه أولى كما  
في توضيح الشيخ خليل على مختصر ابن الحاجب وهو النصوص عليه في غير ماديوان ، لكن  
محل تحريم تمثال الحيوان الذي له ظل إذا لم يكن ناقص عضو لا يعيش بدونه ولا مخروق البطن  
خرقا لا يعيش مثله به وإلا جاز كما يؤخذ من قوله في الحديث « ويقال لهم أحيوا ما كنتم تصورون »  
ومن قول جبريل عليه السلام للنبي صلى الله عليه وسلم « فمر برأس التمثال الذي في البيت فليقطع الخ »  
فافهم ، ونقل الشيخ عبد الباقي الزرقاني عن الخطاب : أنه يستثنى من التصوير المحرم تصوير لعبة  
على هيئة بنت صغيرة تلبس بها البنات الصغار فإنه جائز ، ويجوز بيعها وشراؤها لتدريب البنات  
على تزيه الأولاداه ، وفي اشتراط كون اللعبة الجائزة للبنات الصغار ناقصة أو مما لا يبقى ، وعدم  
اشتراط ذلك خلاف رجح بعضهم الأول ، والجمع بين الأحاديث المتعارضة عند المالكية بحمل  
الحديث الذي لعائشة ونحوه على كراهة التزيه لا على التحريم ، وأن المراد بالرقم في الثوب تمثال  
الحيوان ، وأنه مستثنى من المحرمة ، والجمع بينهما عند الشافعية بأن المراد باستثناء الرقم في الثوب  
ما كانت الصورة فيه من غير ذوات الأزواج كصورة الشجر ونحوه كما في النووي على مسلم . قال  
في المنتقى : ومحمّل أن يكون ذلك قبل النعي كما يدل عليه حديث أبي هريرة الذي أخرجه أصحاب  
السنن اه ونظرة في بعض رواياته « أتاني جبريل فقال : أتيتك البارحة فلم يمنعني أن أكون دخلت  
عليك البيت الذي كنت فيه إلا أنه كان على الباب تماثيل » ولفظ رواية الترمذي « كان في باب  
البيت تماثيل الرجل ، وكان في البيت فرام ستر فيه تماثيل ، وكان في البيت كلب فمر برأس التماثيل

التي في البيت فليقطع قصير كهيئة الشجرة ومر بالستر فليقطع فتجعل منه وسادتين منبوذتين :  
 يعني لطيفتين توطآن ، ومر بالكلب فيخرج ففعل النبي صلى الله عليه وسلم وإذا الكلب لحسن  
 وحسين كان تحت نضد : أي بنون مفتوحة فمضجعة كذلك سير لهم فأمر به فأخرج . وفي  
 رواية النسائي : « إما أن تقطع رؤوسها أو تجعل بسطا توطأ » اه . قلت : ولا يقال للصورة  
 الأخوذة بالفوتراف مجسمة إذ المجسمة ما كان لها ظل كما علمت ، وحكم اتخاذها الكراهة التنزيهية  
 إذا كانت وكانت غير ممتنة وتركها أرلى إن كانت وامتنعت ، والجواز بلا كراهة ، ولا خلاف الأولى  
 إذا لم تسكن مطلقا . وقول السيد علوى السقاف في حاشيته على فتح العين ، وانظر ما عمت به  
 الأولى في هذه الأزمنة من اتخاذ الصور للأخوذة رقما بالفوتراف هل يجري فيه هذا الخلاف ؟  
 أي الذي منه القسطلاني عن ابن العربي ، لكونها من جملة الرقوم ، أم تجوز مطلقا بلا خلاف  
 لكونها من قبيل الصورة التي ترى في المرآة وتوصلوا إلى حبسها حتى كأنها هي كما تقضى به للشاهدة  
 حرر ، فإن لم أقف على من تعرض لذلك من أرباب المذاهب للثبته اه الظاهر لي من تردديه  
 الأول ، لأهم لما توصلوا إلى حبسها في المرآة لم يتركوها على حالها ترى في المرآة ، بل رقوا عليها  
 بالقلم وطبعوها في الأوراق حتى صارت من جملة الرقوم واستحقت حكمه لاحكم الصورة في المرآة ،  
 نعم لو قيل باستظهار الشق الثاني من تردديه لاهذا الوجه ، بل لوجه آخر لم يبعد وذلك هو أن  
 الرقوم إنما مثل صورة الجسم الظاهرية لانفس الجسم المحبوس في المرآة فهو بمنزلة جملة سلخت مع  
 الرأس بدون الجسم حتى صارت بحيث لا يعيى فهي في حكم التمثال الذي له ظل إذا نقص منه عضو  
 لا يعيى بدونه أو خرق بطنه خرقا لا يعيى مثله به بل هو أولى ، لكن يعكر عليه ما جاء  
 في رواية الترمذي « وكان في البيت قرام ستر فيه تماثيل إلى ومر بالستر فليقطع الخ » وإنما يظهر  
 منه وجه تفرقة البالسكية بين التمثال الكامل الذي له ظل حرام بإجماع ، والذي لا ظل له مكروه  
 إن لم يمتن ، وخلاف الأولى إن امتن فانهم ، هذا تحقيق التام فاحفظه فانه نفيس ، والله سبحانه  
 وتعالى أعلم .

حرر في ٢١ جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ .

كتبه عبد ربه ، وأسير ذنبه ، خادم العلم والطلبة الكرام بالحرم الآمن والمسجد الحرام  
 محمد علي بن حسين السكي السكي حامدا مصليا مسلما

## المسألة الثالثة عشرة

بسم الله الرحمن الرحيم

ما قولكم سيدي دام فضلكم في ستر الرجل البيت بشيء كالخيمة كما هو السنون للمرأة ، هل  
 يكره ذلك أم لا بأس به ؟ على أن بعضنا قال بكرهته للذكر مع أن عدم الستر في أرضنا يحرم من  
 الإهانة البيت لا عياد أهل باوه فاطمة باستعمال الستر للذكر والأنثى إلا من مات في الحبس مطلقا

فإنه يحمل بلا ستر كأنه يراذه الإهانة ، ونحن في أرض بيننا الكفار فهم يستهزئون بنا إذا تركنا الستر ، أفيدونا بالجواب فلكم الأجر والثواب .

بسم الله الرحمن الرحيم .

الحمد لله على إفضاله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله .

أقول : أعلم نور الله قلبي وقلبك وضاعف في النبي صلى الله عليه وسلم حين وجبك : أنه لما كان السبب في وضع قرن النبي صلى الله عليه وسلم فمن بعده على سرير للراة البيت كالحبة والحبة إنما هو سترها وعدم تحديد عورتها . قال في النهاج : ويندب للراة ما يسترها كتابوت . قال الأسنوي : هو سرير فوقه قبة أو خيمة ونحو ذلك . قال : وأول من فعله زينب زوجة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وكانت قد رآته في الحبشة لما هاجرت وأوصت به : يعني إلى أختها أم حبيبة رضي الله عنها . وقال المهلي : وفي الروضة كالحبة والقبة . قال في شرح المهذب على سرير وفيه عز ، والتصير بالحبة لصاحب البيان ، وبالقبة لصاحب الحاوي ، وبالمكية وأنها تغطي ثوب للشيخ نصر القدسي ، وأنهم استدلوا بقصة جنازة زينب أم المؤمنين رضي الله عنها ، وأن البيهقي روى أن فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم أوصت أن يتخذ لها ذلك ففعلوه ، وهي قبل زينب بسنين كثيرة ، وأشهر هؤلاء وهي قبل زينب الخ إلى رد قول الأسنوي وأول من فعله زينب . قال القليوبي : أول من غشى غطى به في الإسلام هو نعل فاطمة بنته صلى الله عليه وسلم بأمر زينب زوجته صلى الله عليه وسلم المذكورة لأنها رآته بالحبة ثم فعل زوجته المذكورة مثله ، وذلك لأن تحديد عورة للراة يؤدي إلى افتتان الصليين عليها وتذكرهم الشهوة ، ولذا قال للملكية : ويندب وقوف إمام وسط الذكر وحذو منكبي غيره من أنثى وخفى جاعلا رأس البيت عن عينه : أي الإمام إلا في الروضة كما في أقرب السالك : كان اتخاذ ذلك الستر الذي كالحبة أو القبة للذكر أيضا بدعة حقيقية وكل بدعة كذلك ضلالة لا تخرج عن كونها مكروهة أو حراما . بل قال الشافعي في الاعتصام : إن البدعة لا تكون مكروهة تنزيها أصلا بل هي إما كبيرة وإما صغيرة ، لكن لما اعتيد في جنس بلد الإسلام اتخاذها للذكر والأنثى حتى صار عدم اتخاذها للذكر إهانة وتخفيرا ويؤدي تركها إلى استهزاء الكفار والسخرية باليت عاد اتخاذها للذكر حينئذ مندوبا وسنة لا بدعة مكروهة أو محرمة لطرف سبب آخر غير الستر في هذا العصر لم يكن في الصور الماضية ، ولو كان لاخذ ذلك للذكر أيضا فيها ، لأن حفظ عرض المسلم من الضروريات اللازمة شرعا حتى إنه صلى الله عليه وسلم أمر من أحدث في الصلاة أن يضع أصبعه على أنفه صونا لرضه ، وإلى هذا يشير قول عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه : تحدث للناس أفضية بقدر ما أحدثوا ؛ وبالجملة فما مثل به القرافي وشيخه ابن عبد السلام للبدع الواجبة والندوبة والباحة لا يخرج عن كونها مما له أصل الدين وهي الصالح الرسالة وعن كونها من العادات ، فما كان مما له أصل في الدين ومن الصالح



للرسالة لا يمتد من البدع قطعا ، لأن خاصة البدع أنها خارجة عما رجمه الشارع ، وأما ما كان من العادات كهذه وكإقامة صور الأئمة وولاية الأمور والقضاة واتخاذ الناخل وغسل اليدين بالأشنان وليس الطيالىس وتطويل الأكمام وأشياء ذلك من الأمور العادية التي لم تكن في الزمن الفاضل والسلف الصالح لانتفاء سبب حكمها للتجدد الآن في ذلك الزمن ؛ ففي تسميتها بدعة بناء على أنها حقيقة فيما لم يفعل في الصدر الأول كان له أصل من أصول التشريع أم لا ، وعدم تسميتها بدعة بناء على أنها حقيقة فيما لم يفعل في الصدر الأول ولم يكن له أصل من أصول التشريع ، ومجاز في غير ذلك طريقان : الأولي للقرافي وشيخه ابن عبد السلام وجماعة من الشافعية والمالكية ، والثانية لأبي إسحق الشاطبي ومن تبعه فافهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

كتبه عبد ربه ، وأسير ذنبه ، خادم العلم والطلبة الكرام ، بالحرم الآمن والسجد الحرام .  
محمد طي بن حسين المالكي الكي حامدا مصليا .

حرر في ٢٨ جمادى الأولى سنة ١٣٥١ هـ .

تمت رسالة : [ بلوغ الأمانة ]

وبيلها :

رسالة : [ اللغة : في بيان ماهو الراجح في أول وقت الجمعة ]

## الرسالة الثانية

### الجمعة

في بيان ماهو الراجح في أول وقت الجمعة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله على جزيل نعمائه ، والصلاة والسلام على سيد أنبيائه ، سيدنا محمد وآله ومحبه القضاة  
لهديه وولائه ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم جزائه .  
[ أما بعد ] فيقول تراب أقدام العلماء الأعلام ، والأئمة السادة القادة الكرام عبد ربه  
وأسير ذنبه « محمد علي بن حسين المالكي الشافعي » عامله الله بلطفه الحفي :  
هذه كانت جمعتها ، وعجالة حررتها ، وقد سميتها « بالجمعة في بيان ماهو الراجح في أول  
وقت الجمعة » .  
ورتبناها على مقدمة ووضيعة وخاتمة : أسأل الله بها النفع العظيم ، وأن يجعلها خالصة لوجهه  
الكريم ، إنه على مايشاء قدير وبالإجابة جدير .

### المقدمة

اعلم نور الله قلبك وقلبك ، وضاعف في النبي صلى الله عليه وسلم حي وحبك : أن المجتهدين  
قد اتفقوا على أن الوقت شرط من شروط صحة الجمعة ، وأن آخره هو آخر وقت الظهر ، فلا تصح  
قبل الوقت ولا بعده إجماعاً ، وأنه إذا خرج ولم تصل صلوات ظهرها ، وأنه إذا خرج وقد صلى منها  
ركعة فقد أدركت في وقتها فيضم إليها ركعة بعد التيمم ، وأنه يجب فعلها بعد الزوال ، وإنما  
اختلفوا في أنه هل يجوز تقديمها على الزوال بأن تصلى عند حل النافلة كالصلاة جوازاً وركعة  
أو لا يجوز تقديمها على الزوال ، لأن وقتها وقت الظهر بعينه : أعني وقت الزوال فلا يجوز قبل  
الزوال ، والأول قول الإمام أحمد ، والثاني قول الجمهور ، والسبب في هذا الاختلاف الاختلاف  
في مفهوم الآثار الواردة في تعجيل الجمعة مثل ماخرجه البخاري عن سهل بن سعد أنه قال :  
« وما كنا ننسئ بهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا نقبل إلا بعد الجمعة » ومثل ما روى « أنهم  
كانوا يصلون وينصرفون وما يجدون ظلالاً » فمن فهم من هذه الآثار الصلاة قبل الزوال أجاز ذلك

ومن لم يفهم منها إلا التذكير فقط لم يجر ذلك إلا لتعارض الأصول في هذا الباب ، وذلك أنه قد ثبت من حديث أنس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تيل الشمس ، وأيضاً فإنها لما كانت بدلاً من الظهر وجب أن يكون وقتها وقت الظهر فوجب من طريق الجمع بين هذه الآثار أن تحمل تلك على التذكير إذ ليست نصاً في الصلاة قبل الزوال ، وهو الذي عليه الجمهور كما في مذاهب حيد إن رشد والاتفاق وكشاف قناعه للششيخ منصور بن إدريس الخطيب رحمه الله ، ونص عبارته مع اللقن فصل : يشترط لصحتها : أي الجمعة أربعة شروط : أحدها الوقت ، لأنها مفروضة فاشترط لها كفية المبروضات فلا تصح قبله : أي قبل الوقت ولا بعده إجماعاً ، وأوله : أي أول وقت الجمعة أول وقت صلاة العيد نصاً لأنها صلاة عيد أشبهت العيدين وتفضل فيه : أي قبل الزوال جوازاً ورخصة ، ويجب الزوال ذكره القاضى ، وغيره للذهب وفضلها بعده : أي الزوال أفضل لما روى مسلم بن الأكرع قال : كنا نصل الجمعة مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ، متفق عليه ، والخروج من الخلاف . وآخره : أي آخر وقت الجمعة آخر وقت صلاة الظهر خير خلاف ، ولأنها بدل منها . واقعة موقفها فوجب الالتحاق لما بينهما من الشبهة ، فإن خرج وقتها قبل فعلها : أي للشروع فيها امتثلت الجمعة وصلوا ظهراً لقوات الشرط . قال في الشرح : لا سلم فيه خلافاً ، وإن خرج وقت الجمعة وقد صلوا منها ركعة أمعوا جمعة ، لأن الوقت إذا فات لم يمكن استدراكه فسقط اعتباره في الاستدامة بمعدر ، وكالجمعة في حق للسبوق ، وإن خرج قبل أن يصلوا ركعة بعد التحريمة استأنفوا ظهراً لأنهما صلاتان مختلفتان فلم تبين إحداها على الأخرى كالظهر والمغرب ، وعلم منه أنهم لا يمتوتها جمعة وهو ظاهر الحرق . قال ابن النجا : وهو قول أكثر الأصحاب ، لأنه عليه الصلاة والسلام خص إدراكها بالركعة ، وللذهب يمتوتها جمعة ذكره في الرعاية نصاً وقياساً على بقية الصلوات ، فلو بقي من الوقت قدر الخطبتين والتحريم لزمهم فعلها لأنها فرض الوقت وقد تمتكوا منها ، أو شكوا في خروج الوقت لزمهم فعلها : أي الجمعة ، لأن الأصل بقاءه ما لم يفتل إلا أنى أسقطت ما ذكره من الاستدلال على أن أول وقت الجمعة أول وقت صلاة العيد نصاً لأن ساد ذكره في الوصل الثاني تخلصاً من وصمة التكرار . والله سبحانه وتعالى أعلم

## الوصل الأول

في بيان ما استدلل به الجمهور على قولهم للذكور

اعلم نور الله بصيرتى وبصيرتك أنه استدلل لقول الجمهور إنه لا يجوز تقديمها على الزوال : ولا بالكتاب ، وهو قوله تعالى « إذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » قال ابن الأثيرى في كتاب الأحكام : هو دليل على أن الجمعة لا تجب إلا بالبداء والنداء لا يكون إلا بعد دخول

الوقت له . قال الجصاص في أحكامه : وذلك لأن الفقهاء لما اختلفوا في الذي يلزم من الفرض بدخول الوقت ، فقال القائلون : فرض الوقت الجمعة والظهر بدل منها ، وقال آخرون : فرض الوقت الظهر والجمعة بدل عنه استحالة أن يدخل البديل إلا في وقت يصح فيه فعل البديل منه ، وهو الظهر ولما ثبت أن وقتها بعد الزوال ثبت أن وقت النداء لها بعد الزوال كسائر الصلوات اهـ ، ونقل الشيخ محمد أشرف في حاشيته على سنن أبي داود عن محمد بن إسماعيل الأمير البخاري في سبل السلام أن القول بأن الأصل في يوم الجمعة صلاة الجمعة والظهر بدل عنها قول مرجوح ، بل الظهر هو الفرض الأصلي للفروض ليلة الإسراء والجمعة متأخر فرضها ، ثم إذا كانت وجب الظهر إجماعاً فهي البديل عنه ، وقد حققناه في رسالة مستقلة ، وقول عطاء بن أبي رباح : صلى بنا ابن الزبير في يوم عيد في يوم جمعة أول النهار ثم رحلنا إلى الجمعة فلم يخرج إلينا فصلينا وحدانا ، وكان ابن عباس بالطائف فلما قسم ذكرنا ذلك له ، فقال أصاب السنة كما في سنن أبي داود ، لا يخفى أن ذلك ليس بنسخ قاطع أنه لم يصل الظهر في منزله ، فالجزم بأن مذهب ابن الزبير سقوط صلاة الظهر في يوم الجمعة يكون في يوم عيد على من صلى صلاة العيد لهذه الرواية غير صحيح لاحتمال أنه صلى الظهر في منزله بل في قول عطاء إنهم صلوا وحدانا ، أي الظهر ما يشعر بأنه لا قائل بسقوطه ، ولا يقال إن مراده صلاة الجمعة وحدانا فانها لا تصح إلا جماعة إجماعاً ، ثم قال وما قاله هو الصحيح . وأما قول الشوكاني : ظاهر قول عطاء المذكور أن ابن الزبير لم يصل الظهر ، وفيه أن الجمعة إذا سقطت بوجه من الوجوه للسوغة لم يجب على من سقطت عنه أن يصل الظهر ، وإليه ذهب عطاء ، والظاهر أنه يقول بذلك القائلون بأن الجمعة الأصل ؛ وأنت خير بأن الذي افترضه الله على عباده في يوم الجمعة هو صلاة الجمعة ، فإيجاب صلاة الظهر على من تركها لمنز أو تغير عذر محتاج إلى دليل ، ولادليل يصلح للتمسك به على ذلك فيما أعلم اهـ فعول باطل .

قال ابن تيمية في التلخيص بعد أن ساق الرواية للتقدمة عن ابن الزبير :

قلت : إنما وجه هذا أنه رأى مقدمة الجمعة قبل الزوال فقدمها واجزأ بها عن العيد اهـ كلام الشيخ محمد أشرف ، وسيأتي في الحاشية بيان المذاهب فيما إذا كان العيد في يوم الجمعة فترقب . وثانياً بالسنة ، فقد روى أنس وجابر وسهل بن سعد وسليمة بن الأكوع « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصل الجمعة إذا زالت الشمس » كما في أحكام الجصاص ، وفي الفتح على قول البخاري في صحيحه : باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، وكذا يذكر عن عمر وعلي والزمكان بن بشير وعمر بن حريث رضي الله عنهم حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا يحيى بن سعيد « أنه سأل حمزة عن العمل يوم الجمعة ، فقالت قالت عائشة رضي الله عنها : كان الناس مهنة أنفسهم ، وكانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في هيتهم ، فقبل لهم لو اغتسلتم » حدثنا سريج بن النعمان قال حدثنا فليح بن سليمان عن عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان التيمي عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن

النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس » حدثنا عبدان قال أخبرنا عبد الله قال أخبرنا حميد عن أنس بن مالك قال : « كنا نكسر بالجمعة ونقيل بعد الجمعة » ما خلاصته : حكى ابن التيمي عن ابن عبد الملك أنه قال : إنما أورد البخاري الآثار عن الصحابة ، لأنه لم يجد حديثا مرفوعا في ذلك ، ونسبه بحديث أنس الأول وهو كما قال ، فإن فيه إشعارا بمواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس ، وأما رواية حميد التي بعد هذا عن أنس « كنا نكسر بالجمعة ونقيل بعد الجمعة » فظاهره أنهم كانوا يصلون الجمعة باكر النهار لكن طريق الجمع أولى من دعوى التعارض ، وقد تقرر أن التذكير يطلق على فعل الشيء في أول وقته أو تقديمه على غيره ، وهو المراد هنا ؛ وللعنى أنهم كانوا يبدئون بالصلاة قبل القيولة بخلاف ما جرت به عادتهم في صلاة الظهر في الحر ، فانهم كانوا يقولون ثم يصلون لمشروعية الإبراد ، ولهذا النكتة أورد البخاري طريق حميد عن أنس عقب طريق عثمان بن عبد الرحمن عنه ، وسيأتي في الترجمة التي بعد هذه التعبير بالتذكير ، والمراد به الصلاة في الوقت ، وهو يؤيد ما قلناه . قال الزين ابن المنير في الحاشية : فسر البخاري حديث أنس الثاني بحديث أنس الأول إشارة منه إلى أنه لا تعارض بينهما ، والمصنف وإن لم يقع التصريح عنده برفع حديث أنس الثاني إلا أنه قد أخرجه الطبراني في الأوسط من طريق فضيل بن عياض عن حميد ، فزاد فيه مع النبي صلى الله عليه وسلم ، وكذا أخرجه ابن حبان في صحيحة من طريق محمد بن إسحق حديث حميد الطويل ، وله شاهد من حديث سهل بن سعد يأتي في آخر كتاب الجمعة ، وفيه رد على من زعم أن الساعات المطلوبة في الذهاب إلى الجمعة من عند الزوال ، لأنهم كانوا يبادرون إلى الجمعة قبل الثالثة ، وتوجيه إيراد حديث عائشة في هذا الباب هو استدلال البخاري بقوله : راحوا ، على أن ذلك كان بعد الزوال ، لأنه حقيقة الرواح كما تقدم عن أكثر أهل اللغة ، وما تقدم عن الأزهرى أن المراد بالرواح في قوله : « من اغتسل يوم الجمعة ثم راح » الذهاب مطلقا لا يعارض هذا لأنه إما أن يكون مجازا أو مشتركا ؛ وعلى كل من التقديرين فالقرينة محضية ، وهي في قوله « من راح في الساعة الأولى » قاصرة في إرادة مطلق الذهاب ، وفي هذا قاصرة في الذهاب بعد الزوال لما جاء في حديث عائشة المذكور في الطريق التي في آخر الباب الذي قبل هذا حيث قالت : يصيبهم الغبار والعرق لأن ذلك غالبا إنما يكون بعد ما يشتد الحر ، وهذا في حال مجئهم من العوالي ، فالظاهر أنهم لا يصلون إلى المسجد إلا حين الزوال أو قريبا من ذلك . قيل وإعنا اقتصر البخاري في قوله : وكذا يذكر عن عمر وعلى والنعمان بن بشير وعمر بن حريث على هؤلاء من الصحابة دون غيرهم لأنه نقل عنهم خلاف ذلك ، وهذا فيه نظر لأنه لا خلاف عن علي ومن بعده في ذلك . فأما الأثر عن علي فروى ابن أبي شيبة من طريق أبي إسحق « أنه صلى خلف علي الجمعة بعد ما زالت الشمس » إسناده صحيح . وروى أيضا من طريق أبي رزين قال « كنا نضلي مع علي الجمعة فأحيانا نجد قيتا وأحيانا لا نجد » وهذا محمول على البادرة عند الزوال أو التأخير قليلا . وأما عن النعمان بن بشير فرواه ابن أبي شيبة بإسناد صحيح عن سماك بن حرب قال « كان النعمان

ابن بشر يصلي لنا الجمعة بعد ما تزول الشمس » . قلت : وكان النعمان أميراً على الكوفة في أوّل خلافة يزيد بن معاوية . وأما عن عمرو بن حريث فأخرجه ابن أبي شيبة أيضاً من طريق الوليد بن العيزار قال « مارأيت إماماً كان أحسن صلاة للجمعة من عمرو بن حريث ، فكان يصليها إذا زالت الشمس » إسناده صحيح أيضاً ، وكان عمرو بن حريث عن يزيد وعن وليده في الكوفة أيضاً ، وإنما جاء الخلاف عن عمر ، وكذا عن أبي بكر ، فروى أبو نعيم شيخ البخاري في كتاب الصلاة له وابن أبي شيبة من رواية عبد الله بن سیدال « قال شهدت الجمعة مع أبي بكر ، فكانت صلاته وخطبته قبل نصف النهار ، وشهدتها مع عمر رضي الله عنه ، فكانت صلاته وخطبته إلى أن أقول قد انصف النهار » رجاله ثقات إلا عبد الله بن سیدال ، وهو بكسر الهمزة بعدها تحتانية ساكنة فإنه تابعي كبير إلا أنه غير معروف المدالة . قال ابن عدی : شبه المجهول . وقال البخاري : لا يتابع على حديثه ، بل عارضه ما هو أقوى منه ، فروى ابن أبي شيبة من طريق سويد بن غفلة « أنه صلى مع أبي بكر وعمر حين زالت الشمس » إسناده قوى . وفي اللوط عن مالك ابن أبي عامر قال « كنت أرى طنفسة لعقيل بن أبي طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد القربى ، فإذا غشها ظل الجدار خرج عمر » إسناده صحيح ، وهو ظاهر في أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، وفهم منه بعضهم عكس ذلك ، ولا يتجه إلا إن حل على أن الطنفسة كانت تفرش خارج المسجد وهو بعيد ، والذي يظهر أنها كانت تفرش له داخل المسجد ، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلاً . وفي حديث السقيفة عن ابن عباس « قال فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر مجلس على المنبر » بل قد نقل ابن العربي الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس إلا ما نقل عن أحمد أنه إن صلاها قبل الزوال أجزأه لكن قد نقله ابن قدامة وغيره عن جماعة من السلف ؛ فروى ابن أبي شيبة من طريق عبد الله بن سلمة ، وهو بكسر اللام قال « صلى بنا عبد الله : يعني ابن مسعود الجمعة ضحى ، وقال خشيت عليكم الحر » وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تير لما كبر ، قاله شعبه وغيره . ومن طريق سعيد بن سويد قال « صلى بنا معاوية الجمعة ضحى » وسعيد ذكره ابن عدی في الضعفاء اه كلام ابن حجر في الفتح بتنقيح . قلت : ويوضح قوله : وفيه ، أى في حديث محمد بن أنس رد على من زعم أن قول ابن العربي في أحكامه وحديث ابن عمر « ما كنا نقبل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة » دليل على أنهم كانوا يكرزون إلى الجمعة تنكيراً كثيراً عملاً بظاهر قوله صلى الله عليه وسلم « من راح في الساعة الأولى فكأنما قرب بدنه ، ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرب بقرة ، ومن راح في الساعة الثالثة فكأنما قرب كبشاً أقرن » الحديث ، فلما حمله سائر العلماء إلا ما لكا على ساعات النهار الزمانية الاثني عشر للستوية أو المختلفة بحسب زيادات النهار أو نقصانه ، وهو أصح من تأويل مالك له بأن كل ساعة واحدة اه .

وروى مسلم عن جابر حديثين : الأوّل قال : حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة وإسحق بن إبراهيم . قال أبو بكر حدثنا يحيى بن آدم حدثنا حسن بن عياش عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر

ابن عبد الله قال « كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم نرجع فنزج نواضحنا . قال حسن : قلت لجعفر في أى ساعة تلك ؟ قال زوال الشمس » . والثاني قال : وحدثني القاسم بن زكرياء حدثنا خالد بن مخلد ح وحدثني عبد الله بن عبد الرحمن الدارمي حدثنا يحيى بن حسان ، قال جميعا حدثنا سليمان بن بلال عن جعفر عن أبيه أنه سأل جابر بن عبد الله « متى كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلى الجمعة ؟ قال كان يصلى ثم نذهب إلى جمالنا فنزجها » زاد عبد الله في حديثه « حين زوال الشمس : يعنى النواضح » . وروى عن سهل بن سعد حديثا ، فقال وحدثنا عبد الله ابن مسleme بن قنبل ويحيى بن يحيى وعلي بن حجر . قال يحيى أخبرنا ، وقال الآخرون حدثنا عبد العزيز بن أبي حازم عن أبيه عن سهل « قال ما كنا نقيل ولا نتعدى إلا بعد الجمعة » زاد ابن حجر « في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم » وروى عن سلمة بن الأكوع حديثين : الأول قال : وحدثنا يحيى بن يحيى وإسحق بن إبراهيم ، قال أخبرنا وكيع عن يعلى بن الحارث الحارثي عن إبراهيم بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال « كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم نرجع نتبع النوى » . والثاني قال : وحدثنا إسحاق بن إبراهيم أخبرنا هشام ابن عبد الملك حدثنا يعلى بن الحارث عن إياس بن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال « كنا نصلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم الجمعة فنزج ، وما نجد للحيطان فينا نستظل به » . قال النووي هذه الأحاديث ظاهرة في تحصيل الجمعة . وقد قال مالك وأبو حنيفة والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين ممن بعدهم : لا يجوز الجمعة إلا بعد زوال الشمس ، ولم يخالف في هذا إلا أحمد ابن حنبل وإسحق فجوزاها قبل الزوال .

قال القاضي : وروى في هذا أشياء عن الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور ، وحمل الجمهور هذه الأحاديث على اللبالة في تعجيلها ، وأنهم كانوا يؤخرون الغداء والقبولة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة لأنهم نذبوا إلى التكبير إليها ، فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التكبير إليها ، وقوله : نتبع النوى إنما كان ذلك لشدة التكبير وقصر حيطانه ، وفيه تصريح بأنه كان قد صار في يسير ، وقوله « وما نجد فينا نستظل به » موافق لهذا فإنه ينف النوى من أصله ، وإنما نفى ما يستظل به ، وهذا مع قصر الحيطان ظاهر في أن الصلاة كانت بعد الزوال متصله به ، وقوله : نزج نواضحنا ، هو جمع ناضح ، وهو البعير الذي يستقى به ، سمى بذلك لأنه يضح للناء : أى يصبه ، ومعنى نزج : أى نزجها من العمل وتعب السقي فخلها منه .

وأشار القاضي إلى أنه يجوز أن يكون أراد الرواح للرعى ، وقوله « كنا نجتمع » هو بتشديد اللام المكسورة : أى نصلى الجمعة اه كلام النووي بحروقه .

ونالنا أن فعلها بعد الزوال هو المعتاد المتعارف بين جميع الصحابة رضي الله عنهم : أما أولا فلما مر من قول القاضي عياض من أن ما روى في جوازها قبل الزوال عن الصحابة لا يصح منها

الإمام عليه الجمهور ، وأما ثانياً فلأن من روى ذلك عنه على فرض صحة الرواية عنه كابن مسعود لما صلى الجمعة بأصحابه ضحى . قال لهم : إنما فعلت ذلك مخافة الحرّ عليكم ، فيعلم من قوله ذلك أنه فعلها على غير الوجه المعتاد للتعارف بينهم .

ومعلوم أن فعل الفروض قبل أوقاتها لا يجوز حرّاً ولا لبرء إذا لم توجد أسبابها ، على أنه محتمل أن يكون فعلها في أول وقت الظهر الذي هو أقرب أوقات الظهر إلى الضحى ، فبهاه الراوى ضحى لقربه منه كما قال صلى الله عليه وسلم وهو يتسحر « تعال إلى النداء للبارك » فبهاه غداة لقربه من النداء ، وكما قال حذيفة : « تسحرنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان نهاراً » والضحى قريب من النهار كما في أحكام الجصاص ، وإعمال الدليلين بالجمع أولى من إلقاء أحدهما بالتعارض فانهم .

قلت : وليكون فعلها بعد الزوال هو المعتاد للتعارف بين الصحابة رضى الله عنهم . قال الحنابلة : إنها تجب بالزوال ، وأن فعلها بعد الزوال أفضل ، وأن جواز تقديمها على الزوال جواز رخصة كما مرّ من الإقناع وكشاف قناعه ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الوصل الثاني

اعلم هذان الله وإليك إلى سواء سبيله أنه استدلت بقول الإمام أحمد رحمه الله تعالى يجوز صلاة الجمعة قبل الزوال : أولاً بحديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ، ثم تذهب إلى جمالنا فزيجها حين تزول الشمس » رواه مسلم كما في كشف القناع . وجوابه بوجوه .

[ أحدها ] أنه ليس نصاً في ذلك ، بل قد علمت أن الجمهور قد حملوه والأحاديث التي رواها مسلم في هذا المعنى على البالغة في تسجيلها ، وأنهم كانوا يؤخرون النداء والقبولة في هذا اليوم إلى ما بعد صلاة الجمعة لأنهم ندبوا إلى التكبير إليها ، فلو اشتغلوا بشيء من ذلك قبلها خافوا فوتها أو فوت التكبير ، ومع الاحتمال يسقط الاستدلال .

[ ثانياً ] أن حمله على التكبير أولى لأن إعمال الدليلين بالجمع بينهما أولى من إلقاء أحدهما بالتعارض .

[ ثالثاً ] أنه يتعين إلغاؤه لو لم يحمل على التكبير لأنه معارض بحديث ألس بن مالك رضى الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين تميل الشمس » رواه البخاري في صحيحه ، وهو أرجح عند المحدثين لتقديمهم ما روى في صحيح البخاري على ما روى في غيره من الكتب لأرجحية شرط البخاري على غيره كما في النخبة وشرحها لابن حجر ، والقاعدة وجوب العمل بالراجح عند التعارض .



وثانياً بقول عبد الله بن سيدال السلى « شهدت الجمعة مع أبي بكر فكانت خطبته وصلاه قبل نصف النهار ، ثم شهدتها مع عمر فكانت خطبته وصلاه إلى أن أقول قد انتصف النهار ، ثم شهدتها مع عثمان فكانت صلاه وخطبته إلى أن أقول قد زال النهار ، فما رأيت أحداً أب ذلك ولا أنكره » رواه المارقفى وأحمد ، واحتج به . قال وكذلك روى عن ابن مسعود وجابر وسعيد ومعاوية أنهم صلوأ قبل الزوال ولم ينكر ، فكان بالإجماع كما فى كشف القناع .  
وجواه بوجه أيضا :

[ الأول ] أن عبد الله بن سيدال وإن كان تابعيا كبيرا إلا أنه غير معروف العدالة . قال ابن عدى : شبه المجهول . وقال البخارى : لا يتابع على حديثه كما مر عن الفتح :

[ الثانى ] أنه قد عارضه ماهو أقوى منه ، فروى ابن أبى شبة من طريق سويد بن غفلة « أنه صلى مع أبى بكر وعمر حين زالت الشمس » إسناده قوى فى اللوطأ . وعن مالك ابن أبى عامر قال « كنت أرى طنفسة عقيل بن أبى طالب تطرح يوم الجمعة إلى جدار المسجد الغربى ، فإذا غشيا ظل الجدار خرج عمر » إسناده صحيح ، وهو ظاهر فى أن عمر كان يخرج بعد زوال الشمس ، ولا يتجه فهم بعضهم عكس ذلك منه إلا إذا حمل على أن الطنفسة كانت تفرض خارج المسجد وهو بعيد ، والذي يظهر أنها كانت تفرض له داخل المسجد ، وعلى هذا فكان عمر يتأخر بعد الزوال قليلا . وفى حديث السقيفة عن ابن عباس قال « فلما كان يوم الجمعة وزالت الشمس خرج عمر مجلس على المنبر » كما مر عن الفتح أيضا .

[ الثالث ] أن رواية ذلك عن ابن مسعود إنما جاءت من طريق عبد الله بن سلمة بكسر اللام قال « صلى بنا عبد الله : يعنى ابن مسعود الجمعة ضحى ، وقال : خشيت عليكم الحر » ، وعبد الله وإن كان صدوقا إلا أنه ممن تغير لما كبر ، قاله شعبة وغيره كما تقدم عن الفتح .

[ الرابع ] أن قول ابن مسعود : إنى قدمت مخافة الحر عليكم ، إنما وقع خوفا من إنكار الصحابة عليه صلاتها قبل الزوال لأنه على غير الوجه المعتاد المتعارف بينهم كما شهد له حديث ابن عمر « ما كنا نقبل ولا تنعذى إلا بعد الجمعة » . وقد كان عمر بن الخطاب لا يخرج إلى الجمعة حتى يطفى ظل الجدار الغربى طنفسة عقيل بن أبى طالب التى كانت تطرح له عند الجدار الغربى ، وذلك بعد الزوال كما مر عن الفتح توضيحه ، فظهر أن عدم إنكارهم على ابن مسعود ذلك لقوله لهم ما ذكره لا لكون صلاته بهم قبل الزوال هو المعتاد المتعارف بينهم ، وإلا فلا داعى لقوله لهم ذلك كما لا يخفى فكيف يكون سكوتهم وعدم إنكارهم عليه كالإجماع فانهم .

[ الخامس ] أن ماروى عن معاوية إنما جاء من طريق سعيد بن سويد « قال صلى بنا معاوية الجمعة ضحى » وسعيد ذكره ابن عدى فى الضعفاء كما مر عن الفتح ، وكذلك ماروى عن جابر

وسعيد قوله القاضي عياض ، وروى في هذا أهياء عن الصحابة لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور تقدم في كلام النووي على مسلم .

[ وثالثا ] بقوله صلى الله عليه وسلم « إن هذا يوم جله الله عيدا للمسلمين » قال بعض الحنابلة فلا حياء عيدا جازت الصلاة فيه في وقت العيد كالقنطرة والأضحية .

وجوابه : أنه لا يلزم من تسمية يوم الجمعة عيدا أن يشتمل على جميع أحكام العيد بدليل أن يوم العيد يحرم صومه مطلقا ، سواء صام قبله أو بعده بخلاف يوم الجمعة باتفاقهم كما في فتح الباري والله سبحانه وتعالى أعلم .

## الخاتمة

نسأل الله حسنا في مسألتين :

### المسألة الأولى

إذا علمت ما حوته في القائمة والوصلين ظهر لك جليا أن صلاة الجمعة بعد الزوال على مذهب الجمهور هو للتين على كل مسلم لوجوه :

[ الأول ] أنه الموافق للنص الجلي الذي لم يعارضه ما هو أقوى منه ، وهو ما رواه البخاري في صحيحه عن أنس بن مالك رضي الله عنه « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة حين غيل الشمس » فإن فيه إشعارا بمواظبته صلى الله عليه وسلم على صلاة الجمعة إذا زالت الشمس كما مر من النص ، وما رواه مسلم في صحيحه عن سلمة بن الأكوع عن أبيه قال « كنا نجتمع مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس ثم يرجع تتبع النبي » مع قوله تعالى « إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله » فإن فيه دليلا على أن الجمعة لا تجب إلا بالنداء ، والنداء لا يكون إلا بعد دخول الوقت ، ووقتها وقت الظهر الذي هي بدله على الصحيح كما مر توضيحه .

[ الثاني ] أنه الموافق للقياس الجلي الذي لم يعارض بما هو أقوى منه ، وذلك أن قياسها على الظهر أحل من قياسها على العيد لما علمت .

[ الثالث ] أنه جار على قاعدة الحل على أقوى الدليلين عند تعارضهما على تسليم مطرخته بحديث جابر « أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي الجمعة ثم يذهب إلى حمالنا فزيحها حين تزول الشمس » الذي رواه مسلم في صحيحه ، على أنه ليس نكاح في ذلك ، بل يتأتى الجمع بينه وبين حديث

أنس للذكور بحمله على التكبير كما حزم بذلك النووي وغيره من شراح مسلم جريا على قاعدة أن احتمال الدليلين إذا أمكن الجمع بينهما أولى من إلغاء أحدهما بالحلل على التعارض فافهم .

[الرابع] أنه جار على ما أجمع عليه الصحابة رضي الله تعالى عنهم من أن الزوال هو الوقت للتعاد المتعارف بينهم للجمعة حتى يقل ابن العربي الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس إلا ما نقل عن أحمد أنه إن صلاها قبل الزوال أجزأه ، ويؤيده قول الإقناع مع كشف قناعه : وحمل فيه : أي فيما قبل الزوال جوازا ورخصة وتجب بالزوال ذكره القاضي ، وغيره المذهب : وفصلها بعد الزوال أفضل لما روى سلمة بن الأكوع قال « كنا نصلي الجمعة مع النبي صلى الله عليه وسلم إذا زالت الشمس » متفق عليه اه ، فقول ابن حجر المسقلا في الفتح : وأغرب ابن العربي فقلل الإجماع الخ ، وقد قبل قدامة وغيره عن جماعة من السلف كما سيأتي ، يعني قوله بعد : وأما ما يعارض ذلك عن الصحابة ، فروى ابن أبي شيبة عن طريق عبد الله بن سلمة ، وهو بكسر اللام . قال صلى بنا عبد الله : يعني ابن مسعود الجمعة نهي ، وقال خشيت عليكم الحر ، وعبد الله صدوق إلا أنه ممن تميز إذا كبر قاله شعبة وغيره اه فيه نظر ، لأنه إنما قل الإجماع على أنها لا تجب حتى تزول الشمس ، لا على أنها لا تجوز قبل الزوال ، على أنه قد تقدم في كلام النووي على مسلم نقله عن القاضي عياض أنه قال وروى في هذا : أي في تقديم الجمعة قبل الزوال أشياء لا يصح منها شيء إلا ما عليه الجمهور اه ، فتأمل بإصاف ولا تخظر لمن قال يل لما قال .

وأما جواز صلاة الجمعة قبل الزوال على مذهب الإمام أحمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه فخطف : أولا للنص الجلي المذكور ، وثانيا للقياس الجلي المسطور . وثالثا لقاعدة إلغاء ما هو المرجوح من الدليلين عند تعارضهما على فرض تسليم التعارض والأخذ بأرجحهما ، أو قاعده إرجاع المحتمل للنص إن أمكن الجمع بينهما فافهم ، وقد قال العلامة القرافي في قواعد التي هي عنها وهذبها بكتابي [تهذيب الفروق والقواعد السنية] ما نصه : تنبيه كل شيء أفتى فيه المجتهد فخرجت فتياه فيه على خلاف الإجماع والقواعد أو النص أو القياس الجلي السالم عن المعارض الراجح لا يجوز بعده أن ينقله للناس ، ولا يفتى به في دين الله تعالى ، فإن هذا الحكم لو حكم به حاكم لتقضاه وما لا أمره شرعا بعد تحرره بحكم الحاكم أولى أن لا يشرع شرعا إذا لم يتأكد ، وهذا لم يتأكد فلا يشرع شرعا ، والفتيا بغير شرع حرام ، فالفتيا بهذا الحكم حرام ، وإن كان الإمام المجتهد غير عاص به بل متابعا عليه ، لأنه جهده على حسب ما أمر به . وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام « إذا اجتهد الحاكم فأخطأ فله أجر وإن أصاب فقد أجران » فقل هذا يجب على أهل العصر تفقد مذاهبهم ، فكل ما وجدوه من هذا النوع يحرم عليهم الفتيا به ولا يجرى مذهب من المذاهب عنه ، لكنه قد قل وقد يكثر ، غير أنه لا يفتى أن يمل هذا في مذهبه إلا من عرف القواعد والقياس الجلي والنص الصحيح وعدم المعارض لذلك ، وذلك يحمي حصول أصول الفقه والتبصر

في الفقه ، فإن القواعد ليست مستوعبة في أصول الفقه ، بل للشريعة قواعد كثيرة جدا عند الفقهاء  
الفتوى والفقه لا توجد في كتب أصول الفقه أصلا ، وذلك هو الباعث لى على وضع هذا الكتاب  
لأضبط تلك القواعد بحسب ما تقتضيه ، ولا اعتبار هذا الشرط يحرم على أكثر الناس الفتوى فتلطف  
ذلك فهو أمر لازم ، وكذلك كان السلف رضى الله تعالى عنهم متوقفين في الفتاى توقفا شديدا .  
وقال مالك لا يفتى في العالم أن يفتى حتى يراه الناس أهلا لذلك ، ويرى هو نفسه أهلا لذلك ، يريد  
تحت أهلية عند العلماء ويكون هو ييقن مطلقا على ما قاله العلماء في حق من الأهلية ، لأنه قد  
يظهر من الإنسان أمر على ضد ما هو عليه ، فإذا كان مطلعا على ما وصفه به الناس حصل اليقين  
في ذلك ، وما أفتى مالك حتى أجازه أربعون محكما ، لأن التحريك وهو اللتام بالمعاصى تحت  
الحثك خطر العلماء ، حتى إن مالكا سئل عن الصلاة بغير تحنك ، فقال لا بأس بذلك ، وهو إشارة  
إلى تأكيد التحريك : وهذا هو شأن الفتاى في الزمن القديم . وأما اليوم فقد انخرق هذا السبيل  
وسهل على الناس أمر دينهم فحدثوا فيه بما يصلح وبما لا يصلح وعسر عليهم اعتراهم بمهلهم ،  
وبأن يقول أحدهم لا بدنى فلا يحرم آل الحال للناس إلى هذه الغاية بالاعتداء بالجهال اه بلفظه ،  
وهذا في عصره فكيف هذا العصر الذى كثرت فيه الفتن التى قال فيها النبي صلى الله عليه وسلم  
« خير السبل أغرقت عليكم » حتى ساد الجهال وادعوا أنهم مجتهدون في الدين وهم مجتهدون  
في الضلال ، ألا ترى ما وقع الآن من بعض المصرين من تأليفه رسالة حكم فيها بأن صلاة الجمعة  
أزوال بدعة خلافة وخطأ فاحش ، وأزم الأمة الحميدة بسلامتها قبل الزوال بمجرد ما ورد  
في الكتب ، وحينئذ يحق لى أن أقول قول أبى حيان :

بظنّ النمر أن الكتب تهدي      أخا جهل لإدراك الفهوم  
وما ظنّ الجهمول بأنّ فيها      غوامض حيرت عقل الفهم  
إذا رمت العلوم بغير شيخ      ضلت عن الطريق المستقيم  
وتلبس الأمور عليك حتى      تصير أضل من نوى الحكيم

وجعلنا هذه القرائى أيضا في قواعد قبل ما ذكر عن الإمام مالك رحمه الله تعالى أنه قال :  
لو شرب الخمر يسير النيبذ أحده ولا أقبل شهادته ، لأن إباحة اليسير من النيبذ على خلاف القياس  
المطل على الحجر لجميع الإسكار للقتضى تحريره ، وعلى خلاف النصوص الصريحة كقوله عليه الصلاة  
والسلام « ما أسكر كثيره فقلبه حرام » وعلى خلاف القواعد للقضية صيانة القول ومنع التصيب  
للإضابط ، والحكم الذى على خلاف هذه الأمور إذا قضى به القاضى تنقض قضاءه ولا قرء  
شرط مع التأكيد قضاء القاضى ، فأولى أن لا قرء شرطا مع عدم التأكيد ، وما لا يقر شرطا  
ليس فيه تقييد ولا اجتهاد مقبول شرعا ، ومن أن للفسدة بغير تقليد صحيح أو اجتهد مقبول شرعا  
عالم ففسدة الفسدة ، ولهذا اللة لا أقبل شهادته لنفسه حينئذ بالمسبة ، ولهذا أيضا

من الشافعي رحمه الله تعالى أنه قال: إذا شرب الخنفي يسير النبيذ أحده وأعتبر شهادته . أما بقوله شهادته فلائه مقلد أو مجتهد ، وكلاهما غير عاص لأن حكم الله تعالى عليهما ما أدى إليه الاجتهاد ، وأما أحده فلدراء للفسدة في التسبب لإفساد العقل ، إذ التأديب قد يكون مع عدم المعصية بل لأجل للفسدة كتأديب الصبيان والهائم . قال : وفيه أنا لا نسلم أن كل تأديب قد يكون مع عدم المعصية حتى يتم كلمة السكري الشروط في إنتاج الشكل الأول ، بل التأديب إما مقدر وهو الحدود كما هنا فلا يكون في غير معصية ، وإما غير مقدر فيكون في غير معصية ولا يفيد في هذه المسألة اهـ .

قلت : ولك أن تقول إنه ما أراد بقوله أحده وأعتبر شهادته حقيقة الحد ، وإنما أراد به التأديب مجازا كما يشهد له قوله لأن حكم الله تعالى عليهما ما أدى إليه الاجتهاد، فإنه ظاهر في أن تقليده يدرأ عنه الحد ، وإنما يؤدب لدراء للفسدة لإفساد العقل : أي لثلايمود هو لذلك معضدا على التقليد وليرتدع غيره أيضا فتأمل ، والله سبحانه وتعالى أعلم .

### المسألة الثانية

في أحكام ابن العربي لا يسقط الجمعة كونها في يوم عيد خلافا لأحمد بن حنبل حيث قال : إذا اجتمع عيد وجمعة سقط فرض الجمعة لتقدم العيد عليها واشتغال الناس به عنها وتعلق في ذلك بما روى «أن عثمان أذن في يوم العيد لأهل الموالي أن يتخلفوا عن الجمعة» وقول الواحد من الصحابة ليس بحجة إذا خولف فيه ولم يجمع معه عليه ، والأمر بالسعي متوجه يوم العيد كتوجهه في سائر الأيام اهـ بلفظه . وفي بداية حفيد ابن رشد : واختلفوا إذا اجتمع في يوم واحد عيد وجمعة هل يحجز العيد عن الجمعة ؟ فقال قوم يحجز العيد عن الجمعة وليس عليه في ذلك اليوم إلا العصر فقط وبه قال عطاء . وروى ذلك عن ابن الزبير وطى ، وقال قوم: هذه رخصة لأهل البوادي الذين يردون الأمصار للعيد والجمعة خاصة كما روى عن عثمان أنه خطب في يوم عيد وجمعة ، فقال : من أحب من أهل العالية أن ينتظر الجمعة فلينتظر ، ومن أحب أن يرجع فليرجع ، رواه مالك في اللوطي ، وروى نحوه عن عمر بن عبد العزيز وبه قال الشافعي ؛ وقال مالك وأبو حنيفة : إذا اجتمع عيد وجمعة ، فالمكلف مخاطب بهما جميعا ، العيد على أنه سنة والجمعة على أنها فرض ولا ينوب أحدهما عن الآخر ، وهذا هو الأصل إلا أن ثبت في ذلك شرع يجب للصبر إليه ، ومن تمسك بقول عثمان فلائه رأى أن مثل هذا ليس هو بالرأى وإنما هو توقيف ، وليس هو بخارج عن الأصول كل الخروج . وأما إسقاط فرض الظهر والجمعة التي هي بدله لمكان صلاة العيد بخارج عن الأصول جذا إلا أن ثبت في ذلك شرع يجب للصبر إليه اهـ بحرورها . وفي حاشية محمد أشرف على منى أبي داود قال في رحمة الأمة: إذا اتفق يوم عيد يوم جمعة ؛ فالأصح عند الشافعي أن الجمعة لا تسقط عن أهل البلد بصلاة العيد ، وأما من حضر من أهل القرى ، فالراجح عندنا سقوطها عنهم ، ولهذا

منها العيد حتى لا يصرفوا وتركوا الجمعة ، وقال أبو حنيفة : بوجوب الجمعة على أهل البلد .  
وقال أحمد لا يجب الجمعة على أهل القرى ولا على أهل البلد ، بل يسقط فرض الجمعة بسلامة العيد  
وضوء الظهر ، وقال عطاء : تسقط الجمعة والظهر معا في ذلك اليوم فلا صلاة بعد العيد إلا العصر  
اتحى ، وفي الإجماع وكشاف فتاؤه مانعه : وإذا وقع عيد يوم جمعة فصلوا العيد والظهر جاز  
ذلك وسقطت الجمعة عن حضر العيد مع الإمام « لأنه عليه الصلاة والسلام صلى العيد وقال : من  
عاد أن يصح طيبيع » رواه أحمد من حديث زيد بن أرقم ، وحينئذ فتسقط الجمعة إسقاط  
سببها لا إسقاط وجوب فيكون حكمه كمرض ونحوه مما له عذر أو شغل يبيح ترك الجمعة  
ولا يسقط عنه وجوبا ليكون كسافر وعبد ، لأن الإسقاط للتخفيف فتسقط به ، ويصح أن يؤم  
فيها والأصل حضورها خروجاً من الخلاف إلا الإمام فلا يسقط عنه حضور الجمعة لما روى  
أبو داود وابن أبي شيبة عن حديث أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال « قد اجتمع في يومكم  
هذا عيدان فمن شاء أجزأه من الجمعة وإننا مجمعون » ورواه ثقات وهو من رواية بنية ، وقد قاله  
حذوته ، ولأنه لو تركها لا تمتع فعلها في حق من يجب عليه ومن يريد بها من سقطت عنه اه عمل  
الجمعة ، فانظرهما إن عرفت ، فتحصل أن المذهب في ذلك أربعة :

[ الأول ] مذهب الجمهور أن الكف عطف بهما جميعاً : العيد على أنه سنة ،  
والجمعة على أنها قرينة ، ولا يسقط عن الآخر ، وهذا هو الأصل .

[ الثاني ] مذهب الشافعي أن الجمعة تسقط عن حضر العيد من سكن البراءة ومجوز قلمه  
الرجوع إلى بديتهم قبل صلاتها وإن غروا بها وصحوا النداء وأمكروا بها ، وهذا هو الأصل ، وهذا هو الخبر  
زيد بن أرقم ، ولأنهم لو كفوا بعد الرجوع أو طهروا إلى الجمعة لثب على عليهم ، والجمعة تسقط بالمشاق  
وأما من لم يحضر منهم بل صلى بمكانه ففي لزوم الجمعة له احتمالان عن صاحب الوافي : أحدهما هنا  
كأهل البلد ، والثاني للشفقة وفوات تهيئتهم العيد كما في أسنى الطالب لشيخ الإسلام وهو ليس  
بمخرج عن الأصول كل الخروج .

[ الثالث ] مذهب أحمد بن حنبل يسقط فرض الجمعة بسلامة العيد عن أهل البلد وأهل القرى  
إسقاط حضور لا إسقاط وجوب وصلواتها ظهراً إلا الإمام فلا يسقط عنه حضورها لأنه لو تركها  
لا تمتع فعلها في حق من يجب عليه ، ومن يريد بها من سقطت عنه وهو خارج عن الأصول  
لهذا نقداً .

[ الرابع ] مذهب عطاء تسقط الجمعة والظهر مما لمكان صلاة العيد فلا صلاة بعد العيد  
إلا العصر وهو خارج عن الأصول جداً فانهم ، والله سبحانه وتعالى أعلم ، والحمد لله على ما فضل  
جوابه على ما سأل .

أسأله تعالى أن يحسن وقته ، ويحبه خالصاً لوجهه الكريم ، وسبباً لفوز برضاه والحلول  
في دار النعيم ، إنه على ما يشاء قدير ، وبالإجابة حقيق وجدير ، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء  
والرسلين ، وعلى آله وصحبه أجمعين .

وصار الفراغ من تحريره في يوم الجمعة المبارك ثامن شهر شعبان للكرم من عام الألف  
والثلاثمائة والحسين من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله أولاً  
وأخراً ، باطنا وظاهراً .

تمت رسالة : [ العلة ] وبها تم الكتاب

---

## فهرس إنارة الدجى

صفحة

خطبة الكتاب .	٢
اللازم عليه للبشر .	٣
فصل فى بيان ما يجب به الإيمان .	١١
» » » معنى القرض شرعا ، والواجب لله ، والمستحيل ، والجائز .	١٣
الواجب فى حق الرسل عليهم الصلاة والسلام والمستحيل والجائز .	٢٤
النهى عن التقليد فى التوحيد .	٢٩
وجوب التقليد فى فروع الشريعة .	٣٠
النهى عن الخوض فيما جرى بين الصحابة رضى الله عنهم .	٣٦
فصل : الواجب على كل مكلف الجزم بأن المصطفى صلى الله عليه وسلم أفضل الخلق على الإطلاق .	٣٨
إرساله صلى الله عليه وسلم بمكة ، ثم هجرته إلى المدينة ووفاته بها ، وبيان أنه حتى فى قبورها .	٤١
يؤمر الصبي بالصلاة اسبع ويضرب عليها لعشر ، وعلامات البلوغ .	٤٣
فصل فى شرط أجزاء الحجر فى الاستنجاء .	٤٦
» » فرائض الوضوء وسننه .	٤٨
» » بيان الأحكام المتعلقة بالنية .	٥٢
» » فى الماء الذى لا يدفع النجاسة ، والذى يدفعها .	٥٤
» » موجبات الغسل وفروضة .	٥٦
» » شرط الغسل والوضوء .	٥٩
» » نواقض الوضوء .	٦١
» » بيان ما يحرم بالحدث الأصغر والمتوسط والأكبر .	٦٤
» » أسباب التيمم وشروطه وفروضة ومبطلاته .	٦٨
» » ما يطهر من النجاسات بالاستحالة ، والمطهر المهيل .	٧٥
» » أعيان النجسة وأقسامها .	٧٧
» » الحيض والنفاس والاستحاضة .	٨٢
» » بيان ما لاملامة من الشرع على تأخير الصلاة عن وقتها بسببه .	٨٦
» » تقسيم الأحداث .	٩٠



٩٣	فصل في شروط وجوب الصلاة .	
٩٤	» » بيان أركان الصلاة .	
١٠١	» » فيما يعتبر في النية .	
١٠٢	» » في بيان شروط تكبيرة الإحرام .	
١٠٤	» » واجبات أم القرآن .	
١٠٩	» » بيان مواضع رفع اليدين .	
١١٠	» » » شروط صحة السجود .	
١١٢	» » » عدد عدات التشهد ومواضعها وشدات الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم .	
١١٦	» » » أوقات الصلاة للسكينة وسكاتها .	
١٢٠	» » » الصلاة المحرمة من حيث الوقت والمكان .	
١٢٢	» » » أبعاد الصلاة .	
١٢٥	» » » بيان مقتضى سجود السهو وما يتعلق به .	
١٢٧	» » » مفسدات الصلاة .	
١٣٤	» » » بيان ما يلزم فيه نية الإمامة على الإمام .	
١٣٧	» » » الشروط للتبصرة في القدوة .	
١٤١	» » » صورة القدوة .	
١٤٢	» » » شروط جمع التقديم والتأخير .	
١٤٤	» » » شروط القصر .	
١٤٦	» » » بيان شروط صحة فعل الجمعة .	
١٥٠	» » » شروط خطبة الجمعة .	
١٥٢	» » » فيما يتعلق بالماء .	
١٥٤	» » » في بيان أركان الصلاة على الميت .	
١٥٧	» » » الدفن وما يذكّر معه .	
١٥٨	» » » فيما يوجب نبش القبر بعد دفن الميت فيه .	
١٦٠	» » » في بيان أنواع الإطاعة وأحكامها .	
١٦١	» » » فيما يجب الزكاة فيه .	
١٦٦	» » » يجب به الصيام .	
١٦٨	» » » في بيان شروط صحة الصوم .	

- ١٦٩ صل في بيان شروط وجوب الصوم .
- ١٧٠ » » » أركان الصوم وفرائضه .
- ١٧٢ » » » ما تجب به الكفارة والقضاء وشروطه وما يجب به القضاء فقط .
- ١٧٤ » » » فيما يفسد الصوم وفي أحكامه وأقسامه الإختلاف في رمضان .
- ١٧٧ » » » في بيان ما لا يضر بما يصل إلى الجوف .
- » » » حكم الحج والعمرة وشروط وجوبهما .
- ١٧٩ » » » أركان الحج والعمرة .
- ١٨٠ » » » واجبات الحج .
- ١٨١ » » » سنن الحج والعمرة .
- ١٨٣ » » » ما يجب على الإسماعيل الح .
- ١٨٤ » » » فيما يجب الفوات والإحصار عن إتمام النسك ، وبيان دم التخيير والتعدي وأقواحه .
- ١٨٨ » » » في بيان مطلقات الحج ودفع الترتيب والتعديل والتخيير والتعديل ، وحكم النكاح الح .
- ١٩٥ خاتمة في نبذة من علم التصوف .
- ٢١٢ استدراك لمؤلف [ تنوير العبد المستقيم فينبه النبا ] وبيان الخطأ والصواب .

### ٢١٣ الرسالة الأولى : في بيان الأحكام الشرعية في النوازل المعاصرة .

الرسالة الأولى في حكم ~~الطهارة~~ الرجل في الصورة التي يصورها الإفرنج من المستطيل .  
تمت امرأته .

- ٢١٥ الرسالة الثانية في حكم الطعام الذي يتخذونه أهل البيت .
- ٢١٩ » » » الثالثة في حكم الصيام بالسكر وما يترتب عليه من الضرر الكثيرة والنافع المظنفة .
- ٢٢٨ » » » الرابعة هل يجوز الإخبار بموجب قوله بعضهم : انظر لرايع شواله فان أحدا الح .
- » » » الخامسة في حكم كسوة النبر .
- ٢٢٩ » » » السادسة في الفرق بين النية والاعتقاد وحديث النفس .
- ٢٣٠ » » » السابعة هل يجوز نكاح بنت من عقد على أمها ولم يدخل عليها الح .
- » » » الثامنة هل يجوز الفتوى بغير الصحيح والشهور في المذهب الذي هو مقبله الح .
- ٢٣٩ » » » التاسعة في حكم القرابة التي كان أهلها أربعين أو أكثر وكلهم أميون ، هل نجب عليهم .
- الجنة الح .
- ٢٣٣ » » » الرسالة العاشرة في حكم السجدة للتروفة ، هل هي بدعة أو سنة ؟

- ٢٣٥ المسألة الحادية عشرة في حكم بقعة مملوكة أخذتها الحكومة غصبا وجعلوها مسجدا هل يصير مسجدا ، وتصح الجمعة والاعتكاف فيها أم لا ؟
- ٢٣٨ المسألة الثانية عشرة في حكم اتخاذ الصورة .
- ٢٤٠ » الثالثة عشرة في حكم ستر البيت بشيء كالخيمة .

٢٤٣ الرسالة الثانية : الجمعة في بيان ماهو الراجح في أول وقت الجمعة .  
التقدمة .

- ٢٤٤ الوصل الأول في بيان ما استدل به الجمهور على قولهم .
- ٢٤٩ » الثاني في بيان ما استدل به لقول الإمام أحمد بن حنبل .
- ٢٥١ الخامسة ، وفيها مسألتان :
- للمسألة الأولى ظهر جليا أن صلاة الجمعة بعد الزوال على مذهب الجمهور هو التمين الخ .
- ٢٥٤ » الثانية في أحكام ابن العربي لا يسقط الجمعة كونها في يوم عيد خلافا لأحمد الخ .
- ٢٥٨ تعريظ لبعض أفاضل العلماء .